

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

من

إعداد الطالب

أحمد محمد أحمد المنصوري

إشراف

الدكتور

محمد أمين اللبابيدي

مشرفا اقتصاديا

الدكتور

عبدالله علي البار

مشرفا فقهيا

الفصل الدراسي الأول

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م


بسم الله الرحمن الرحيم

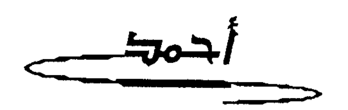


إلى من كان لرعايتهما ودعائهما الفضل الكبير بعد الله عزوجل في أن أصل إلى هذه المرحلة من التعليم.

إلى والدي حفظهما الله ورعاهما

إلى من كان لمؤازرتها أبرز الأثر في إتمام هذا البحث.

إلى زوجتي وفقها الله



ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد ﷺ ، وبعـــد:

تتكون هذه الرسالة من مقدمة وخمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول ويعتبر دراسة تمهيدية للتطور التاريخي للمعرفة بالنفط وتاريخ اكتشافه دولياً وفي دول مجلس التعاون الخليجي وحجم الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

الفصل الثاني: دراسة فقهية لملكية المعادن وآراء الفقهاء في ذلك ومن ثم حكم ملكية الإيرادات المتحققة من النفط.

الفصل الثالث: يتعرض لتسويق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، محليا وخارجياً ونقل النفط في هذه الدول.

الفصل الرابع: استعراض لتطور أسعار النفط الخام منذ ظهور الصناعة النفطية حتى نهاية عقد الثمانينات وانشاء منظمة الأوبك والأوابك والآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام.

وفي الفصل الخامس والأخير من الرسالة دراسة للآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية وميزان المدفوعات وبيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي في ذلك.

وقد اختتم البحث بخاتمة خلصت لأمور هامة منها:

- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول ذات القدرة الكبيرة في الإنتاج النفطي حيث وصل انتاجها منه في نهاية عام ١٩٨٧ مقارنة بدول الأوبك والعالم (٤٣٪) و(١٣،٤) على التوالي. وبالنسبة للإحتياطي (٥٥٪) و(٤٢٪).
- انتهى البحث بأيلولة النفط للدولة تتصرف به وتنفق إيراداتها منه وفق ما يراه الإمام لصالح الأمة.
- حققت دول مجلس التعاون خطوات كبيرة في مجال التسويق النفطي حيث اتبعت سياسة تسويقية تهدف للوصول للمستهلك النهائي عن طريق مشاركتها مع شركات عالمية أو شراء مصافي تكرير في أسواق الإستهلاك الرئيسية.
- اثبت البحث الترابط الوثيق بين اقتصاديات دول المجلس والقطاع النفطي حيث عكس أداء تلك الاقتصاديات ما يحققه ذلك القطاع من نمو.
- ظل التبادل التجاري بين دول المجلس بعضها البعض والدول العربية والإسلامية ضعيفاً مقارنة ببقية دول العالم الأخرى التي حازت على النصيب الكبير من ذلك التبادل.

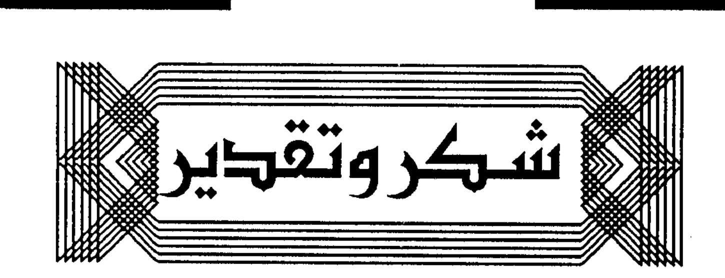
وقد خلص البحث الى توصيات ومنها:

- ضرورة اتباع سياسة نفطية خليجية مشتركة تهدف إلى التنسيق الكامل بين دول المجلس في مختلف مراحل الصناعة النفطية ابتداءاً من فوهة البئر وصولاً إلى المستهلك النهائي.
- تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات دول المجلس.
- ترشيد المستوردات والإتجاه لزيادة تنويع الصادرات.
- توسيع دائرة السوق النفطي.
- تنويع وتوسيع الاستثمارات الاقليمية والعالمية.

يعتمد،

الطالب	المشرف الإقتصادي	المشرف الفقهي	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
أحمد محمد المنصوري	محمد أمين اللبابيدي	عبد الله علي البار	د. عابد محمد السفياني

١٠/٥/١٤١٢هـ



شكر وتقدير

أحمدك اللهم وأشكرك على نعمك التي لا تعد ولا تحصى، أنت القائل في محكم التنزيل:

﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واشكروا نعمت الله إن كنتم إياه تعبدون ﴾ (١)

والصلاة على نبيك وخاتم رسلك محمد ﷺ القائل:

«لا يشكر الله من لا يشكر الناس» (٢).

فإنني أتوجه لسعادة الدكتور محمد أمين اللبابيدي بجزيل الشكر والتقدير والعرفان على ما أولاه من عناية واهتمام كبيرين بالبحث وعلى ما اقتطعه من وقته الثمين في سبيل ذلك، ولسعادة الدكتور عبدالله على البار على ملاحظاته القيمة في الجانب الفقهي من هذا البحث والتي كان لها أبرز الأثر في إظهار المادة الفقهية في شكلها الأخير.

ومن باب الوفاء والتقدير فإنني أتوجه بالشكر ايضاً للمشرفين السابقين على الرسالة الدكتور على حافظ منصور، والدكتور عبدالله مصلح الثمالي.

وأتوجه بالشكر كذلك لجامعة أم القرى والقائمين عليها ولقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة، ولمراكز البحث، والمكتبة المركزية، وأتقدم بالشكر للإدارات والمؤسسات الحكومية، والجامعات في دول المجلس، التي تجاوب منها معي في إمدادي بما أحتاجه وما تيسر لديها من معلومات كان لها دور كبير في جمع مادة البحث.

وأتوجه بالشكر للاستاذ/ فؤاد استنبولي من مكتبة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الذي امدني مشكوراً بما يصدره المجلس من تقارير ونشرات سنوية.

وأشكر أسرتي التي ساهمت بالدعم المعنوي والمساعدة في توفير الجو الملائم للقراءة.. والبحث.

وأشكر كذلك كل من ساهم بمرجع أو مقالة أو ملاحظة أو توجيه أو إرشاد في سبيل إتمام هذا البحث من الأساتذة الكرام والزملاء الاعزاء.

ولكل أولئك ندعو لهم بأن يجزيهم الله خير الجزاء وأن يغفر لهم في الدنيا والآخرة، إنه أهل ذلك والقادر عليه.

أحمد،،،

---

١ ـ النحل، آية ١١٤.

٢ ـ سنن أبي داود، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، د. ت) ١٧٨/٧.

* المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

يشير عنوان هذه الرسالة إلى أهمية موضوع البحث الذي اخترته، وتستمد هذه الأهمية من جانبين:

الأول: النفط الذي يشكل عصب الحياة لاقتصاد العالم:

فالدول الصناعية تُسَيِّرُ بواسطة هذه المادة صناعاتها ووسائل نقلها المختلفة، وبدونه فإن تلك الصناعات ووسائل النقل تصاب بالشلل التام.

والدول النامية يوفر لها الحصول على هذه المادة تشغيل فعالياتها الاقتصادية بما يكفل حداً أدنى للوفاء بمتطلباتها الاقتصادية الضرورية.

والدول المنتجة له فإنه يعتبر مصدراً مهماً للدخل فيها يمكن عن طريقه تمويل التنمية الاقتصادية بها.

وهكذا أصبح النفط سلعة استراتيجية تسعى جميع الدول للحصول عليه سواء عن طريق عمليات البحث والتنقيب داخل أراضيها، أو عن طريق إقامة علاقات اقتصادية يمكن من خلالها تنشيط التبادل التجاري فيما بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة له.

كما زادت هذه الأهمية الاستراتيجية لهذه المادة بعد تراجع المصادر الأخرى للطاقة في ظل ضآلة تكاليف الحصول على النفط وكونه مدخلاً للعديد من الصناعات القائمة حيث أصبحت التقنية الحديثة تقوم على النفط في تشغيلها وأدائها.

الثاني: دول مجلس التعاون الخليجي التي يقترن ذكر هذه الدول بذكر النفط والتي تضم أكثر من نصف احتياطي منظمة الأقطار المصدرة للنفط (٥٥٪) وأكثر من (٤٢٪) من الاحتياطي العالمي منه، كما تتمتع بقدرة إنتاجية تصل إلى (٤٣٪) من إنتاج المنظمة و(١٣,٤٪) من إنتاج دول العالم من النفط وذلك حتى

نهاية عام١٩٨٧م[1]، بالإضافة إلى مميزات الموقع الجغرافي لهذه الدول والذي يجعل من دول المنطقة مركز اتصال تجاري بين شرق العالم وغربه.

وأيضاً لما تمثله دول المجلس من أسواق هامة لاستيراد السلع الإستهلاكية والاستثمارية والرأسمالية لتنميتها، وكذلك ما تمثله من سوق رئيسي ايضا للعمالة التي تحتاجها دول المجلس في بناء الهياكل الأساسية لاقتصادها وتشغيلها.

* أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إيضاح الترابط العضوي بين النفط واقتصاديات هذه الدول ومساهمة نصيب هذا القطاع في نشاطها الاقتصادي وجهود دول المجلس في تنويع مصادر دخلها وتنمية القطاعات الأخرى غير النفطية. ويهدف البحث كذلك إلى العمل على إيجاد سياسة نفطية خليجية مشتركة من خلال استعراض تطور تاريخ هذه الصناعة على مستوى كل دولة على حدة، ثم اقتراح خطوات عملية لإيجاد مثل هذه السياسة وقد هدف البحث أيضاً إلى بيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي للجوانب الهامة التي تضمنها والتي أمكن من خلالها إضافة رؤية اقتصادية اسلامية.

* أسلوب البحث:

يتلخص أسلوب البحث في عرض وتحليل الجوانب الرئيسية للصناعة النفطية في دول المجلس والآثار الاقتصادية المباشرة لذلك وقد استدعى تحديد فترة زمنية مدتها عشر سنوات يتم خلالها اجراء التحليل واستخلاص النتائج، وتتناول الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) ويعود السبب في اختيارها إلى الآتي:

١ ـ تجمع هذه الفترة التقلبات التي عاشها السوق النفطي حيث شهدت بداية تلك الفترة وبالتحديد خلال الأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) فترة انتعاش

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد ٤، ١٩٨٩م، الرياض. ص٢٧. *Annual Staritical Bulletin, OPEC, 1988, Vienna, p (12 - 15)*

في السوق النفطي، عاد بعدها السوق وشهد تراجعاً في ادائه استمر حتى عام ١٩٨٦م ثم عاد مرة أخرى وشهد تحسناً في عام ١٩٨٧م.

٢ ـ انعكست تلك التقلبات على اقتصاديات دول المجلس فتأثرت بذلك تأثراً مباشراً.

٣ ـ شهدت هذه الفترة انجازات واسعة وكبيرة وسريعة في اقتصاديات دول المجلس حيث تم انجاز معظم المشاريع اللازمة للبنية الأساسية للنشاط الاقتصادي.

٤ ـ توسعت أيضاً في هذه الفترة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس ودول العالم الأخرى.

٥ ـ ساعد كذلك توافر المعلومات الاحصائية عن تلك الفترة في تحديدها بعشر سنوات مما سهل اجراء التحليل الاقتصادي.

وكغيره من البحوث فلم يخلُ هذا البحث من بعض الصعوبات التي كان من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بكل دولة على حده وعدم امكان الوصول إليها وما اكتنف ذلك من مشقة حيث تطلب الأمر السفر إلى تلك الدول وجمع المعلومات التي لم يكن الوصول إليها سهلاً وميسوراً نظراً لطابع السرية الذي يفرض على بعض تلك المعلومات.

ومن الصعوبات أيضاً التباين الذي يحدث في الأرقام المتعلقة بكل دولة من مصدر لآخر مما استدعى الأمر توحيد المصادر المتعلقة بالاحصائيات والأرقام كلما أمكن ذلك وحتى لا يترتب على اختلاف المصادر اختلاف في الأرقام مع الحرص على أن تكون تلك الاحصائيات ذات مصدر موثوق.

ويتكون البحث من خمسة فصول:

الفصل الأول: ويتضمن دراسة تمهيدية تشتمل على مبحثين يعرض في الأول لدراسة تاريخية لاكتشاف النفط دولياً وفي دول مجلس التعاون وفي الثاني يستعرض الأوضاع النفطية في دول المجلس التي تشتمل على مقدار الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

الفصل الثاني: يتضمن دراسة فقهية تتعلق بالرأي الفقهي لملكية النفط والإيرادات المتحققة منه من خلال مبحثين يعرض الأول لأقوال الفقهاء في ملكية المعادن والثاني الرأي الفقهي المتعلق بالإيرادات النفطية.

الفصل الثالث: يعرض لتسويق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مبحثين يعرض الأول للنقل النفطي في الصناعة النفطية وكذلك النقل النفطي في دول المجلس ويعرض الثاني للتسويق النفطي ومراحله وكذلك التسويق المحلي والخارجي للنفط في دول المجلس.

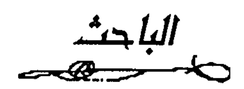
الفصل الرابع: يتطرق البحث إلى التطور التاريخي للأسعار النفطية من خلال مبحثين يشتمل الأول على أسس تسعير النفط الخام وأنواعه والفروقات النوعية ويتضمن الثاني التطور التاريخي لأسعار النفط الخام وانشاء منظمتي الأقطار المصدرة للنفط والأقطار العربية المصدرة للنفط والآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المنتجة والمستهلكة.

الفصل الخامس: يعرض فيه البحث للآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون الخليجي مع بيان وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي فيها وذلك من خلال ثلاثة مباحث يعرض المبحث الأول للآثار على الناتج المحلي لاجمالي والثاني للآثار على التنمية الاقتصادية والثالث للآثار الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

ويتضمن البحث بعد ذلك الخاتمة التي تشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ولبعض التوصيات التي امكن طرحها.

وفي الختام أدعو الله عز وجل أن أكون قد استطعت أن أعرض البحث بالمستوي المطلوب واللائق فإن وفقت في ذلك فمن الله وإن كان هناك قصور فمن نفسي.

الباحث





دراسة تمهيدية

المبحث الأول

دراسة تاريخية

المطلب الأول: اكتشاف النفط دوليًا وفي دول المجلس.

أولاً: التعريف العلمي للنفط.

ثانيًا: الأصل الجيولوجي للنفط.

المطلب الثاني: نشأة المعرفة بالنفط.

أولاً: المرحلة الأولى.

ثانيًا: المرحلة الثانية.

المطلب الثالث: اكتشاف النفط في دول المجلس.

أولاً: موقع منطقة الدراسة وأهميته.

ثانيًا: الموارد المتاحة في دول المجلس.

ثالثًا: اكتشاف النفط في دول المجلس.

المبحث الثاني

الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون

المطلب الأول: الإنتاج النفطي.

المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي.

المطلب الثالث: الشركات النفطية المنتجة.

يشتمل هذا الفصل على دراسة تمهيدية للتطور التاريخي للنفط وتاريخ المعرفة به واكتشافه دوليًا وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

ويستعرض كذلك الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون التي تشمل الإنتاج والاحتياطي النفطي والشركات المنتجة للنفط.

المبحث الأول
دراسة تاريخية

المطلب الأول: اكتشاف النفط دولياً وفي دول المجلس.

أولاً: التعريف العلمي للنفط: لفظ النفط يقابله لفظ لاتيني الأصل[١] يتكون من مقطعين(*Petro*) ويعني الصخرة و (*Oleum*) ويعني الزيت أي أن الكلمة معناها الزيت الذي يستخرج من الصخر[٢]، ويطلق هذا اللفظ اللاّتيني بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية[٣]. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد السائلة مصطلح «الزيت أو النفط الخام[٤]» بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح «الغاز الطبيعي»[٥] وعلى المواد الصلبة مصطلح «البيتومين أو الأسفلت»[٦][٧].

ويعرف النفط علمياً بأنه «ذلك السائل الهيدروكربوني الأسود أو المشوب بالبنية أو الصفرة أو الحمرة أو الخضرة الغليظ القوام الكريه الرائحة متعدد درجات اللزوجة يخرج من باطن الأرض ذاتياً أو صناعياً بواسطة حفر الآبار وآلات الضخ[٨]».

---

١ ـ *Petroleum*.

٢ ـ د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة: دار عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ص: ٢٣.

٣ ـ *Hydro Carbon* «وهي مركبات من عنصر الهيدروجين والكربون، التي تكون في درجات الحرارة العالية بصورة سائلة أو غازية أو صلبة حسب تركيبها الجزئي» منعم مفلح الراوي، اكتشاف البترول، دراسات في صناعة النفط العربية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م) ص: ١٥.

٤ ـ *Crudeoil*.

٥ ـ *Natural Gas*.

٦ ـ *Bitumen or Asphalt*.

٧ ـ منعم مفلح الراوي، اكتشاف البترول، ص: ١٥، مرجع سابق.

٨ ـ د. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، (جدة: تهامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) ص:١٣.

ثانيًا: الأصل الجيولوجي للنفط: هناك عدة نظريات تحاول تفسير كيفية تكون النفط ومن أهم هذه النظريات وأرجحها نظريتان[١]:

النظرية الأولى: نظرية الأصل العضوي للنفط وهذه تفسر أصل النفط بأنه عبارة عن بقايا حيوانات ونباتات ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مائها وقد طُمرت هذه المواد تحت طبقات من الطفل[٢] والرمال كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة وأدت حركات القشرة الأرضية دورًا كبيرًا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتريا التي أزالت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد كما عملت على إرتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدّى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى نفط وغاز طبيعي.

ومما يؤيد هذه النظرية احتواء النفط على عنصر النيتروجين ومادة البورفيرين التي لاتوجد إلا في أنسجة الكائنات العضوية.

النظرية الثانية: نظرية الأصل غير العضوي للنفط وهذه النظرية تستند على رأي قديم في تكوين زيت النفط ويتلخص هذا الرأي في أن تفاعلات كيميائية واسعة النطاق تتم على أعماق من سطح القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصةً الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أكسيد الكربون، وقد استند أصحاب هذه النظرية إلى أنه لم يعثر على أية حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط.

---

١ ـ انظر:

ـ د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م) ص: ٣٦٨ - ٣٦٩.

ـ د. زينب عبد الله، المعادن والصخور، (الكويت: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص: ٢٦٩-٢٧٠.

٢ ـ الطفل: صخر رسوبي يتكون من تصلب المواد الطينية له خاصية التشقق إلى طبقات رقيقة، وبعض أنواعه مصادر ممكنة للنفط. انظر الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ٢/١١٦١.

ولكن بعد أن تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر البروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة كما في النظرية الأولى مما هدم النظرية الثانية من أساسها[١].

المطلب الثاني: نشأة المعرفة بالنفط:

أولاً: المرحلة الأولى للمعرفة بالنفط.

ثانياً: المرحلة الثانية للمعرفة بالنفط.

أولاً: المرحلة الأولى للمعرفة بالنفط:

لقد عرف الإنسان النفط منذ بداية التاريخ فمنذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد كان قدماء العراقيين يستخدمون الرشح السطحي[٢] للإسفلت البيتوميني[٣]، وكانوا يستكملون هذه المواد بتعدين الإسفلت الحجري، ولما كان العراق لاتتوافر فيه الأحجار الطبيعية والغابات، فقد استخدم العراقيون المواد الإسفلتية على نطاق واسع في منشآتهم الصناعية فكان الإسفلت يخلط بالرمل والمواد الليفية ليستعمل مادة لاصقة أو مادة عازلة في المباني وأعمال المياه وبناء السفن كما كان يستخدم على نطاق واسع جداً في إنشاء الطرق ورصفها، وكذلك كان يستخدم الإسفلت في صناعة الأصباغ وأواني المياه وكذلك كان يستخدم بعد خلطه بالكبريت لعلاج الإلتهابات والأورام وغيرها من الأمراض، وبذلك كان قدماء العراقيين أول من استخدم المواد الإسفلتية استخداماً صناعياً في كثير من منشآتهم[٤].

---

١ ـ انظر: د. أحمد شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، ص: ٣٢-٣٧، مرجع سابق.
د. محمد عبده يماني، الجيولوجيا الاقتصادية، (جدة: دار الشروق، ١٣٩٩هـ/١٤٠٠هـ) ص: ١٦٧-١٦٨.

٢ ـ الرشح السطحي: ينتج من تسرب المواد النفطية من مكامنها في باطن الأرض خلال الفوالق التي تحدث بين الصخور. انظر، مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٠) ص٢١.

٣ ـ البيتومين: هذ المادة الصلبة المتخلفة بعد فقد خام النفط الإسفلتي للمواد الغازية والسائلة، ويوجد في الطبيعة في الأماكن التي يتسرب منها الخام إلى سطح الأرض، كما ينتج صناعياً في معامل التكرير، أما الاسفلت فهو البيتومين غير النقي. انظر، مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، ص٢١، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٢١.

وكان قدماء الفرس ينشؤون معابدهم التي يعبدون فيها النار المقدسة - في زعمهم - في أماكن تسرب غازات النفط الطبيعية إلى سطح الأرض وذلك لكي تظل النار دائمة الاشتعال[١].

أما قدماء المصريين فقد عرفوا المواد الإسفلتية أيضًا إلا أنهم لم يستخدموها في بناء الطرق والمباني وإنما استخدمت كمادة عازلة في بناء السفن والأغراض الطبية[٢].

وأما قدماء اليونان فلم يكونوا في حاجة لاستخدام النفط الخام في المباني لأن الرخام كان متوفرًا لديهم فاستخدموه في مبانيهم، كما استخدموا زيتًا من تقطير خشب الأرز اللبناني[٣] أغناهم عن استخدام البيتومين ولكن كان هناك عدد من الكتاب اليونانيين قاموا بوصف الرواسب البيتومينية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي في باكو[٤] والعراق[٥].

أما قدماء الرومان فقد اعتبروا النفط والغاز والمواد الإسفلتية من غرائب الطبيعة فقد كانوا يمتلكون أحجارًا جيدة لإنشاء الطرق ولم يستخدموا المواد البيتومينية على نطاق واسع إلا كعازل في بناء السفن، ولم يكن الرومان يملكون مصادر لإنتاج المواد الإسفلتية إذ كانت مصادره الأساسية هي العراق وإيران وهذه كانت تقع خارج السيطرة الرومانية[٦].

ولقد اتجه اهتمام المسلمين مخالفًا للحضارة العراقية القديمة في استخدامهم المواد الإسفلتية فقد ركزوا اهتمامهم على خام النفط وتقطير

---

١ - المصدر نفسه ص:٢٢.

٢ - المصدر نفسه ص:٢٢.

٣ - الأرز: يطلق على عدد من الأشجار غالبًا من المخروطيات مستديمة الخضرة تشمل الأرز الأبيض الشمالي والأرز الأحمر الغربي والأرز الأحمر والأرز الأبيض الجنوبي وأرز لبنان، موطنه آسيا وأفريقيا.

انظر الموسوعة العربية الميسرة، ١/١١٥، مرجع سابق.

٤ - باكو تعتبر من أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم وتقع في الاتحاد السوفيتي.

٥ - د. مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، ص: ٢٢، مرجع سابق.

٦ - المصدر نفسه، ص: ٢٢-٢٣.

المستقطرات الخفيفة منه إلى زيت للإضاءة بل لقد وصلت تقنية التقطير إلى درجة من التقدم دفعت للبحث عن مصادر نفطية وإسفلتية جديدة يحصلون عليها من الرشوحات السطحية ومن حفر الآبار غير العميقة لتجميعها، وكان فتح المسلمين لإسبانيا «الأندلس» الطريق الذي نقل إلى الغرب في القرن الثاني عشر المعرفة بالتقطير وصناعته[1].

وقد حسَّن المسلمون أساليب التقطير وجعلوا منها علماً وفي عام (١٧١هـ/٧٥٠م) نشأت في دمشق صناعة التقطير للنفط التي وصلت في عام (٤٩٩هـ/١٠٧٧م) تطورها الكامل الذي لايختلف كثيراً في أساسه عن الأجهزة الحديثة. وقد نُقلت هذه التقنية إلى أوروبا عن طريق الأندلس وإيطاليا فكانت أساساً لبدء التفكير العلمي في أوروبا[2].

ونخلص من هذه المرحلة إلى أن النفط قد عرفته الحضارات القديمة واستخدمته في مختلف وسائل الاستعمال سواء للأغراض الطبية أو كزيت للإضاءة وذلك حسب مستوى التقدم الذي وصلته تلك الشعوب إلا أنه يعيبها عدم تدعيم تلك الاستعمالات بالأرقام الإحصائية سواء من ناحية الإنتاج أو الاستهلاك وكذلك عدم دقة التوزيع الجغرافي للمواقع التي ظهر فيها النفط[3].

ثانياً: المرحلة الثانية للمعرفة بالنفط:

يقصد بها المرحلة التي أعقبها تحول كبير في استخدام النفط كأحد مصادر الطاقة الرئيسية واكتساحه للمصادر التقليدية الأخرى التي كانت سائدة كالفحم.

وتمثل هذه المرحلة اكتشاف النفط دولياً ويمكن القول في هذا المجال بأنه قد بدأ استغلال النفط على نطاق تجاري في عام ١٨٥٧م عندما تم استخراجه لأول مرَّة بكميات تجارية وكبيرة من حقل (بولستي)[4] الواقع إلى الشمال من

---

١ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٣، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٤.

٣ ـ د. أحمد رمضان شقلية، النفط العربي وصناعة تكريره، ص: ٥٢، مرجع سابق.

٤ ـ *Pleosti*.

بُخارست عاصمة رومانيا بحوالي (٤٠) ميلاً[١]، وقد حفرت آبار عمقها (٧٥٠) قدماً[٢] وبلغت الكمية المنتجة في العام المذكور (٢٠٠٠) برميلاً أي حوالي (٢٧٢) طناً مترياً[٣] تم تسويقها في الجهات المحيطة بالحقل لاستخدامها في الإنارة[٤].

وفي عام ١٨٥٩م كان الاكتشاف الآخر في الولايات المتحدة الأمريكية حينما حفر (أدوين دريك)[٥] أول بئر أمريكية للنفط وذلك في آبار (تيتوسفيل)[٦] الواقعة إلى شمال غرب ولاية بنسلفانيا والتي تعد أول آبار منتجة للنفط على نطاق تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية وقد عثر (دريك) على النفط الخام على عمق (٦٩,٥) قدماً بمعدل يتراوح بين (٢٠) و(٣٥) برميل في اليوم[٧].

وقد أعقب ذلك اكتشاف آخر في الإتحاد السوفيتي حيث اكتشف لأول مرة آبار (مايكوب)[٨] على السفوح الشمالية للقوقاز شرق البحر الأسود بمسافة (٦٠) ميلاً تقريباً عام ١٨٦٣م وبذلك جاءت في المركز الثالث من حيث السبق في الكشف والإنتاج التجاري على مستوى العالم[٩].

وبحلول عام ١٩٠٠م أصبح النفط ينتج في كل من روسيا ورومانيا وكندا وإيطاليا والمانيا والهند واليابان وبيرو والمكسيك والأرجنتين وأندونيسا وإيران، وفي عام ١٩١١م بدأ الإنتاج في بريطانيا ثم فنزويلا عام ١٩١٤م، وفي عام ١٩٢٧م أكملت الشركة العراقية للنفط حفر أول حقول النفط في كركوك[١٠].

ومع بداية الثلاثينات الميلادية بدأ اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي كما سيتضح من خلال المطلب الثالث.

---

١ ـ الميل= ١٦٠٩,٣٤ م.

٢ ـ القدم = ٣٠,٤٨ سم.

٣ ـ واحد طن متري من النفط = (٧,٣) برميل.

٤ ـ د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص: ٣٦٦، مرجع سابق.

٥ ـ *Edwin Drake*.

٦ ـ *Titusville*.

٧ ـ انظر: د. محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص: ٣٦٥-٣٦٦، مرجع سابق.
ـ سيد الخولي، اقتصاديات البترول، (جدة: دار حافظ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) ص: ٦٥.

٨ ـ *Maikop*.

٩ ـ د. محمد الزوكة، جغرافية المعادن والصخور، ص:٣٩، مرجع سابق.

١٠ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٦٤، مرجع سابق.

المطلب الثالث: اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي:

قبل الدخول في تفاصيل اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي نعرض بشيء من الإيجاز لموقع منطقة الدراسة وأهميته والموارد المتاحة لدول مجلس التعاون.

أولاً: موقع منطقة الدراسة وأهميته:

تضم منطقة الدراسة الدول الآتية:

الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، قطر والكويت[١].

---

١ ـ تم ترتيب هذه الدول حسب الأحرف الأبجدية وسيتم الإشارة إليها ضمن هذه الرسالة على هذا الأساس وسيشار إليها إختصاراً «دول مجلس التعاون» وهذه الدول هي التي وقعت على قرار قيام مجلس التعاون الخليجي في ٢١ رجب ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ آيار (مايو) ١٩٨١م ومقره مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية وتتمثل أهدافه في الآتي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:
  - أ ـ الشئون الاقتصادية والمالية.
  - ب ـ الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
  - جـ ـ الشئون التعليمية والثقافية.
  - د ـ الشئون الاجتماعية والصحية.
  - هـ ـ الشئون الإعلامية والسياحية.
  - و ـ الشئون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وتتكون أجهزة مجلس التعاون من المجلس الأعلى، و المجلس الوزاري والأمانة العامة.

انظر: النظام الأساسي لدول المجلس (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، د.ت) ص: ٥-٧.

وتطل على الخليج العربي شرقًا والبحر الأحمر غربًا وخليج عُمان وبحر العرب الذي يطل على المحيط الهندي جنوبًا. وهي بذلك تمثل جزءً من الحدّ الشرقي للوطن العربي كما تمثل قلب العالم الإسلامي[١]، وهي تعتبر لهذا المركز الجغرافي المتوسط شريانًا عالميًا ومركزًا تجاريًا هامًا.

وقد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها في الماضي من توسط موقعها بين الشرق والغرب ومن ثم دورها البارز في حركة المواصلات والتجارة العالمية القديمة وقد عزز هذا الموقع المتوسط في العصر الحديث تطور طرق النقل البحري بحيث أصبحت هذه الدول مركزًا هامًا على خطوط المواصلات بين الشرق والغرب[٢].

وقد تزايدت أهمية هذا الموقع من الناحية الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في هذه الدول في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي وتبع ذلك وجود احتياطيات ضخمة من النفط في باطن أراضيها وما تبع ذلك من ضخامة صادراته وعوائده إلى أن أصبح النفط المورد الرئيسي لدول مجلس التعاون بعد أن كانوا يعتمدون على التجارة والغوص وصيد الأسماك.

ثانيًا: الموارد المتاحة في دول مجلس التعاون:

تتمثل أهم هذه الموارد في الموارد الطبيعية والبشرية والمعدنية.

أ ـ الموارد الطبيعية: تبلغ مساحة دول مجلس التعاون مجتمعة كما يوضحها الجدول (١) (٢,٦٤٨)كم^2 «مليونان وستمائة وثمانية وأربعون ألف كم^2». ومعظم هذه المساحة صحراوية قاحلة أو شبه قارية لذا فهي تتسم بندرة الموارد المائية[٣] حيث تهيمن أحوال الصحراء على معظم أجزاء المنطقة[٤].

---

١ ـ فاطمة مبارك، العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل الغربي للخليج العربي، (القاهرة: دار النشر للثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م) ص: ١٩.

٢ ـ المصدر نفسه، ص:٢٢.

٣ ـ وفي سبيل حل مشكلة نقص المياه اهتمت دول مجلس التعاون بمصادر المياه المختلفة وذلك بحفر الآبار الإرتوازية وإنشاء السدود وكذلك إنشاء محطات تحلية المياه المالحة التي صارت تشكل مصدرًا رئيسيًا من مصادر المياه في دول مجلس التعاون.

٤ ـ د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م) ص:٣٦.

جدول (١)

مساحة دول مجلس التعاون[١]

اسم الدولة	المساحة (ألف كم٢)
الإمارات العربية المتحدة	٧٧,٧
البحرين	٠,٧
المملكة العربية السعودية	٢٢٤٠
سلطنة عُمان	٣٠٠
قطر	١١,٤
الكويت	١٧,٨
المجموع	٢٦٤٧,٦

ب ـ الموارد البشرية: قدر عدد سكان دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٨م بحوالي (٢٠,٣) مليون نسمة يمثل سكان الإمارات العربية المتحدة نسبة (٦,٤٪) وسكان البحرين (٢٪) والمملكة العربية السعودية (٦٩٪) وسلطنة عُمان (١١٪) وقطر (٢٪) والكويت (٩,٦٪) من إجمالي سكان دول المجلس[٢]، ويوضح الجدول (٢) عدد سكان كل دولة من هذه الدول على حدة.

جدول (٢)

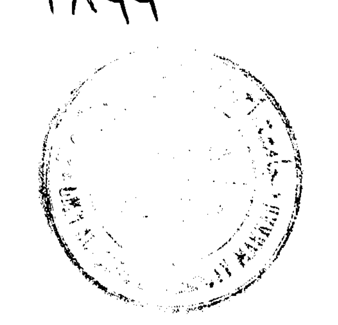
السكان في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٨م[٣]

اسم الدولة	السكان بالألف
الإمارات العربية المتحدة	١٣٠٥
البحرين	٤٢١
المملكة العربية السعودية	١٤٠١٦
سلطنة عُمان	٢٢٤٢
قطر	٤٠٢
الكويت	١٩٥٨
المجموع	٢٠٣٤٤

١ ـ النشرة الاقتصادية، العدد ٣، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨٨م) ص:٧٧.

٢ ـ النشرة الاقتصادية، العدد ٥، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م. ص: ٧٥.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٧٥.



وفيما يتعلق بالأيدي العاملة فإن دول مجلس التعاون تعتبر من الدول المستقبلة للعمالة الأجنبية مما جعلها تولى اهتمامًا متزايدًا بالتوسع في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للأيدي الوطنية العاملة وتحسين مستواها، وقد بلغ إجمالي الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٥م حوالي (٦,٢) مليون عامل تمثل الأيدي العاملة الوطنية (٣٤,٨٪) من الإجمالي كما تزايد معدل عدد الأيدي العاملة الوطنية خلال الفترة من عام (١٩٨٠م) إلى (١٩٨٥م) بمعدل سنوي بلغ ١,٨٪[1] . ويوضح الجدول (٣) حجم الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون.

جدول (٣)

الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون[2]

السنة	إجمالي الأيدي العاملة (بالألف)	الأيدي العاملة الوطنية (بالألف)	نسبة الأيدي الوطنية للعمالة الأجنبية
١٩٨٠	٤٧٤٩,٦	١٩٢٧,٢	٤٠,٦٪
١٩٨٥	٦٢١٣,٢	٢١٠٧,٣	٣٤,٨٪
معدل النمو السنوي	٥,٥٪	١,٨٪	-

جـ - الموارد المعدنية: تشمل هذه الموارد المعادن الجامدة والمعادن السائلة وتتمثل المعادن السائلة في النفط الذي سيتم التعرض له بالتفصيل في المباحث اللاحقة إن شاء الله.

وبالنسبة للمعادن الجامدة فتولي دول مجلس التعاون اهتمامًا متزايدًا بالثروة المعدنية حيث تقوم الجهات المختصة بعمليات المسح الجيولوجية والاستكشاف والتنقيب عن المعادن، وتتركز معظم المعادن في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مع توفر بعض منها كالحديد والألمنيوم في دول المجلس الأخرى[3] ، ففي المملكة العربية السعودية تم اكتشاف كميات متفاوتة من أنواع

١ - النشرة الاقتصادية، العدد ٣، ص: ٧٨-٧٩، مرجع سابق.

٢ - المصدر نفسه، ص: ٧٩.

٣ - النشرة الاقتصادية، العدد ٤، ص: ٣٥، مرجع سابق.

المعادن المختلفة فقد نجحت أعمال الدراسة والتنقيب المكثفة في الكشف عن أكثر من (٤٢٠٠) من المكامن المعدنية شملت الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم وكذلك المواد الأولية للبناء، وتقدر قيمة المعادن المكتشفة حتى الآن قبل استخراجها من باطن الأرض بحوالي (٧٣,٦) بليون ريال سعودي بأسعار عام ١٩٨٦م[١]، وتقوم وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية والمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) بأدوار مكملة بينها للإستكشاف والبحث والإنتاج عن المعادن في المملكة العربية السعودية[٢].

وفي سلطنة عُمان كميات متفاوتة من المعادن المختلفة من أهمها الذهب والفضة والنحاس وتتولى شركة عُمان للتعدين مسؤلية الاستكشاف والإنتاج عن المعادن في السلطنة حيث بلغ قيمة مبيعاتها عام ١٩٨٧م من الذهب والفضة والنحاس (٤٣٩,١) مليون ريال عُماني[٣].

ثالثًا: اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون:

يتفاوت تاريخ اكتشاف النفط من دولة لأخرى في دول المجلس تبعًا للنشاط الاستكشافي في كل دولة والظروف المتعلقة بالشركات التي تتولى ذلك النشاط.

فبالنسبة لدولة **الإمارات العربية المتحدة** فهي تضم سبع إمارات هي أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة. وقد اكتشف النفط في إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة أمَّا الإمارات الأخرى فما زالت عمليات البحث والاستكشاف قائمة ولم يسجل حتى الآن أي اكتشاف تجاري.

١ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، (الرياض، مطابع وزارة التخطيط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م) ص: ٤٨.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للبترول والمعادن، مرجع بترومين، (١٣٩٨هـ/١٤٠٦هـ - ١٩٧٨م/١٩٨٦م)، (الرياض، المؤسسة العامة للبترول والمعادن، د. ت) ٥٨/٢.

٣ ـ سلطنة عُمان، مجلس التنمية، الكتاب الإحصائي السنوي، (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) (مسقط المديرية العامة للإحصاءات الوطنية، الإصدار السادس عشر، كانون أول، ١٩٨٨م) ص: ٣٢٤.

إمـارة أبو ظبي: تنقسم مناطق اكتشاف النفط في هذه الإمـارة إلى قسمين المناطق البرية، والمناطق البحرية.

ـ المناطق البرية: يعتبر حقل (باب) الذي يقع على بعد (٨٠) كم إلى الجنوب الغربي من مدينة أبو ظبي العاصمة أول حقل يكتشف في المناطق البرية في عام ١٩٥٣م وتم التأكد منه عام ١٩٥٨م عندما حفرت البئر الثانية فيه وفي عام ١٩٦٣م تم تطوير هذا الحقل حيث شحنت أول ناقلة من النفط الخام في أواخر ذلك العام من مصب (جبل الظنه) الذي يربطه بالحقل خط للأنابيب بطول (١١٢) كم وقطر (٢٤) بوصة وتم بناء العديد من الخزانات فوق (جبل الظنه) لخزن النفط القادم من الحقل والمعد للتصدير[١].

وقد توالى بعد ذلك اكتشاف الحقول النفطية في المناطق البرية ووصل عددها إلى خمسة حقول رئيسية مطورة بالإضافة إلى العديد من الحقول البرية المكتشفة غير المطورة[٢].

ـ المناطق البحرية: كان حقل (أم الشيف) أول حقل يتم اكتشافه في المناطق البحرية في عام ١٩٥٨م وتم تصدير أول شحنة منه في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٢م عبر جزيرة (داس) التي ينقل إليها بواسطة خط أنابيب طوله (٢٢٠) ميلاً وقطره (١٨) بوصة[٣]، وتوالى بعد ذلك اكتشاف الحقول كما يوضحها الجدول (٤).

إمارة دبي: تأتي في المرتبة الثانية بعد إمارة أبو ظبي من حيث تاريخ الاكتشاف النفطي وأيضًا من ناحية الأهمية النفطية وتنقسم مناطق اكتشاف النفط في هذه الإمارة إلى قسمين إيضًا: المناطق البرية والمناطق البحرية.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، (د.ن، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص: ٣٠٤.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٣٠٩.

ـ المناطق البرية: لم يكتشف النفط في هذه المناطق إلا متأخراً مقارنة باكتشافه في المناطق البحرية ففي ٦ آيار (مايو) ١٩٨٢م أكتشف حقل (مرغم) في المناطق البرية من هذه الإمارة ويعتبر الغاز هو العنصر الرئيسي في هذا الحقل وكانت هذه المرة الأولى التي يتم اكتشاف النفط فيها بعد أن أعلنت الشركات النفطية عام ١٩٦٤م عدم جدوى الحفر في المناطق البرية[١].

ـ المناطق البحرية: أكتشف النفط فيها في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦م في حقل (فاتح) وتم تصدير أول شحنة منه في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩م البالغة (١٨٠) ألف برميل[٢].

إمارة الشارقة: أكتشف النفط فيها في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٢م بكميات تجارية في بئر (مبارك رقم ١) بطاقة إنتاجية قدرها (١٣,٩٥٥) برميل يومياً[٣].

إمارة رأس الخيمة: اكتشف حقل (صالح) في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣م الذي يبعد عن شاطئ رأس الخيمة (٢٦) ميلاً[٤].

أما **البحرين** فتعتبر أول دولة على مستوى دول مجلس التعاون تم اكتشاف النفط بها وذلك في ٣١ آيار (مايو) ١٩٣٢م من الحقل المملوك للدولة وهو حقل (عوالي) في الجزء الغربي من جزيرة البحرين وبالإضافة إلى هذا الحقل يوجد حقل مشترك بينها وبين المملكة العربية السعودية وهو حقل (أبو سعفة) الذي يعود تاريخ اكتشافه إلى عام ١٩٦٣م ويتم اقتسامه مناصفة بين الدولتين[٥].

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: المركز العربي للإعلام، ١٩٨٤م) ص: ٥٤.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٥٣-٥٤، د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/ ٤٢٠، مرجع سابق

٣ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ١/٤٤٣ - ٤٤٤.

٥ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٥-١٢٦، مرجع سابق.

جدول (٤)

أهم الحقول المكتشفة في الإمارات العربية المتحدة[١]

الإمـارة		اسـم الحقول	تاريخ الاكتشاف التجاري
أبو ظبي	الحقول البرية	حقل باب	١٩٦٤
		حقل بوحصا	١٩٦٤
		حقل عصب	١٩٧٣
		حقل سهل	١٩٧٥
		حقل شاه	١٩٨٤
	الحقول البحرية	حقل أم الشيف	١٩٦٣
		حقل البندق[٢]	١٩٦٤
		حقل زكم السفلي	١٩٧٤
		حقل البخوش	١٩٧٤
		حقل مبرز	١٩٧٤
		حقل زاكم العلوي	١٩٧٦
		حقل أرزنه	١٩٧٩
		حقل أم الدلخ	١٩٨٥
		حقل سطح	١٩٨٥
دبي	الحقول البرية	حقل مرغم	١٩٨٢
	الحقول البحرية	حقل فتح	١٩٦٩
		حقل جنوب غرب فتح	١٩٧٢
		حقل فلاح	١٩٧٨
		حقل راشد	١٩٧٩
الشارقة	الحقول البحرية	حقل مبارك[٣]	١٩٧٢
رأس الخيمة	الحقول البحرية	حقل صالح	١٩٨٤

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، ١/٤٢٠-٤٢١، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٠، مرجع سابق.

٢ ـ إنتاج هذا الحقل مناصفة مع قطر.

٣ ـ إنتاج هذا الحقل مناصفة مع إيران.

وفي **المملكة العربية السعودية** أكتشف النفط بكميات تجارية في عام ١٩٣٨م في حقل (الدمام) وتم نقل أول شحنة من النفط في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨م وذلك بمركب من الخبر حتى البحرين ثمَّ بنيت المرافق الصناعية ومرافق الشحن البري في رأس تنورة ونقلت أول شحنة من النفط من رأس تنورة إلى الأسواق العالمية في آيار (مايو) ١٩٣٩م[1]، وتوالت بعد ذلك الاكتشافات النفطية في المملكة كما يوضح ذلك الجدول رقم (٥).

وتشترك المملكة العربية السعودية والكويت في حقول المنطقة المحايدة بينهما ويرجع اكتشاف حقول النفط بها إلى عام ١٩٥٣م حيث أكتشف حقل (الوفرة) وفي عام ١٩٦٣م أكتشف حقل (جنوب الفوارس) وفي عام ١٩٦٦م اكتشف حقل جنوب (أم قدير)، وفي المنطقة المغمورة أكتشف حقل (الخفجي) وحقل (الحوت) عامي ١٩٦٠م و ١٩٦٣م[2].

وفي **سلطنة عُمان** يمكن تقسيم المناطق التي أكتشف فيها النفط إلى ثلاث مناطق[3]:

- المنطقة الأولى «أو» الشمالية.
- المنطقة الثانية «أو» الوسطى.
- المنطقة الثالثة «أو» الجنوبية.

المنطقة الأولى: أكتشف النفط فيها عام ١٩٦٢م في كل من (بئر جبال) و(بئر ناطح) وفي عام ١٩٦٤م أكتشف في (بئر فهود) ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك في هذه المنطقة. وينقل النفط الموجود في هذه المنطقة إلى ميناء (الفحل) بواسطة خط أنابيب طوله (٢٧٦) كم، وفي نهاية شهر تموز (يوليه) ١٩٦٧م تم

---

١ ـ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصائية، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، بحث غير منشور، ص: ٢.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٧٧، مرجع سابق.

٣ ـ سلطنة عُمان، وزارة التجارة والصناعة، الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، (١٩٧٠، ١٩٨٠م)، ص: ١٣٦ وما بعدها.

تصدير أول شحنة نفط من هذه المنطقة[١].

جدول (٥)

أهم حقول النفط المكتشفة في المملكة العربية السعودية بما فيها المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت.

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
الدمام	آذار (مارس) ١٩٣٨	الكدن	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧
أبو حدرية	آذار (مارس) ١٩٤٠	الجريبعات	كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨
بقيق	كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٠	الشيبه	آذار (مارس) ١٩٦٨
القطيف	نيسان (أبريل) ١٩٤٥	أبوجفان	تشرين الثاني (نوفبمر) ١٩٧١
الغوار	حزيران (يونيه) ١٩٤٨	الحرملية	كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١
الفاضلي	كانون ثاني (يناير) ١٩٤٩	مزاليج	كانون أول (ديسمبر) ١٩٧١
السفانية	نيسان (أبريل) ١٩٥١	جهام	كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣
الوفرة°	نيسان (أبريل) ١٩٥٣	قرضي	شباط (فبراير) ١٩٧٣
الخرسانية	نيسان (أبريل) ١٩٥٦	اللهابة	تموز (يوليو) ١٩٧٣
خريص	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٧	المحارة	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣
منيفه	تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٥٧	رمثان	نيسان (أيلول) ١٩٧٤
الخفجي°	كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠	كرين	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤
فوارس الجنوبية°	آذار (مارس) ١٩٦٣	الرملة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٤
أبو سعفه	آيار (مايو) ١٩٦٣	بكر	تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤
الحوت°	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٦٣	اللوهة	آذار (مارس) ١٩٧٥
بري	نيسان (أبريل) ١٩٦٤	وطبان	آيار (مايو) ١٩٧٥
الظلوف	آيار (مايو) ١٩٦٥	دبدبة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٥
جنوب أم قدير°	كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٦	ربيان	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٥
مرجان	آيار (مايو) ١٩٦٧	السوبان	نيسان (أبريل) ١٩٧٦
كران	حزيران (يونيه) ١٩٦٧	شرار	آيار (مايو) ١٩٧٦
جنا	تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧	حصبة	آب (أغسطس) ١٩٧٦

١ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ١٩٧٠ - ١٩٨٠م ص١٣٧، مرجع سابق.

٥ ـ حقول المنطقة المقسومة بين المملكة والكويت.

تابع جدول (٥)[١]

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
حباري	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦	اللغفة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩
جريد	كانون ثاني (يناير) ١٩٧٨	تينات	حزيران (يونيه) ١٩٨٢
جلادي	شباط (فبراير) ١٩٧٨	مغرب	أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢
حرقوص	آب (أغسطس) ١٩٧٨	الجعوف	كانون ثاني (يناير) ١٩٨٣
وريعة	أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨	فرحة	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٣
ذيب	آذار (مارس) ١٩٧٩	السهباء	آب (أغسطس) ١٩٨٤
جوب	حزيران (يونيه) ١٩٧٩	الحوطة ١	١٩٨٩
فريدة	تموز (يوليه) ١٩٧٩	الحوطة ٢	١٩٨٩
سمين	تموز (يوليه) ١٩٧٩	الدلم	١٩٨٩أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦
هامور	تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٩		

المنطقة الثانية: يقع المركز الرئيسي لتجميع النفط من هذه الحقول في (قرن علم) وقد اكتشف فيها النفط عام ١٩٧٢م غير أن الإنتاج الفعلي لم يبدأ إلا في مطلع عام ١٩٧٥م بعد أن تم توصيل هذه المنطقة بميناء (الفحل) ميناء تصدير النفط العُماني بواسطة خط أنابيب فرعي مع خط الأنابيب الأصلي الذي يربط المنطقة الأولى بميناء الفحل[٢].

المنطقة الثالثة: تم اكتشاف النفط في هذه المنطقة في عام ١٩٧٧م في

---

١ ـ المصدر:

١ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، البترول تاريخ وأرقام، (الظهران: وكالة الوزارة للشئون الفنية، د.ت) ص: ١٣-١٦.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، النشرة الإحصائية البترولية، العدد ١٤، عام ١٩٨٣، الرياض، ص: ١٤.

٣ ـ السياسة البترولية السعودية واستقرار سوق النفط. مجلة أسواق، العدد الخامس، آذار (مارس) ١٩٩٠م، القاهرة، ص: ١٠.

٢ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات (١٩٧٠م – ١٩٨٠م)، ص:١٣٧ – ١٣٨، مرجع سابق.

منطقة (رجب) ونظراً لأن هذا النوع من النفط من النوع اللزج الثقيل إذ تتراوح كثافته (٢٠) و (٢٤) درجة ولتخفيف درجة لزوجته فإنه يخلط مع النفط الخفيف وينقل بواسطة خط أنابيب طوله (٤٤٥) كم حتى (قرن علم) في المنطقة الثانية حيث ينضم إلى شبكة أنابيب النفط المتجهة إلى ميناء الفحل[١]. ويوضح الجدول (٦) أهم الحقول المكتشفة في السلطنة وتاريخ اكتشافها.

جدول (٦)

أهم حقول النفط المكتشفة في سلطنة عُمان[٢]

اسم الحقل	المنطقة	تاريخ الاكتشاف	اسم الحقل	المنطقة	تاريخ الاكتشاف
ناطح	شمال عُمان	١٩٦٢	مهبور	الجنوبية	١٩٧٩
جبال	شمال عُمان	١٩٦٢	قطا	الجنوبية	١٩٧٩
فهود	شمال عُمان	١٩٦٤	ريما	الجنوبية	١٩٧٩
ناطح غرب	شمال عُمان	١٩٦٦	بربا الجنوبية	الجنوبية	١٩٧٩
الجبل	شمال عُمان	١٩٦٨	روتيب	الجنوبية	١٩٧٩
الحويصة	الوسطى	١٩٦٩	جلمود	الجنوبية	١٩٧٩
قرن علم	الوسطى	١٩٧٢	بحا	الجنوبية	١٩٧٩
غابة الشمالية	الوسطى	١٩٧٢	قلعة	منطقة الرادي	١٩٧٩
سبح فهيده	الوسطى	١٩٧٢	صبر	الجنوبية	١٩٨٠
حابور	الوسطى	١٩٧٢	بربا الشمالية	الجنوبية	١٩٨٠
الخوير	الشمالية	١٩٧٦	جزل	الجنوبية	١٩٨٠
رحب	الجنوبية	١٩٧٧	ذهبان	الجنوبية	١٩٨٠
بربا	الجنوبية	١٩٧٨	نمر	الجنوبية	١٩٨٠
قهارير	الجنوبية	١٩٧٨	عمران	الجنوبية	١٩٨٠
أمين الجنوبي	الجنوبية	١٩٧٨	جلمود الشمالي	الجنوبية	١٩٨٠
إيراد	الجنوبية	١٩٧٨	مها	الجنوبية	١٩٨٠
خضيره	الجنوبية	١٩٧٨	سويمات	الجنوبية	١٩٨٢
شمس	شمال عُمان	١٩٧٨	سياله	الجنوبية	١٩٨٢
سحمة	وسط عُمان	١٩٧٩	وفره	الجنوبية	١٩٨٣

١ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ١٩٧٠ م – ١٩٨٠م، ص:١٣٨ – ١٣٩، مرجع سابق.

٢ ـ أنظر:

ـ الموسوعة الاقتصادية – ص: ٢٣٥ – ٢٣٦، مرجع سابق.

ـ سلطنة عُمان، وزارة النفط والمعادن، النفط والمعادن في عُمان، د.ت، ص: ٣١.

وفي **قطر** بدأ التنقيب عن النفط فيها عام ١٩٣٧م إلا أنه توقف أثناء الحرب العالمية الثانية واستؤنف بعد توقف الحرب عام ١٩٤٩م، ويأتي الإنتاج النفطي في قطر من نوعين من الحقول: الحقول البرية و الحقول البحرية.

الحقول البرية[١]: يأتي جميع إنتاجها من حقل (دخان) الذي بدأ الإنتاج فيه في عام ١٩٤٩م ويتم ضخ النفط من هذا الحقل إلى ميناء (أمسيعيد) عبر أربعة خطوط أنابيب.

الحقول البحرية: وتضم ثلاث حقول رئيسية هي:

حقل (العد الشرقي) الذي أكتشف عام ١٩٦١م وبدأ الإنتاج منه عام ١٩٦٤م.

وحقل (ميدان محزم) وقد أكتشف عام ١٩٦٣م وبدأ الإنتاج منه عام ١٩٦٥م.

حقل (بولحنين) وأكتشف هذا الحقل عام ١٩٦٩م وتدفق إنتاجه عام ١٩٧٣م.

ويتم تصدير إنتاج هذه الحقول من جزيرة (حالول) التي يوجد بها مجموعة من الخزانات تبلغ سعتها نحو ستة ملايين برميل ويبلغ مجموع الآبار المنتجة من هذه الحقول ٣٤ بئراً[٢].

وبالإضافة إلى الحقول السابقة يوجد حقل (البندق) الذي أكتشف عام ١٩٦٤م وبدأ إنتاجه عام ١٩٧٥م وتبلغ مساحته (٢٠) كم^2 ويقع على الحدود بين قطر والإمارات العربية المتحدة[٣].

ويوضح الجدول (٧) أهم الحقول المكتشفة في قطر.

---

١ ـ ورقة دولة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الرابع في بغداد، ١٤ – ١٧ آذار (مارس) ١٩٨٨م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٩٨٨م) ص: ٣٠٢.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٩٦ – ٢٩٧، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٩٤ – ٢٩٥.

جدول (٧)
أهم حقول النفط المكتشفة في قطر

اسم الحقل	تاريخ الإنتاج
الحقول البرية:	
حقل دخان	١٩٤٦
الحقول البحرية:	
حقل العد الشرقي	١٩٦٤
حقل ميدان محزم	٩٦٥
حقل بولحنين	١٩٧٢
حقل البندق	١٩٧٥

وفي **الكويت** تم أول اكتشاف للنفط عام ١٩٣٨م عقب تدفق النفط من بئر (البرقان رقم ١) بمعدل حوالي (٤٣٠٠) برميل في اليوم وقد بدأ إنتاج النفط من الحقول النفطية عام ١٩٤٦م وسبب ذلك التأخير هو قيام الحرب العالمية الثانية، وتتوزع الحقول النفطية في الكويت في الجنوب الشرقي وتضم هذه حقل (البرقان) الذي يعتبر من أهم حقول النفط في العالم، وحقول نفط شمال الكويت وتضم حقول (الروضتين) و (الصابرية) و (البحرة)، وحقول نفط جنوب غرب الكويت التي تضم حقول (المناقيش) وشرق وغرب (أم قدير). ويوضحها جميعًا الجدول رقم (٨) وتاريخ اكتشافها، وتشترك الكويت مع المملكة العربية السعودية في حقول المنطقة المحايدة بينهما والتي من أهم حقولها (الخفجي) و (الحوت) و (الوفرة) و (فوارس) الجنوبية وجنوب (أم قدير)[١].

١ ـ الكويت: وزارة المالية والنفط انظر: نفط الكويت حقائق وأرقام، آب (أغسطس) ١٩٧٠م ص: ١٧، د. محمد متولي، حوض الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية ١٩٧٧م) ص: ٢٤٣ وما بعدها، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ص: ٣٥٤، مرجع سابق.

جدول (٨)

أهم الحقول المكتشفة في الكويت[١]

اسم الحقل	تاريخ اكتشافه	اسم الحقل	تاريخ اكتشافه
١ - حقل البرقان الكبير.	١٩٣٨م	٦ - أم القدير الشرقي (غربي الكويت).	١٩٦٢م
٢ - حقل الوفرة.	١٩٥٣م		
٣ - حقول نفط شمالي الكويت وتضم:		٧ - أم القدير الغربي (غربي الكويت).	١٩٦٢م
أ - الروضتين.	١٩٥٥م	٨ - حقل الفوارس الجنوبي.	١٩٦٣م
ب - الصابرية.	-	٩ - حقل الحوت.	١٩٦٣م
جـ - البحرة.	١٩٥٦م	١٠ - حقل أم القدير الجنوبي.	١٩٦٦م
٤ - المناقيش (غربي الكويت).	١٩٥٩م	١١ - حقل اللولو	١٩٦٦م
٥ - حقل الخفجي.	١٩٦٠م	١٢ - حقل الدرة	١٩٦٧م

وبعد الانتهاء من استعراض اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون يمكن يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة الآتية:

أولاً: أن أقدم دولة إكتشفت بها النفط الخام هي البحرين عام ١٩٣٢م تليها المملكة العربية السعودية والكويت عام ١٩٣٨م ثم قطر عام ١٩٤٩م والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٥٨م وأخيراً سلطنة عُمان عام ١٩٦٢م.

ثانياً: تتفاوت الحقول النفطية في دول مجلس التعاون من حيث عددها وطاقتها، فنلاحظ أن أكبر عدد وحجم فيها يوجد في المملكة العربية السعودية وتتضمن أغنى حقول العالم من النفط الخام ومنها حقل (الغوَّار) وأقلها دولة البحرين التي يوجد بها حقل (عوالي) وحقل آخر مشترك بينها وبين المملكة العربية السعودية. أما بقية دول المجلس فيتراوح عدد الحقول فيها تبعًا لنشاط الشركات المكتشفة وحجم الاحتياطي النفطي بها إلا أنها بصفة عامة تعتبر حقول النفط في دول مجلس التعاون من أغنى الحقول الموجودة في العالم بالنفط.

---

١ - الكويت وزارة النفط، نفط الكويت حقائق وأرقام، ١٩٨٣م، ص: ١٣٧ ومابعدها.

ثالثاً: مازال هناك قصوراً في التعاون في مجال الاستكشاف النفطي بين دول المجلس ومن المجدي اقتصادياً وفنياً وإدارياً توحيد الجهود في هذا المجال، فمن الناحية الاقتصادية والإدارية يساعد التعاون في مجال الاستكشاف على خفض التكاليف والنفقات التي توجهها كل دولة نحو اكتشاف موارد نفطية جديدة وكذلك يساعد الدول التي لاتملك إمكانيات متطورة في هذا المجال في اكتشاف حقول نفطية بها أو تقييم الحقول المنتجة.

ومن الناحية الفنية يساعد تشابه تركيب الحقول النفطية في منطقة الخليج العربي على ترسيخ مثل هذا التعاون.

كما يمكن في مرحلة لاحقة الاستفادة من نشاط هذه المؤسسات وتوجيهه إلى دول أخرى عربية وإسلامية للاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية لدول مجلس التعاون في هذا المجال ويمكن أيضاً أن يمتد نشاط هذه المؤسسات إلى مناطق أخرى من العالم في مرحلة لاحقة.

ويبرز في هذا المجال «الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية» التي أنشأتها الكويت في ١/٤/١٩٨١م للقيام بالأعمال الآتية[1] في الدول الأخرى:

١ ـ الأعمال المتعلقة بالتنقيب والحفر للبحث عن النفط الخام والغاز الطبيعي.

٢ ـ تطوير حقول النفط والغاز وإنتاجها.

٣ ـ القيام بجميع العمليات المساندة وكل مامن شأنه أن يساعد على إدارة وتنفيذ الأعمال المذكورة أعلاه.

ويمكن لدول المجلس الاستفادة من تجربة الشركة المذكورة في هذا المجال.

---

١ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ١٩٨٣م، ص: ٧٦، مرجع سابق.

المبحث الثاني
الأوضاع النفطية في دول مجلس التعاون

المطلب الأول: الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون.

تعتبر دول مجلس التعاون من الدول ذات الطاقة الكبرى في إنتاج النفط سواء على مستوى دول منظمة الأوبك[١] أو على مستوى دول العالم، فخلال الفترة (٧٨-٨٧) سجلت هذه الدول أعلى نسبة في الإنتاج بالنسبة لدول منظمة الأوبك عام ١٩٨١م (٥٨٪) وبالنسبة لدول العالم (٢٣٪) لنفس العام. وتفصيل ذلك كالآتي:

في **الإمارات العربية المتحدة** بدأ الإنتاج النفطي عام ١٩٦٢م بإنتاج يومي قدره (١٤) ألف برميل يوميًا وذلك حسب مايوضحه الجدول (٩) أخذ في التزايد في حجمه بعد ذلك إلى أن بلغ أقصى مستوى له عام ١٩٧٧م بإنتاج يومي قدره (٢,٠) ميلون برميل يوميًا تقريبًا، ويعود هذا التزايد في حجم الإنتاج من النفط للطلب المتزايد على النفط في السوق الدولية واتجاه الدول المستهلكة الصناعية لتكوين مخزون استراتيجي منه، وقد عاد بعد ذلك حجم هذا الإنتاج للانخفاض في حجمه حتى نهاية عقد الثمانينات ويعود ذلك إلى بعض الإعتبارات الفنية والاقتصادية التي تتعلق بظروف السوق الدولية وماشهدته هذه السوق من تذبذب في العرض والطلب على النفط خلال عقد الثمانينات وأيضًا اتجاه الدولة إلى تقييد الإنتاج للمحافظة على الثروة النفطية وكذلك للالتزام بقرارات منظمة الأوبك[٢].

وفي **البحرين** تعتبر أول دولة منتجة للنفط على مستوى دول مجلس التعاون فقد بدأ الإنتاج في آيار (مايو) ١٩٣٢م بمعدل إنتاج يومي (٩٦٠٠) برميل يوميًا وذلك حسب مايوضحه الجدول (١٠) الذي يوضح تطور إنتاج البحرين حتى

---

١ ـ سيتم التعريف بمنظمة الأوبك في الفصل الرابع من هذه الرسالة، ص .

٢ ـ انظر:

ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع (١٤-١٧ آذار (مارس) ١٩٨٨م)، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٩٨٨م) ٤٢/٥.

نهاية عقد الثمانينات، فقد بلغ حده الأقصى عام ١٩٧٠م (٢٧,٩) مليون برميل سنويًا، أخذ بعد ذلك في الانخفاض المتتالي في حجمه حتى وصل في نهاية ١٩٨٧م إلى (١٥,٣) مليون برميل سنويًا. وتتجه دولة البحرين إلى المحافظة على ثروتها النفطية المحدودة أطول فترة ممكنة عن طريق تحديد مستوى الإنتاج وتطوير المناطق التي تحتوي على كميات من النفط لم تستغل[١].

جدول (٩)

تطور إنتاج النفط الخام في الإمارات (١٩٦٢ - ١٩٨٧م)[٢]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٦٢	١٤,٢	٠,٥١٨	١٩٧٥	١,٦٦٥,٧	٦٠٧,٨٧
١٩٦٣	٤٨,٢	١٧,٥٩	١٩٧٦	١,٩٣٦,٣	٧٠٦,٧٥
١٩٦٤	١٨٦,٨	٦٨,١٨	١٩٧٧	٢,٠٠٠٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠
١٩٦٥	٢٨٢,٢	١٠٣,٠	١٩٧٨	١,٨٣٠,٥	٦٦٨,١٣
١٩٦٦	٣٦٠,٠	١٣١,٤٠	١٩٧٩	١,٨٣٠,٩	٦٦٨,٣٠
١٩٦٧	٣٨٢,١	١٣٩,٤٧	١٩٨٠	١,٧٠١,٩	٦٢١,١٩
١٩٦٨	٤٩٦,٦	١٨١,٢٦	١٩٨١	١,٥٠٢,٣	٥٤٨,٣٤
١٩٦٩	٦٢٧,٨	٢٢٩,١٥	١٩٨٢	١,٢٤٨,٨	٤٥٥,٨١
١٩٧٠	٧٧٩,٦	٢٨٤,٥٥	١٩٨٣	١,١٤٩,٠	٤١٩,٣٨
١٩٧١	١,٠٥٩,٥	٣٨٦,٧٢	١٩٨٤	١,٠٦٩,٠	٣٩٠,١٨
١٩٧٢	١,٢٠٢,٧	٤٣٨,٩٨	١٩٨٥	١,٠٥٦,٨	٣٨٥,٧٣
١٩٧٣	١,٥٣٢,٦	٥٥٩,٤٠	١٩٨٦	١,٣٠٩,٠	٤٧٧,٧٥
١٩٧٤	١,٦٧٨,٦	٦١٢,٦٩	١٩٨٧	١,٤١٨,٠	٥١٧,٥٦

---

١ ـ ورقة البحرين، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، بغداد (١٤-٧) آذار (مارس) ١٩٨٨م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م) ٧٦/٥.

٢ ـ المصدر:

- Annual statistical Bulletin (vienna Austria - Opec 1988 - P (52).

جدول (١٠)

تطور إنتاج النفط الخام في البحرين (١٩٤٠ – ١٩٨٧م)[١]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٠	١٩,٣	٧,٠	١٩٧٨	٥٥,٣	٢٠,١٨
١٩٥٠	٣٠,٢	١١,٠٢	١٩٧٩	٥١,٣	١٨,٧٢
١٩٦٠	٤٥,١	١٦,٥	١٩٨٠	٤٨,٢	١٧,٥٩
١٩٧٠	٧٦,٦	٢٧,٩٦	١٩٨١	٤٦,١	١٦,٨٣
١٩٧١	٧٤,٩	٢٧,٣٤	١٩٨٢	٤٤,٠	١٦,٠٦
١٩٧٢	٦٩,٧	٢٥,٤٤	١٩٨٣	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٣	٦٨,٤	٢٤,٩٧	١٩٨٤	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٤	٦٧,٤	٢٤,٦٠	١٩٨٥	٤٢,٠	١٥,٣
١٩٧٥	٦١,١	٢٢,٣٠	١٩٨٦	٤٢,٠	١٥,٠
١٩٧٦	٥٨,٢	٢١,٢٤	١٩٨٧	٤٢,٠	١٥,٣١
١٩٧٧	٥٨,٢	٢١,٢٤			

وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فإنها تعتبر من دول المجلس ذات الطاقة الكبرى في حجم الإنتاج، وقد بدأ الإنتاج فيها عام ١٩٣٨م بإنتاج يومي قدره (١٤٠٠) برميل يومياً تقريباً، ويوضح الجدول (١١) تطور الإنتاج في المملكة العربية السعودية الذي يشير إلى طاقة المملكة العربية السعودية الكبرى في الإنتاج مقارنة ببقية دول المجلس فقد بلغ أقصى مستوى لحجم الإنتاج عام ١٩٨٠م بمعدل إنتاج يومي قدره (٩,٩) مليون برميل ويعود ذلك الارتفاع في حجم الإنتاج لتلبية ازدياد الطلب على النفط الخام.[٢]

إلا أنها وبعد مؤتمر لندن في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨٣م وافقت المملكة العربية السعودية على أن تمارس دور المنتج المرن وذلك للمحافظة على مستوى إنتاج

---

١ ـ المصدر:

١ ـ من عام ١٩٤٠م حتى نهاية عام ١٩٨١م الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص: ١٢٥، مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٨٢م حتى نهاية عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي معهد البحوث – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – الظهران – السعودية، ١٩٩٠م، ص: ٣١–٣٢.

٢ ـ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة اقتصاديات البترول، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، ، (الرياض: د.ت) ص: ٥ – ٦.

منظمة الأوبك ودعماً لاستقرار السوق النفطي تأثر بعد ذلك الإنتاج بالإنخفاض في عامي ١٩٨٤م و ١٩٨٥م حيث وصل الإنتاج إلى (٤,١) و (٣,٣) مليون برميل على التوالي، وقد تخلت المملكة العربية السعودية عن لعب دور المنتج المرن إبتداءً من عام ١٩٨٦م وأخذ حجم إنتاجها النفطي يتفاوت على ضوء ماتحدده منظمة الأوبك من حصص لأعضائها تلتزم بها المملكة العربية السعودية لدعم وحدة المنظمة واستقرار الأسعار في السوق النفطي.

وفي **سلطنة عُمان** فقد بدأ الإنتاج التجاري فيها عام ١٩٦٧م بإنتاج يومي قدره (٥٧) ألف برميل وقد مر الإنتاج بمراحل غير مستقرة، مُره بالزيادة وأخرى بالنقصان تبعًا للنشاط الاستكشافي وإمكانية الحقول النفطية إلا أنه مع بداية عام ١٩٧١م أخذ الإنتاج بالهبوط تدريجياً بسبب نقصان الضغط داخل المكامن النفطية ثم عاد الإنتاج بالزيادة بعد دخول حقول جديدة إلى الإنتاج. وتعتبر سنة ١٩٧٦م هي السنة التي حقق الإنتاج النفطي العُماني مستوى عال في إنتاجه إذ بلغ في تلك السنة (١٣٤,٣) مليون برميل سنوياً ثم أخذ في النقصان إلى أن وصل عام ١٩٨٠م إلى مستوى مقارب لعام ١٩٧٢م وهو (١٠٣,٧) مليون برميل[١]، ولكن عاد بعد ذلك للارتفاع بمعدلات عالية بعد أن بدأت الحقول الجديدة بالإنتاج فوصل في نهاية عام ١٩٨٧م إلى (٢١٢,٥) مليون برميل سنوياً.

وفي **قطر** بدأ الإنتاج التجاري من النفط الخام عام ١٩٤٩م فوصل ذلك العام (٧٣٠) ألف برميل. وكما يوضح الجدول (١٣) فقد شهد الإنتاج من النفط الخام القطري أعلى معدلاته عام ١٩٧٣م فوصل إلى (٢٠٨) ميلون برميل سنوياً (حوالي ٥٧٠ ألف برميل يومياً) ثم تلى ذلك إنخفاض متتالي في كمية النفط المنتج الخام وذلك وفقًا لخطط وسياسات الإنتاج التي تراعي متطلبات التصدير وحاجات الاستهلاك المحلي وأوضاع السوق العالمية للنفط والتي ظهرت عليها علامات التخمة النفطية في بداية عقد الثمانينات[٢].

---

١ ـ انظر:

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٧-٢٣٨، مرجع سابق.

ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ص: ١٤٠-١٤٣، مرجع سابق.

٢ ـ ورقة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٣١٤/٥ مرجع سابق.

جدول (١١)

تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية من عام ١٩٣٨م إلى ١٩٨٧م

السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٣٨	٠,٠٠١٤	٠,٥١١	١٩٦٣	١,٧٩	٦٥٣,٣٥
١٩٣٩	٠,٠١٠٨	٣,٩٤٠	١٩٦٤	١,٩٠	٦٩٣,٥٠
١٩٤٠	٠,٠١٣٩	٥,٠٧	١٩٦٥	٢,٢١	٨٠٦,٦٥
١٩٤١	٠,٠١١٨	٤,٣١	١٩٦٦	٢,٦٠	٩٤٩,٠
١٩٤٢	٠,٠١٢٤	٤,٥٣	١٩٦٧	٢,٨١	١٠٢٥,٦٥
١٩٤٣	٠,٠١٣٣	٤,٨٥	١٩٦٨	٣,٠٤	١١٠٩,٦٠
١٩٤٤	٠,٠٢١٣	٧,٧٧	١٩٦٩	٣,٢٢	١١٧٥,٣
١٩٤٥	٠,٠٥٨٤	٢١,٣٢	١٩٧٠	٣,٨٠	١٣٨٧,٠٠
١٩٤٦	٠,١٦٤	٥٩,٨٦	١٩٧١	٤,٧٧	١٧٢١,٠٥
١٩٤٧	٠,٢٤٦	٨٩,٨٠	١٩٧٢	٦,٠٢	٢١٩٧,٣٠
١٩٤٨	٠,٤٠٠	١٤٢,٣٥	١٩٧٣	٧,٦٠	٢٧٧٤,٠٠
١٩٤٩	٠,٤٨٠	١٧٥,٠	١٩٧٤	٨,٤٨	٣٠٩٥,٢٠
١٩٥٠	٠,٥٥٠	٢٠٠,٠	١٩٧٥	٧,٠٧	٢٥٨١,٥
١٩٥١	٠,٧٦٢	٢٧٨,١٣	١٩٧٦	٨,٦٠	٣١٣٩,٣
١٩٥٢	٠,٨٢٥	٣٠١,١٢	١٩٧٧	٩,٢٠	٣٣٥٨,٠
١٩٥٣	٠,٨٤٥	٣٠٨,٤٣	١٩٧٨	٨,٣١	٣٠٣٣,١
١٩٥٤	٠,٩٦٢	٣٤٧,٨٤	١٩٧٩	٩,٥٣	٣٤٧٨,٤
١٩٥٥	٠,٩٧٧	٣٥٦,٦١	١٩٨٠	٩,٩٢	٣٦٢٠,٨
١٩٥٦	١,٠٠٣	٣٦٦,١	١٩٨١	٩,٨٠	٣٥٧٧,٠
١٩٥٧	١,٠٣١	٣٧٦,٣٢	١٩٨٢	٦,٤٨	٢٣٦٦,٤
١٩٥٨	١,٠٥٨	٣٧٠,٤٩	١٩٨٣	٤,٥٧	١٦٦٧,٥
١٩٥٩	١,١٥٣	٤٢٠,٨٤	١٩٨٤	٤,١٥	١٥١٦,٢
١٩٦٠	١,٣٢	٤٨١,٨٠	١٩٨٥	٣,٣٩	١٢٣٧,٤
١٩٦١	١,٤٨	٥٤٠,٢٠	١٩٨٦	٤,٧٨	١٧٤٦,٢
١٩٦٢	١,٦٤	٥٩٨,٦	١٩٨٧	٣,٩٨	١٤٥٠,٩

المصدر:

١ ـ من عام ١٩٣٨م إلى عام ١٩٧٥م تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، ص: ٢-٢٠ مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٧٦م إلى عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ص:٢٧-٣٠، مرجع سابق.

جدول (١٢)

تطور إنتاج النفط الخام بسلطنة عُمان من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧م[1]

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٦٧	٥٧,٠	٢٠,٨	١٩٧٨	٣١٤,٠	١١٤,٦
١٩٦٨	٢٤١,٠	٨٧,٩	١٩٧٩	٢٩٥	١٠٧,٧
١٩٦٩	٣٢٨,٠	١١٩,٧	١٩٨٠	٢٨٤,١	١٠٣,٧
١٩٧٠	٣٣٢,٠	١٢١,٢	١٩٨١	٣٢٨,٢	١١٩,٨
١٩٧١	٢٩٤,٠	١٠٧,٣	١٩٨٢	٣٣٥,٩	١٢٢,٦
١٩٧٢	٢٨٢,٠	١٠٢,٩	١٩٨٣	٣٨٨,٨	١٤١,٩
١٩٧٣	٢٩٣,٠	١٠٦,٩	١٩٨٤	٤١٧,٥	١٥٢,٤
١٩٧٤	٢٩٠,٠	١٠٥,٨	١٩٨٥	٤٩٨,١	١٨١,٨
١٩٧٥	٣٤١,٠	١٢٤,٥	١٩٨٦	٥٥٩,٧	٢٠٤,٣
١٩٧٦	٣٦٨,٠	١٣٤,٣	١٩٨٧	٥٨٢,٣	٢١٢,٥
١٩٧٧	٣٤٠,٠	١٢٤,١			

وفي **الكويت** فقد بدأ الإنتاج التجاري عام ١٩٤٦م بـ (٥٩٠) ألف برميل سنويًا، وذلك كما يوضحه الجدول (١٤) حيث وصل أعلى معدل للإنتاج من النفط الخام عام ١٩٧٢م وبلغ الإنتاج اليومي (٣,٣) مليون برميل يوميًا أي مايعادل (١١٩٨) مليون برميل سنويًا، وبعد ذلك العام شهد الإنتاج تراجعًا تدريجيًا على مدى السنوات اللاحقة حتى بلغ عام ١٩٧٧م حوالي (١,٩٧) مليون برميل يوميًا، وأعقب ذلك العودة لزيادة الإنتاج في السنتين التاليتين استجابة لظروف زيادة الطلب العالمي على النفط الخام فارتفع إلى (٢,١٣) ثم إلى (٢,٥) مليون برميل يوميًا لعامي ١٩٧٨م و ١٩٧٩م على التوالي[1]، عاد بعدها للانخفاض استجابة لظروف السوق ولاتجاه الدولة لتقييد إنتاجها النفطي.

---

١ ـ المصدر:

١ ـ من عام ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٩م الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، ص: ١٤١، مرجع سابق.

٢ ـ من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٧م المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٧، مرجع سابق.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٣٥٦، مرجع سابق.

جدول (١٣)

تطور إنتاج النفط الخام في قطر من عام ١٩٤٩م إلى ١٩٨٧م.

السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالألف برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٩	٢,٠	٠,٧٣٠	١٩٦٩	٣٥٥,٥	١٢٩,٧٦
١٩٥٠	٣٣,٦	١,٢٣	١٩٧٠	٣٦٢,٤	١٣٢,٢٨
١٩٥١	٤٩,٣	١,٨٠	١٩٧١	٤٣٠,٧	١٥٧,٢١
١٩٥٢	٦٩,٠	٢,٥٢	١٩٧٢	٤٨٢,٤	١٧٦,٠٨
١٩٥٣	٨٥,٠	٣,١٠	١٩٧٣	٥٧٠,٣	٢٠٨,١٦
١٩٥٤	٩٩,٩	٣٦,٤٦	١٩٧٤	٥١٨,٤	١٨٩,٢٢
١٩٥٥	١١٥,٠	٤١,٩٨	١٩٧٥	٤٣٧,٦	١٥٩,٧٢
١٩٥٦	١٢٣,٩	٤٥,٢٢	١٩٧٦	٤٩٧,٣	١٨١,٥١
١٩٥٧	١٣٨,٥	٥٠,٥٥	١٩٧٧	٤٤٤,٦	١٦٢,٢٨
١٩٥٨	١٧٥,١	٦٣,٩١	١٩٧٨	٤٨٦,٧	١٧٧,٦٥
١٩٥٩	١٧٠,٤	٦٢,١٩	١٩٧٩	٥٠٨,١	١٨٥,٤٦
١٩٦٠	١٧٤,٦	٦٣,٧٦	١٩٨٠	٤٧١,٤	١٧٢,٠٦
١٩٦١	١٧٧,٢	٦٤,٦٨	١٩٨١	٤١٥,٢	١٥١,٥٥
١٩٦٢	١٨٦,٢	٦٧,٩٦	١٩٨٢	٣٣٢,٠	١٢١,١٨
١٩٦٣	١٩١,٥	٦٩,٨٩	١٩٨٣	٢٦٩,٠	٩٨,١٩
١٩٦٤	٢١٥,٣	٧٨,٥٨	١٩٨٤	٣٢٥,٣	١١٨,٧٣
١٩٦٥	٢٣٢,٦	٨٤,٨٩	١٩٨٥	٢٩٠,١	١٠٥,٨٨
١٩٦٦	٢٩١,٣	١٠٦,٣٢	١٩٨٦	٣١٣,٦	١١٤,٤٦
١٩٦٧	٣٢٣,٦	١١٨,١١	١٩٨٧	٢٩١,٤	١٠٦,٣٦
١٩٦٨	٣٣٩,٥	١٢٣,٩٢			

المصدر:

١ ـ *Annual statistical Bulletin - Opec 1988 - P (50).*

جدول (١٤)

الإنتاج من النفط الخام الكويتي من عام ١٩٤٦م إلى عام ١٩٨٧م

السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل	السنة	الإنتاج اليومي بالمليون برميل	الإنتاج السنوي بالمليون برميل
١٩٤٦	٠,٠٠١٦٢	٠,٥٩	١٩٦٧	٢,٤٩	٩١٢,٤٣
١٩٤٧	٠,٠٠٤٤٥	١,٦٢	١٩٦٨	٢,٦١٣	٩٥٣,٩٣
١٩٤٨	٠,١٢٧٢	٤٦,٤٣	١٩٦٩	٢,٧٧٣	١٠١٢,٣٠
١٩٤٩	٠,٢٤٦٥	٨٩,٩٧	١٩٧٠	٢,٩٨٩	١٠٩١,٢٠
١٩٥٠	٠,٣٤٤٤	١٢٥,٧	١٩٧١	٣,١٩٦	١١٦٦,٧٦
١٩٥١	٠,٥٦١٤	٢٠٤,٩١	١٩٧٢	٣,٢٨٣	١١٩٨,٣٠
١٩٥٢	٠,٧٤٧١	٢٧٢,٦٩	١٩٧٣	٣,٠٢٠	١١٠٢,٤٥
١٩٥٣	٠,٨٦١٩	٣١٤,٥٩	١٩٧٤	٢,٥٤٦	٩٢٩,٣٣
١٩٥٤	٠,٩٥٩٧	٣٥٠,٢٩	١٩٧٥	٢,٠٨٤	٧٦٠,٧٣
١٩٥٥	١,١٠	٤٠٢,٨١	١٩٧٦	٢,١٤٥	٨٩٢,٧١
١٩٥٦	١,١٨	٤٠٤,٦٠	١٩٧٧	١,٩٦٩	٧١٨,٦٩
١٩٥٧	١,١٧	٤٢٧,٦٣	١٩٧٨	٢,١٣١	٧٧٧,٨١
١٩٥٨	١,٤٤	٥٢٦,٠	١٩٧٩	٢,٥٠٠	٩١٢,٥٠
١٩٥٩	١,٤٤	٥٢٦,٠	١٩٨٠	١,٦٦٣	٦٠٧,٠
١٩٦٠	١,٦٩	٦١٧,٥١	١٩٨١	١,١٣٩	٤١٢,٣٤
١٩٦١	١,٧٣	٦٣٣,٢٨	١٩٨٢	٠,٨٢٤٣	٣٠٠,٨٦
١٩٦٢	١,٩٥	٧١٣,٥٩	١٩٨٣	١,٠٥٤	٣٨٤,٧٦
١٩٦٣	٢,٠٩٦	٧٦٥,١٥	١٩٨٤	١,١٦٣	٤٢٤,٤٩
١٩٦٤	٢,٣٠	٨٣٩,٨٧	١٩٨٥	٠,٩٣٦	٣٤١,٧٥
١٩٦٥	٢,٣٦	٨٦١,٥١	١٩٨٦	١,٢٤	٤٥١,٧٦
١٩٦٦	٢,٤٨	٩٠٦,٧٠	١٩٨٧	,٩٧٢	٣٥٤,٦٣

المصدر:

١ - Annual statistical Bulletin - Opec 1988 - P (48) - 46 to 88.

وبعد أن استعرض هذا المطلب تطور حجم الإنتاج النفطي في كل دولة من دول مجلس التعاون نعرض لمقارنة إنتاج مجموع دول مجلس التعاون مع دول منظمة الأوبك ودول العالم الأخرى، حيث يوضح الجدول (١٥) تطور حجم إنتاج دول المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) وعلى ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة الآتية:

أولاً: سجلت المملكة العربية السعودية أعلى مستوى في الإنتاج خلال الفترة المذكورة حيث سجلت نسبة (٥٥٪) من إجمالي إنتاج دول المجلس عام ٨٧ فالإمارات العربية المتحدة بلغت نسبة إنتاجها ذلك العام (١٩٪) بالنسبة لإجمالي إنتاج دول المجلس والكويت بنسبة (١٣٪) وسلطنة عُمان (٨٪)، وقطر بنسبة (٤٪) وأقلهم مستوى في حجم الإنتاج البحرين (١٪).

ثانياً: سجل إنتاج دول مجلس التعاون أعلى مستوى له خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) عام ١٩٧٩م ويعود ذلك إلى الأزمة النفطية التي حدثت في ذلك العام وتمثلت في نقص الإنتاج الإيراني بمعدل (٣) ملايين برميل يومياً تحملت الدول المنتجة ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي وبالذات الأعضاء في الأوبك وهي «الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت» تحملت مسؤليتها في تعويض النقص الحاصل في السوق النفطي فزاد إنتاجها عن العام السابق بما نسبته (١٣٪)[1]، وقد عاد في السنوات التالية لعام ١٩٧٩م الإنتاج في الإنخفاض ويعود ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وإنخفاض صادراته وتدهور أسعاره، وإلى التزام تلك الدول بقرارات منظمة الأوبك.

ثالثاً: كما يتضح من الجدول (١٥) فإن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي يشكل نسبة وصلت في عام ١٩٨١م (٥٨٪) من إنتاج الأوبك وهي أعلى نسبة خلال الفترة المذكورة كما شكلت أيضاً في نفس العام (٢٣٪) من إجمالي إنتاج دول العالم وهي أعلى نسبة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) وهذا يؤكد أهمية دول مجلس التعاون الخليجي في قدرتها على التأثير في العرض العالمي للنفط حيث يشكل إنتاجها أكثر من نصف إنتاج دول منظمة الأوبك وأيضاً حوالي ربع الإنتاج العالمي.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي السادس، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٠م) ص: ٣٩.

رابعًا: يحكم الإنتاج النفطي في دول مجلس التعاون عدة إعتبارات من أهمها[١]:

- الاحتياجات المالية للدولة واللازمة لمشروعات التنمية فيها.

- الطاقة الاستيعابية للاستثمار المحلي.

- ظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية.

- قرارات منظمة الأوبك والتي تحرص دول مجلس التعاون[٢] على الالتزام بها وذلك بتحديد حصص إنتاج لكل دولة عضو في المنظمة.

خامسًا: تختلف طاقة كل دولة من دول المجلس في إنتاج النفط الخام وكما يتبين من الجدول الخاص بكل دولة من الدول الست الذي يوضح تطور إنتاج كل دولة بدءً من تاريخ أول إنتاج حتى نهاية عام ١٩٨٧م، فيلاحظ من دراسة تلك الجداول أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر دولة في طاقة الإنتاج وصلت إلى (٩,٩) مليون برميل يوميًا عام ١٩٨٠م، تليها الكويت (٣,٣) مليون برميل يوميًا عام ١٩٧٢م، فالأمارات العربية المتحدة (٢) مليون برميل يوميًا عام ١٩٧٧م، فسلطنة عُمان (٥٨٢,٣) ألف برميل يوميًا عام ١٩٨٧م، فقطر (٥٧٠) ألف برميل يوميًا عام ١٩٧٣م، وأخيرًا البحرين (٧٦) ألف برميل يوميًا عام ١٩٧٠م.

سادسًا: فيما يتعلق بالتعاون النفطي بين دول المجلس في مجال الإنتاج النفطي فقد تبنى وزراء النفط في دول المجلس في اجتماعهم الذي عقد في

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٦٥، مرجع سابق.

٢ ـ الدول الأعضاء في الأوبك من دول مجلس التعاون هي: الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، أما البحرين وسلطنة عُمان فهما غير أعضاء في الأوبك، ورغم ذلك فإن دول المجلس تحرص من خلال اجتماع وزراء النفط بها على دعم استقرار السوق النفطي من خلال الالتزام بمستويات الإنتاج التي تكفل تحقيق هذا الاستقرار. انظر على سبيل المثال: ناصر القرعاوي، (قرارات وزراء البترول لدول المجلس تعيد للسوق الدولية الثقة والاستقرار)، صحيفة الرياض، العدد ٥٨٣٥، ١٤/٦/١٩٨٤م، الرياض، ص: ١١. وأيضًا: (دول مجلس التعاون مستعدة للالتزام بحصص الأوبك وأي سقف إنتاج يتفق عليه) البيان الختامي لوزراء النفط في دول المجلس الذي عقد في الرياض، انظر صحيفة الوطن، ١٨/١٠/١٩٨٨م، الكويت، ص: ١٠.

الرياض في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢م سياسة إنتاجية نفطية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس وتحقيق التضامن في حالة تعرض إنتاج إحدى دول المجلس الست لظروف طارئة تؤدي إلى قطع إنتاجها ونصَّ الاتفاق على أن الكميات المقرَضَة لاتحسب من الحصة الإنتاجية للدولة المُقْرِضَة داخل الأوبك إذا كانت عضواً فيها وإنما تدخل في حساب حصة الدولة المقترضة[١].

سابعًا: اتجهت دول مجلس التعاون في الأعوام الأخيرة من الفترة محل الدراسة لتقييد إنتاجها وترشيده حفاظًا على الثروة النفطية لتستفيد منها الأجيال القادمة.

---

١ ـ انظر:

ـ الصناعة البترولية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لعام ١٩٨٤م-١٩٨٥م (أبو ظبي: المؤسسة العربية للإعلام، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م) ص: ١٧٥.

جدول (١٥)

تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام مقارنًا بدول الأوبك ودول العالم الأخرى (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٦٨	٠,٦٦٨	٠,٦٢١	٠,٥٤٨	٠,٤٦٠	٠,٤٤٢	٠,٣٩٠	٠,٣٨٦	٠,٤٧٨	٠,٥١٧
البحرين	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٠,٠١٧	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥
المملكة العربية السعودية	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٢,٤	١,٧	١,٥	١,٢	١,٧	١,٥
سلطنة عُمان	٠,١١٤	٠,١٠٨	٠,١٠٤	٠,١٢٠	٠,١٢٣	٠,١٤٢	٠,١٥٢	٠,١٨٢	٠,٢٠٤	٠,٢١٣
قطر	٠,١٧٨	٠,١٨٦	٠,١٧٢	٠,١٥١	٠,١٢١	٠,٠٩٨	٠,١١٨	٠,١٠٦	٠,١١٤	٠,١٠٦
الكويت	٠,٧٧٨	٠,٩١١	٠,٦٠٧	٠,٤١١	٠,٣٠١	٠,٣٨٤	٠,٤٢٤	٠,٣٨٧	٠,٤٥٢	٠,٣٥٥
إجمالي دول المجلس [1]	٤,٨	٥,٤	٥,١	٤,٨	٣,٤	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٣,٠	٢,٧
إجمالي دول الأوبك [2]	١٠,٩	١١,٣	٩,٨	٨,٢	٧,٠	٦,٢	٦,٠	٥,٦	٦,٧	٦,٣
نسبة إنتاج دول المجلس لدول الأوبك	٤٤٪	٤٨٪	٥٢٪	٥٨٪	٤٨٪	٤٥٪	٤٣٪	٤١٪	٤٤٪	٤٣٪
إجمالي دول العالم [3]	٢٢	٢٣,٠	٢٢,٠	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٢	١٩,٥	١٩,٤	٢٠,٥	٢٠,٢
نسبة إنتاج دول مجلس التعاون لدول العالم [4]	٢٢٪	٢٣٪	٢٣٪	٢٣٪	١٧٪	١٤,٦٪	١٣٪	١٢٪	١٤,٦٪	١٣,٤٪

١ ـ تم اقتباس إحصائيات دول مجلس التعاون من خلال جداول هذا المطلب وكتاب المؤشرات الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد الخامس، ١٩٩٠م، ص: ٣٢، مرجع سابق.

٢ ـ ٣ ـ *Annual Statistical Bulletin - OPEC. 1988, p (15).*

٤ ـ قام الباحث باستخراج النسب الواردة في هذا الجدول.

المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي في دول مجلس التعاون:

تعتبر دول مجلس التعاون بنظرة إجمالية عليها من الدول ذات الاحتياطيات الضخمة على مستوى دول العالم وعلى مستوى دول الأوبك وتفصيل ذلك كالآتي:

فدولة **الأمارات العربية المتحدة** كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاحتياطي النفطي على مستوى دول مجلس التعاون فبلغ عام ١٩٨٦م (٣٣) بليون برميل زاد هذا الاحتياطي بنسبة (١٩٧,٣٪) فوصل عام ١٩٨٧م (٩٨,١) بليون برميل[١]، وبذلك تحتل المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون بعد المملكة العربية السعودية حتى نهاية ذلك العام. وقد ارتفع هذا الاحتياطي في نهاية عام ١٩٨٨م إلى (٢٣٣) بليون برميل وبذلك تصبح الأمارات ثاني دولة في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث حجم الاحتياطي النفطي وترجع هذه الزيادة إلى إعادة تقييم الاحتياطي المكتشف وكذلك اكتشاف العديد من الطبقات المنتجة الجديدة ضمن الحقول الرئيسية المنتجة. ويوضح الجدول (١٦) حجم الاحتياطي النفطي في دولة الأمارات العربية المتحدة. ويوجد القسم الأكبر من هذه الاحتياطيات ضمن أمارة أبو ظبي ثم تليها أمارة دبي فالشارقة فرأس الخيمة[٢].

وأما **البحرين** فتعتبر من أقل دول مجلس التعاون من حيث حجم الاحتياطيات النفطية إذ بلغت كميتها حتى نهاية عام ١٩٨٧م (١٤١) مليون برميل. ويتعرض هذا الاحتياطي للتناقص السنوي نتيجة لعدم وجود اكتشافات نفطية جديدة لذلك من المتوقع أن يغطي هذا الاحتياطي حاجة الدولة من النفط حتى نهاية هذا القرن وذلك استناداً إلى معدلات الإنتاج الحالية[٣]. ويوضح الجدول (١٧) تطور حجم الاحتياطي النفطي في البحرين.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ص: ٦٥.

٢ ـ د. مانع سيد العتيبه، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٥٦٣/١، مرجع سابق.

٣ ـ ورقة البحرين المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/ ٧٦، مرجع سابق.

جدول (١٦)

تطور الاحتياطي النفطي في الأمارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)[١]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٣١,٣٢
١٩٧٩	٢٩,٤١
١٩٨٠	٣٠,٤١
١٩٨١	٣٢,١٨
١٩٨٢	٣٢,٣٥
١٩٨٣	٣٢,٣
١٩٨٤	٣٢,٥
١٩٨٥	٣٣,٠
١٩٨٦	٣٣,٠
١٩٨٧	٩٨,١

جدول (١٧)

تطور الاحتياطي النفطي في البحرين خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالمليون برميل
١٩٧٨	٣٠٠
١٩٧٩	٢٠٠
١٩٨٠	٢٠٠
١٩٨١	٢٠٠
١٩٨٢	٢٠٠
١٩٨٣	٢٠٠
١٩٨٤	٢٠٠
١٩٨٥	١٦٠
١٩٨٦	١٤٠
١٩٨٧	١٤١

---

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون ١٩٩٠م، ص ٢٣: مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٢٣.

وبالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فقد حققت في مجال الاحتياطي النفطي تطوراً كبيراً وذلك خلال عمر النفط الخام فيها. فبعد أن كان (١٠) بلايين برميل عام ١٩٣٨م وصل في نهاية عام ١٩٨٨م إلى (٢٥٥) بليون برميل[١] قابلة للزيادة، ويوضح الجدول (١٨) تطور الاحتياطي النفطي في المملكة خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م).

وزيادة الإحتياطي من النفط الخام تبرز الأهمية التي توليها المملكة في المحافظة على الاحتياطي المتبقي من الطاقة الهيدروكربونية لأطول فترة ممكنة بل أيضاً زيادة الاحتياطي عبر تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب، إلى جانب اتباعها سياسة إنتاجية تساعد على إطالة عمر حقول النفط[٢]، ويتضح من الجدول (٢٢) أن المملكة تملك أكبر احتياطي من النفط الخام على مستوى دول مجلس التعاون ومستوى دول العالم ودول الأوبك.

جدول (١٨)

تطور احتياطي النفط في المملكة العربية السعودية[٣]

في الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧)م[٤]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	١٦٧,٠
١٩٧٩	١٦٨,٣
١٩٨٠	١٦٧,٤
١٩٨١	١٦٤,٨
١٩٨٢	١٦٨,٣
١٩٨٣	١٦٨,٨
١٩٨٤	١٧١,٧
١٩٨٥	١٧١,٤
١٩٨٦	١٦٩,١
١٩٨٧	١٦٩,٥

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ص٦٦.

٢ ـ ورقة المملكة العربية السعودية المقدمة لمؤتمر الطاقة الرابع، بغداد (١٤ ـ ١٧ أذار «مارس» (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، ١٩٨٨م) ١٥٩/٥.

٣ ـ تشمل نصف المنطقة المحايدة.

٤ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

وفي **سلطنة عُمان**: فقد تطور الاحتياطي النفطي إلى أن بلغ عام ١٩٨٧م (٤,٠١) بليون برميل وتتوزع الاحتياطيات النفطية في السلطنة بصفة عامة بين المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى بنسب (٧٠٪ و ٢٠٪ و ١٠٪) على التوالي[١]. ويوضح الجدول (١٩) تطور حجم الاحتياطي النفطي في سلطنة عُمان الذي يتوقع أن يغطي احتياجاتها من النفط لمدة (١٨) عامًا بفرض عدم ظهور اكتشافات جديدة، وذلك على أساس إنتاجها النفطي لعام ١٩٨٧م.

جدول (١٩)
تطور احتياطي النفط في سلطنة عُمان من النفط الخام
في الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٣,١
١٩٧٩	٣,٠
١٩٨٠	٢,٤
١٩٨١	٢,٨
١٩٨٢	٢,٩
١٩٨٣	٣,٤
١٩٨٤	٣,٨
١٩٨٥	٤,٠
١٩٨٦	٤,٠٣
١٩٨٧	٤,٠١

وفي **قطر**: يوضح الجدول (٢٠) احتياطي النفط فيها حيث أخذ يشهد تناقصًا في حجمه في بداية الفترة (١٩٧٨–١٩٨٧) إلا أنه بدأ يتجه نحو مستوى ثابت في نهاية الفترة المذكورة وهذا راجع لترشيد حجم الإنتاج والاتجاه لتقييم الاحتياطي الموجود حاليًا، وتشير بعض التقديرات إلى تقدير احتياطيات النفط في قطر بنحو (٤,٨) بليون برميل، وتتوزع بالتساوي بين الحقول البرية والبحرية[٣]، وعمومًا فإنها تعتبر من الدول ذات الاحتياطات الضئيلة على مستوى منظمة الأوبك.

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٣، مرجع سابق.

١ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٣٣، مرجع سابق.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

جدول (٢٠)

تطوراحتياطي النفط في قطر في الفترة من عام (١٩٧٨م إلى ١٩٨٧م)[١]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٤
١٩٧٩	٣,٨
١٩٨٠	٣,٦
١٩٨١	٣,٤
١٩٨٢	٣,٤
١٩٨٣	٣,٣
١٩٨٤	٣,٤
١٩٨٥	٣,٣
١٩٨٦	٣,٩
١٩٨٧	٣,١٥

أما **الكويت: فهي** تعتبر من الدول ذات الاحتياطيات الضخمة على مستوى مجلس التعاون وعلى مستوى دول منظمة الأوبك ويوضح الجدول (٢١) أن الاحتياطي النفطي قفز عام ١٩٨٤م بنسبة (٣٩٪) عن العام السابق[٢] ويعود ذلك إلى زيادة النشاط الاستكشافي في الدولة، وقد ارتفع بعد ذلك بنسب متقاربة إلى أن وصل عام ١٩٨٧م (٩٤,٥) بليون برميل بما في ذلك المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتتجه الكويت إلى ترشيد مستوى إنتاجها وذلك للمحافظة على حجم الاحتياطي النفطي لتستفيد منه الأجيال القادمة.

وبعد أن استعرض المطلب تطور حجم الاحتياطي في كل دولة من دول مجلس التعاون على حدة يعرض البحث لمقارنة احتياطي دول مجلس التعاون مع دول الأوبك والعالم وستكون تلك المقارنة خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٧) وذلك انسجاماً مع الفترة التي تم اختيارها في المطلب الأول.

---

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠، ص: ٢٣. مرجع سابق.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) ١٩٨٥م) ص: ٧٠.

جدول (٢١)

الاحتياطي النفطي في الكويت[١] خلال الفترة في (١٩٧٨م - ١٩٨٧م)[٢]

الأعوام	حجم الاحتياطي بالبليون برميل
١٩٧٨	٦٩,٤٠
١٩٧٩	٦٨,٥
١٩٨٠	٦٨
١٩٨١	٦٨
١٩٨٢	٦٧,١
١٩٨٣	٦٧
١٩٨٤	٩٣
١٩٨٥	٩٢,٤
١٩٨٦	٩٤,٥
١٩٨٧	٩٤,٥

أولاً: بلغت نسبة احتياطي المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون حتى نهاية ١٩٨٧م (٤٥,٨٪) وقد زادت هذه النسبة عام ١٩٨٨م إلى (٥٦٪) نتيجة للاكتشافات الجديدة ويلي المملكة دولة الأمارات العربية المتحدة التي بلغت نسبة احتياطيها حتى نهاية ١٩٨٧م (٢٦,٤٪) زادت هي الأخرى في عام ١٩٨٨م ووصلت نسبتها إلى دول المجلس (٣٩٪). وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة حيث وصلت نسبة احتياطي النفط لديها حتى نهاية عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول مجلس التعاون (٢٥,٥٪) وبالنسبة لبقية دول المجلس الأخرى وهي البحرين وعُمان وقطر فإن نسبة احتياطيها النفطية تعتبر ضئيلة مقارنة بالدول الثلاث الأولى حيث تراوحت نسبة احتياطيها حتى عام ١٩٨٧م بين (٠,١٪ للبحرين) و (١٪ لعُمان) و (٢,١٪ لقطر).

ثانيًا: وصلت نسبة احتياطي دول مجلس التعاون بالنسبة لدول الأوبك حتى نهاية عام ١٩٨٧م (٥٤,٩٪).

---

١ ـ تشمل نصف المنطقة المحايدة.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون ١٩٩٠م، ص: ٢٣، مرجع سابق.

ثالثـاً: كذلك وصلت نسبة احتياطي دول مجلس التعاون حتى نهاية عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول العالم (٤١,٨٪).

رابعًا: تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على المحافظة على احتياطياتها الضخمة عن طريق ترشيد الإنتاج والاكتشافات الجديدة التي تساهم في زيادة حجم الاحتياطي لتستفيد منه الأجيال القادمة.

خامساً: يقدر العمر الزمني للاحتياطيات النفطية لمجموع دول مجلس التعاون على أساس احتياطيات عام ١٩٨٧م وإنتاج عام ١٩٨٧م وبفرض عدم وجود اكتشافات جديدة (١٣٧) سنة. مع العلم أن هذا التقدير قابل للزيادة لأكثر من ذلك في ضوء الاكتشافات التي تمت مؤخراً والاتجاه إلى تقييد مستوى الإنتاج بما يكفل الحفاظ على التوازن في السوق النفطي.

سادساً: يمكن أن يشمل التعاون بين دول المجلس في الاحتياطي النفطي إضافة احتياطيات أخرى إلى إجمالي الاحتياطي الموجود حالياً عن طريق مضاعفة أعمال التنقيب في دول المجلس ودعم شركات النفط الوطنية بأحدث الأجهزة الفنية مما يساهم في تطوير احتياطيات النفط الخليجي.

جدول (٢٢)

تطور إحتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي مقارنًا بدول الأوبك ودول العالم في الفترة (١٩٧٨–١٩٨٧م) بالبليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٣١,٣	٢٩,٤	٣٠,٤	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٣	٣٢,٣	٣٣,٠	٩٧,٢	٩٨,١
البحرين	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١٦٠	٠,١٤	٠,١٤١
المملكة العربية السعودية	١٦٧	١٦٨,٤	١٦٧,٥	١٦٤,٨	١٦٨,٣	١٦٩	١٦٩	١٦٩,٢	١٦٩,٦	١٧٠
سلطنة عُمان	٣,٣	٣,٠	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠
قطر	٤	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥
الكويت	٦٩,٤	٦٨,٥	٦٨,٠	٦٧,٧	٦٧,٢	٦٧	٩٢,٧	٩٢,٥	٩٤,٥	٩٤,٥
إجمالي دول المجلس (١)	٢٧٥,٣	٢٧٣,٣	٢٧٢,٢	٢٧٠,٢	٢٧٤,٥	٢٧٥,٣	٣٠٢,٧	٣٠٣,٤	٣٧٠	٣٧١
إجمالي دول الأوبك (٢)	٤٤٣,٨	٤٣٦,٢	٤٣٦	٤٣٨,٤	٤٦٦,٣	٤٧١	٥١٠	٥٣٧	٦٤٨	٦٧٦
نسبة إحتياطي دول المجلس لمنظمة الأوبك ٪	٪٦٢	٪٦٢,٦	٪٦٢,٤	٪٦٢	٪٥٩	٪٥٨,٥	٪٥٩	٪٥٦,٥	٪٥٧,١	٪٥٤,٩
إجمالي دول العالم (٣)	٦٢١,٩	٦٣١,٦	٦٦٤,٨	٦٧٦,٧	٧٠٣,٤	٧٠٧,٦	٧٤١,٦	٧٥٥,٧	٨٥٧	٨٩٠,٣
نسبة إحتياطي دول المجلس للعالم٪ (٤)	٪٤٤,٣	٪٤٣,٣	٪٤١	٪٤٠	٪٣٩	٪٣٩	٪٤١	٪٤٠	٪٤٣,٢	٪٤١,٨

المصادر: ١ ـ بالنسبة لدول المجلس تم اشتقاقها من الجداول الواردة في هذا المطلب. وكتاب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م ص٢٣، مرجع سابق.

٢ ـ ٣ ـ دول الأوبك والعالم: *Annual Statistical Bulletin OPEC, 1988 - P (12).*

٤ ـ قام الباحث باستخراج النسبة الواردة من هذا الجدول.

المطلب الثالث: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون.

أولاً: عرض تاريخي للشركات النفطية ونظم الاستغلال النفطي.

ثانياً: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون.

أولاً: عرض تاريخي لتطور الشركات المنتجة ونظم الاستغلال النفطي.

تعتبر الشركات النفطية أحد أضلاع المثلث المشهور الذي يصنف العلاقة في الصناعة النفطية إلى ثلاثة أطراف رئيسية: المنتجون والمستهلكون والشركات المنتجة وتسيطر هذه الشركات على جميع مراحل الصناعة النفطية إبتداءً من البحث والتنقيب والاكتشاف ومروراً بالإنتاج والتكرير وإنتهاءً بالتسويق.

ويمكن تصنيف التطور التاريخي لهذه الشركات إلى مجموعتين من الشركات: الشركات الكبرى[١] والشركات المستقلة[٢].

الشركات الكبرى: تعتبر شركة «ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي[٣]» هي الشركة الأولى في تاريخ الصناعة النفطية والتي يرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٨٨٢م بقيادة «جون د. روكفلر» وشركاه[٤]. وتعرف حالياً بشركة «إكسون[٥]» وأحياناً يطلق عليها الإسم التجاري لها «إسّو[٦]».

تتابع بعد ذلك إنشاء الشركات النفطية ومنها شركة تكساس للنفط «تكساكو[٧]» و «جلف أويل[٨]» وذلك بعد اكتشاف حقل «سبندلتوب[٩]» الضخم

١ـ *Majors*.

٢ـ *Independents*.

٣ـ *Standard oil of Newjersey*.

٤ـ هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة د. عمر مكاوي (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م) ص: ١٦، مصطفى خليل، تطور الصراع العالمي على البترول، ص: ٣٢، مرجع سابق

٥ـ *EXXON*.

٦ـ *ESSO*.

٧ـ *Texaco*.

٨ـ *Gulfoil*.

٩ـ *Spindletop*.

في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية وقد نشطت هاتان الشركتان بشكل ملحوظ خارج الولايات المتحدة الأمريكية سعياً منها للتخفيف من حدة المنافسة بينها وبين (ستاندرد أويل ..) من جهة ولاستغلال الثروات النفطية الوفيرة التي تحتويها أراضي البلدان النامية من جهة أخرى[1].

وقد توالت بعد ذلك الشركات النفطية في الظهور أو الاستقلال عن شركات نفطية ضخمة، وزادت حدة المنافسة ورغبة كل شركة في الفوز بأكبر قدر من حقوق الاستغلال للنفط، وأمام موجة التنافس الشديدة بين تلك الشركات، فقد كان هناك عدة اتفاقيات فيما بينها. وتعتبر اتفاقية الخط الأحمر أول الاتفاقيات التي عقدت بين هذه الشركات وأبرمت هذه الاتفاقية في تموز (يوليو) ١٩٢٨م، وبموجب هذه الاتفاقية فإن هذه الشركات توزع فيما بينها مناطق استغلال النفط في الأراضي العربية من خلال خط أحمر شمل معظم البلاد العربية ماعدا الكويت ومصر التي كان استغلال النفط فيها قد تم من قبل شركات نفط بريطانية وقد علق أحد الكتاب على هذه الاتفاقية بقوله «تعد هذه الاتفاقية بمثابة مثل بارز على وجود رباط محدود من أجل التحكم في جزء كبير من إمدادات النفط العالمية بواسطة عدد أو مجموعة من الشركات التي تسيطر على هذه السلعة في السوق العالمية»[2].

ولكن فشلت هذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها حيث أنها تعرضت بين فترة وأخرى لإختراقات بين الموقعين عليها بالإضافة إلى قيام شركات من نفس الدول الموقعة عليها بمحاولات للحصول على حق التنقيب في المناطق التي شملتها الاتفاقية.

وبفشل هذه الاتفاقية وقعت ثلاث شركات كبرى هي (ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، وشل، والبريطانية للبترول) في ١٧ أيلول (ستمبر) ١٩٢٨م

---

١ ـ أحمد البار، التطورات في سوق البترول، (جدة: دار الفنون للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ١٠-١١.

٢ ـ إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، (قطر: الدوحة، د.ت ١٩٨٥م) ص: ٤٦-٤٧.

اتفاقية أخرى عرفت باسم اتفاقية (الأكناكاري[١]). ونظراً لأن هذا الاتفاق كان مقصوراً على الشركات الكبرى المنتجة دون المنتجين الآخرين والذين كانت لهم القدرة على التأثير في هيكل الأسعار في بعض مناطق الاستهلاك فقد طالبت الشركات الأمريكية بسياسة الباب المفتوح، ولتجنب عواقب المنافسة إتفقت هذه الشركات مع الشركات الأخرى على الدخول في هذه الاتفاقية وأصبحت تكون فيما بينها ماعرف (بالشقيقات السبع[٢]) وأحياناً (العمالقة الدوليون[٣]) وهذه الشركات هي[٤]:

١ ـ ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي، المعروفة حالياً بشركة (اكسون) وأحياناً يطلق عليها الاسم التجاري (اسو).

٢ ـ مجموعة رويال داتش/ شل[٥].

---

١ ـ "Pool Association" or "The Achnacarry" or "Asis" وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة مبادئ أساسية بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بتطبيق تلك المبادئ وهذه المبادئ هي:

- قبول الشركات بأن تكون أنصبتها في صناعة النفط عام ١٩٢٨م هي أساس كل زيادة في حجم نشاطهم مستقبلاً.
- تمكين الشركات من استخدام المعدات والتسهيلات الأخرى كالنقل والتكرير والتي تكفي للاستخدام المشترك وذلك لقاء رسوم معينة.
- أن يقتصر استخدام المعدات والتسهيلات الأخرى على الحالات الناجمة عن زيادة الطلب بصورة تحقق مستوى أعلى من الكفاءة الإنتاجية.
- احتفاظ كل شركة بالمزايا النسبية التي تتحقق لها نتيجة موقعها الجغرافي.
- الاقتصاد في تكاليف النقل عن طريق سحب الإمدادات من أكثر المناطق الإنتاجية قرباً إلى مناطق الاستهلاك.
- عدم السماح لفائض الإنتاج في منطقة معينة بالإخلال بهيكل الأسعار في أية منطقة أخرى.
- عدم تشجيع استخدام الوسائل التي من شأنها زيادة النفقات لما يؤدي إليه من خفض للاستهلاك راجع: د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩) ص: ١٢٦-١٢٨، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٦٥-٦٦، مرجع سابق.

٢ ـ Seven Sisters.

٣ ـ Interanational Majors.

٤ ـ هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ص: ١٩-٢٠، مرجع سابق.

٥ ـ Royal Dutch: Shell Group.

٣ ـ بترول الخليج (جلف أويل)[١].

٤ ـ تكساكو[٢].

٥ ـ سوكوني موبيل[٣].

٦ ـ ستاندرد أوف كالفورنيا[٤].

٧ ـ البترول البريطانية[٥].

وأحياناً تضاف الشركة الفرنسية للبترول[٦] وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية جزءاً كبيراً من رأس المال وتمارس أعمالها في شمال أفريقيا وخاصة الجزائر عندما كانت تابعة لفرنسا ولكن حجم هذه الشركة يعتبر صغيراً بالمقارنة بالشركات السبع الأخرى[٧].

وقد بلغت سيطرة هذه الشركات سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط و ذلك حتى الخمسينات من هذا القرن.

ففي عام ١٩٥٠م مثلاً أنتجت هذه الشركات كل النفط الذي تم إنتاجه خارج شمال أمريكا والدول الشيوعية وقد كانت درجة تحكم هذه الشركات في المراحل المختلفة لصناعة النفط في عام ١٩٥٣م على النحو التالي[٨]:

احتياطي النفط ٩٥,٨٪، إنتاج النفط ٩٠,٢٪، مبيعات المنتجات النفطية ٧٤,٣٪، الطاقة التكريرية ٧٥,٦٪. ولكن مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات فقد تقلص مركز شركات النفط الكبرى ولكن مع ذلك فإن هذه الشركات بقيت مسيطرة على معظم قطاعات صناعة النفط وذلك حتى عام

١ ـ Gulf oil Carfonation.

٢ ـ Texaco Incorporation.

٣ ـ Socony-Maleil oil Co.

٤ ـ Stmotand of coalifornia.

٥ ـ British Petrolenm.

٦ ـ Compagnie Francaisedes Petrolis C.F.P.

٧ ـ د. محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، (الاسكندرية: الدرا الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٦م)، ص: ١٢٥.

٨ ـ المصدر نفسه، ص١٢٥ – ١٢٦

١٩٧٣م، فمثلاً في عام ١٩٦٥م كان نصيب الشركات الكبرى من الإنتاج ٧٦٪ ومن التكرير ٥٨٪ ومن مبيعات المنتجات النفطية ٦٦٪، ومازالت هذه الشركات في مقدمة الشركات العالمية النفطية من جميع النواحي الخاصة بالإنتاج أو الاحتياطي النفطي أو الأرباح.

ومن خلال الجدول (٢٣) يتضح الدخل الصافي بعد خصم الضرائب للشركات الكبرى حيث تأتي في المقدمة شركة اكسون بـ (٥,٢٦٠) بليون دولار عام ١٩٨٨م وتعتبر في مقدمة هذه الشركات من حيث حجم الدخل الصافي وذلك لكونها تعتبر من أضخم الشركات القابضة في مجال الصناعات النفطية تأتي بعدها شركة رويال داتش شل بدخل صافي قدره (٥,٢٣٤) بليون دولار عام ١٩٨٨م ثم بعد ذلك تاتي بقية الشركات الأخرى ففي المرتبة الثالثة من حيث حجم الدخل الصافي تاتي شركة البترول البريطانية بـ (٢,١٥٤) بليون دولار ثم شركة موبيل بـ (٢,٠٣١) بليون دولار ثم شركة شيفرون بـ (١,٧٦٨) بليون دولار وشركة تكساكو بـ (١,٣٠٤) بليون دولار. مع ملاحظة أن هذه الشركات غالباً ماتلجأ إلى عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح لإنقاص الضرائب ولتحاشي المنافسة.

جدول (٢٣)

صافي الدخل لشركات النفط الكبرى[١] (بالبليون دولار)

اسم الشركة	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨
اكسون	٤,٩٧٨	٥,٥٢٨	٤,٨٧٠	٥,٣٦٠	٤,٨٤٠	٥,٢٦٠
رويال داتش / شل	٤,١٥٥	٥,٣٣٤	٣,٨٧٥	٤,٥٠٠	٤,٦٤٩	٥,٢٣٤
جلف أويل[٢]	٩٧٨	–	–	–	–	–
تكساكو	١,٢٣٣	٠,٣٠٦	١,٢٣٣	(١,٤٢٥)	(٤,١٣٥)	١,٣٠٤
موبيل	١,٥٠٣	١,٢٦٨	١,٠٤٠	(٠,٤٦٠)	١,٢١٨	٢,٠٣١
شيفرون[٣]	١,٥٩٠	١,٥٢٣	١,٥٤٧	(١,٤١)[٤]	١,٢٥٠	١,٧٦٨
البترول البريطانية	١,٥٦٧	١,٤٧٩	٠,٨٧٠	٠,٧٣٤	٢,٢٨١	٢,١٥٤

١ - *Opec Annual statsticall (1988), P(137).*

٢ - اعتباراً من عام ٨٤م فإن شركة جلف أصبحت جزءاً من شركة شيفرون.

٣ - شركة ستاندرو أويل أوف كالفورنيا سابقاً.

٤ - الأرقام التي بين الأقواس تعتبر خسارة في ذلك العام.

الشركات المستقلة: ظهرت هذه الشركات خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن ويطلق عليها أحيانًا «بالوافدين الجدد[١]» وتضم مابين (٢٠) إلى (٣٠) شركة نفط صغيرة وشركات تعود ملكيتها إلى بعض الدول.[٢] وهي شركات ذات جنسيات مختلفة فمنها ماهو أمريكي ومنها الفرنسي والإيطالي والياباني، وكان بعضها مملوكًا ملكية خاصة كما هو الوضع مثلاً بالنسبة لشركة «اليابان للتجارة البترولية» و «شركة الأطلنطي للتكرير الأمريكية» و «شركة إتحاد بترول كالفورنيا» و «شركة جيتي للزيت» وكان بعضها مملوكًا ملكية عامة كما هو الوضع بالنسبة للشركة الهيدروكربونية الإيطالية المعروفة إختصاراً بـ «ايني».

وما يميز هذه الشركات عن الشركات الكبرى السابقة الذكر هو تمكنها من كسر الطوق الذي فرضته الشركات الكبرى على صناعة النفط العالمية بصفة عامة وعلى صناعة النفط في الشرق الأوسط بصفة خاصة[٣].

وقد حصلت تلك الشركات على امتيازات في مناطق استغلال النفط في منطقة الخليج العربي ففي عام ١٩٤٨م حصلت شركة البترول الأمريكية المستقلة (أمينويل) المملوكة لعدد من الشركات الأمريكية المستقلة على امتياز استغلال النفط في الجزء العائد للكويت في المنطقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وحصول شركة «جيتي» على امتياز استغلال النفط في الجزء العائد للملكة العربية السعودية من نفس المنطقة[٤].

وقد تلا ذلك ظهور العديد من الشركات لاستغلال النفط في دول المنطقة وقد ترتب على نشاط الشركات المستقلة بروز احتمالات جديدة في الصناعة النفطية بخصوص سيطرة الشركات الكبرى على هيكل هذه الصناعة وعلى نمط

---

١ ـ *New Comes*.

٢ ـ د. عبد العزيز حسين الصويغ، النفط والسياسة العربية، (الرياض: مركز الخليج للتوثيق والإعلام، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨٨م) ص: ٢٣.

٣ ـ د. محمد عبد اللطيف الملحم، قضية البترول في الشرق الأوسط، المجلة العربية، العدد ١٢٩، شوال ١٤٠٨هـ الرياض، ص: ٢٠.

٤ ـ د. محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧م) ص: ٣٧٥.

العلاقة بين الحكومات المالكة للثروة النفطية والشركات المنتجة، وسيتم بعد قليل استعراض تطور أشكال الاستغلال النفطي.

نظم الاستغلال النفطي:

تراوحت أشكالها بين عقود الامتياز ونظام مناصفة الأرباح وعقود المقاولة والاتفاقية العامة للمشاركة وعقود المشاركة وأخيرًا السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية.

أولاً: مرحلة الامتيازات النفطية: يرتبط تاريخ هذه الامتيازات ببداية ظهور الشركات العالمية للنفط وهيمنتها على الصناعة النفطية بكافة مراحلها، وكانت هذه الامتيازات تغطي مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

ويرتبط بعقود الامتياز جوانب كثيرة منها الجوانب السياسية والجوانب المالية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجوانب القانونية.

الجانب السياسي: ارتبط ظهور هذا النوع من العقود بظاهرة الاستعمار السياسي الذي فرض سيطرته على الدول المستعمَرَة وأصبح يتحكم في مقدراتها مما أضفى على هذا النوع من العقود طابع الإكراه والاحتكار[1]:

الإكراه في فرض شروط مجحفة للطرف المضيف، والاحتكار بمعنى عدم السماح بدخول أطراف أخرى خلال فترة الامتياز ضمن المنطقة الممنوحة.

الجوانب المالية: تضمنت جميع عقود الامتياز تقريبًا عائدًا محددًا تحصل عليه الدولة على شكل مبلغ ثابت يدفع كأتاوة عن كل برميل فمثلاً بلغ هذا العائد في الكويت حوالي (عشرة سنتات) خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥١م ارتفع بعد ذلك إلى أن وصل عام ١٩٥٥م إلى (٧١ سنتًا) استقر بعد ذلك على نحو قريب من هذا العائد وفي المملكة العربية السعودية بلغ العائد عام ١٩٤٨م (٢٢ سنتًا) ارتفع إلى أن وصل في ١٩٥٠م إلى (٧٥ سنتًا)[2] ثم استقر بعد ذلك على نحو

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١ / ٢٤٤، مرجع سابق.

٢ ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٩٧، مرجع سابق.

قريب من هذا العائد. وبصفة عامة فقد اشتملت هذه العقود على[١]:

أ ـ دفعة مقطوعة إلى الحكومة المضيفة في الوقت الذي تمنح فيه الشركة الامتياز.

ب ـ دفع إيجار عن فترة التنقيب.

جـ ـ دفع عائدات محسوبة على أساس كمية النفط المستخرج والمباع أو المصدر أو على أساس الأرباح أو كليهما. كما اشتملت بعض عقود الامتياز على إعفاءات من الضرائب والرسوم من الدولة المانحة للامتياز للشركة وذلك كما هو مثلاً في العقد الممنوح في البحرين لشركة بابكو[٢] وكذلك في السعودية لشركة سوكال[٣].

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية: كانت الفترة التي ظهرت فيها الامتيازات النفطية تمثل بالنسبة للدول المانحة لهذه الامتيازات فترة تخلف اقتصادي واجتماعي واضح في جميع المجالات والأنشطة المختلفة وكان ظهور النفط في هذه الدول بداية للتخلص من هذا التخلف إلا أن نظام الامتياز لم يسمح لهذه الثروة بأن تغير مظاهر التخلف، فأوجد ظاهرة الثنائية في الاقتصاد والتي تعني إنفصام قطاع النفط عن تنمية الاقتصاد الوطني في البلد المضيف وإرتباطه بالاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن درجة التقدم التقني العالية التي يعكسها هذا القطاع لم تكن تمتد إلى بقية القطاعات في الاقتصاد الوطني الذي ظل يعاني من حالة ركود اقتصادي لفترات طويلة[٤]، إضافة إلى أن هذه العقود لم تلزم هذه الشركات بإيجاد عمالة فنية مهنية ومدربة من أبناء البلد المضيف واقتصر

١ ـ د. عبد المنعم سيد علي، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، (القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٩م)، ص: ٣٨.

٢ ـ إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية، ص: ٦١، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ١٠٥.

٤ ـ فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، ١٩٧٩م) ص: ١٢.

استخدام هذه العمالة في الأعمال الهامشية لهذه الشركات وقد حرم هذا أفراد المجتمع في الدولة المضيفة من الاستفادة والمساهمة في بناء هذه الثروة لهم ولأجيالهم القادمة.

الجوانب القانونية: إن الصفة الأساسية لعقد الامتياز هو أنه يجعل الممنوح له الامتياز الجهة الوحيدة التي تقرر حجم وطبيعة الاستثمارات في البلد المضيف واختيار مناطق الاستثمار وتحديد خطط التحرّي عن النفط وتطوير حقول ومستويات الإنتاج وحجم المنشآت اللازمة للإنتاج وكميات التصدير والنقل.. إلخ، مما سلب من الناحية الواقعية حق الدولة في التدخل في جميع هذه الأمور وقصر دورها على عملية جباية الضريبة فقط بحيث أن العلاقة بين الشركة صاحبة الامتياز والدولة لم تكن سوى عملية ضريبية بحتة[١]، وبمجرد دفع الضريبة المقررة ضمن عقد الامتياز بين الشركة والبلد المضيف تنتهي العلاقة بين الطرفين ولايحق للبلد المضيف التدخل ضمن أعمال الشركة أو توجيه أعمالها وفق مايحقق الفائدة القصوى للبلد المضيف، وقد ترتب على ذلك عدم توازن في استغلال الموارد.

كما اشتملت عقود الامتياز على أزمنة طويلة جدًا تصل إلى (٦٠ ، ٧٠) عام وشملت مساحات كبيرة جدًا من البلد المضيف مما جعل الباب مقفلاً أمام دخول شركات أخرى إلى البلد المضيف.

ثانيًا: نظام مناصفة الأرباح: تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للدول المنتجة للنفط بداية للتخلص من نظام الامتياز أو على الأقل تعديله وفق مايحقق الفائدة للبلد المضيف. وقد بُدِيء بتطبيق مناصفة الأرباح على مستوى العالم في فنزويلا عام ١٩٤٣م وذلك بفرض ضرائب حصلت بموجبها على نصف أرباح الشركات العاملة فيها[٢]، وفي دول مجلس التعاون فقد طبق لأول مرة في المملكة العربية السعودية عن طريق شركة آرامكو عام ١٩٥٠م وفي العام نفسه طبق في الكويت على شركة نفط الكويت[٣]، وفي البحرين عام ١٩٥٢م ثم انتشر

١ ـ المصدر نفسه، ص: ١٢.

٢ ـ د. عبد المنعم السيد علي، دواسات في اقتصاديات النفط العربي، ص: ٤٠ مرجع سابق.

٣ ـ صلاح نعمان عيسى، دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٢م، ص: ١٠٤.

بعد ذلك في بقية دول المنطقة والعالم العربي. وفي ظل هذا النظام استمرت الحكومات تحصل على حصة بلغ قيمتها في أغلب الحالات (١٢,٥٪) من قيمة النفط المستخرج مقوّمًا بالسعر المعلن وتتسلم الحكومة الريع كل شهر نقدًا أو عينًا حسب اختيارها، وبالإضافة إلى الريع تحصل على ضرائب دخل بحيث لايتجاوز مجموع الريع والضريبة معًا (٥٠٪) من الدخل الإجمالي [1][2] للشركة.

وهكذا ارتفع نصيب الحكومة من العائدات النفطية في ظل هذا النظام إلى نحو (٧٠-٨٠ سنت) للبرميل[3]، وبالرغم من ذلك فإن نظام مناصفة الأرباح اقتصر على الجانب المالي وأبعدت الأقطار المنتجة عن كل مايتعلق بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط الذي مازالت تقوم به الشركات النفطية دون مشاركة من البلد المضيف.

واستمرت الشركات النفطية في توجيه نشاطها النفطي طبقًا لمصالحها الذاتية مما عزل البلد المضيف عن أسرار هذه الصناعة.

ومما أخذ على هذا النظام أنه لايدخل ضمن أرباح الشركات ماتحققه من دخل نتيجة الأعمال الفرعية كالتكرير والنقل والتسويق[4].

وبموجب نظام مناصفة الأرباح فإن دخل الحكومات يتكون من الريع وضريبة الدخل. وقد دخلت منظمة الأوبك مع هذه الشركات في مفاوضات تستهدف فصل الريع كدفعة مستقلة لاعلاقة لها بضريبة الدخل يلزم صاحب الامتياز بدفعها نظير استغلال مصادر الثروة كما اتضح أنه لامبرر لتغطية الريع أو دمجها في الضريبة بل لابد من إعتبارها كمصروف أو نفقة تدفع للمالك وتستنزل من دخل الشركة قبل محاسبة الحكومة عن الضريبة كما هو

---

١ ـ *Gross Income*.

٢ ـ د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٩٨-٢٩٩، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٩٩.

٤ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، ندوة البترول والآفاق المستقبلية للطاقة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م) ص: ١٢٦٣.

معمول به في أمريكا حيث يدفع هناك للشخص الحقيقي أو المعنوي الذي يملك الأرض وتدفع الضريبة للخزانة الأمريكية[١].

ورغم بساطة ووضوح ذلك فإن دول الأوبك تكلفت وقتًا طويلاً في سبيل إقناع الشركات بوجهة نظرها السليمة وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة استطاعت الدول المصدرة للنفط في عام ١٩٦٤م و ١٩٦٥م الوصول إلى اتفاق مع الشركات يقتضي بأن تقوم الأخيرة بدفع [illegible] منفصلة عن الضريبة وإدخالها (أي [illegible]) في تكاليف الإنتاج وبمعنى آخر فقد أصبحت [illegible] منذ ذلك الوقت عبارة عن مصروف أو تكلفة وأصبحت بالتالي تنقص من العائد الصافي قبل الشروع في عملية إقتسام الأرباح ولهذا السبب فقد أطلق على النظام الجديد اسم تنفيق الإتاوة أو (تنفيق الريع[٢]). وقد طبقت دول مجلس التعاون ذلك ففي البحرين رغم أنها ليست عضوًا في الأوبك فقد طبقته عام ١٩٦٥م مع شركة (بابكو)، وفي المملكة العربية السعودية طبقته مع شركة أرامكو في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥م، وفي قطر أبرمت اتفاقًا تكميليًا مع شركة نفط قطر في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٤م وآخر مع شركة شل قطر، وفي الكويت طبقته في آيار (مايو) ١٩٦٧م وبأثر رجعي إلى أول كانون ثاني (يناير) ١٩٦٤م مع شركة نفط الكويت[٣].

وأخيرًا فإنه فيما يتعلق بنظام مناصفة الأرباح فإن تطبيقه لم يكن يؤثر على أرباح الشركات في شيء لأن المبالغ التي تدفعها كضريبة للدول المنتجة تخصم من ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركة الأم[٤].

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، (د. ن، الطبعة الثانية، ١٩٧٥م) ص: ١٧٧ – ١٧٨.

٢ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، ص: ١٢٦٦ – ١٢٦٧، مرجع سابق.

٣ ـ محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي، ص: ٢٣٣–٢٣٤، مرجع سابق.

٤ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة، ص: ١٢٦٣، مرجع سابق.

ثالثاً: عقود المقاولة: تعني هذه الاتفاقية استخدام الدول المنتجة أو مؤسساتها الوطنية (شركات النفط الوطنية) الشركات الأجنبية كمقاول في عمليات الكشف عن النفط واستغلاله ونقله وتكريره .. إلخ لكنه مقاول من نوع خاص فهو وحده الذي يتحمل مخاطر ومسؤلية الإنفاق، وقد ظهر هذا النمط من الاستثمار النفطي نتيجة لأربعة عوامل هي[1]:

١ ـ ظهور مبدأ التشريع[2] والتخلي[3].

٢ ـ رغبة الدول المنتجة للنفط في الحصول على مزيد من الدخل.

٣ ـ رغبة الدول المنتجة للنفط في تطوير خبراتها الفنية والإدارية في مجالات الصناعة النفطية بما يمكنها من السيطرة على مواردها مستقبلاً.

٤ ـ عزم الدول المنتجة للنفط على تحرير مواردها النفطية من هيمنة الدول الأجنبية وتتيح عقود المقاولة الاستعانة بمقاول أجنبي يتولى مسؤلية الكشف عن النفط وتهيئة الإنتاج ثم إنتاجه فعلاً ويتحمل كافة المصروفات ومسؤلية المخاطر التي تحيط بهذه العمليات، لذلك فالمقاول لايأخذ أجراً محدداً بل سيسترد ماأنفق بالإضافة إلى حصوله على

---

١ ـ د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، (العراق. وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ - ١٩٨٠م) ص ١٠٤.

٢ ـ مبدأ التشريع: طبق هذا المبدأ في العراق وهو تشريع قانون مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م الذي انتزع (٩٩,٥٪) من جملة مساحات أراضي البلاد الخاضعة للإمتيازات النفطية، انظر د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ٩٨، مرجع سابق.

٣ ـ مبدأ التخلي: أدخل هذا المبدأ على الاتفاقيات القديمة أي أن الشركات النفطية قد أُلزِمَت بأن تتخلى كل فترة زمنية عن مساحة نسبية من امتيازها للدولة وهذا سمح لحكومات البلاد المضيفة أن تستخدم شركات جديدة منحتها إمتيازات جديدة وبشروط أفضل من الاتفاقيات القديمة، وقد رفضت الشركات العاملة في العالم العربي مبدأ التخلي ولكن بعد صدور مبدأ التشريع إضطرت إلى قبول مبدأ التخلي، فوافقت شركة أرامكو السعودية عام ١٩٤٨م، وشركة نفط الكويت، وشركة نفط قطر عام ١٩٦٣م. انظر: البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة ٢٤٨/١، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، ص: ٣٩-٤٠، مراجع سابقة.

نصيب من الإنتاج أو الأرباح طبقًا لعقد المقاولة وذلك لمدة تتراوح بين ٢٠-٤٠ سنة، وهذا يعني أن الشركة الأجنبية التي تعمل كمقاول لتحصل على حق معين في الإنتاج يرتبط بشأن الشريك الذي يمتلك حقًا في المشروع النفطي تبعًا لعقود المشاركة وبصفة عامة تتيح عقود المقاولة مايلي:

أ - حق الدولة، حق قانونيًا كاملاً في النفط الذي ينتجه المشروع مع حق التصرف فيما يتراوح بين ٧٠-٨٥٪ من الإنتاج.

ب - حق الإشتراك في تخطيط المشروع الذي يتولى تنفيذه المقاول الأجنبي بالنيابة عن المؤسسة الوطنية.

ورغم ماتضمنته هذه العقود من بنود مجزية لصالح البلد المضيف إلا أن هذه العقود لا تعكس مصلحة البلد المضيف لاعتبار مهم وهو أن إدارة المرفق النفطي وبرمجة الإنتاج لاتلائم وأساليب ومعدلات النمو المنشود للبنيان الاقتصادي في أية دولة الذي يظل خاضعًا لتخطيط الشركة الأجنبية المستغلة[1]. وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإنها لم تطبق هذا النوع من العقود[2] ولكنها طبقت نظام عقود المشاركة الذي سيتم الإشارة إليه لاحقًا.

وقد طبقت عقود المقاولة هذه لأول مرة في المكسيك في عام ١٩٤٨ ثم تلتها الأرجنتين عام ١٩٥٨م وإندونيسيا عام ١٩٦٢م والعراق عام ١٩٦٨م[3].

رابعًا: الاتفاقية العامة للمشاركة:

يعتبر هذا النوع إمتدادًا للمراحل السابقة وهي نتيجة مفاوضات بين البلدان المضيفة والشركات العاملة فيها، ولم تكن مطالبة هذه البلدان بتطبيق مبدأ المشاركة من أجل الحصول على مكاسب مالية فقط بل أنها كانت تهدف إلى مكاسب أخرى وهي لاتقل أهمية عن المكاسب المالية مثل السيطرة الوطنية على

---

١ - د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ٧٩، مرجع سابق.

٢ - إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي، ص: ٢٥٩، مرجع سابق.

٣ - د. محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ١٠٥، مرجع سابق.

الثروات الطبيعية والتحكم في هذه السلعة الاستراتيجية والدخول في مختلف مراحل الصناعة النفطية حتى لاتبقى الدولة صاحبة الثروة بعيدة عما يجري لثروتها، أي أن تكون هذه المشاركة مشاركة اقتصادية ومالية وقانونية وفنية وإدارية، تتضمن تدريجياً إعداد العناصر الوطنية التي تستطيع أن تتولى إدارة هذه الثروة.

وقد كانت المملكة العربية السعودية صاحبة فكرة المشاركة ثم تبنتها الدول الخليجية الأخرى وهي الأمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، وقد رعت منظمة (الأوبك) هذه الفكرة في قرارها رقم (٩٠) الذي حدد المبادئ العامة للسياسة النفطية وذلك في مؤتمرها الذي عقدته في فينا (٢٤-٢٥) حزيزان (يوليه) ١٩٧٢م وتقرر فيه أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ[1].

وقد أخذت بعد ذلك دول الخليج العربي الأعضاء في الأوبك زمام المبادرة في تطبيق المشاركة مع الشركات الأجنبية وفوضت منظمة الأوبك في مؤتمرها الذي عقدته في جنيف في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م المملكة العربية السعودية مفاوضاً عن الدول المنتجة التي شاركت في ذلك المؤتمر، وبعد مفاوضات شاقة قبلت الشركات مبدأ المشاركة وتوصل الطرفان إلى مايسمى (اتفاقية المشاركة) وقد تضمنت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لوضع مبدأ المشاركة موضع التنفيذ. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م في الرياض ووقعتها المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وبمقتضى هذه الاتفاقية بُدِءَ في تطبيق مبدأ المشاركة في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٣م على أن يكون مستوى المشاركة حتى نهاية عام ١٩٧٧م بـ (٢٥٪) وترتفع في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٨م إلى (٣٠٪) كما ترتفع في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٩م إلى (٣٥٪) ثم إلى (٤٠٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨٠م وإلى (٤٥٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨١م إلى أن تصل إلى حدها الأقصى (٥٠٪) في كانون ثاني (يناير) ١٩٨٢م كما تضمنت الاتفاقية طريقة

---

١ ـ د. عبد الحميد الأحيدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، (بيروت: مؤسسة نوفل، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م)، ص: ١٩٥.

تعويض الشركات عن المشاركة الأولية وعلى مشاركة الحكومات في إدارة الشركات[1].

وبالإضافة إلى الدول الخليجية التي وقعت الاتفاقية العامة للمشاركة فقد وقعتها البحرين وسلطنة عُمان مع الشركات العاملة فيها وذلك كما سيتضح عند الإشارة إلى الشركات العاملة في دول مجلس التعاون ضمن هذا المطلب.

ومن مزايا هذه الاتفاقيات مايلي[2]:

١ ـ تمكين الدول المنتجة للنفط من مراقبة صناعتها النفطية.

٢ ـ زيادة العوائد المالية للدول المضيفة.

٣ ـ تهيئة الكوادر الوطنية لمعرفة أسرار هذه الصناعة.

٤ ـ دخول السوق العالمية عن طريق تسويق شركات النفط الوطنية كمية من النفط بصورة مباشره.

ومن المآخذ على هذا النوع من الاتفاقيات:[3]

١ ـ لم تتضمن أي نصٍّ يلزم الشريك الأجنبي بالتنازل كلياً أو جزئياً عن إدارة المشروع لصالح الشريك الوطني مما أعطى للشريك الأجنبي حرية كبيرة في العمل.

٢ ـ أدّى ذلك إلى وجود تناقض في إدارة المرفق النفطي الذي يتم عن طريق الشركة الأجنبية فالطرف الوطني يضع مصلحته الوطنية في المقدمة بينما الطرف الأجنبي يضع المردود الربحي هدفه الأعلى.

٣ ـ وبالتالي رسخ ذلك الدور الذي كانت تقوم به الدول المنتجة في الاتفاقيات القديمة وهو دور جابي الضرائب.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ص: ٢٠٤-٢٠٥، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص: ٢٠٥.

٣ ـ انظر: ابراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج، ص: ٢٧٥، د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص: ١٠٩، مراجع سابقة.

ورغم ذلك فإن هذا النوع من الاتفاقيات كانت تمثل تمهيداً لخطوة أكبر وهي خطوة التملك الكامل التي بدأت الدول المنتجة في إتباعها عن طريق تأسيس شركات النفط الوطنية.

خامساً: عقود المشاركة: يرجع تاريخ هذه العقود إلى عام ١٩٥٧م فقد كانت الشركات التي وقعت هذه العقود مع الدول المضيفة لها شركات مستقلة دفعتها الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة والخروج من بلدانها الأصلية إلى قبول شروط تتفوق على شروط العقود التقليدية وخاصة من حيث استجابتها لرغبة الدول المضيفة لها في المساهمة في إدارة صناعتها النفطية وفي الحصول على نصيب أكبر من عائداتها. أما الشركات العالمية الكبرى فقد رفضت - باستثناء شركة شل - الدخول في مثل هذا النوع من العقود إكتفاءً بما كانت تسيطر عليه في ظل عقود الامتياز التقليدية وخشية أن يؤدي قبولها لمبدأ المشاركة إلى مطالبة الدول المضيفة لها بتطبيق نفس المبدأ على المناطق القديمة الخاضعة للعقود التقليدية[1]، وتعتبر شركة «الزيت العربية المحدودة» (اليابان) كأحد الأمثلة على مثل هذا النوع من العقود وسيتم الإشارة إليها عند الحديث عن الشركات المنتجة في المملكة العربية السعودية والكويت.

سادساً: السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية: وتتمثل هذه السيطرة في إنشاء شركات النفط الوطنية، فبعد أن رأت الدول المنتجة للنفط أن ثروتها النفطية والمصدر الرئيسي للدخل فيها تحت سيطرة الشركات الأجنبية وأيضاً عدم مراعاة المصلحة الوطنية العليا من قبل هذه الشركات في استغلال هذه الثروة أدَّى ذلك بالدول المنتجة لتبني فكرة إنشاء الشركات الوطنية وقد وجدت هذه الدول أمامها ثلاث قوى تقف أمام مثل هذه الفكرة وهذه القوى هي الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى، والشركات العالمية المستقلة، وحكومات الدول المستهلكة. ورغم ذلك فقد استطاعت الدول المنتجة إنشاء شركات نفط وطنية وتمثلت أهم أهداف هذه الشركات في:[2]

١ - القيام بجميع العمليات النفطية الخاصة بالسوق المحلية من إنتاج وتكرير ونقل.

---

١ - د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٣٢٤، مرجع سابق.

٢ - انظر:

- د. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، ص: ٢٤٢ ومابعدها.

- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ص: ٣٧٦-٣٧٨.

٢ ـ تنمية واستغلال الموارد النفطية الوطنية.

٣ ـ الإشراف على الشركات الأجنبية العاملة في الدولة في مجال الصناعة النفطية.

٤ ـ تنمية قدرات وخبرات وإعداد العناصر البشرية الوطنية في صناعة النفط.

وقد أنشيء في دول مجلس التعاون الخليجي شركات نفط وطنية تتولى السيطرة على الصناعة النفطية بها وذلك كما سيتضح عند الحديث من الشركات المنتجة للنفط في دول المجلس.

ثانيًا: الشركات المنتجة للنفط في دول مجلس التعاون:

يوجد في مجلس التعاون شركات نفطية تتولى عملية الاستكشاف والتنقيب والإنتاج.. وجميع مراحل الصناعة النفطية. وتختلف علاقة هذه الشركات مع الدولة العاملة فيها من دولة لأخرى. فبعض دول المجلس تملكت هذه الشركات بالكامل وأنشأت مؤسسات وطنية تتولى إدارة صناعتها النفطية وبعضها الآخر يملك (٦٠٪) من أسهم الشركة والباقي لأطراف أجنبية أخرى كما يوجد أيضًا شركات تحكمها عقود امتياز مع الدولة العاملة فيها. وبعد هذا العرض الإجمالي نعرض تفصيلاً للشركات العاملة في كل دولة من دول مجلس التعاون والعلاقة السائدة حاليًا بين هذه الشركات والدول، ونعرض أخيرًا لأشكال التعاون المقترحة في هذا المجال بين دول المجلس.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** يوجد فيها العديد من الشركات العاملة ونظرًا لأن الإنتاج النفطي يقتصر على أبو ظبي ودبي والشارقة رأس الخيمة ومازال العمل في الأمارات الأخرى في طور الاستكشاف كما مرّ سابقًا فسيقتصر العرض هنا للشركات العاملة في الأمارات الأربع المتقدم ذكرها.

أبو ظبي: المناطق البرية:

يرتبط اكتشاف النفط في المناطق البرية في أبوظبي باسم شركة بترول الساحل المتهادن وهي شركة يمتلك أسهمها مجموعة شركات هي (النفط البريطانية) و (شل) و (النفط الفرنسية) و (ستاندرد أويل وموبيل) و(مؤسسة كلبنكيان) وقد حصلت على امتياز التنقيب في عام ١٩٣٩م وتتوزع ملكية الأسهم بين هذه الشركات بنسبة (٢٣,٧٥٪) لكل شركة من الشركات السابقة عدا مؤسسة كلبنكيان فتملك (٥٪) من أسهم الشركة، وشملت منطقة امتيازها جميع الأراضي والجزر والمياه التابعة لأمارة أبوظبي، وفي ١٩٦٢/٧/٢٤م تم تبديل اسم الشركة إلى شركة نفط أبو ظبي المحدودة. وفي ٢٠كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م وقعت حكومة أبو ظبي المحدودة اتفاقية المشاركة الأولى حيث تم بموجب هذه الاتفاقية دخول الحكومة إبتداء من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣م كشريك بنسبة (٢٥٪) من أسهم الشركة ثم إرتفعت إلى (٦٠٪) اعتباراً من ١٩٧٤/١/١م وتمثل الحكومة في هذه المشاركة شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك[1]».

وفي ٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٨م تأسست شركة أبوظبي للعمليات البترولية «أدكو» بموجب قانون رقم (١٤) لعام ١٩٧٨م الصادر في ١٩٧٨/١٠/٨م لتخلف بذلك شركة نفط أبو ظبي المحدودة. وأصبحت ملكية الشركة بعد هذا التعديل (٦٠٪) لشركة بترول أبو ظبي الوطنية، (٩,٥٪) لشركة البترول البريطانية، و (٩,٥٪) لشركة البترول الفرنسية، و(٩,٥٪) لشركة شل، (٤,٧٥٪) لشركة اكسون، (٤,٧٥٪) لشركة موبيل، و (٢٪) لشركة كلبنكيان[2].

وفي المناطق البحرية:

يرجع منح الامتياز في هذه المناطق إلى عام ١٩٥٣م حين وقعت اتفاقية للبحث عن النفط في المناطق البحرية من الأمارة مع شركة (دارسي

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، اقتصاديات أبو ظبي قديمًا وحديثًا (د. ن، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م)، ص: ١٥٤-١٥٥.

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢٩٥/١، مرجع سابق.

للاستكشافات المحدودة) وشملت منطقة امتيازها جميع الأراضي البحرية والأراضي المغمورة بالمياه الواقعة تحت سيادة أبوظبي عدا المياه الإقليمية والجزر المشمولة بامتياز شركة نفط أبو ظبي المحدودة وفي ١٩٥٤/٥/١٨م تم تأسيس شركة مناطق أبو ظبي البحرية بمساهمة شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين (٢/٣)، (والثلث ١/٣) لشركة النفط الفرنسية ونقل الامتياز إلى هذه الشركة في ١٩٥٥/٣/٢٢م وأطلق على هذه الشركة اسم «شركة مناطق أبو ظبي البحرية المحدودة «أدما»، وفي ٢٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٢م باعت شركة النفط البريطانية (٤٥٪) من حصتها إلى مجموعة الشركات اليابانية التي تعرف باسم الشركة اليابانية لتطوير موارد النفط (جودكو[١]).

وفي ٢٦ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٤م حصلت شركة بترول أبو ظبي الوطنية «أدنوك» على ٦٠٪ من حقوق امتياز شركة أبو ظبي العاملة في المناطق البحرية وأصبحت النسب الباقية موزعة على شركة البترول البريطانية نسبة (٣/٢-١٤٪) وشركة البترول الفرنسية (٢/١-١٣٪) والشركة اليابانية (١٢٪)[٢].

شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ادنوك): تعتبر أول شركة وطنية (١٠٠٪) وتأسست في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١م لتشتغل بجميع مراحل الصناعة النفطية داخل أبو ظبي وخارجها وفي أي مرحلة من مراحل الصناعة النفطية بما في ذلك البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي وغيرها من المواد الهيدروكربونية وإنتاج وتصفية ونقل وتخزين المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية وكذلك توزيع وبيع أو تصدير هذه المواد[٣].

وبالإضافة إلى هذه الشركات الرئيسية العاملة في أبو ظبي فإنه يوجد أيضًا شركات أخرى تعمل في المناطق التي سبق وأن تخلت عنها الشركات الأصلية وهذه يوضحها الجدول (٢٤).

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١/ ٣١٠، ٣١١ ، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ٣١٢،٣١١/١.

٣ ـ المصدر نفسه، ٢٦٦/١.

جدول (٢٤)

اسماء الشركات الأخرى العاملة في أبو ظبي

اسم الشركة	تاريخ منح الامتياز	الشركات المساهمة
١ ـ شركة نفط أبو ظبي المحدودة، اليابان.	١٩٦٧	شركة ماروزن النفط اليابانية المحدودة (٢٥,٥٪) ـ شركة دياكيو للنفط (٢٥,٥٪) ـ شركة نيبون للتعدين اليابانية المحدودة (٢٥,٥٪) ـ شركات مساهمة (٢٣,٥٪)
٢ ـ شركة نفط فيلبس «أبو ظبي المحدودة».	١٩٦٨	شركة فيليبس للبترول الأمريكية ـ شركة النفط الأميريكية المستقلة (أمينويل) ـ شركة أجيب الإيطالية.
٣ ـ شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الإمتياز الأول).	١٩٦٨	مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية.
٤ ـ شركة نفط الشرق الأوسط المحدودة (الإمتياز الثاني).	١٩٧٠	مجموعة شركات ميتسوبيشي اليابانية.
٥ ـ شركة نفط البندق المحدودة.	١٩٧٠	شركة البترول الفرنسية (٥٠٪) ـ شركة البترول البريطانية (٥٠٪).
٦ ـ شركة نفط أميراداهيس (أبوظبي).	١٩٧٠	شركة أميراداهيس (٤١,٢٥٪) ـ شركة بان أوش أويل (٣١,٥٪) ـ شركة سوبيرير الكندية (١٠٪) شركة وينكتون أنتبرايز (٤,٧٥٪) ـ شركة صننج ديل (٢,٥٪) شركة سيراكوز (٧,٥٪) ـ شركة بوفالي أندستريز ليمتد (٢,٥٪).

تابع جدول (٢٤)

اسم الشركة	تاريخ منح الإمتياز	الشركات المساهمة
٧ ـ شركة توتال أبوالبخوش.	١٩٧٣	شركة توتال الفرنسية (٥١٪) ـ أميراداهيس كوربوريشن (١٢,٢٥٪) ـ شركة كيرماك جي ستنجديل أويلز (١٢,٢٥٪) ـ نيو إنجلاند بتروليوم كوربوريشن (نييكو) (٢٤٪).
٨ ـ شركة تطوير حقل زاكوم العلوي.	١٩٧٧	شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك ٨٨٪) وشركة نفط اليابان (جودكو).
٩ ـ شركة أميراداهيس للتنقيب عن البترول.	١٩٨٠	شركة أميراداهيس للتنقيب عن البترول ـ أبو ظبي المحدودة (٥٠٪) ـ شركة أوكسدنتال أوف أبو ظبي المحدودة (٣٣,١٪) ـ شركة أولفا أويل كوربوريشن (١٦,٢٪).
١٠ ـ شركة نفط سبتدريسورسز.	١٩٨٠	سبترريسورسز المحدودة وسيكنمار للنفط وينغتون إنتربريزز ـ وأميراداهيس أبو ظبي المحدودة.
١١ ـ شركة نفط ديمتكس أبو ظبي المحدودة.	١٩٨١	شركة ديمنكس (٥٥٪) ـ شركة مينكو للنفط المحدودة (٣٢٪) شركة تشارتر هاوس للتنقيب عن البترول أبوظبي المحدودة (١٣٪).

المصدر:

د. مانع سعيد العتيبة ـ البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ، ١/ ٣٤٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٨ ، مرجع سابق.

وفي دبي: توجد بها شركة رئيسية واحدة هي «شركة نفط دبي» وقد حصلت هذه الشركة على نصف الحقوق في امتياز المنطقة البحرية والتي كانت ممنوحة إلى شركة دبي للمناطق البحرية «دوما» ونجحت في اكتشاف النفط في حقل فتح عام ١٩٦٦م[(١)].

وبالنسبة لملكية هذه الشركة فمنذ صدور قرار إمتلاك الشركات النفطية في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٧٥م في دبي أصبحت شركة وطنية مملوكة بالكامل لأمارة دبي[(٢)].

وفي أمارة **الشارقة**: يوجد شركتان هما: شركة نفط الهلال وشركة أفوكو[(٣)].

شركة نفط الهلال: حصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب عن النفط عام ١٩٦٩م ونجحت في اكتشاف النفط عام ١٩٧٢م، وتضم هذه الشركة كلاً من «شركة بيوتس جاز أند أويل» ولها (٣٥٪) من الأسهم وشركة أشلاند أويل كومباني ولها (٢٥٪) من الأسهم، وشركة سكيلي أويل كومباني ولها (٢٥٪) من الأسهم وشركة كيرمنجي كوربوريشن ولها (١٢,٥٪) من الأسهم، وشركة جويفبير كوربوريشن ولها (٢,٥٪) من الأسهم.

شركة أفوكو: وتعتبر هذه إحدى الشركات المتفرعة عن شركة ستاندرد أويل الأمريكية ومنحت الامتياز في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨م ويغطي الامتياز المناطق البرية من الأمارة.

---

١ ـ المصدر نفسه، ٤١٩/١، ٤٢٠.

٢ ـ انظر:

ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٤٢٧/١، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة الأمارات العربية المتحدة المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٦٣/٥، مرجع سابق.

٣ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٣٣٩/١، ٤٤٠، مرجع سابق.

رأس الخيمة: وقعت في عام ١٩٨٠م اتفاقيتان للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية من رأس الخيمة الأولى شركة «جلف أويل» والثانية مع شركة «انتر ناشيونال بتروليم» الكندية، وقد تم الاتفاق بين[1] حكومة رأس الخيمة والشركات العاملة فيها على أن للجانب الوطني (٥٠٪) من أسهم تلك الشركات.

وتعتبر **البحرين** أول دولة من دول مجلس التعاون كانت محطًا لأنظار الشركات النفطية العالمية، ويعمل بها في مجال الصناعة النفطية شركتان:

- شركة نفط البحرين (بابكو[2]) وهي شركة فرعية لشركة (كالتكس) وقد حصلت على عقد الامتياز في عام ١٩٣٠م ونجحت في اكتشاف النفط عام ١٩٣٢م، وفي عام ١٩٥٢م وقعت حكومة البحرين معها مناصفة الإرباح (٥٠ / ٥٠) ورغبة من الحكومة في سيطرتها على قطاع النفط حتى يمكن استغلال الموارد النفطية المحدودة في البحرين على الوجه الأمثل فقد وقعت معها في ٣٠ تموز (يونيه) ١٩٧٥م اتفاقية للمشاركة مع شركة نفط البحرين تملكت بموجبها (٦٠٪) من الشركة[3].

- شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو[4]): وهي شركة مملوكة بالكامل لحكومة البحرين تأسست في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٧٦م بموجب مرسوم أميري لتعمل كشركة نفط متكاملة في داخل وخارج البحرين، وقد بدأت العمل في أول تموز (يوليه) ١٩٧٦م كما أصبحت تمثل الحكومة في مشاركتها مع شركة (بابكو).

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩م تملكت الحكومة بالكامل شركة (بابكو) مع دفع التعويض المناسب لشركة كالتكس عن حصتها في بابكو وبذلك أصبحت الحكومة تسيطر بالفعل على إنتاج النفط والغاز بالإضافة إلى تسويق

---

١ ـ المصدر نفسه، ١/٤٤٣، ٤٤٥.

٢ ـ *The Bahrain Petroleum Company (Bapco)*.

٣ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٤، مرجع سابق.

٤ ـ *The Bahrain National Oil Company (BANOCO)*.

المنتجات في السوق البحرينية واعتُبرت الفترة من منتصف عام ١٩٨٠م إلى نهاية ١٩٨٢م فترة إنتقالية تتولى فيها (بنوكو) تدريجيًا عمليات الإنتاج من شركة (بابكو) تاركة لهذه الأخيرة مجرد الإشراف بالإضافة إلى عمليات التسويق الخارجي للمنتجات النفطية من معمل تكرير (ستره)[١][٢].

وفي **المملكة العربية السعودية** يوجد ثلاث شركات تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط الخام وهذه الشركات هي: شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو[٣]) وشركة (جيتي[٤]) للزيت وشركة (الزيت العربية)[٥].

ـ شركة الزيت العربية (آرامكو): وقعت في ٢٩ آيار (مايو) ١٩٣٣م اتفاقية منحت المملكة العربية السعودية بموجبها (شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) (كاسوك[٦]) امتيازًا للتنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية من المملكة، وفي عام ١٩٣٦م قامت شركة (كاسوك) بمشاركة شركة (تكساكو) وأصبح للأخيرة نصف أسهم شركة (كاسوك). وفي ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤م استبدل اسم (كاسوك) باسم آخر جديد وهو (آرامكو) وهو إختصار لاسم شركة الزيت العربية الأمريكية[٧].

ونظرًا للصعوبات المالية التي واجهتها شركة (آرامكو) بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فقد استطاعت أن تواجه هذه الصعوبات بمساعدة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي وشركة موبيل أويل، وفي عام ١٩٤٨م تم تعديل توزيع أسهم شركة آرامكو لتشمل الشركتين السابقتين (٣٠٪) لشركة ستاندرد أويل أوف كالفورنيا و(٣٠٪) لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي،

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٢٥، مرجع سابق.

٢ ـ يوجد معمل تكرير ستره في منطقة عوالي في الجزء الشرقي من جزيرة البحرين.

٣ ـ *Arabian American oil Company, (ARAMCO)*.

٤ ـ *Getty*

٥ ـ *Arabian oil Company*

٦ ـ *California Arabian Stanaard oil Co. (Casoc)*.

٧ ـ د. عبد الهادي حسن طاهر، استراتيجية التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠هـ) ص: ٩٩-١٠٠.

و (٣٠٪) لشركة تكساس، و (١٠٪) لشركة موبيل أويل[١] وقد زادت حصة الشركة الأخيرة فيما بعد إلى (١٥٪) بينما إنخفضت حصص الشركات الأخرى بنفس هذه الزيادة خلال السنوات (١٣٩٥هـ-١٤٠٠هـ).

وقد سارت المملكة العربية السعودية في خطواتها نحو تملك (أرامكو) فوقعت اتفاقية للمشاركة في ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٢م وأصبحت سارية المفعول في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣م وحصلت المملكة بموجب الاتفاقية على مشاركة مبدئية قدرها (٢٥٪) في وسائل إنتاج النفط الخام التي تشمل التنقيب والتطوير والإنتاج والتصدير، وقد زادت حصة الحكومة (٦٠٪) في حزيران (يونيه) ١٩٧٤م، وفي عام ١٩٨٠م إمتلكت الحكومة أرامكو بالكامل وذلك بأثر رجعي يبدأ من عام ١٩٧٦م[٢].

شركة جيتي: منحت المملكة العربية السعودية في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٤٩م امتيازاً للتنقيب عن النفط واستغلاله في حصتها من المنطقة المشركة بينها وبين الكويت لشركة (باسيفك وسترن أويل) التي سميت فيما بعد شركة (جيتي للزيت) وينفرد امتياز هذه الشركة بأنه لاينص على التخلي المرحلي عن مساحة الامتياز قبل نهاية مدته والتي تبلغ « ٦٠ » عاماً، وتشرف على خمسة آلاف كيلومتر مربع (٨٠٪) منها في المناطق اليابسة والباقي في المناطق المغمورة[٣][٤].

شركة الزيت العربية اليابانية: تم الاتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والكويت في عام ١٩٥٧م على منح الشركة اليابانية امتيازاً للتنقيب عن النفط واستغلاله في المنطقة المغمورة بالمياه من المنطقة المشتركة بينهما،

---

١ ـ المصدر نفسه، ص: ١٠٠.

٢ ـ انظر:

ـ عوني شاكر أبو كشك، أرامكو ومسيرة نصف قرن، مجلة القافلة، العدد الثامن، المجلد الثاني والثلاثون (شعبان ١٤٠٤هـ آيار « مايو » ١٩٨٤م)، ص: ٧.

ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص: ٣٤٦، مرجع سابق.

٣ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ١٧٥، مرجع سابق.

٤ ـ لم يتوصل الباحث إلى مايفيد تطور اتفاقية استغلال النفط الموقعة مع شركة جيتي من حيث الملكية.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد نصت الاتفاقية مع هذه الشركة على أن لايقل نصيب المملكة عن حصتها في هذه المنطقة عن (٦٢٪) من صافي أرباح الشركة وإلزام الشركة ببناء مصفاة لتكرير النفط متى وصل إنتاجها إلى (٢٠٠ ألف برميل يوميًا)، وقد طبِّق على الشركة نظام المشاركة على أساس (٦٠٪) للحكومة السعودية و (٤٠٪) للشركة[1]. وتبلغ المساحة التي تشرف عليها هذه الشركة ستة آلاف كيلومتر مربع تقع كلها في مياه المنطقة المحايدةو وقد تخلت عن ٢٦٠٠ كم٢ ولازالت تحتفظ بالباقي.[2]

وفي **سلطنة عُمان** توجد شركة تنمية نفط عُمان المحدودة ويرجع تاريخها إلى ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٣٧م عندما منح امتياز النفط إلى شركة «الامتيازات البترولية المحدودة»، حُوِّل الامتياز في ٢٠ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٣٧م إلى شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة التي تعدل اسمها في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥١م إلى شركة تنمية نفط عُمان المحدودة وهو الاسم الحالي للشركة القائمة على شئون النفط في السلطنة. وقد تم تعديل الاتفاقية بين الشركة والحكومة في كانون أول (ستمبر) ١٩٧٣م لتمتلك الحكومة بموجب هذا التعديل (٢٥٪) من الشركة إرتفعت في تموز (يوليه) ١٩٧٤م إلى (٦٠٪) وعقب توقيع هذه الاتفاقية كونت لجنة إدارية مشتركة بين الحكومة والشركاء الأجانب في شركة تنمية نفط عُمان لإدارة أعمال الشركة تحولت هذه اللجنة في ٣١ آيار (مايو) ١٩٨٠م وبمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٥٠) لعام ١٩٨٠م الذي نُّص على أن تتخذ الشركة الشكل القانوني لشركة عُمانية محدود المسؤلية وأن يكون لها مجلس إدارة يحل محل اللجنة السابق الإشارة إليها[3].

---

١ ـ د. سعيد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، منطقة الخليج العربي، (الدوحة: د. ن، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م)، ص: ٣٠٩ ومابعدها.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص١٧٤، مرجع سابق.

٣ ـ الاقتصاد العُماني في عشر سنوات، وزارة التجارة والصناعة، ص: ١٣٥-١٣٦، مرجع سابق.

وتنتج شركة «تنمية نفط عُمان» (٩٨٪) من النفط لتصديره إلى الخارج، وبالإضافة إلى الشركة السابقة فإنه يوجد ثلاث شركات تعمل في مجال إنتاج النفط[١] هي:

مجموعة «الف اكيتين» التي تنتج (١٢٤٠٠) ب/ي من حقل (الشامة) ومجموعة «اوكسدنتال» التي تنتج (٦٥٠٠) ب/ي من حقل (الصفارة)، وشركة« «جابكس» العاملة في وادي أسود، وتنتج (٦٠٠٠) ب/ي.

كما توجد شركات أخرى تعمل في مجال البحث والتنقيب وهذه الشركات هي شركة «أموكو عُمان»، وشركة «بريتش بتروليم/ اجيب»، وشركة «أنترناشيونال بتروليم» وشركة «وينترشال».

وفي **قطر**[٢] منح أول امتياز نفطي فيها في ١٧ آيار (مايو) ١٩٣٥م إلى شركة النفط الأنجلو إيرانيه التي عرفت بعد ذلك بشركة (نفط قطر) المحدودة. ومنح الامتياز الثاني لشركة (شل قطر) المحدودة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢م وذلك في المناطق البحرية، وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م حصلت الدولة على حصة مشاركة تبلغ (٢٥٪) من امتيازات كل من شركة (نفط قطر) المحدودة وشركة (شل قطر) وفي العشرين من شباط (فبراير) لعام ١٩٧٤م عقدت اتفاقيتي مشاركة جديدتين مع الشركتين المذكورتين إرتفعت بموجبها حصة مشاركة الدولة إلى (٦٠٪) على أن يبدأ تنفيذ الاتفاقيتين إبتداءً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م، وفي ٢٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٤م قررت الحكومة تملك الحصة الباقية من حقوق وأموال شركتي

---

١ ـ التقرير السنوي لشركة تنمية نفط عُمان، مجلة عالم النفط، المجلد ٢٣، العدد ٥٢، ١١ محرم ١٤١١هـ ٢٢ تموز «يوليو» ١٩٩١م، قبرص، ص٦.

٢ ـ انظر: ـ د. سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، ص: ٤٣٩، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الأول ٤-٨ آذار (مارس) ١٩٧٩م، أبو ظبي، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، منظمة الأقطار العربية، المصدرة للبترول «الأوابك»، ١٩٨٠م)، ٢٤٩/٤.

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص: ٢٩٣، مرجع سابق

نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر وقدرها (٤٠٪) مع تعويض الشركتين عن الأصول المادية المملوكة لهما على أساس القيمة الدفترية الصافية، وفي ١١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٦م صدر القانون الأميري رقم (٩٩) لعام ١٩٧٦م بالمصادقة على توقيع اتفاقية تملك شركة نفط قطر المحدودة، كما صدر في ٢ آذار (مارس) ١٩٧٧م المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٧٧م والخاص بالمصادقة على توقيع اتفاقية تملك شركة شل قطر.

وفي نطاق سيطرة الدولة على صناعتها النفطية فقد أنشئت المؤسسة العامة القطرية للبترول بمرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٧٤م وبإنشائها فقد آلت إليها حصص الدولة في عدد من الشركات والمشروعات النفطية وتمارس نشاطها بالعمل في صناعة النفط بكافة مراحل تلك الصناعة في الداخل والخارج، وأدمجت شركة (نفط قطر) المحدودة وشركة (شل قطر) في الهيئة القطرية لإنتاج البترول التي تأسست عام ١٩٧٦م كمؤسسة فرعية مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة القطرية للبترول لتتولى الأنشطة المتصلة بالاستكشاف والحفر والإنتاج والتطوير ونقل وتخزين المواد الهيدروكربونية من خلال عملياتها في المناطق البرية والبحرية، وفي تموز (يوليو) عام ١٩٨٠م تم دمج الهيئة القطرية لإنتاج البترول في المؤسسة العامة القطرية للبترول[١].

أما **الكويت** فيهيمن على الصناعة النفطية فيها مؤسسة البترول الكويتية[٢] التي أنشئت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠م وذلك لتجمع الشركات الوطنية المملوكة للدولة والعاملة في مجالات إنتاج النفط وتصنيعه ونقله ضمن هيكل موحد ومتكامل لإحداث الإطار التجاري المستقل اللازم لتحقيق النمو والتطور في قطاع النفط الكويتي ونظراً لأن نطاق دراسة هذا المطلب يهتم بالشركات المنتجة للنفط فسيقتصر على استعراض للشركات العاملة بصفة مباشرة في استكشاف وإنتاج النفط الخام داخل الكويت وفي هذا الإطار توجد الشركات التالية:

---

١ ـ د. سعد علام، موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية، منطقة الخليج العربي، ص: ٤٣٩ ومابعدها، مرجع سابق.

٢ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٥٤ ومابعدها، مرجع سابق.

١ ـ شركة نفط الكويت: التي تعتبر أقدم الشركات الموجودة في الكويت إذ يرجع تاريخها إلى ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٣٤م وهو التاريخ الذي منحت فيه هذه الشركة امتيازاً مطلقاً للتنقيب عن النفط وإنتاجه واستثماره في جميع أراضي الكويت ومياهها الإقليمية لمسافة ستة أميال بحرية وقد استطاعت أن تستكشف النفط عام ١٩٣٨م في حقل البرقان في حين أنها لم تصدره إلا في عام ١٩٤٦م بسبب قيام الحرب العالمية الثانية[١].

وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م تم توقيع اتفاقية للمشاركة بين الحكومة والشركة تقضي باشتراك الدولة بنسبة (٦٠٪) من رأسمالها، وفي ٥ آذار (مارس) ١٩٧٥م أعلن قرار التملك الكامل للشركة وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين الدولة والشركة في بداية كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٥م[٢].

٢ ـ شركة البترول الوطنية الكويتية[٣]: تعتبر أول شركة وطنية مساهمة بين الدولة والمواطنين تم تأسيسها عام ١٩٦٠م لتعمل في مجال صناعة النفط داخل الكويت وخارجها وقد ساهمت الحكومة في رأسمالها بـ (٦٠٪) وطرحت الباقي للاكتتاب العام وذلك بموجب عقد التأسيس الموقع في ١٩٦٠/١٠/٣م والمرسوم رقم ١٩٦٠/١٠/٥م إلا أنها أصبحت مملوكة بالكامل للدولة عام ١٩٧٥م[٤].

وبعد إنشاء مؤسسة البترول الكويتية تولت شركة البترول الوطنية الكويتية مسؤلية القيام بعمليات تصنيع النفط الخام وإسالة الغاز.

٣ ـ شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية[٥]): منحت حكومة الكويت هذه الشركة في تموز (يوليو) عام ١٩٥٨م امتيازاً للتنقيب عن النفط واستخراجه في الجزء الكويتي من المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لمدة

---

١ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٦٤، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه.

٣ ـ *Kuwait National Petrolum Company (K.N.P.C).*

٤ ـ نفط الكويت حقائق وأرقام،ص: ٦٦، مرجع سابق.

٥ ـ انظر:

ـ نفط الكويت حقائق وأرقام، ص: ٨٢-٨٣، مرجع سابق.

ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص: ٣٥٤، مرجع سابق.

أربعة وأربعين عامًا ونصف. وقد تخلت الشركة عن مساحات مجموعها ٢٢٤١كم٢ وذلك على ثلاث مراحل في السنوات ١٩٦٣م و ١٩٦٨م و ١٩٧٣م وفي آب (اغسطس) ١٩٧٤م وقعت حكومة الكويت اتفاقية مع شركة الزيت العربية تزيد بمقتضاها مشاركة الحكومة في رأس مال الشركة إلى (٦٠٪) بأثر رجعي من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤م.

ويخلص البحث من ذلك إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت محطًا لأنظار الشركات النفطية منذ الثلاثينات من هذا القرن الميلادي، كما شهدت هذه المنطقة تنافسًا مابين هذه الشركات للفوز بامتياز استغلال النفط، وقد استطاعت دول المنطقة الاستفادة من ذلك التنافس في الحصول على عقود استغلال النفط بأفضل الشروط وفقًا لظروف ذلك الوقت.

وفي سبيل السيطرة على الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون فقد سارت في اتجاهين:

الأول: هو تطوير علاقتها التعاقدية مع الشركات النفطية العاملة فيها التي كما لاحظنا إبتدات بعقود الامتياز التقليدية تطورت إلى اتفاقية مناصفة الأرباح والاتفاقية العامة للمشاركة، وأخيرًا السيطرة الوطنية على تلك الشركات من خلال التملك الكامل لها وذلك مثل تملك البحرين لشركة «بابكو» وتملك المملكة العربية السعودية لشركة «أرامكو» وتملك قطر لشركة «قطر المحدودة» و «شل قطر» وتملك الكويت لشركة «نفط الكويت» ولم يكن الوصول لصيغ التملك الكامل بالأمر البسيط حيث مُر ذلك بمفاوضات طويلة وشاقة بين الطرفين.

الثاني: إنشاء مؤسسات وطنية تهتم بجميع مراحل الصناعة النفطية إبتداءً بعمليات الاستكشاف والبحث والتنقيب وماتلاها من عمليات نفطية لاحقة كما أسند إلى هذه المؤسسات الوطنية حصة الدولة من أسهم الشركات التي كانت تتولى عمليات الاستكشاف والإنتاج في الدولة عندما تم تعديل الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، وذلك مثل إنشاء الأمارات لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وهي شركة وطنية (١٠٠٪) وتساهم في الشركات النفطية القائمة بأعمال البحث والتنقيب في أبو ظبي وإنشاء سلطنة عُمان

لشركة تنمية نفط عُمان التي تساهم بـ (٦٠٪) من رأس مال الشركة القائمة بالبحث والتنقيب والإنتاج داخل السلطنة.

وإيضاً إنشاء مؤسسات وطنية تسيطر على الصناعة النفطية بعد تملك الدولة للشركات العاملة فيها وذلك مثل إنشاء المؤسسة العامة القطرية للبترول في قطر، وإنشاء مؤسسة البترول الكويتية في الكويت.

فيما يتعلق بالتعاون بين دول المجلس في مجال الشركات النفطية فتوجد اللجنة الدائمة لشركات البترول الوطنية وتهدف هذه اللجنة إلى تنسيق السياسات التسعيرية والتسويقية للمنتجات المكررة في السوق العالمية ومتابعة مراقبة هذه السوق وتبادل المعلومات والخبرات في مجال تصنيع النفط.

ويوجد لجنة أخرى تتكون من عدد من الشركات النفطية في دول المجلس ووزارة النفط والمعادن بسلطنة عُمان لدراسة إمكانيات التصنيع النفطي للسلطنة[١].

ولتطوير هذا التعاون بين دول المجلس في هذا المجال يمكن أن تقوم دول مجلس التعاون بإنشاء تنظيم يجمع شركات النفط الوطنية لتقوية سياسة التعاون والتنسيق فيما بينها.

ويمكن أن يحقق هذا التنظيم الذي يجمع الشركات النفطية بدول المجلس:

١ ـ التنسيق بين دول المجلس في مجالات الاكتشاف والإنتاج والاحتياطي ومختلف جوانب الصناعة النفطية.

٢ ـ تبادل المعلومات المتعلقة بالصناعة النفطية.

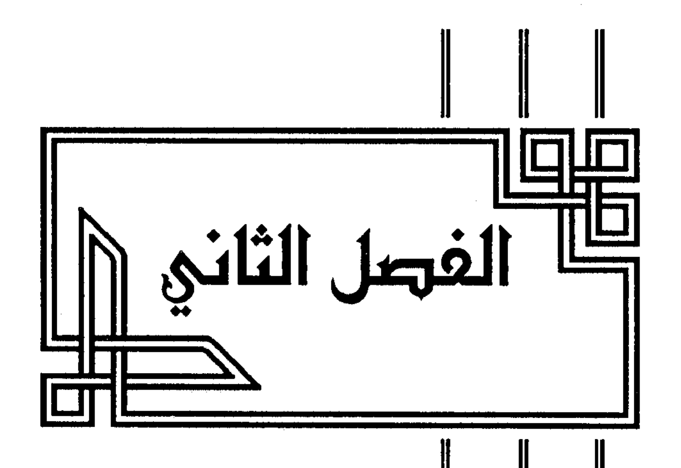
٣ ـ تطوير الكوادر البشرية وتنميتها وتبادل الخبرات.

٤ ـ يهيء مثل هذا التنظيم إمكانية إقامة المشاريع الصناعية النفطية مثل إقامة المنطقة الصناعية النفطية في سلطنة عُمان.

٥ ـ يمكن مثل هذا التنظيم من التنسيق فيما بينها في التعامل مع العالم الخارجي في السياسات التسعيرية والتسويقية.

---

١ ـ مرجع بترومين، ص٢٤٤، مرجع سابق.



الرأي الفقهي لملكية النفط والإيرادات المتحققة منه

المبحث الأول

أقوال الفقهاء في ملكية المعادن

المطلب الأول: تعريف المعادن لغةً وشرعًا.

المطلب الثاني: أقسام المعادن.

المطلب الثالث: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن.

المبحث الثاني

الرأي الفقهي للإيرادات النفطية

المطلب الأول: تعريف الإيرادات النفطية وطبيعتها.

المطلب الثاني: حجم الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون.

المطلب الثالث: الرأي الفقهي للإيرادات المتحققة من النفط.

يعرض هذا الفصل للرأي الفقهي لملكية النفط والإيرادات المتحققة منه من خلال مبحثين يشتمل الأول على ثلاثة مطالب نعرض فيها لتعريف المعادن لغةً وشرعًا وأقسامها وأقوال الفقهاء في ملكية المعادن، ويشتمل المبحث الثاني على ثلاثة مطالب أيضًا، نعرض فيها لتعريف الإيرادات النفطية وطبيعتها وحجم هذه الإيرادات في دول مجلس التعاون وأخيرًا الرأي الفقهي لهذه الإيرادات.

المبحث الأول
أقوال الفقهاء في ملكية المعادن

المطلب الأول: تعريف المعادن لغةً وشرعًا:

أولاً: تعريف المعادن لغةً: عدن من الإقامة بالبلد والتوطن به وعدنت الإبل بمكان كذا لزمته فلم تبرح ومنه «جنات عدن[١]» أي جنات إقامة. قال الليث: المعدن مكان كل شيء يكون فيه أصله ومبدؤه نحو معدن الذهب والفضة[٢] وفي الحديث «فعن معادن العرب تسألوني؟ قالوا: نعم ...»[٣] أي أصولها التي ينتسبون إليها ويتفاخرون بها.

ثانيًا: تعريف المعادن شرعًا: يعرِّف الفقهاء المعادن ويقصدون بها أحد معنين[٤]:

أ ـ البقاع أو الأماكن التي أودعها الله عز وجل جواهر الأرض من ذهب وفضه وغيرها.

ب ـ مايخرج من جواهر الأرض بعمل وتصفية كالذهب والفضه والحديد وغيرها.

---

١ ـ سورة البَيِّنَة آية «٨».

٢ ـ ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م) ٣/٢٧٩.

٣ ـ الحديث بتمامه في صحيح البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سُئل النبي صلى الله عليه وسلم من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم لله، قالوا ليس عن هذا نسألك، قال: فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله، قالوا ليس عن هذا نسألك، قال: فعن معادن العرب تسألوني؟ الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا». صحيح البخاري، (بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص٤/٢٩٤.

٤ ـ ابن الهمام، شرح فتح القدير (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي. دت)، ص٢٣٢/٢٣٣. ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، القاهرة: (مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) ٣١٨ ـ ٣١٩.
محمد الخطيب، مغني المحتاج، (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م)، ١/٣٩٤.

المطلب الثاني: أقسام المعادن عند جمهور الفقهاء:

لم يورد الفقهاء أقسام المعادن بشكل منفصل ومستقل ولكن تعرضوا لها عند حديثهم عن ملكية المعادن وعن مقدار الواجب فيها من زكاة ونحوها وذلك ليوضحوا حكم كل معدن على حده. وتقسيم الفقهاء للمعادن يمكن إدراجه تحت اعتبارات هي:

أولاً: باعتبار سهولة الحصول عليها أوصعوبته تنقسم إلى [١]:

أ ـ معادن ظاهرة: وهي التي لاتحتاج إلى مؤونة ومشقة في الحصول عليها ولكن تظهر على وجه الأرض بدون مؤثر خارجي ومن أمثلتها: الملح والكبريت والقار [٢].

ب ـ معادن باطنة: وهي التي توجد في باطن الأرض ولايمكن الحصول عليها إلاّ بمشقة كالمعادن النفيسة وهي الذهب والفضة وغيرها من المعادن التي توجد في باطن الأرض [٣].

ثانياً: تقسم بحسب درجة صلابتها إلى [٤]:

---

١ ـ أنظر: الماوردي، الأحكام السلطانية (القاهرة: دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٣) ص١٧٠.
أبو يعلى الفرا، الأحكام السلطانية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص٢٣٥.

٢ ـ القار: (طائفة من المواد المعدنية الطبيعية، تتكون أساساً من خليط من المركبات الهيدروكربونية. والأسفلت وزيت النفط صنفان من القار وكذلك المواد التي تشبه الأسفلت وزيت النفط أو تحتوي على مكوناتهما توصف بأنها قارية) أنظر الموسوعة العربية الميسرة ص٢/١٣٦٠، مرجع سابق.

٣ ـ المتتبع لكتب الفقهاء رحمهم الله يلاحظ أنهم ذكروا النفط ضمن المعادن الظاهرة حيث أنه كانت تتم الاستفادة منه إذا طفا وظهر على سطح الأرض فمن هنا كانت معرفتهم به وعلى هذا الأساس أدرجوه ضمن المعادن الظاهرة في حين أنه في الوقت الحاضر يعتبر من المعادن الباطنة فهو يستخرج من أماكن لم يظهر فيها على سطح الأرض نفط، بل ولكي تتم الاستفادة منه بكميات تجارية لابد من استخراجه من باطن الأرض بواسطة المكائن المعدة لذلك.

٤ ـ أنظر: ابن الهمام، شرح فتح القدير (دار الفكر، د.ت) ٢/٢٣٣. ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) ٢/٣١٩. مرجع سابق.

أ ـ معادن جامدة وهي التي تذوب وتنطبع وذلك مثل الذهب والفضة والرصاص.

ب ـ معادن جامدة لاتذوب: كالجص والنوره.

جـ ـ معادن مائعة: كالقار والنفط.

ثالثًا: تقسم بحسب ملكية الأرض الموجودة فيها[١]:

أ ـ المعادن الموجودة في أرض مملوكة لشخص معين.

ب ـ المعادن الموجودة في الأرض غير المملوكة لمعين (وإن كانت مملوكة لجماعة) كأرض العنوة[٢].

جـ ـ المعادن الموجودة في أرض غير مملوكة لأحد كالصحاري.

د ـ المعادن الموجودة في الأراضي التي صالح أهلها المسلمين على صلح معين.

بعد استعراض أقسام المعادن نحاول أن نتتبع أثر هذا التقسيم في حكم ملكيتها، فما هو حكم المعادن الظاهرة والباطنة من حيث الملكية، وماهو حكم المعادن الموجودة في أرض مملوكة لشخص معين أو مملوكة لبيت مال المسلمين، كذلك ماهو حكم المعادن الموجودة في أرض مباحة...

هذه التساؤلات يوضحها المطلب الثالث الذي يعرض أقوال الفقهاء حول ملكية المعادن والرأي الراجح فيها.

المطلب الثالث: أقوال جمهور الفقهاء في ملكية المعادن:

يمكن تقسيم أقوال الفقهاء في ملكية المعادن إلى فرعين:

الفرع الأول: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن الموجودة في الأراضي المملوكة.

الفرع الثاني: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن الموجودة في الأراضي غير المملوكة.

---

١ ـ ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ٣١٩/٢، مرجع سابق.

٢ ـ المقصود بها كل أرض فتحها المسلمون بعد قتال أهلها عليها كأرض السواد (العراق) ومصر. د. عبدالله علي عيدروس البار، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه (مكة المكرمة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) ص١٢٠.

وسأعرض لأقوال الفقهاء مع ذكر الأدلة ثم ذكر الراجح منها مع بيان التعليل.

الفرع الأول: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن الموجودة في الأراضي المملوكة:

قد تكون هذه الأراضي مملوكة لبيت مال المسلمين أوبتعبير آخر للدولة أوتكون مملوكة لشخص معين وتحت هذا الفرع يوجد ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الحنفية والحنابلة في رواية والمالكية في رواية[١]:

أن ملكية المعدن تتبع ملكية الأرض فمن ملك أرضًا ملك مافيها من المعادن سواء كانت هذه المعادن من المعادن الظاهرة أو المعادن الباطنة.

وقد استدلوا على قولهم هذا بأن المعدن من توابع الأرض وجزءٍ من أجزائها فيملك بملكية الأرض.

القول الثاني: ذهب الشافعية والحنابلة[٢] في رواية أخرى إلى التفريق في الحكم بحسب كونها معادن ظاهرة ومعادن باطنة:

فالمعادن الظاهرة الممكن الحصول عليها بدون كلفة ولا مشقة، لاتملك بملكية الأرض بل تبقى مباحة للجميع يأخذ كل منها قدر حاجته.

أما المعادن الباطنة فهي تتبع ملكية الأرض فمن ملك أرضًا ثم ظهر فيها معدن باطن كان ذلك المعدن ملكًا له.

وقد استدل أصحاب هذا القول بالأدلة الآتية:

---

١ ـ أنظر: ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار،٣٢١/٢ مرجع سابق. الكاساني، بدائع الصنائع (القاهرة: مطبعة الإمام، د.ت) ٩٥٧/٢. البهوتي، منصور. كشاف القناع عن متن الإقناع (القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤٧م) ٢٠١/٢. ابن رشد، المقدمات الممهدات (القاهرة: دار السعادة، الطبعة الأولى، د. ت) ٢٢٤/٢،٢٢٥.

٢ ـ أنظر: الشافعي، الأم (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/١٩٦١م) ٤٢/٤. البهوتي، كشاف القناع، ٢٠٠/٢ - ٢٠١، مرجع سابق. ابن قدامة، شمس الدين. المغني، (بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ٥/ ٣٣٢ - ٣٣٤.

الدليل الأول: هذا الدليل يوافق دليل أصحاب القول الأول الذي نصٌ على أن تملك المعادن جزء من تملك الأرض وذلك في حالة المعادن الباطنة.

الدليل الثاني: استدلوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار»[١].

هذا الحديث استدلوا به على أن المعادن الظاهرة لاتملك بملك الأرض فقاسوا المعادن الظاهرة على الماء والكلأ والنار في عدم جواز ملكيتها ملكية خاصة بجامع الانتفاع في كل منها وكونه لايحتاج إلى عمل وجهد في تحصيله.

الدليل الثالث: مارواه أبيض بن حمال المزني: «أنه استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح الذي بمأرب، فأقطعه له، قال: فلما ولّي قيل: يارسول الله أتدري ماأقطعته؟ إنما أقطعته الماءالعد[٢]. قال: فرجعه منه»[٣].

فاسترجاع الرسول صلى الله عليه وسلم للملح بعد معرفته أنه ظاهر سهل التناول لايحتاج إلى عمل وجهد في تحصيله دليل على أنه لايجوز تملك المعادن الظاهرة قياساً على الملح[٤].

القول الثالث: وهو الرواية الأخرى للمالكية حيث تنص هذه الرواية على أن المعادن ليست بتبع للأرض التي هي فيها مملوكة كانت أو غير مملوكة وأن الأمر فيها للإمام يليها ويقطعها لمن يعمل فيها بوجه الاجتهاد وحياة المقطع أومدة من الزمان[٥].

أدلة هذا القول:

---

١ ـ ابن ماجه، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت) ٢/٨٨٦.

٢ ـ الماء العِدّ: الجاري الذي لاينقطع.

٣ ـ ابن ماجه، السنن ٢/٨٢٧، مرجع سابق.

٤ ـ وهذا الحكم يتفق مع كون المعدن أيضاً في أرض مباحة كما سيأتي بيانه في ص٨٤.

٥ ـ وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة، أنظر مالك بن أنس، المدونة الكبرى (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م) ١/٢٤٧، ٢٤٩، المقدمات الممهدات ١/٢٢٤،٢٢٥ مرجع سابق.

الدليل الأول: أن الذهب والفضة اللذين في المعادن التي هي في جوف الأرض أقدم من ملك المالكين لها فلم يحصل ذلك ملكًا لهم بملك الأرض إذ هو ظاهر قوله تعالى «إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده»[١] فوجب بنحو هذا الظاهر أن يكون مافي جوف الأرض من ذهب وفضة وغيرها من المعادن أن يكون فيئًا لجميع المسلمين بمنزلة مالم يوجف عليه بخيل ولاركاب.

الدليل الثاني: إن المعادن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للإمام لأدى ذلك إلى الفتن والهرج[٢].

الدليل الثالث: قول الله تعالى «له مافي السموات ومافي الأرض وما بينهما وما تحت الثرى»[٣] حيث دلَّ على مغايرة ماتحت الثرى ومنه المعادن عن سطح الأرض مما يدل على أن المراد بالأرض عند الإطلاق سطحها فقط[٤].

الدليل الرابع: ماروى عن عكرمة ـ مولى بلال بن الحارث المزني ـ قال «أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً أرض كذا، من مكان كذا إلى كذا. وما كان فيها من جبل أو معدن. قال: فباع بنو بلال من عمر بن عبد العزيز فخرج فيها معدنان. فقالوا: إنما بعناك أرض حرث، ولم نبعك المعدن، وجاءوا بكتاب القطيعة التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبيهم في جريدة[٥]، قال: فجعل عمر يمسحها على عينيه، وقال لقيِّمة: أنظر مااستخرجت منها وما أنفقت عليها، فقاضهم بالنفقة، وردَّ عليهم الفضل[٦].

---

١ ـ الأعراف آية «١٢٨».

٢ ـ الدردير، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية في بولاق، الطبعة الثالثة، ١٣١٩هـ) ١/٣٩٦.

٣ ـ سورة طه آية «٦».

٤ ـ د. عبد الله علي عيدروس البار، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي، ص٤٥٦، مرجع سابق.

٥ ـ الجريدة: هي السعفة التي جردت من الخوص وكانوا يكتبون عليها لقلة الورق عندهم.

٦ ـ أبي عبيد القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق خليل محمد هرّاس (القاهرة: دار الفكر الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) ص٤٢٣،٤٢٤.

ووجهة الدلالة فيه عدم ملك المعادن بملك الأرض في قولهم: «إنما بعناك أرض حرث، ولم نبعك المعدن، فدلَّ على عدم دخول ملك المعدن في ملكية سطح الأرض، ولو كان كذلك لما وافقهم عمر عليه، فإن قيل: لم ملكها بنو بلال إذًا؟ قيل: إنما ملكوها بإقطاع النبي صلى الله عليه وسلم لابسبب آخر من أسباب الملك[١].

الفرع الثاني: أقوال الفقهاء في ملكية المعادن الموجودة في الأراضي غير المملوكه للأفراد

وهذه الأراضي هي الأراضي غير العامرة والتي لايمكن أن ينتفع بها على حالتها الطبيعية لإنقطاع موارد الحياة عنها كالماء أوانقطاعها عن العمران وكذلك التي لم يعرف لها مالك معين[٢]. وتحت هذا الفرع يوجد قولان:

القول الأول: للمالكية[٣] وهو رأيهم السابق الذي نصَّ على أن المعادن يليها الإمام ويقطعها لمن يعمل فيها بوجه الاجتهاد حياة المقطع أو مدة ما من الزمن وقد استدلوا بنفس الأدلة السابقة في القول الثالث في الفرع الأول[٤].

القول الثاني: للحنفية والشافعية والحنابلة[٥]:

قالوا في المعادن الظاهرة عدم جواز تملكها وذلك إذا كانت في الأرض غير المملوكة واستدلوا بالأدلة السابقة الذكر في قولهم عن حكم ملكية المعادن الظاهرة في الأراضي المملوكة ونصَّ الحنفية على أن الإمام لايملك إقطاع مرافق أهل البلدة كفناء الدار وأيضًا مثل أرض الملح والقار والنفط ونحوها لأن الإقطاع هنا إبطال لحق العامة وهذا لايجوز[٦].

---

١ ـ د. عبد الله علي عيدروس البار، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي، ص ٤٥٦ مرجع سابق.

٢ ـ د. عبد الله مختار يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٢٤٣ .

٣ ـ المقدمات الممهدات، ٢٢٥،٢٢٤/٣ مرجع سابق.

٤ ـ أنظر ص٨٢ – ٨٣ من هذا المطلب.

٥ ـ الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (بولاق، مصر: المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى ١٣١٣هـ) ٢٨٩/١. الأم ٤٤،٤٣/٤، مرجع سابق، أبو زكريا النووي، المجموع شرح المهذب (دار الفكر، د.ت) ١٥/ ٢٠٥ – ٢٢٧ – ٢٢٨، كشاف القناع على متن الإقناع ٢٠٠/٢، ٢٠١، مرجع سابق.

٦ ـ الكاساني، بدائع الصنائع، ٢١٢/٢، مرجع سابق.

وقالوا في المعادن الباطنة في الأراضي غير المملوكة أنها تكون حقًا لمن سبق في الحصول عليها والعمل فيها واستدلوا بالأدلة الآتية:

الدليل الأول: قوله صلى الله عليه وسلم «من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو له[١]». فهذا الحديث نصٌ صريح في إعطاء الأولوية في المباحات لمن وجدها وإحدى هذه المباحات المعادن ولفظ الحديث لفظ عام يشمل جميع المباحات بدون استثناء وكما يصدق على المباحات الأخرى فإنه يصدق أيضًا على المعادن الباطنة.

الدليل الثاني: قوله صلى الله عليه وسلم «من أحيا أرضًا ميتة فهي له[٢]». والمعدن موات وإحياؤه بالعمل فيه واستخراج جواهره وهو يختلف عن إحياء الأرض لأن إحياءها متوقف على عمارتها فتملك به، أما المعادن فإحياؤها متوقف على حفر مناجمها واستخراج جواهرها وهو نوع من التخريب لذلك إنما يملك ماأخرج منها، أما مناجمها فتظل غير مملوكة وهي لمن أعاد العمل فيها حتى يتركها لذلك فهي متجددة الإحياء[٣].

الرأي الراجح في ملكية المعادن، بعد استعراض أقوال الفقهاء (رحمهم الله تعالى) في حكم ملكية المعادن في الأراضي سواء كانت في أرض مملوكة للدولة أو مملوكة للأفراد أو مباحة يترجح ماذهب إليه المالكية (رواية إبن القاسم عن مالك) من أنها أي المعادن تصبح ملكًا للدولة وهذا الرأي بالإضافة إلى الاستدلالات التي استدل بها المالكية فإنه تسنده الاعتبارات الآتية:

١ - إن المصلحة العامة تقتضي الأخذ بهذا الرأي فالمعادن بصفة عامة والنفط فيها على وجه الخصوص أصبحت تشكل دخلاً رئيسيًا للعديد من الدول في الوقت الحاضر وتقوم هذه الدول برعاية مصالح المجتمع وفق سياسات وخطط مسبقة يساعدها في ذلك الدخل المتولد من هذه الثروة فالقول بملكية الدولة للنفط يساعدها على الوفاء بمصالح الأمة وتلبية مطالبها الأساسية والضرورية،

---

١ - سنن أبي داود (بيروت: دار إحياء السنة النبوية، د. ت) ٣/١٧٧.

٢ - المصدر نفسه، ٣/ ١٧٩.

٣ - الشافعي، الام، ٤/٤٤، ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام ص٤٥٨، مراجع سابقة.

والقول بتركها للأفراد لايتناسب مع المصلحة العامة هذه المصلحة التي تفرض سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية ومنها النفط، وقد جاء في المغني في شأن المعادن الظاهرة «ولأن هذا تتعلق به مصالح المسلمين العامة فلم يجز إحياؤه ولا إقطاعه كمشارع الماء[١] وطرقات المسلمين»، قال ابن عقيل: «هذا من مواد الله الكريم[٢] وفيض جوده فلو ملكه أحد بالاحتجاز ملك منعه فضاق على الناس، فإن أخذ العوض عنه أغلاه، فخرج عن الموضع الذي وضعه الله من تعميم[٣] ذوي الحوائج من غير كلفة»[٤] وهذا كما يصدق على المعادن الظاهرة يصدق أيضاً على جميع أنواع المعادن.

٢ ـ قال الشافعي في تعليل منع الرسول صلى الله عليه وسلم إقطاع أبيض بن حمال واستعادته للملح بعد أن علم أنه مثل الماء العدّ، قال الشافعي في هذا «هو لايحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئاً لايدركه إلا بالمؤنة عليه إنما يستدرك فيه شئاً ظاهراً ظهور الماء والكلأ»[٥]. فكأنه بهذا يرى أن المنفعة الحاصلة له لاتتناسب مع الجهد المبذول وهذا ليس خاصاً بالمعادن الظاهرة بل يمكن أن يقال في المعادن الباطنة وذلك بعد تقدم وسائل البحث والتنقيب عن المعادن[٦]، ومن ضمنها النفط.

٣ ـ أيضاً القول بهذا الرأي يجنب الدول التي تطبقه كثيراً من الآثار الاقتصادية السلبية التي أفضى إليها تطبيق نظام الملكية الخاصة لحقول النفط ومن أهم هذه الآثار[٧] استنزاف حقول النفط والموارد النفطية كما أن الأخذ بهذا

---

١ ـ موارد الأشربة.

٢ ـ نعم الله.

٣ ـ وضعه الله لعامة أصحاب ذوي الحوائج.

٤ ـ ابن قدامة، المغني، ٥/٣٢٣، مرجع سابق.

٥ ـ الأم ٤/٤٢، مرجع سابق.

٦ ـ د. عبد الله مصلح الثمالي، الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، رسالة دكتوراه (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص٥٥٢.

٧ ـ د. مختار عبد المنعم خطاب، الآثار الاقتصادية لنظم ملكية المعادن في الإسلام (حالة المعادن الجارية) مجلة كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فرع القصيم العدد الثالث، ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ص٤٢٠.

الرأي قد وقَّى الدول التي تطبقه كثيرًا من الآثار السلبية التي فرضتها الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات.

كما أن هذا الرأي هو الملائم اقتصاديًا لاستغلال المعادن ومايزال يمثل القاعدة الصلبة التي على أساسها يمكن للدول الإسلامية وغيرها من الدول النامية أن تستعيد سيطرتها على ثرواتها النفطية، كما أن الأخذ بهذا القول يقدم أفضل تنظيم قانوني ملائم للاستغلال الاقتصادي لأنه يحافظ على موارد المجتمع من رؤوس الأموال ومن الثروات المعدنية[١].

فهذه الأدلة تجعل الأخذ بقول المالكية هو الأولى في العصر الحاضر فالدولة عندما تؤول ملكية مواردها المعدنية إليها فإن تصرفها يكون بما تمليه عليها المصلحة العامة فتستغله بنفسها أو تتركه للأفراد أو الشركات يستغلونه مقابل مبلغ من المال بحسب ماترى فيه المصلحة العامة، وإذا ترجح هذا القول فإن هذا المعدن إن وجد في أرض مباحة فإنه لامناقضة بين تملك الدولة له وبين الملكية الفردية لأن الملكية الفردية لم تقع عليه والدولة سوف تحتجزه لنفسها أمَّا إن وجد في أرض مملوكة للفرد فإن ملكيته محترمة وتعود ملكية المعدن للدولة فإذا اضطرت الدولة لنزع ملكية الأرض وجب حينئذ تعويض مالكها تعويضًا عادلاً ومثله مثل نزع الملكية للمصلحة العامة كفتح الطريق أو إنشاء مشروع عام[٢].

وكما يصدق هذا على المعادن الباطنة فإنه يصدق أيضًا على المعادن الظاهرة التي أصبحت لاتقل أهمية عن المعادن الباطنة.

---

١ ـ المصدر نفسه، ص٤٤١.

٢ ـ د. عبد الله مصلح الثمالي، الحرية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، ص٥٥٣، مرجع سابق.

المبحث الثاني
الرأي الفقهي للإيرادات النفطية

المطلب الأول: تعريف الإيرادات النفطية وطبيعتها

يمكن تعريف الإيرادات النفطية بأنها «ماتحصل عليه الدولة المنتجة والمصدرة للنفط من عملات أجنبية لقاء إنتاجها وتصديرها للنفط الخام والغاز الطبيعي أو مشتقاتهما».

ومن الملاحظ بالنسبة للتعريف السابق أنه يقتصر على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وتحصل بالتالي على إيرادات في صورة عملات أجنبية وذلك كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في الأوبك.

وفيما يتعلق بطبيعة هذه الإيرادات نجد أنها أصبحت تمثل في مرحلة لاحقة فائضاً لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط وقد استطاعت بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط أن تحقق الاستفادة القصوى من هذه الأموال وذلك في تمويل عمليات التنمية وزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وأيضاً توجيهها نحو إقامة قنوات لمساعدة الدول المحتاجة الأخرى.

وتتأثر هذه الإيرادات النفطية بما يلي:

١ ـ مدى درجة سيطرة الدولة على صناعتها النفطية: لقد تطرق البحث في الفصل الأول إلى تتبع مراحل السيطرة على الصناعة النفطية بدءاً من نظام الإمتيازات النفطية وانتهاءاً بالسيطرة التامة على جميع مراحل الصناعة النفطية، فقد كانت حصة الدولة المضيفة لهذه الشركات من أسعار نفطها الخام ضئيلة مقارنة بما تحصل عليه الشركات النفطية من أرباح نتيجة بيع هذا النفط الخام والاستئثار بعوائده لها ولكن أدى تطور أشكال التعامل مع هذه الشركات التي إنتهت إلى التملك الكامل في الدول المنتجة لصناعتها النفطية أدى ذلك إلى تزايد حصة هذه الدول من بيع نفطها في السوق العالمي وبالتالي زيادة إيراداتها النفطية.

٢ ـ كما تتأثر بحجم الإنتاج من النفط الخام الذي يصاحبه زيادة في مستوى الأسعار كما سيأتي إيضاحه بعد قليل، مما أدى إلى تزايد حجم المنتج والمصدر من النفط الخام الذي نتج عن زيادة الطلب العالمي للنفط وبلغ حجم هذا الطلب عام ١٩٧٧م لـ (٢٠,٢) مليون برميل يومياً[١]. وتؤدي زيادة الإنتاج من النفط الخام وزيادة الأسعار إلى زيادة في الإيرادات النفطية وذلك بفرض وجود حاجة حقيقية في السوق النفطي حتى لاتؤدي زيادة الإنتاج إلى تشبع السوق النفطي وبالتالي تدهور الأسعار الذي يؤدي إلى إنخفاض في حجم الإيرادات.

٣ ـ سعر النفط الخام: كان سعر النفط الخام حتى نهاية الستينات من هذا القرن الميلادي يتراوح مابين (١,٨٠) إلى (١,٨٤) دولاراً للبرميل أرتفع إلى (١١,٦٥١) دولاراً للبرميل في عام ١٩٧٤م. وقد وصلت إلى أعلى مستوى لها عام ١٩٧٩ حيث بلغ السعر الفوري في ذلك العام (٤١,١) دولاراً للبرميل. وقد ساهمت زيادة الأسعار النفطية في زيادة حجم الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك كما سيتضح في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: حجم الإيرادات النفطية في دول المجلس.

تشكل هذه الإيرادات مصدراً رئيسياً للدخل في إقتصاديات دول مجلس التعاون مقارنة بمصادر الدخل المتولدة من القطاعات الأخرى. وقد إرتفعت نسبة هذه الإيرادات بعد الإرتفاع الكبير في أسعار النفط مما أتاح فرصاً متزايدة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في دول المجلس.

ومن خلال الجدول (٢٥) الذي يوضح تطور الإيرادات خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م) نلاحظ أن نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات شكلت نسباً متناقصة من العام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨م) وهي بذلك تأثرت بتدهور أسعارالنفط عام ١٩٨٦م وماتلا ذلك العام من تذبذب في أسعار النفط.

وقد وصلت نسبة هذه الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات عام ١٩٨٢م (٨٤٪) انخفضت إلى (٦٦٪) عام ١٩٨٨م وفي المقابل نلاحظ أن نسبة الإيرادات الأخرى إلى

---

١ ـ علي الراوي، الموارد المالية النفطية العربية وإمكانات الاستثمار في الوطن العربي (العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م) ص٢٥.

إجمالي الإيرادات زادت من (١٦٪) عام ٨٢ إلى (٣٤٪) عام ١٩٨٨م وقد ساعد ذلك على التخفيف من آثار انخفاض الإيرادات النفطية على اقتصاديات دول المجلس.

جدول (٢٥)

تطور حجم الإيرادات بدول مجلس التعاون (١٩٨٢ - ١٩٨٨م) بالبليون دولار.

الأعوام	الإيرادات النفطية[١]	الإيرادات الأخرى[٢]	إجمالي الإيرادات	نسبة إيرادات النفط إلى إجمالي الإيرادات (٪)	نسبة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الإيرادات (٪)
١٩٨٢	٨١,٣	١٥	٩٦,٣	٨٤	١٦
١٩٨٣	٦٧,٥	٢١	٨٨,٥	٧٦	٢٤
١٩٨٤	٦٩,٤	٢٢	٩١,٤	٧٦	٢٤
١٩٨٥	٦٤	١٩	٨٣	٧٧	٢٣
١٩٨٦	٣٩	١٦	٥٥	٧١	٢٩
١٩٨٧	٣٦,٣	١٣	٤٩,٣	٧٤	٢٦
١٩٨٨	٣٥,٣	١٨	٥٣,٣	٦٦	٣٤

المطلب الثالث: الرأي الفقهي للإيرادات المتحققة من النفط

تم في المبحث السابق عرض آراء الفقهاء في ملكية المعادن وانتهى بترجيح قول المالكية (رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة) أن المعادن سواء كانت تصبح ملكًا للدولة. وقد بين المالكية حكم مافي جوف الأرض من ذهب وفضة وغيرها من المعادن أن يكون فيئًا يصرفه الإمام في مصالح المسلمين العامة، وبذلك فالحكم في هذه الإيرادات حكم الفيء يصرفه الإمام في مصالحهم العامة ويبدأ بالأهم فالأهم من المصالح التي بها حفظ المسلمين[٣].

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٥، ١٩٩٠، ص٥٥، مرجع سابق.

٢ ـ النشرة الاقتصادية، العدد٤، ص١١٩ ومابعدها. النشرة الاقتصادية العدد ٥، ص١١٥ ومابعدها، مراجع سابقة.

٣ ـ الحطاب، محمد. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (ليبيا، طرابلس: مكتبة النجاح، د.ت) ٣٦٦/٣. وقد وافق المالكية في مصارف الفئ الحنابلة والاحناف أنظر: البهوتي، كشاف القناع، ٣/ ١٠٠ - ١٠١، ابن الهمام، شرح فتح القدير، ٦٧/٦، مراجع سابقة.

وبذلك فإن هذه الإيرادات مال عام تتولاه الدولة بصفتها القائمة على أمور المجتمع وتهتم بجميع احتياجات فئاته وأفراده ومطالبهم وتقوم الدولة بذلك طبقًا لأولويات معينة وسياسات محددة، مبتدئة بالمصالح الضرورية ثم المصالح الحاجية وإنتهاءً بالمصالح التكميلية وكل ذلك في إطار من أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك فإن هذه الإيرادات تختلف من هذه الناحية عن الإيرادات الشرعية المخصصة والتي حددت مصارفها مثل (الزكاة) حيث يترك لولي الأمر حرية التصرف في وجوه هذه الإيرادات مع مراعاة المصلحة العامة وإتباع الأولويات التي سبق الإشارة إليها.

ولاشك أن أبواب إنفاق هذه الإيرادات متنوعة ومتعددة تشتمل على النفقات الجارية كالمرتبات والأجور وأعمال الصيانة وعلى النفقات الاستثمارية كبناء السدود والطرق وشق الترع والأنهار وأيضًا على الإنفاق على الشؤون العسكرية المختلفة التي تمثل الدفاع والمحافظة على الأمن وأيضًا النفقات التحويلية ونفقات الضمان الاجتماعي[١]. وفي ذلك يقول الغزالي «إن مال المصالح[٢] لايجوز صرفه إلا لمافيه مصلحة عامة أو إلى محتاج إليه عاجز عن الكسب أمّا الغني الذي لامصلحة فيه[٣] فلا يجوز صرف مال بيت المال إليه[٤]».

ويقول ابن تيميه «الواجب أن يبتدأ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة فمنهم المقاتلة الذين هم أهل النصرة والجهاد وذوي الحاجات وذوي الولايات عليهم كالقضاة والولاة والعلماء ونحو ذلك وكذلك صرفه في الأجور والأثمان لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكراع (الخيل) والسلاح وعمارة مايحتاج إلى عمارته من طرقات الناس كالجسور والقناطر وطرقات المياه كالأنهار[٥]».

---

١ ـ د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية (مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م) ص٢٢١.

٢ ـ يقصد به الأموال العامة ماعدا الزكاة.

٣ ـ أي لايشغل وظيفة.

٤ ـ ابي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين (لبنان: دار الندوة الجديدة، د.ت) ٢/١٤٠.

٥ ـ ابن تيميه، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (لبنان: دار المعرفة، د.ت) ص٥٠ – ٥١.

ومن الممكن أن تفيض هذه الإيرادات عن النفقات فهناك قولين في حكم هذا الفائض[١]:

الأول: أنه يُدَّخَر في بيت مال المسلمين لما ينوبهم من حوادث أي أن يعمل به كاحتياطي لمواجهة الظروف المستقبلية.

الثاني: لايُدَّخَر لأن النوائب تعين فرضًا عليهم أن تزاد النفقات الحاضرة بحيث تمتص هذا الفائض.

وللدولة أن تختار مايناسبها وفقًا للظروف المحيطة بها.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد تم الاستفادة من هذه الإيرادات في إحداث نمو متسارع في اقتصادياتها عن طريق بناء قاعدة عريضة من التجهيزات الأساسية في فترة وجيزة ستتيح بإذن الله انطلاق هذه الاقتصاديات نحو النمو الذاتي في المستقبل، كذلك استخدم فائض هذه الإيرادات النفطية في تقديم المساعدات والقروض الميسرة للدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية والدول النامية الأخرى.

وقد انعكست هذه الزيادات الهائلة في الإيرادات النفطية على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى إحداث تغيرات ملموسة في تكوين هذا الناتج ولاسيما في الناتج الزراعي والصناعي في الدول العربية عمومًا والنفطية على وجه الخصوص مما يؤكد أن جزءًا كبيرًا من هذه الإيرادات قد استخدم بالفعل في إيجاد قاعدة إنتاجية أصيلة وتوسيع وتنويع هذه القاعدة بشكل يساعد في تخفيف الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل في هذه الدول في المستقبل[٢][٣].

---

١ ـ الماوردي، الأحكام السلطانية ص١٨٥ مرجع سابق.

٢ ـ د. عبد الله القويز، النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط الإيرادات النفطية، ندوة عرب بلا نفط (لندن: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م) ص٢٢٢ – ٢٢٣.

٣ ـ سيتعرض هذا البحث في الفصل الخامس للآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون من خلال الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية وميزان المدفوعات.



تسويق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ومدى التعاون بينها

المبحث الأول

نقل النفط في دول المجلس

المطلب الأول: النقل النفطي.

أولاً: النقل بواسطة الأنابيب.

ثانيًا: النقل بواسطة الناقلات.

المطلب الثاني: النقل النفطي في دول المجلس.

المبحث الثاني

التسويق النفطي في دول المجلس

المطلب الأول: مفهوم تسويق النفط ومراحله.

أولاً: السوق النفطي وأنواعه.

ثانيًا: مراحل التسويق.

المطلب الثاني: التسويق النفطي في دول مجلس التعاون.

أولاً: التسويق المحلي.

ثانيًا: التسويق الخارجي.

يعتبر التسويق أحد المراحل المهمة في الصناعة النفطية باعتباره أحد العمليات اللأحقة للانتاج النفطي. ويقتضي التسويق النفطي أن يسبقه عملياً نقل هذا النفط من حقول الإنتاج إلى أسواقه سواء في صورة خام أو مكرر، وهذا يلزم أن يتطرق البحث في هذا الفصل إلى النقل النفطي، ولذلك فإن هيكل هذا الفصل يتضمن مبحثين الأول النقل النفطي من خلال مطلبين يتضمن الأول النقل النفطي وأنواعه والثاني مساهمة دول مجلس التعاون في النقل النفطي.

وفي الثاني يتضمن التسويق النفطي من خلال مطلبين يشتمل الأول على إيضاح لمفهوم تسويق النفط ومراحله. والثاني يشتمل على تسويق النفط المحلي والخارجي في دول المجلس.

وأخيراً فإن هذا الفصل سينتهي بخلاصة تتضمن استنتاجات البحث في التسويق النفطي من خلال ما تم الإشارة اليه ضمن هذا الفصل والمقترحات التي تعزز التعاون بين دول المجلس في هذا المجال.

المبحث الأول
نقل النفط في دول المجلس

المطلب الأول: النقل النفطي

يعتبر النقل النفطي عملية وسيطة في الصناعة النفطية فهو يختصر المسافات بين مراكز الإنتاج ومراكز التكرير والاستهلاك. ويتطلب ذلك وسائل نقل ذات كفاءة إنتاجية مرتفعة لنقل النفط في صورة خام أو في صورةمكرر. أما الوسائل المستخدمة في نقل النفط فتنحصر في عدة وسائل أهمها[١]:

الناقلات العابرة للمحيطات والناقلات الساحلية وخطوط الأنابيب والقطارات والشاحنات.

وبمقارنة النفط بمصادر الطاقة الأخرى في مجال النقل نجد أن النفط يتميز بسهولة النقل لكونه مادة سائلة يمكن نقلها إما في أنابيب أو شاحنات.. بينما لا تتوفر هذه الخاصية في مصادر الطاقة الأخرى كالفحم، وإذا قورن النفط بمصادر الطاقة الأخرى من الناحية الاقتصادية فإنه يكون أقل كلفة على المدى الطويل بعد التطور الكبير الذي حصل في ميدان عمليات النقل من حيث النوعية والقابلية والحيز الحجمي[٢].

ويعتبر النقل بواسطة الأنابيب والناقلات هو الأكثر استخداماً والأقل تكلفة من الوسائل الأخرى لذلك سيقتصر البحث على الوسيلتين الشائعتين في نقل النفط وهما النقل بالأنابيب والنقل بالناقلات.

أولاً: النقل بالأنابيب:

لقد استخدم النقل بالأنابيب في الصناعة النفطية لأول مرة عام ١٨٥٩م في الولايات المتحدة الأمريكية وبني أول خط تجاري عام ١٨٦٥م بطول خمسة أميال

---

١ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٧٧ مرجع سابق.

٢ ـ عبدالمنعم عبدالوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، د .ت) ص١٤٣.

وقطر بوصتين لينقل النفط من حقل (بيثول) إلى خط السكك الحديدية وذلك في ولاية بنسلفانيا ومنذ ذلك التاريخ تم بناء الكثير من خطوط الأنابيب الصغيرة لأغراض محدودة وذلك لنقل النفط من حقوله إلى أماكن معينة ومنها ينقل النفط إلى وسائط نقل أخرى. ومع تطور تقنية خطوط الأنابيب ووضوح منافعها تم بناء خطوط أكبر وأطول[١].

ـ أنواع خطوط الأنابيب[٢]: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من خطوط الأنابيب:

١ ـ خطوط الأنابيب الممتدة من حقول النفط إلى موانىء التحميل وتعتبر مكملة للنقل البحري.

٢ ـ خطوط الأنابيب الطويلة التي تختصر الطريق البحري البديل.

٣ ـ خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من موانىء التحميل إلى المصافي البرية الداخلية المقامة في المناطق الصناعية والبعيدة عن الموانىء البحرية.

ـ مميزات النقل بواسطة الأنابيب[٣]:

١ ـ اختصار المسافات وذلك بعكس الناقلات المحصورة في البحر والمضطرة للدوران حول اليابسة للوصول إلى أهدافها. فنقل النفط من ساحل الخليج العربي الى ساحل البحر الأحمر عبر خط الأنابيب (بترولاين)[٤] يوفر مسافة هائلة بواسطة الناقلات البحرية.

---

١ ـ انظر :

ـ د. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ص٤٦٦ مرجع سابق.

ـ رجائي أبو خضرا، نقل النفط الى اسواقه، دراسات مختارة في الصناعة النفطية (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٧٩م) ص٢٥٥ـ٢٥٦.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٢٥٤، ٢٥٥ مرجع سابق.

٣ ـ محمد خير الأيوب، نقل النفط والغاز، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٣م)، ص٢.

د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٧٨، ٢٧٩، مرجع سابق.

٤ ـ سيتم التعريف بهذا الخط في المطلب الثاني من هذا المبحث ص١٠٣.

ب - يتدفق النفط في الأنابيب بشكل مستمر بينما تعود الناقلات فارغة.

جـ - انخفاض تكاليف الطاقة، حيث تستخدم الطاقة فقط في عملية الضخ وليس لتسيير الناقلات.

د - التوفير في نفقات العمالة، إذ يكفي عدد محدود من العمال لصيانة وتشغيل الخطوط ومراقبتها.

هـ - تجنب مخاطر التلوث والكوارث الطبيعية وذلك على النقيض من النقل البحري.

و - يمكن استخدام خطوط الأنابيب في تخزين النفط في حالات انخفاض الطلب مما يقلل من تكاليف المخزون.

ولكن رغم المميزات السابقة فإن استخدام الأنابيب لا يخلو من بعض العيوب أهمها[1]:

أ - عند مرور الأنابيب بدول أخرى، فإن هذه الدول تطالب بزيادات مستمرة في الرسوم والعائدات حيث تجري تلك المطالبات على أساس التوفير الناجم عن استعمال الخط مقارنا بالنقل بالناقلات.

ب - تلعب الاعتبارات السياسية دوراً كبيراً في النقل بالأنابيب المارة بدول أخرى حيث تكتنف ذلك مخاطر التخريب وإيقاف الضخ.

جـ - تفتقد خطوط الأنابيب لمرونة التشغيل حيث يمكن تحويل الناقلات إلى اتجاهات أخرى بعكس خطوط الأنابيب.

د - ولكي يكون النقل بالأنابيب اقتصادياً، فلابد من تشغيل الخط بطاقته الإنتاجية القصوى ولا يحصل ذلك دائماً.

ويمكن القول بشكل عام بأن اتخاذ القرار في أسلوب نقل النفط يخضع لخيارات تمليها الحقائق الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

---

١ - محمد خير الأيوب، نقل النفط والغاز، ص ٢-٣، مرجع سابق.

ثانيًا: النقل بواسطة الناقلات:

يمكن تعريف ناقلة النفط بأنها سفينة ذات مواصفات خاصة تحتوي على خزانات ضخمة، ولها غرض واحد هو نقل النفط من مراكز تجميعه إلى مناطق تصنيعه واستهلاكه[١].

وقبل عام ١٨٨٠م كان نقل النفط بحرًا يجري بملء النفط من براميل تنقل في سفن الشحن الاعتيادية. وتعتبر أول ناقلة للنفط هي (انراميدا) وكانت سفينة شراعية طولها ٧٣ مترًا تم بناؤها عام ١٨٨٥م. وفي عام ١٨٨٦م بدأت أول ناقلة تجارية بالعمل وهي الناقلة الألمانية (كلاوكافا)[٢] بطول ٩١ مترا[٣].

وفي عام ١٩٣١ بدأت أول ناقلة عاملة بمحركات وهي الناقلة (هيجن) بطول ١٢١ مترًا، وبدأت الحرب العالمية الثانية ومع نمو وتطور الطلب على النفط ترتفع حمولات الناقلات بعدها لتصل حمولة بعضها إلى ما يزيد عن نصف مليون طن.

ونتيجة للتطور التقني والاكتشافات الحديثة لاستعمالات النفط يمكن تمييز عدة أنواع من الناقلات النفطية تختلف بمواصفاتها وأنظمة سلامتها[٤]:

١ ـ ناقلات الخام : وهي مصنعة ومعدة لنقل النفط الخام.

٢ ـ ناقلات المنتجات: وهي مخصصة لنقل المنتجات النفطية في العادة كالبنزين والكيروسين.

٣ ـ ناقلات الغاز المسيل: وهي الأحدث والأكثر تعقيدًا وكلفة.

٤ ـ ناقلات الكيماويات الخطرة: وهي ناقلات بمواصفات خاصة تؤمن لها السلامة والأمن.

---

١ ـ المصدر نفسه، ص٣.

٢ ـ GLUCKAVE

٣ ـ عرفان زكي أمين، نقل النفط الخام بواسطة الناقلات، مجموعة محاضرات القيت في الدورة السادسة لأساسيات صناعة النفط والغاز في الكويت من ٢٠/٣ ـ ١٥/٤/١٩٨٢م (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك» ١٩٨٣)، ص٢٥١.

٤ ـ محمد خير الأيوب، نقل النفط والغاز، ص٤، مرجع سابق.

خصائص النقل بالناقلات:

تتميز الناقلات بالخصائص الآتية[1]:

١ ـ إمكانية نقل النفط لمسافات طويلة.

٢ ـ تباين صور امتلاك الناقلات يؤثر على تكاليف النقل بصورة كبيرة فقد تكون مملوكة لدول منتجة أو مستهلكة أو لشركات مستقلة.

٣ ـ يخضع سوق الناقلات لعدة عوامل تؤثر على حجم الطلب والعرض لهذه الناقلات مما يعني اختلاف صور التعاقد على نقل شحنات معينة.

٤ ـ تتأثر بالعوامل السياسية فوجود اضطرابات سياسية في منطقة ما يؤدي إلى تحول مسار الناقلات أو حتى توقفها مما يؤدي إلى رفع تكلفة النقل سواء في صورة تكاليف التشغيل أو التأمين.

٥ ـ تحتاج لإدارة متخصصة تملك الخبرات الإدارية أو التشغيلية لتستطيع أن تشتري الناقلة في الوقت المناسب أو السعر المناسب أو استئجارها بالأجر المناسب وبيعها في الوقت المناسب كما تحتاج إلى خبرات متخصصة لدراسة أوضاع سوق الناقلات مستقبلا.

٦ ـ خضوع الناقلات للقوانين والتشريعات الدولية والأقليمية.

٧ ـ عند احتساب تكلفة الشحن فإنه يدخل في الاعتبار المسافة الإجمالية لرحلتي الذهاب والإياب على الرغم من عودتها فارغة.

٨ ـ تخضع صناعة الناقلات إلى تقنية متطورة مما يعني التأثير على العمر الاقتصادي للناقلة.

٩ ـ تحتاج الناقلات إلى كميات كبيرة من الطاقة التشغيلية والماء الذي يملأ مستودعاتها في رحلات العودة فارغة لحفظ التوازن.

١٠ ـ بما أن الطلب على الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة منخفض

---

١ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص ٢٨٤، ٢٨٥، مرجع سابق.

المرونة ولارتباط سوق الناقلات بسوق النفط فان الطلب على الناقلات يعتبر طلباً غير مرن خاصة وأن هذه الناقلات تم بناؤها لغرض واحد هو نقل النفط.

١١ ـ يمكن استخدام بعضها بعد انتهاء عمرها التشغيلي كمخازن للنفط عائمة في وسط البحار والمحيطات.

سوق الناقلات[١] :

شهد سوق الناقلات ازدهاراً وزاد الطلب على الناقلات العملاقة ذات الحمولة الطنية الساكنة[٢] التي ثبتت جدواها اقتصادياً. وقد استمر ذلك الازدهار في فترات الخمسينات والستينات ومطلع السبعينات الميلادية الاّ أنه بعد تصحيح أسعار النفط الخام في تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣م شهد سوق الناقلات ركوداً نتيجة لعدة عوامل من أهمها:

١ ـ ساعد رفع أسعار النفط بعض الدول ذات التكلفة المرتفعة في الدخول كمنتجين للنفط مثل نفط حقول بحر الشمال وأدى قرب تلك الحقول من مناطق استهلاك النفط إلى تقليل الطلب على النفط من الحقول البعيدة ترتب على ذلك أن نقص الطلب على الناقلات التي كانت تستخدم في نقل النفط من تلك الحقول البعيدة إلى مراكز استهلاكه.

٢ ـ أدت فترة الازدهار في صناعة الناقلات قبل عام ١٩٧٣م إلى ظهور فائض في عرض الناقلات بصورة كبيرة بلغ في آخر عام ١٩٧٥م نحو (٦٩) مليون طن وقد صاحب هذا الفائض نقص في الطلب على الناقلات.

---

١ ـ انظر :ـ

ـ عرفان زكي أمين، نقل النفط الخام بواسطة الناقلات، ص٢٦١ مرجع سابق.

ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٨٨ـ ٢٩٠، مرجع سابق.

٢ ـ الحمولة الطنية الساكنة ويرمز لها (DNT) وتعني وزن المشحونات والمخزونات وكميات الوقود وكميات المياه التي تستطيع الناقلة حملها ويعبر عنها بالأطنان المترية، انظر، محمد خير الأيوب، نقل النفط والغاز، ص٤، مرجع سابق.

٣ ـ وقد بدأ هذا الفائض في الانخفاض التدريجي في الأعوام التالية إلاّ أن زيادة الطلب على النفط في عام ١٩٧٩م أدت إلى زيادة الطلب على الناقلات، تراجعت هذه الزيادة بعد انخفاض الطلب على النفط الخام وتحولت إلى فائض في سوق الناقلات بلغت نسبته عام ١٩٨٢م إلى إجمالي حمولة الناقلات (٥٨٪).

ومن الجدير بالملاحظة أن تحسن سوق الناقلات في نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات يعود إلى:

- اتجاه الدول الصناعية المستهلكة بعد توقف الإنتاج الإيراني من النفط إلى زيادة مستويات التخزين وتحميل الناقلات العملاقة بالنفط والاتجاه إلى استخدامها في تكوين المخزون النفطي العائم الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التشغيل.

- خروج بعض الناقلات من سوق النقل بسبب انتهاء عمرها التشغيلي مما ساهم في زيادة الطلب على الناقلات لغرض الاستبدال.

ورغم التحسن في سوق الناقلات وتزايد الطلب عليها الا أن السوق مازال بعيداً عن وضع التوازن نتيجة لفائض العرض منها.

إلا إنه من المتوقع أن يشهد السوق تحسناً أكبر في السنوات القادمة للأسباب الآتية:

١ ـ يتوقع أن ينخفض الطلب على بناء الناقلات نتيجة لإرتفاع تكاليفها ووجود طاقه معطلة منها.

٢ ـ ومن المتوقع أيضاً ونتيجة للتجارب غير المشجعة للمصارف التجارية في الاستثمار في سوق الناقلات أن يؤدي ذلك إلى انخفاض العرض منها وبالتالي انخفاض الطاقة المعطلة نتيجة لتقادم وانتهاء العمر التشغيلي لعدد منها بالإضافة إلى ما تم تدميره خلال الحرب الإيرانية العراقية.

٣ ـ أخيراً فإن الناقلات ماتزال هي أفضل وسيلة مستخدمة في النقل النفطي من الوسائل الأخرى.

المطلب الثاني: النقل النفطي في دول مجلس التعاون

وبعد أن استعرض المطلب الأول التعريف بوسائط نقل النفط الخام مع التركيز على النقل بواسطة خطوط الأنابيب والناقلات نعرض في هذا المطلب لدول المجلس التي تبنت إنشاء مثل هذه الوسائط على نطاق واسع، ويبرز في هذا المجال كمثال على ذلك دولة الأمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، كما نعرض لمساهمات دول مجلس التعاون في إنشاء مثل هذه الوسائط على المستوى الاقليمي. وفي ختام هذا المطلب نعرض لأوجه التعاون بين دول المجلس في مجال النقل النفطي.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** «أنشئت شركة ناقلات أبوظبي الوطنية (أدناتكو)في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٥م بموجب القانون (٤) الذي حدد هدفها الرئيسي في القيام بكافة عمليات النقل البحري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى»[(١)]. وتعود ملكية هذه الشركة إلى شركة «أدنوك» الوطنية بالكامل (١٠٠٪).

وقد بلغ أسطولها حتى عام ١٩٧٧م ثلاث ناقلات هي «الظفرة، ودلما، والعين» بلغ إجمالي الحمولة الساكنة لها (٦٦٣ر٨٢٣) طنًا ساكنًا. وفي عام ١٩٨١م تعاقدت الشركة على إنشاء سبع ناقلات حديثة في الأحواض الفرنسية والكورية ذات مستوى عال من الأداء والفاعلية ليصل عدد الناقلات إلى عشر ناقلات. وفي مجال نقل المنتجات النفطية المكررة استطاعت الشركة تشغيل أسطولها الحديث المكون من سبع ناقلات وتمكنت خلال عام ١٩٨٥م من شحن ما مجموعه (٥ر٧) مليون طن بزيادة قدرها (٢٪) عن العام السابق.

أما بالنسبة لنقل النفط الخام فقد انخفض مجموع ما ينقله أسطول الشركة بنسبة (٥٪) عن العام السابق ١٩٨٤م وذلك نتيجة لانعدام فرص التشغيل المجدي للناقلات العملاقة مما اضطر (أدناتكو) لبيع ناقلتين هما «دلما والظفرة» ليقتصر بذلك نشاط أسطول ناقلات النفط الخام على الناقلة «العين» التي تم تشغيلها بشكل منقطع، وشحنت ما مجموعه «٦٥٠» ألف طن عام ١٩٨٥م[(٢)].

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٤٠٩/١، مرجع سابق.

٢ ـ التقرير السنوي ١٩٨٥، شركة بترول ابوظبي الوطنية (أدنوك)، ابوظبي، ص٢٢١.

وفي **البحرين** يوجد من وسائط النقل خط الأنابيب الممتد من حقل الدمام في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية حتى مصفاة تكرير النفط بمنطقة عوالي في البحرين وقد أنشيء هذ الخط في عام ١٩٤٥م ويبلغ طوله (٥٤،٥كم) وطاقته اليومية (٢٠٠) ألف برميل[١].

وفي **المملكة العربية السعودية** يوجد فيها كلا النوعين من وسائط النقل وهما النقل بالأنابيب والنقل بواسطة الناقلات.

ففي مجال النقل بالأنابيب يوجد فيها خط الأنابيب الممتد من شرق المملكة إلى غربها (بترولاين) وهو يربط بين نفط حقل الغوار في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر بمسافة تقدر (١٢٠٠) كم وقطر (٤٨) بوصة، وطوله وطاقته يجعلانه من أضخم خطوط الأنابيب في العالم[٢]، فهو يختصر مسافة (١٥٧٥) ميل أمام الناقلات البحرية بين رأس تنورة وينبع، وبدأ العمل فيه عام ١٩٨١م بطاقة (١،٨٥٠) (مليون وثمانمائة وخمسون برميل يوميا) وقد تم رفع هذه الطاقة إلى (٢،٣٥٠) مليونين وثلاثمائة وخمسون ألف برميل يوميًا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧م.[٣]

---

١ ـ د. أحمد رمضان شقليه، الجغرافية الاقتصادية لجزر البحرين، (بغداد: مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م)، ص٣٧٨.

٢ ـ مرجع بترومين، ٢/ ١٧٦، مرجع سابق.

٣ ـ بالإضافة الى الخط السابق الذي ينقل النفط من شرق المملكة لغربها فقد كان هناك خط آخر يعمل في المملكة العربية السعودية وينقل النفط من حقل أبقيق في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية الى ميناء صيدا بلبنان على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول (١٧١٢)كم، وقد أنشيء في عام ١٩٥٠م بواسطة شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) بتكلفة (٢٥٠) مليون دولار ويمر بأربعة دول عربية هي: المملكة العربية السعودية والأردن وسورية ولبنان وتبلغ طاقته (٤٥٠) ألف برميل يوميا يمكن زيادتها الى نصف مليون برميل يوميًا، وقد تعرض هذا الخط لفترات إغلاق مؤقتة من أيار (مايو) ١٩٧٠ إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٧١م كما أغلق أيضا في عام ١٩٧٣، إلى أن اغلق نهائيًا في ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٥م.

انظر : . علي حافظ منصور، اقتصاديات البترول ص٤٢ مرجع سابق، د. سيد الخولي اقتصايات البترول ص٢٨٠ مرجع سابق.

ويوجد ايضا خط آخر ينقل النفط العراقي عبر أراضي المملكة العربية السعودية إلى ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول (١٥٧٥) كم وتبلغ طاقته (١،٦٥٠) مليون برميل وكلف إنشائه (٢،٧) بليون دولار على مرحلتين، انظر: (افتتاح أنبوب النفط العراقي عبر السعودية)، مجلة الاقتصاد والنفط، ع ٣٥ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، الرياض، ص٣٥.

وفي مجال النقل بواسطة الناقلات تم تأسيس شركة بترومين لناقلات البترول والمعادن «بتروشب» في ١١ جمادي الأولى ١٣٨٨هـ الموافق ٥ آب (أغسطس) ١٩٦٨م وهي مملوكة بالكامل للمؤسسة العامة للبترول والمعادن «بترومين»[(١)].

وتتركز أهداف هذه الشركة في الآتي[(٢)]:

١ ـ القيام بجميع عمليات النقل البحري للنفط الخام والمعادن ومنتوجاتها بين موانىء المملكة أو بينها وبين الموانىء الأجنبية خارج المملكة العربية السعودية.

٢ ـ شراء جميع أنواع الناقلات والسفن ووسائل النقل البحري المتصلة بنقل النفط الخام والمعادن ومشتقاتها واستغلالها وبيعها وتأجيرها واستئجارها.

وتمتلك الشركة أربع ناقلات هي «بتروشب الأولى، بتروشب الثانية، المهد، السفانية» وتبلغ الحمولة الإجمالية لها (٢٩٦ر١٧٤) طنًا وذلك كما يوضحه الجدول (٢٦). ويوضح الجدول (٢٧) إجمالي الشحنات المنقولة سنويًا حيث بلغ متوسط ماتم نقله (٥٤٢ر٥١٧ر٢) طنًا سنويًا.

جدول (٢٦)

الناقلات المملوكة لبتروشب وحمولتها[(٣)]

اسم الناقلة	الحمولة بالطن	تاريخ الإنشاء
١ ـ بتروشب الأولى	٣٩,٢٥٩	١٩٧٤ م
٢ ـ بتروشب الثانية	٣٩,٢٥٩	١٩٧٥ م
٣ ـ المهد	٤٨,١٥٥	١٩٨٢ م
٤ ـ السفانية	٤٨,١٥٥	١٩٨٢ م
	١٧٤٨٢٨	

١ ـ سيتم التعريف بمؤسسة «بترومين» في المبحث الثاني من هذا الفصل، انظر ص١٣٩ - ١٤٠.

٢ ـ انظر : ـ مرجع بترومين، ٢/١٨٢ مرجع سابق.

ـ التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبترول والمعادن بترومين ١٩٨٧. الرياض، ص٨٠ وما بعدها.

٣ ـ التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبترول والمعادن بترومين ١٩٨٧م ص٨١ مرجع سابق.

جدول (٢٧)

إجمالي الشحنات المنقولة سنويًا بالطن[١]

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
مقدار الشحنة بالطن	٢،٦٤٦،٩٦٦	٢،٢٠٨،٢٥٨	٢،٥٧١،٦٠٣	٢،٦٤٣،٣٤٢

وبالإضافة إلى إنجازات الشركة السابقة فقد قامت بإدارة وصيانة وتشغيل أسطول ناقلاتها مباشرة دون الاستعانة بالشركات المتخصصة في هذا المجال، كما استطاعت «بتروشب» أن تطور تعاونها مع الشركات والهيئات الخاصة التي تمارس نشاطا نفطيًا وأن تكسب مواقع ونقاط جديدة لنقل النفط الخام عن طريق تأجير واستئجار الناقلات حسب الاحتياجات والمتطلبات المتاحة.

كما تواصل الناقلات التابعة للشركة نشاطها في نقل المنتجات النفطية على خطوط (جدة ـ رأس تنورة ـ جدة) و (جدة ـ ينبع) و (جدة ـ جيزان).

وجرى إدخال شبكة الإتصالات عبر الأقمار الصناعية تمكن من الاتصال بالناقلة عبر طريق الهاتف والتلكس والفاكسميلي.

وأخيرًا فقد قامت شركة «مكميلان» الأمريكية وهي إحدى الشركات العالمية المتخصصة بالكشف على الناقلات سنويًا للتأكد من سلامة التشغيل والصيانة من أجل المحافظة على الأموال العامة وقد أثبتت تقارير الشركة الأمريكية كفاءة التشغيل والحالة الممتازة للناقلات.

وفي **الكويت** تأسست أقدم شركة نقل نفطي في دول مجلس التعاون وهي شركة ناقلات النفط الكويتية في نيسان ابريل ١٩٥٧م برأسمال كله من القطاع الخاص وأخذت تمارس عملها في نقل النفط إلى السوق العالمية حتى عام ١٩٧٦م عندما دخلت الدولة كشريك فيها بنسبة (٤٩٪). وفي عام ١٩٧٩م تملكتها الدولة بعد أن وضعت كامل سيطرتها على صناعتها النفطية[٢].

---

١ ـ المصدر نفسه، ص ٨١.

٢ ـ انظر :

ـ مؤسسة البترول (الكويتية) نشرة تعريفية بالمؤسسة، د. ت، ص٣٦ـ ٤٠.

ـ نفط الكويت حقائق وارقام، وزارة النفط، ص٧٠، مرجع سابق.

وينقسم نشاط الشركة الحالي إلى الآتي:

أولاً: العمليات البحرية: وتشمل:

- إدارة ناقلات النفط الخام ومنتجاته والغاز المسال.

- الشحن الجاف وقد كونت شركة ناقلات النفط الكويتية مجموعة الشحن الجاف في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨١م لتلبية احتياجات القطاعات النفطية لشحن المعدات والمواد اللازمة لمشاريعها.

- تقديم كافة الخدمات إلى الناقلات التي تقصد الموانىء الكويتية عن طريق فرع الوكالة البحرية.

ثانياً: مصنع تعبئة اسطوانات الغاز:

وتتولى شركة ناقلات النفط الكويتية توزيع الغاز على المواطنين للاستهلاك المنزلي منذ عام ١٩٦٠م.

ويوضح الجدول.(٢٨) أسطول ناقلات الشركة خلال الفترة (١٩٨٧/ ١٩٨٨م) والتي وصل عددها حتى نهاية الفترة المذكورة (٢٠) ناقلة.

جدول (٢٨)

أسطول شركة ناقلات النفط الكويتية حتى عام ١٩٨٧م[١]

نوع الحمولة	العدد	الحمولة (ألف طن ساكن)
أ - ناقلات النفط الخام.	ناقلة واحدة	٤٠٧
ب - ناقلات المنتجات النفطية.	١٥ ناقلة	١٢٦٩
جـ - ناقلات الغاز المسال.	٤ ناقلات	١٩٠
	٢٠ ناقلة	١٨٦٦

وقد قام الأسطول البحري بنقل (٨ر٤) مليون طن متري من النفط الخام و(٧ر٦) مليون طن من المنتجات النفطية ومليون طن متري من غاز البترول المسال.

---

١ - التقرير السنوي الثامن لمؤسسة البترول الكويتية، (١٩٨٧ - ١٩٨٨)ص٣٤-٣٦.

كما قدم فرع الوكالة البحرية كافة الخدمات للناقلات التي تقصد الموانىء الكويتية وقد بلغ عدد الناقلات الزائرة حوالي (١١١٣) ناقلة خلال عامي (١٩٨٧-١٩٨٨م).

وقامت مجموعة النقل البحري الجاف بنقل المعدات والمواد اللازمة لمشاريع قطاعات مؤسسة البترول الكويتية فقد تم شحن حوالي (٩ر٨) ألف طن متري خلال عامي(١٩٨٧-١٩٨٨م) مقارنة ب(٧٥) الف طن متري خلال الفترة السابقة (١٩٨٦-١٩٨٧م) ويعود السبب في الانخفاض إلى الانتهاء من جزء من مشاريع تحديث المصافي.

وبعد الانتهاء من عرض الإنجازات المتحققة في مجال النقل النفطي في بعض دول مجلس التعاون من المهم الإشارة إلى أن عرضنا للنقل النفطي بواسطة خطوط الأنابيب في البحرين والمملكة العربية السعودية لايعني عدم وجود خطوط انابيب لنقل النفط في الدول الأخرى فمن ضروريات الصناعة النفطية وجود خطوط أنابيب لنقل النفط من حقول إنتاجه إلى مراكز تكريره أو تصديره ويعود اقتصارنا على خطوط الأنابيب في البحرين والمملكة العربية السعودية لأنها تعتبر من الإنجازات البارزة على مستوى العالم خصوصا خط الأنابيب الممتد من شرق المملكة العربية السعودية إلى غربها مما دعا إلى ذكرها ضمن وسائط النقل بالأنابيب في دول المجلس وأيضاً كأمثلة لمثل هذا النوع من وسائط النقل لأن هناك العديد من الخطوط الداخلية في كل دولة من دول المجلس التي تصل من مراكز الإنتاج إلى مراكز التكرير.

ـ مساهمات دول مجلس التعاون في إنشاء وسائط النقل على المستوى الاقليمي:

لم يقتصر دور دول مجلس التعاون في مجال النقل النفطي على إنشاء خطوط الأنابيب والشركات المتخصصة فيها بل امتد دورها إلى المساهمة في إنشاء الشركة العربية لنقل البترول وخط أنابيب (سومد).

الشركة العربية لنقل البترول: أسست بموجب قرار مجلس وزراء النفط في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) في اجتماعه في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣م ومقرها الكويت. وتختص هذه الشركة بجميع عمليات

النقل البحري للمواد الهيدروكربونية وتساهم في هذه الشركة الدول العربية الأعضاء في منظمة (الأوابك) بما فيها دول مجلس التعاون وهي الأمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت بنسبة (٥ر١٢٪) لكل دولة عدا البحرين التي تبلغ نسبتها (٨٪) ويبلغ عدد ناقلات الشركة ثمان ناقلات حمولتها (٢) مليون طن تقريباً، وناقلتين للغاز المسال حمولتها (١٢١) ألف طن، تم بيع خمس ناقلات منها بسبب ظروف السوق النفطية[١].

وفيما يتعلق بنجاح الشركة في قيامها بمهمتها فإن ذلك يرتبط بسوق النقل الذي يتأثر هو الآخر بالسوق الدولية للنفط. وبالعودة إلى تاريخ إنشاء هذه الشركة فقد أنشئت في عام ١٩٧٣ وبدأت بمزاولة نشاطها الفعلي في أواخر عام ١٩٧٤م بعد تعاقدها على امتلاك ناقلاتها الأولى في وقت أوشكت فيه أزمة النقل البحري على نطاق عالمي بالظهور لذلك توالت خسائرها وزادت سنة بعد أخرى بسبب تدهور معدلات التأجير العالمية وأيضاً تكاليف التشغيل الأخرى إلا أنه وحسب ما تشير التقارير السنوية لأوابك فقد حققت الشركة ربحاً سنوياً بلغ عام ١٩٨٧م (٧) ملايين دولار وهو ضعف ما تحقق عام ١٩٨٦ وارتفع في العام التالي ١٩٨٨م إلى (٥٩ر٧) مليون دولار[٢].

وقد قامت الشركة طوال فترة عملها بتهيئة الكوادر الفنية المتخصصة في صناعة النقل البحري من الدول الأعضاء في المنظمة[٣].

وتمثل هذه الشركة مدخل للدول العربية المنتجة للنفط إلى صناعة النقل البحري الحديثة كما تعتبر خطوة كبيرة نحو تحقيق السيطرة على مراحل الصناعة النفطية اللاحقة.

---

١ ـ انظر :
- د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ٦٥٣/١، ٦٥٥
- محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص١١٢، مراجع سابقة.

٢ ـ انظر على سبيل المثال:
- تقرير الامين العام السنوي الرابع عشر ١٩٨٧م، منظمة الأوابك، ص١٢١، ١٢٢، مرجع سابق، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر لمنظمة لأوابك، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص١١٣.

٣ ـ عبدالرحمن السلطان، الشركة العربية البحرية لنقل البترول، ماضيها وحاضرها.... دراسات في صناعة النفط العربية، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدة للبترول «الأوابك» الطبعة الثالثة، ١٩٨٥)، ص٢٦٥ وما بعدها.

خط أنابيب (سومد)[١]،[٢]:

بدأ العمل في هذا الخط في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٤م وتم إنجازه في نهاية عام ١٩٧٦م والغرض منه نقل النفط من السويس على ساحل البحر الأحمر إلى الأسكندرية على البحر الأبيض المتوسط بواسطة خطّي أنابيب قطر كل منها (٤٢) بوصة بطول قدره (٣٢٠) كم وقد بلغت الطاقة الأولية للتشغيل (٨٠) مليون طن سنويًا على أن تزيد إلى (١٢٠) مليون طن سنويٍ بعد ذلك.

وقامت بتمويل هذا الخط كل من مصر بنسبة (٥٠٪) والمملكة العربية السعوية والكويت والأمارات بنسبة (٤٥٪) وقطر بنسبة (٥٪).

***التعاون بين دول المجلس في مجال النقل النفطي:**

نظرًا لأن مناطق إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي تقع على الخليج العربي فإن نقل هذا النفط بعد إنتاجه يتجه إلى العالم عبر مضيق هرمز الذي يقع في الطرف الجنوبي من الخليج ويعتبر هذا المسار الوحيد لمعظم النفط المنتج من دول المجلس عدا المملكة العربية السعودية التي أنشيء فيها خط الأنابيب من حقول النفط على ساحل الخليج العربي إلى البحر الأحمر مما ساعد على ايجاد منفذ آخر لنفطها وأيضًا سلطنة ُعمان التي يقع ميناء التصدير بها خارج الخليج العربي.

ومن أجل اتاحة المرونة في نقل نفط دول المجلس وايجاد منافذ أخرى تسويقية لنفط هذه الدول عبر السواحل البحرية التي تطل عليها فإنه من المجدي اقتصاديا إنشاء شبكة من خطوط الأنابيب تمتد من الكويت حتى سلطنة ُعمان للاستفادة من المنفذ البحري للسلطنة الذي يقع خارج الخليج العربي ويمكن ان يسوق مثل هذ النفط الذي يتدفق عبر هذه الأنابيب إلى شرق الكرة الأرضية، وكذلك إنشاء خط آخر يوجه غربًا الى ساحل البحر الأحمر فيسوق النفط إلى نصف الكرة الغربي[٣].

---

١ ـ *SUEZ - MEDITERANEAN*

٢ ـ مرجع بترومين، ٢/٢٤٢، ٢٤٣، مرجع سابق.

٣ ـ تدرس دول مجلس التعاون إنشاء مثل هذا الخط، انظر (ربط دول مجلس التعاون بخط أنابيب) صحيفة الوطن الكويتية، ع ٢٩٦٣ .٢/٨/١٩٨٢م، ص٣.

وتتركز فكرة تشغيل خط الأنابيب الممتد عبر أراضي دول مجلس التعاون في استخدامه في الظروف الطبيعية عن طريق مثلا تحديد حصة معينة لكل دولة من دول المجلس تسوق نفطها عبر هذا الخط حتى يمكن أن يتاح لجميع الدول الاستفادة منه، وكذلك في استخدامه أثناء الأزمات والمخاطر التي تتعرض لها إحدى الدول الأعضاء في المجلس عبر منافذ تصديرها المعتادة.

ويساعد على إقامة مثل هذا المشروع بالإضافة إلى مميزات النقل بالأنابيب السابق ذكرها:

- أنه مما يساعد على رفع مرونة هذا النقل بالخطوط سيرة في اتجاهين لمنفذين رئيسيين وهامين: منفذ على الخليج العربي ومنفذ على البحر الأحمر حيث يمكن توجيه النفط عبر أحد هذه المنافذ تبعًا للطلب على النفط في المناطق التي يوجه إليها[1].

- رغم أن خطوط الأنابيب تعتبر مكلفة في المرحلة الأولى فإنه يمكن ان يساهم في خفض تكاليف النقل في المراحل اللاّحقة بتقصيرها المسافة عن طريق توفير ما يتراوح من (٣٠٠٠ إلى ٨٠٠٠) ميل من الطريق إلى أوروبا على سبيل المثال[2].

- تتميز أراضي دول المجلس بأنها أراضي منبسطة وسهلة مما يساعد على إقامة هذه الخطوط لأن جغرافية هذه الدول بصفة عامة لا تتعرض لظروف بيئية صعبة كالجبال والمناطق المتجمدة وغيرها.

- يمكن أن يكون تمويل إنشاء هذا الخط عن طريق المشاركة بين هذه الدول وهذا مما يخفف عبء تمويله.

- ونظرًا لأن النفط يشكل المصدر الرئيسي للدخل بهذه الدول فإن خطوط الأنابيب تؤمن تسويق نفطها عن طريق أقل الوسائل كلفة ليصل إلى الأسواق العالمية.

---

١ ـ انظر ص ٩٦، ٩٧.

٢ ـ د. يوسف حسن جواد، الطاقة والصناعات النفطية أساسياتها واقتصادياتها (الكويت: كلية التجارة والاقتصاد جامعة الكويت، ١٩٨٨م) ص٢٣٥.

- وأخيراً فإن مثل هذه الشبكة من خطوط الأنابيب تعتبر خطوة كبرى في مجال السيطرة على الصناعة النفطية وكذلك في مجال توحيد وتنسيق السياسة النفطية لدول المجلس وهو ما هدفت اليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس[1].

وفي مجال النقل بواسطة الناقلات فإن التعاون في هذا المجال بين دول المجلس يعتبر أحد فروع التعاون بينها في مجال الشركات النفطية، ولا شك أن التعاون في مجال شركات النفط الوطنية ومن بينها مجال النقل بواسطة الناقلات - التي تعتبر إدارة هذه الناقلات، احد فروع الشركات النفطية - يمكن أن يساعد شركات النقل على مواجهة الظروف والمتغيرات في السوق النفطية على نحو ما تعرضنا اليه في سوق الناقلات[2].

١ - تنص المادة الحادية عشرة من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية:

- تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير.

- تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

انظر : الاتفاقية الاقتصادية (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. د.ت) ص٧.

٢ - انظر ص ١٠٠، ١٠١.

المبحث الثاني
التسويق النفطي في دول المجلس

المطلب الأول: مفهوم تسويق النفط و مراحله:

أولاً: مفهوم السوق النفطي و أنواعه:

مفهوم السوق النفطي: ينطلق تحديد مفهوم السوق النفطي من خلال مفهومنا للسوق بصفة عامة. فالسوق يطلق ويراد به المكان الذي يجتمع فيه البائعون والمشترون لتبادل ملكية السلع سواء كان التبادل في الحال أو في المستقبل، وفي الدراسات الاقتصادية يطلق على المكان الذي تتفاعل فيه ظروف عرض وطلب السلعة لتؤدي إلى تبادل ملكيتها[١]، أوهو بتعبير آخر «تنظيم يتم بمقتضاه الاتصال الوثيق بين المتعاملين في أية سلعة بالبيع والشراء»[٢].

وليس من الضروري أن يكون السوق في المفهوم الإقتصادي محصوراً في مكان معين كما هو الحال بالنسبة لبعض الأسواق كسوق الأوراق المالية مثلاً إذ يكفي لقيام السوق أن يتصل المتعاملون في السلعة ببعضهم البعض اتصالا مباشراً بمختلف الوسائل مهما بعدت المسافة بينهم، ومن الأمثلة على ذلك سوق الصرف الخارجي، فالاتصال الوثيق بين البائعين والمشترين لأية سلعة هو الشرط الوحيد لقيام السوق.[٣] وانطلاقاً من المفهوم السابق للسوق فإن السوق النفطي لا يختلف كثيراً عن ذلك المفهوم فسوق النفط ليس استشناء عن الأسواق الأخرى، وبالرغم من أنه لا يوجد مكان معين للقاء بين الباعة والمشترين وليس محددا في بلد معين، إلا أنه يعتبر نظاماً يتم عن طريقه التلاقي بين رغبات المستهلكين والمنتجين لهذه المادة.

فبالرغم من البعد الجغرافي بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك فإن السوق النفطي مرتبط ببعضه البعض ارتباطاً وثيقاً ويتميزبحساسية بالغة،

---

١ ـ محمد عبدالمنعم عفر، الإقتصاد الإسلامي (جدة: دار البيان العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥/١٩٨٥م) ٣/٣٢١.

٢ ـ د. حسين عمر، نظرية القيمة (جدة: دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م) ص١٦٦.

٣ ـ المصدر نفسه، ص١٦٧.

فما يجري في منطقة ما من مناطق الإنتاج أو الاستهلاك يؤثر بسرعة في المناطق الأخرى. فمثلاً نلاحظ أن استهلاك السوق الأمريكي يعتمد على نفط الكاريبي ويعمل النفط الأفريقي كقوة مكملة لاستهلاك السوق الأمريكي وفي نفس الوقت يعمل كقوة رابطة بين السوق الأمريكي والسوق الأوروبي والذي يتغذى بنفط الشرق الأوسط بالإضافة إلى النفط الأفريقي، ويقوم في نفس الوقت نفط الشرق الأوسط بربط سوق اليابان بالسوق العالمي والذي يقوم فيها بدور مكمل وموازن لنفط أندونيسيا. ونتيجة لكل هذا يصبح سوق النفط العالمي واحداً مترابطاً ولهذا الترابط تأثيره وأهميته في تحديد السعر[١].

انواع السوق النفطي: يمكن الإشارة إلى أهم الأسواق المتعارف عليها في السوق النفطية وهي الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

الأسواق الفورية[٢][٣]: يشير تعبير السوق الفورية إلى البيع الفوري للنفط الخام وهو محمل في الناقلات - كل الكمية في الناقلة أو جزء منها - من الفائض عن متطلبات المشترين المباشرين كشركات النفط الكبرى كما تلجأ إليه تلك الشركات عندما تعاني عجزاً من النفط الخام كما تشمل هذه السوق مبيعات النفط المكرر.

وتهدف هذه السوق إلى إعادة توزيع الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، وقد أصبحت هذه السوق سوقاً حقيقية مستمرة تتلقى عرضاً مستمراً ومضموناً وبكميات ضخمة من النفط.[٤]

ولهذه السوق مكاتب منتشرة في كل أنحاء العالم وكل ما تحتاجه هي وسائل اتصال جيدة. ومن أهم هذه الأسواق أسواق النفط الفورية في روتردام وسنغافورة والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

١ - شكري غانم، تسويق النفط العربي، دراسات مختارة في الصناعة النفطية (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٧٩م) ص٣٤٤،٣٤٥.

٢ - *Spot Markets*

٣ - معلومات أساسية عن صناعة النفط مترجم إلى اللغة العربية بتصرف عن كتاب نشرته منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» باللغة الانجليزية (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، ١٩٨٦م ص٤٨، ٤٩

٤ - سيتم الإشارة في الفصل الرابع من الرسالة إلى الأسعار في الأسواق الفورية، ص١٧٢.

الأسواق الآجلة[١][٢]: كان يلجأ المتعاملون في السوق النفطية إلى التعاقد الآجل الذي يكفل لهم الإمداد أو الشراء في تاريخ معين حسبما يتم الاتفاق عليه في المستقبل بسعر ثابت يعكس التوقعات الحالية للاتجاهات المستقبلية للأسعار مما يكفل لهم وجود حد معين من التأمين ضد تقلبات الأسعار وتقليل حدة عدم التيقن المحيط بإمدادات المستقبل من النفط. ويعاب على هذا النوع من التعاقد عدم المرونة فلا يمكن استبدال أطراف التعاقد بمشترٍ أو بائعٍ آخر حتى لو كان مثل ذلك مفيد للطرفين.

ومن هذا المنطلق نشأت الأسواق الآجلة والتي تعتبر أكثر مرونة من التعاقد الآجل حيث تلتقي الأطراف المتعاملة مع بعضهم البعض في السوق ليتبادلوا المزايدات والعطاءات بصورة علنية إلى أن يتم الاتفاق وبالتالي يكون لدى الجميع إلمام بالفرص المتاحة، وأهم مزايا هذه السوق أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها أيضاً تساعد المنتجين والشركات النفطية في التخطيط للكميات المنتجة أو التي سيتم نقلها أو تكريرها. ومن أهم هذه الأسواق بورصة نيويورك التجارية وبورصة شيكاغو الدولية والبورصة الدولية للنفط بلندن.

ثانياً: المراحل التي مرَّ بها التسويق النفطي: هناك ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي ظلت فيها الشركات الاحتكارية مسيطرة على الصناعة النفطية ومن ضمنها التسويق النفطي.

المرحلة الثانية: بدأ يظهر في هذه المرحلة وجود سوق حرة للنفط الخام.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة بدأت الدول المنتجة للنفط في الدخول إلى السوق النفطي.

وسنعرض لتلك المراحل لإعطاء صورة واضحة للمراحل التي مرَّ بها التسويق النفطي.

---

١ - *Forward Market*

٢ - سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٩٦، ٢٩٧ مرجع سابق.

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي ظلت فيها الشركات الاحتكارية مسيطرة على الصناعة النفطية ومن ضمنها التسويق النفطي.

ففي هذه المرحلة عقدت تلك الشركات اتفاقيات[١] تضمنت تقسيما لأسواق النفط فيما بينها، وذلك عقب المنافسة الشديدة التي حدثت بين الشركات النفطية عندما كانت كل واحدة منها تعمل بمعزل عن الأخرى مما أدى في حينه إلى إندلاع حروب عنيفة للأسعار فيما بينها في مطلع العشرينات من هذا القرن. وقد مكنت هذه الاتفاقيات تلك الشركات من الاحتكار الكامل لسوق النفط العالمي، وفي ظل هذه الأوضاع فقد كان دور الدول المضيفة لهذه الشركات في السوق النفطي معدوم الأثر نهائياً، لأنه من غير الممكن أن تقوم تلك الدول بالاستثمار في المراحل اللاحقة لإنتاج النفط الخام دون أن تستطيع ضمان سوق لهذا الاستثمار[٢]، واكتفت بالحصول على العائدات والضرائب وفي ظل هذا الإحتكار الكامل للصناعة النفطية من قبل الشركات الكبرى فإنه لم يكن يوجد سوق بالمعنى الصحيح للنفط الخام الداخل في التجارة الدولية، فلم تكن هذه الشركات تبيع النفط إلى أطراف أخرى بل كانت توجهه نحو منشآت التكرير (التي يملكها منتجوا النفط أنفسهم أو شركائهم في مجموعة تلك الشركات). فكان إنتاج هذه الشركات يقتصر على احتياجات شركاتها الأخرى في مجال التكرير والتوزيع. وقد ترتب على هذا أن شهد العرض والطلب الإجماليين من النفط في ظل هذا الاحتكار التوازن[٣].

وبالنسبة لمرافق التكرير خلال هذه المرحلة فقد كانت أسواق منتجات النفط تخدم من خلال نظام تكرير قريب من مصادر إنتاج النفط ومثال ذلك مصافي تكرير النفط في عبادان وفنزويلا وغيرها[٤].

---

١ ـ مثل اتفاقية الأكناكاري، راجع: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الرسالة ص٤٧.

٢ ـ د. فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية،ص٣٠، ٣١، مرجع سابق.

٣ ـ يوسف صايغ ، سياسات النفط العربية في السبعينات: فرصة ومسئولية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣)، ص١٢٠.

٤ ـ رجائي أبو خضرا، خيارات نقل وتسويق النفط والغاز، دورة أساسيات صناعة النفط والغاز التي عقدت في الكويت ٥ كانون الثاني (يناير) ٢٤ مارس (آذار) ١٩٧٦م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م)، ص٨٢.

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة بدأ يظهر وجود سوق حرة للنفط الخام من ناحية وجود بائعين ومشترين للنفط الخام مستقلين عن الاحتكار السابق الذي استطاعت أن تنظمه الشركات النفطية الكبرى وقد ساعدت على ظهور هذه السوق العوامل الآتية:

١ ـ ظهور الشركات المستقلة وقوة تأثيرها في الحدّ من سيطرة الشركات النفطية الكبرى على الصناعة النفطية. فبعد أن وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قيوداً على استيراد النفط من تلك الشركات وذلك حماية لاستثمارات الشركات النفطية الكبرى فيها، قامت الشركات المستقلة بالبحث عن مشترين لنفطها خصوصاً وأنها لم تكن تستطيع أن تنتظر طويلاً وذلك بسبب الإلتزامات المالية تجاه المصارف والمؤسسات المالية المترتبة على استثمارتها النفطية مما اضطرها للإسراع في البحث عن مشترين للنفط وذلك من أجل الوفاء بتلك الالتزامات.

٢ ـ قيام الاتحاد السوفيتي بعرض نفطه الفائض والمعد للتصدير نظراً لحاجته إلى العملات الأجنبية كما أن دوره امتد إلى شرائه للنفط رغم الفائض لديه وذلك لاعتبارات تتعلق إما بنوعية النفط الخام أو الحصول على مزايا اقتصادية تجعله يشتري نوعيات من النفط مقابل بيعه للنفط المنتج لديه لدول أوروبا الشرقية والغربية. وأيضًا مقايضته للنفط بالسلاح.

٣ ـ دخول شركات النفط الحكومية في الدول المستهلكة إلى هذه السوق كمشتريه وبائعة في آن واحد لمواجهة حاجة النفط الخام للمصافي التي تمتلكها وإحداث الموازنات الكمية والنوعية لهذه الحاجات.

وقد كان وجود هذه السوق سبباً لإضعاف العلاقات الاحتكارية لشركات النفط الكبرى وخلق بداية للمنافسة فيما بينها بعد أن دخلت بعض تلك الشركات وخاصة شركة (بريتش بتروليوم البريطانية) و(إسّو الأمريكية) السوق الحرة كبائعة للنفط الخام ودخول البعض الآخر من هذه الشركات كمشترٍ للنفط الخام[1].

---

١ ـ د. فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية، ص٣٢، ٣٣ مرجع سابق.

وفي هذه المرحلة نشأ إتجاه جديد فقد بدأ المستهلكون بإنشاء مصافي تكرير أقرب إلى أسواقهم ومصانعهم التي تستخدم النفط بدلاً من تلك القريبة من آبار إنتاج النفط.[١] وقد مهدت هذه السوق الحرة للنفط لوجود المرحلة الثالثة من المراحل التي مرَّ بها التسويق النفطي.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة بدأت الدولة المنتجة للنفط في الدخول للسوق النفطي عبر ثلاث مراحل.

الأولى: بواسطة تعديل اتفاقيات استغلال النفط بين تلك الدول والشركات النفطية العاملة في أراضيها إلى اتفاقات للمشاركة، كانت في البداية بنسبة (٢٥٪) مع السماح لهذه الدول بالحصول على جزء من النفط لتقوم هي بتسويقه، إلا أن ترتيبات التسويق التي تم الاتفاق عليها كانت تجعل الجزء الأكبر من هذه النسبة من نفط المشاركة يعاد بيعه إلى الشركات نفسها على شكل مبيعات مرجعة[٢].

الثانية: قيام الدول المنتجة بتعديل تلك الاتفاقيات بزيادة نسب المشاركة إلى (٦٠٪) مع عدم التزام الحكومة بإعادة بيع نفط المشاركة.

الثالثة: قيام الدول المنتجة بالتملك الكامل لتلك الشركات مما زاد عملياً من كميات النفط المعدة للتسويق المباشر من قبل شركات النفط الوطنية.

وقد أدَّت صيغة التملك الكامل إلى دخول أكبر لحكومات الدول المنتجة في الصناعة النفطية وتأسيس مؤسسات حكومية لغرض إدارة هذه الصناعة والإشراف عليها مما هيأ من الناحية العملية كميات أكبر من النفط المسوق من قبل الشركات الوطنية وذلك بسبب ما أحدثه التملك من ميل لهذه الشركات إلى دخول أكبر في السوق العالمية[٣].

وسيوضح المطلب الثاني من هذا الفصل ما قامت به دول مجلس التعاون الخليجي في سبيل الدخول في السوق النفطي بواسطة شركات ومؤسسات وطنية.

---

١ - رجائي أبو خضرا، خيارات نقل وتسويق النفط والغاز، ص٨٣، مرجع سابق.

٢ - *Buy - Back*

٣ - فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية، ص٣٦، ٣٧ مرجع سابق.

المطلب الثاني: التسويق النفطي في دول مجلس التعاون

أولاً: التسويق المحلي.

ثانياً: التسويق الخارجي.

أولاً: التسويق المحلي:

يقصد به تسويق المنتجات النفطية[1] محلياً في كل دولة من دول مجلس التعاون أو بعبارة أخرى حجم الطلب على كل نوع من أنواع المنتجات النفطية.

وسيتم الإشارة للتسويق المحلي في دول مجلس التعاون وإنجازاتها في هذا المجال من خلال النقاط الآتية:

(أ) تطور حجم إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية لهذه الدول خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م).

(ب) التسعير المحلي للمنتجات النفطية.

(جـ) مهام التكرير والتوزيع المحلي.

(أ) تطور حجم إنتاج واستهلاك المنتجات المكررة:

سيتم توضيح حجم إنتاج واستهلاك المنتجات المكررة في دول المجلس كلاً

---

١ ـ المنتجات النفطية: تنقسم هذه المنتجات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: المنتجات الخفيفة *(Light Products)* ومن أنواعها الغازولين الذي يطلق عليه أيضاً البنزين ويستخدم للسيارات. وغاز البترول المسال الذي يستخدم وقوداً في المنازل والمصانع.

والمنتجات المتوسطة: *(Middle Distillates)* ومن أنواعها الكيروسين الذي يستخدم للتدفئة والإنارة ووقوداً للطائرات النفاثة بعد اجراء بعض التغيير عليه، وزيت الغاز ويستخدم وقوداً لماكينات الديزل السريعة كالقطارات النفاثة والآلات الزراعية، والديزل الذي يستخدم بشكل عام في الماكينات البطيئة كمضخات الري وزيت الوقود الخفيف ويستخدم في المصانع.

والمنتجات الثقيلة *(Heavy Products)* ومن أنواعها زيت الوقود الثقيل الذي يستخدم في محطات إنتاج الكهرباء وتحلية المياه، والأسفلت المستخدم في الطرق.

انظر: د. يوسف حسن جواد، الطاقة والصناعات النفطية اساسياتها واقتصادياتها ص٢٦٤، ٢٦٥، مرجع سابق.

على حدة ثم نعرض في آخر هذه الفقرة لمقارنة حجم هذا الإنتاج والاستهلاك مع دول العالم الأخرى وذلك من خلال الجدولين (٢٩) و (٣٠).

ففي **الأمارات العربية المتحدة** تطور حجم إنتاج المنتجات النفطية المكررة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) حتى بلغ أقصاه عام ١٩٨٧ (٦٢,٧) مليون برميل سنوياً أي بنسبة زيادة قدرها (١٥٨٪) عن عام ١٩٧٨ وقد قابل ذلك زيادة استهلاك المنتجات النفطية المكررة خلال نفس الفترة من (١٩,٣) ألف برميل يومياً إلى(٤٠) ألف برميل عام ١٩٨٧م أي بنسبة زيادة قدرها (١٠٧٪) عن سنة الأساس. ويعد هذا أعلى معدل استهلاك شهدته الدولة خلال الفترة محل الدراسة ويعود ذلك للأسباب الآتية[1]:

١ ـ الاتجاه إلى إقامة صناعات كبيرة تعتمد على الطاقة بشكل كبير.

٢ ـ مستوى المعيشة العالي نسبياً للسكان.

٣ ـ انخفاض الأسعار المحلية لتلك المنتجات مقارنة بالأسعار العالمية.

وفي **البحرين** فكما يوضح الجدول تطور إنتاج المنتجات المكررة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) حيث يلاحظ أن عام ١٩٨١ شهد أعلى مستوى في حجم الإنتاج فوصل إلى (٩٣,٨) مليون برميل إنخفض بعد ذلك في الأعوام التالية وبلغ أقل مستوى له عام ١٩٨٣ بإنتاج سنوي قدره (٦٣,٨) مليون برميل أي بانخفاض بنسبة (٣٢٪) عن عام ١٩٨١ وهو العام الذي شهد أعلى مستوى في الإنتاج، وفي المقابل كان الاستهلاك من المنتجات النفطية يتجة للتزايد في بداية الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) حيث زاد بنسبة (١١,٥٪) عاد بعدها للانخفاض في الأعوام التالية إلى أن إتجه للثبات النسبي في مستواه في نهاية الفترة.

ويعود اتجاه الاستهلاك للثبات النسبي في الأعوام الأخيرة تطبيقاً لسياسة الدولة التي هدفت إلى ترشيد الاستهلاك بين المواطنين وزيادة الاقتناع بأهميته للتكيف مع الوضع الاقتصادي للدولة[2].

١ـ ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/٣٠، مرجع سابق.

٢ ـ ورقة دولة البحرين، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/٧٠ـ٧١، مرجع سابق.

وفي **المملكة العربية السعودية** يلاحظ أن أقصى مستوى وصل إليه حجم الإنتاج هو عام ١٩٨٧ إذ وصل إلى (٥٠٦,٢) مليون برميل سنوياً بزيادة قدرها (٧٩٪) عن عام ١٩٧٨، وتعكس هذه الزيادة في حجم الإنتاج تطور قدرة الإنتاج النفطي المكرر في المملكة الذي إرتبط بزيادة عدد مصافي التكرير التي وصل عددها إلى تسع مصافٍ، وفي جانب الاستهلاك فقد شهد زيادة في حجمه وصلت أعلى مستوى لها عام ١٩٨٤ (٣١١,٣) ألف برميل يومياً بزيادة قدرها (٢٣٢٪) عن سنة الأساس، وتعود هذه الزيادة في حجم الاستهلاك إلى إنجازات التنمية التي شهدتها البلاد في مختلف المجالات وخاصة الصناعية، عاد بعد ذلك الاستهلاك للانخفاض إلى أن بلغ عام ١٩٨٧ (٢٣١) ألف برميل وقدرت نسبة الانخفاض عن عام ١٩٨٤ (٢٦٪) ويعود ذلك إلى إكتمال معظم متطلبات التنمية الأساسية وأيضاً الاتجاه للاعتدال في الاستهلاك وكذلك عودة معظم القطاعات الاقتصادية إلى النمو بمعدلات معتدلة[١].

وفي **سلطنة عُمان** فإن الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة لم يبدأ إلاّ متأخراً عن تاريخ اكتشاف النفط الخام، ولذلك كانت السلطنة تقوم باستيراد ما تحتاجه من منتجات مكررة ويعود السبب في تأخر إنتاج النفط المكرر في السلطنة إلى أنه لم تنشأ مصفاة للنفط المكرر إلاّ في مطلع عقد الثمانينات ومنذ بدء عملها عام ١٩٨٣م بدأ الإنتاج يأخذ في التزايد حتى وصل أقصاه عام ١٩٨٦م إذ بلغ (١٩,٣) مليون برميل سنوياً وتقدر نسبة هذه الزيادة بـ (٤٧,٢٪) عن عام ١٩٨٣م عاد في عام ١٩٨٧م للانخفاض إلى (١٥,٥) مليون برميل أى انخفض بنسبة (٢٠٪) عن العام السابق ويعود ذلك لانخفاض الطلب على تلك المنتجات نظراً لأن معظم المشتقات التي تنتجها السلطنة من النوع الثقيل.

وفي المقابل زاد حجم استهلاك النفط المكرر في السلطنة في نهاية السبعينات وذلك يعود إلى مواجهة متطلبات التنمية التي بُدىء تنفيذها عام ١٩٧٦م وما رافق ذلك من مشروعات لاستكمال هياكل التنمية الأساسية. وفي بداية الثمانينات شهد الاستهلاك انخفاضاً في عامي (١٩٨٠، ١٩٨١) عاد للارتفاع بعد ذلك ليصل ذروته عام ١٩٨٥ حيث بلغ (٩,٥) ألف برميل يومياً وهو أعلى معدل للاستهلاك وصلته السلطنة خلال الفترة محل الدراسة ويعتبر هذا العام

---

١ ـ ورقة المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ١٤٣/٥، مرجع سابق.

هو نهاية الخطة الخمسية الثانية التي شهدتها السلطنة ليعود بعد ذلك مستوى الاستهلاك إلى المستوى الذي بدأ في عام ١٩٧٨م.

وفي **قطر** تطور إنتاج المنتجات المكررة في خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٧م) وأخذ يتزايد بنسبة كبيرة حتى وصل أقصاه خلال الفترة المذكورة في عام ١٩٨٧ (١٢,٢) مليون برميل بزيادة قدرها (٤٣٠٪) عن عام ١٩٧٨، وقد تأكدت هذه الزيادة بعد تحديث وتوسيع مصفاة مسيعيد في عام ١٩٨٣، وفي جانب الاستهلاك فقد شهد زيادة متتالية في حجمه حتى وصل أقصاه خلال عام (١٩٨٦) بزيادة قدرها (١٥٪) عن عام ١٩٧٨، وقد شهد الاستهلاك ثباتاً في السنتين الأخيرتين. وإذا قارنّا التغير في حجم الإنتاج مع التغيير في حجم الاستهلاك نلاحظ أن التغير في الإنتاج أكبر من التغير في الاستهلاك الذي يعود تباطؤ التغير فيه إلى الاتجاه لترشيد الاستهلاك على مستوى الأفراد وعلى مستوى القطاعات خصوصاً بعد اكتمال معظم مشاريع البنية الأساسية في الدولة.

كما يعتبر إنتاج واستهلاك قطر بصفة عامة منخفضاً عن بقية دول المجلس ويعود ذلك للانخفاض النسبي في عدد السكان مقارنة بدول المجلس الأخرى.

وفي **الكويت** تصنف في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في مجال إنتاج المنتجات النفطية المكررة، وكما يوضح الجدول (٢٩) فقد تطور إنتاجها من تلك المنتجات من (١٣٠,٣) مليون برميل سنويًا عام ١٩٧٨ إلى أن وصل أقصاه خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) في عام ١٩٨٧م (٢٢٦) مليون برميل سنوياً بزيادة تقدر بنسبة (٧٤ ٪) عن عام ١٩٧٨م وقد ساعد في زيادة حجم الإنتاج توفر ثلاث مصاف للتكرير وكانت أيضاً هذه الزيادة في حجم الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة إعمالاً لسياسة الدولة النفطية في تنويع مصادر دخلها المتأتي من قطاع النفط وذلك بزيادة القيمة المضافة محلياً في النشاطات النفطية[1]. وفي جانب الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية المكررة فقد اتسم بالزيادة في حجمه حتى عام ١٩٨٣م حيث بلغ (٤٣,١) ألف برميل يومياً بزيادة تقدر بنسبة (٢٢٩٪) عن عام ١٩٧٨م ويعود ذلك الارتفاع في حجم الاستهلاك إلى

---

١ ـ ورقة دولة الكويت، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، بغداد (١٤ - ١٧ آذار «مارس» ١٩٨٨م)، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٨م)، ٣٦٦/٥.

زيادة الدخل الفردي وانخفاض أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية بالقياس إلى مثيلاتها في الأسواق العالمية، غير أن هذا الاستهلاك شهد تذبذباً في حجمه في السنوات التالية لعام ١٩٨٣م إلى أن وصل عام ١٩٨٧م إلى (٣٤,٥) ألف برميل أي بنسبة انخفاض (٢٠٪) عن عام ١٩٨٣م ويعود ذلك الانخفاض في مستوى الاستهلاك إلى تبني الدولة لبرامج ذات منطلقات ترشيدية في الاستهلاك في جميع القطاعات.

وفي ختام هذه الفقرة يعرض البحث لتطور حجم الإنتاج والاستهلاك من المنتجات النفطية نقارن حجم إنتاج واستهلاك دول المجلس بدول الأوبك ودول العالم.

ففي مجال الإنتاج سجلت دول مجلس التعاون تزايداً في حجمه خلال العامين (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) عاد للانخفاض في عام ١٩٨٠م أخذ بعد ذلك في التزايد حتى بلغ أقصى حجم له خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) عام ١٩٨٧م فبلغ (٩١١,٣) مليون برميل سنوياً، وتعود هذه الزيادة في حجم الإنتاج من المنتجات المكررة إلى محاولة تعويض الانخفاض في أسعار النفط الخام[1] عن طريق زيادة الإنتاج من المنتجات المكررة كإحدى الوسائل لتنويع مصادر الدخل وإلى زيادة طاقة التكرير في دول المجلس التي سيأتي ذكرها لاحقاً[2]، وقد رافق هذه الزيادة تحسين مستوى هذه المنتجات ونوعيتها بما يضمن تصريفها في الأسواق المحلية والعالمية.

وتتمثل أهم أنواع تلك المنتجات في الغازولين بنوعيه، زيت الديزل، زيت الوقود، وقود الطائرات، غاز البترول المسال، كيروسين، إسفلت وأنواع أخرى.

وفي مجال الإنتاج أيضاً فقد سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة إنتاج على مستوى دول المجلس وذلك خلال عام ١٩٨٧ إذ بلغت هذه النسبة (٥٥,٥٪) تلتها الكويت بنسبة (٢٤,٨٪) فالبحرين بنسبة (٩,٧٪) فالامارات بنسبة (٧٪) فسلطنة عمان بنسبة (١,٧٪) فقطر بنسبة (١,٣٪).

---

١ - انخفض سعر خام النفط من حوالي (٢٦,٩٢) دولار للبرميل عام ١٩٨٥م إلى حوالي (١٥,٩) دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٦. انظر الفصل الرابع من الرسالة المبحث الثاني الجدول ٣٨، ص٢٠٦

٢ - وصلت طاقة تكرير النفط في دول مجلس التعاون حتى نهاية عقد الثمانينات إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً. انظر الجدول رقم (٣٣) من هذا المطلب ص١٤٣.

كما يلاحظ أن إنتاج دول المجلس من المنتجات المكررة قد سجل مانسبته (٤٦,٥٪) مقارنا دول الأوبك وأيضاً ما نسبته (٤٣,٧٪) مقارناً بدول العالم الأخرى وذلك في عام ١٩٨٧م.

وفي مجال الاستهلاك فإن دول مجلس التعاون تعتبر بصفة عامة من الدول ذات الاستهلاك المرتفع ويعود ذلك للأسباب الآتية[١]:

١ ـ المستويات المنخفضة لأسعار الطاقة محلياً.

٢ ـ مستوى المعيشة المرتفع.

٣ ـ طول فترة الصيف الحارة مما يؤدي إلى زيادة في مستويات الاستهلاك الكهربائي لأغراض التبريد والتكييف.

٤ ـ الأهمية الحيوية للصناعات ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة لصناعة التكرير والبتروكيماويات والألمونيوم والأسمنت.

ويتركز الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية بالدرجة الأولى على[٢]:

المنتجات الخفيفة التي من أمثلتها الغازولين وغاز البترول المسال. ويعود تزايد الاستهلاك من هذه المنتجات إلى الاتجاه نحو إحلال غاز البترول المسال محل الكيروسين المنزلي من جهة وارتفاع عدد السيارات من جهة أخرى.

المنتجات المتوسطة ومن أمثلتها الكيروسين وزيت الغاز والديزل وقد ظل الطلب على هذه المنتجات راكداً في الأعوام الأخيرة فانخفضت نسبة مساهمتها إلى إجمالي المنتجات المستهلكة ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب على الكيروسين المنزلي والتناقص في استهلاك زيت الغاز والديزل الناجم عن اكتمال البنية الأساسية في دول المجلس، وأيضاً نتيجة الإستغناء عن المولدات الكهربائية الصغيرة بسبب إنتشار توصيل التيار الكهربائي وتوسع شبكات التوزيع بالإضافة إلى الاتجاه نحو إحلال الغاز الطبيعي وأحياناً زيت الوقود محل الديزل في محطات توليد الكهرباء المركزية.

المنتجات الثقيلة ومن أمثلتها زيت الوقود فتختلف درجة الاعتماد عليه من قُطْرٍ لآخر، فعلى سبيل المثال تتجه دولة الامارات إلى الاستعاضة عنه بالغاز

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص٤١، مرجع سابق.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٣٣، مرجع سابق.

الطبيعي، وتتجه دولة أخرى مثل المملكة العربية السعودية إلى زيادة استخدامه محل الديزل في توليد الكهرباء ودول أخرى ينعدم استهلاكه فيها مثل قطر والبحرين.

المنتجات الأخرى مثل الأسفلت وزيوت التشحيم ووقود الطائرات وهذه المنتجات يتزايد الاستهلاك منها بشكل مستمر ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة الاستهلاك من وقود الطائرات نتيجة للتوسع الكبير في النقل الجوي داخلياً وخارجياً.

ويوضح الجدول (٣٠) استهلاك دول مجلس التعاون حيث يلاحظ أن المملكة العربية السعودية سجلت أعلى نسبة في هذا الاستهلاك عام ١٩٨٧ بلغت (٧١,٣٪) تلتها الامارات العربية المتحدة بنسبة (١٢,٤٪) فالكويت بنسبة (١٠,٧٪) فسلطنة عمان بنسبة (٢,٥٪) فالبحرين بنسبة (١,٨٪) وقطر بنسبة (١,٣٪).

وعلى مستوى دول الأوبك ودول العالم فقد سجل الاستهلاك في دول مجلس التعاون في العام الأخير من فترة الدراسة (١٩٨٧م) بالنسبة لدول الأوبك تراجعاً بنسبة (٢,١٪) عن العام السابق، وسجل تراجعًا بنسبة (٠,١٪) بالنسبة لدول العالم الأخرى، ويعود هذا التراجع إلى اتجاه دول المجلس لترشيد الاستهلاك بين إفراد المجتمع واكتمال معظم مشاريع البنية الأساسية وأيضاً قيام بعض الدول بإحلال الغاز الطبيعي محل الديزل في محطات توليد الكهرباء المركزية[١].

وأخيراً ففي مجال التعاون بين دول المجلس في مجال المنتجات النفطية المكررة فإن دول المجلس تخطط لإقامة مخزون استراتيجي من هذه المنتجات لإستخدامه في حالة الطوارىء يكفي لمدة (٤٥) يوماً[٢]، ويعتبر التعاون في هذا المجال خطوة مهمة في مجال التعاون النفطي والاستراتيجية النفطية الخليجية فهو يعتبر مكملاً لجوانب أخرى في التعاون النفطي كما يساعد هذه الدول على مواجهة الحالات الطارئة لتلبية الطلب المحلي من تلك المنتجات.

١ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر ١٩٨٧/١٤٧، ص٣٢، ٣٣، مرجع سابق.

٢ ـ دول مجلس التعاون تخطط لإنشاء مخزون استراتيجي من النفط، صحيفة القبس، عدد ٤٤٨٠، ١٩٨٤/١١/٣م، الكويت، ص٢٢.

جدول (٢٩)

إنتاج المنتجات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنًا بدول «الأوبك» ودول العالم (١٩٧٨ – ١٩٨٧م) مليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٣,٩	٤,١	٤,٣	٢٠,٠	٣٠,٧	٣٩,٦	٥١,٩	٥٤,٢	٦٠,٦	٦٢,٧
البحرين	٨٨,٣	٨٩,٢	٨٧,٧	٩٣,٨	٧٠,٨	٦٣,٨	٧٣,٤	٦٧,٦	٨٩,٥	٨٨,٨
المملكة العربية السعودية	٢٨٢,٥	٣٠٤,٠	٣٠١,٠	٣٠٤,٤	٣٠٩,٧	٣١٨,٩	٣٢٠,٤	٣١٣,٥	٣٢١,٣	٥٠٦,٢
سلطنة عُمان	–	–	–	–	–	١٣,٢	١٦,٣	١٨,١	١٩,٣	١٥,٥
قطر	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٣,٣	٢,٧	٣,١	٥,٦	٨,٤	١٠,٦	١٢,٢
الكويت	١٣٠,٣	١٥٠,٦	١٢٣,١	١٠٤,٥	١٥٣,٤	١٧١,٨	١٧٦,٥	٢٠٦,٧	٢١٨,٦	٢٢٥,٩
إجمالي دول المجلس[١]	٥٠٧,٣	٥٥٠,٤	٥١٩	٥٢٦	٥٦٧,٣	٥٨٣,٤	٦٤٤,١	٦٦٨,٥	٧٢٠	٩١١,٣
إجمالي دول الأوبك[٢]	١٣٨٤,٣	١٤٥٧,٢	١٤٠٦,٥	١٤٣٩,٣	١٥٨٨,٠	١٦٤٠,٠	١٦٩٦,٨	١٨٢٦,٣	١٩٤٧	١٩٦٠,٦
نسبة إنتاج دول المجلس لدول الأوبك	٪٣٦,٦	٪٣٧,٨	٪٣٧	٪٣٦,٥	٪٣٥,٧	٪٣٥,٦	٪٣٨	٪٣٦,٦	٪٣٧	٪٤٦,٥
إجمالي دول العالم[٣]	٢٠٩٧,٣	٢١٦٣,٦	٢٠٧٦,٨	٢٠١٨,٢	١٩٧٢,٠	١٩٧٥,١	٢٠٠٧,٠	١٩٨٥	٢٠٥٩,٣	٢٠٨٦,٢
نسبة إنتاج دول مجلس التعاون لدول العالم[٤]	٪٢٤,٢	٢٥,٤	٪٢٥	٪٢٦,١	٪٢٩	٪٢٩,٥	٪٣٢,١	٪٣٣,٧	٪٣٥	٪٤٣,٧

المصدر:

١ ـ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م، ص٤٣، مرجع سابق.

٢ ـ ٣ ـ *Annual Statistical Bulletin opec, 1988, p.(21)*

٤ ـ قام الباحث باستخراج النسب الواردة في الجدول.

جدول (٣٠)

استهلاك المنتجات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنًا بدول «الأوبك» ودول العالم (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) «١٠٠٠» برميل/ يوميًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩,٣	١٢,٦	٢١,٣	٢٦,٥	٣٠,٦	٣١,٠	٣٥,٩	٣٦,٨	٣٧,٤	٤٠,٠
البحرين	٥,٢	٥,٧	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٥,٨	٥,٨
المملكة العربية السعودية	٩٣,٨	١١٩,٦	١٦١,٦	١٩٣,٨	٢٤٨,٩	٢٨١,٦	٣١١,٣	٢٩٤,١	٢٨٧,٩	٢٣٠,٧
سلطنة عُمان	٨,٢	٨,٤	٦,٢	٦,٠	٦,٨	٧,١	٨,٤	٩,٥	٩,٤	٨,٢
قطر	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٨	٣,١	٣,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٢
الكويت	١٣,١	١٤,٦	٢٣,٤	٣٦,٨	٣٨,٨	٤٣,١	٣٥,٩	٤٠,٥	٣٥,١	٣٤,٥
إجمالي دول المجلس	١٤١,٦	١٦٣,٠	٢٢٠,٦	٢٧١,٤	٣٣٣,٦	٣٧١,٥	٤٠٠,٥	٣٩٠,٥	٣٧٩,٨	٣٢٣,٤
إجمالي دول الأوبك	١٩٢٢,١	٢١٧٨	٢٤٣٠	٢٨١٩,٤	٣٠٤٤	٣٢٧٥,٠	٣١٥٦,٣	٣١٩٩,٢	٣١٦٤	٣٢٨٠,٣
نسبة إنتاج دول المجلس لدول الأوبك	٪٧,٤	٪٧,٥	٪٩,١	٪٩,٦	٪١١	٪١١,٣	٪١٢,٧	٪١٢,٢	٪١٢	٪٩,٩
إجمالي دول العالم	٦٠٩٦٩,٤	٦٢٠٢١,٠	٥٩٥٦٣,٠	٥٧٣٣١,٠	٥٥٩٣٨,٠	٥٥٧٨٧,٠	٥٦١٢٣,٠	٥٥٨٣٨,٠	٥٧١٧,٠	٥٨٤٨٨,٢
نسبة إنتاج دول مجلس التعاون لدول العالم	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٤	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٦

المصدر:

- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م، ص٤٥، مرجع سابق.
- *Annual Statistical Bulletin opec, 1988, p.(23)*
- قام الباحث باستخراج النسب الواردة في الجدول.

(ب) التسعير المحلي للمنتجات النفطية:

تعتمد سياسات التسعير المحلية في دول مجلس التعاون بصفة عامة على دعم الأسعار بهدف المحافظة على مستوى عالٍ للمعيشة، وقد نشأت هذه السياسات نتيجة للإحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز التي تتمتع بها أقطار هذه المجموعة، ولتفصيل ذلك نعرض لتطور هذه الأسعار في دول المجلس وذلك من خلال الجدول (٣١) الذي يوضح الأسعار المحلية لأهم المنتجات النفطية في عدد من السنوات المختارة، ثم نعرض لمقارنة بين دول المجلس في الأسعار المحلية.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** يلاحظ أنه بالنسبة لتطور الأسعار لبعض المنتجات لنفطية أنها بلغت أعلى مستوى لها عام ١٩٨٥ ويعود ذلك أساساً إلى قيام الدولة برفع الدعم السنوي عن وقود السيارات والذي كان يقدر بملياري درهم حيث أصبح يباع وفق الأسعار العالمية أو التكلفة[١]، وتعتبر الامارات الدولة الوحيدة التي إنخفضت فيها مستويات الأسعار المحلية خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) وذلك نتيجة لكونها تتبع مبدأ التسعير وفقاً للأسعار العالمية للمنتجات النفطية في الأسواق المحلية[٢].

وفي **البحرين** فتعتمد السياسة السعرية المحلية للمنتجات النفطية على ما يلي[٣]:

تعتمد سياسة السوق الداخلية النفطية في البحرين على الكلفة الفعلية للإنتاج والتصفية والنقل والتسويق في وضع التسعيرة وكذلك مراعاة متوسط الدخل الفردي بالإضافة إلى ما تقوم به إدارة النفط في وزارة التنمية والصناعة من دراسة للأسعار السائدة في منطقة الخليج العربي ومقارنتها بالأسعار المطبقة في البحرين.

واعتباراً من تموز (يوليه) ١٩٧٨م فقد أدخلت تغيرات على هيكل الأسعار

---

١ ـ ورقة دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٢٤٩/٥، مرجع سابق.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، ص٣٩، مرجع سابق.

٣ ـ ورقة دولة البحرين، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٧٨/٥، مرجع سابق.

فتم طرح نوعان من الغازولين (جيد ٩٠ أوكتين، وممتاز ٩٧ أوكتين) بعد أن كان نوع واحد سابقاً، وتم تعديل سعره وسعر الديزل.

وعلى ضوء الأسس السابقة يلاحظ أن أسعار المنتجات النفطية قد زادت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ بما نسبته (٦٦٪) للغازولين الممتاز و (١٠٠٪) للعادي، والكيروسين بما نسبته (٢٥٪) وأيضاً للديزل بما نسبته (١٨٠٪) و (٤٧٪) لزيت الوقود، وشهدت الأسعار بعد ذلك نوعاً من الاستقرار في عام ١٩٨٦.

وفي **المملكة العربية السعودية**[١]: مرت الأسعار المحلية للمنتجات النفطية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي تبدأ بتسلم المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) عام ١٩٦٠م عمليات توزيع المنتجات المكررة من شركة (أرامكو) إثر قيام الدولة بشراء مرافق التوزيع في سائر أنحاء المملكة حيث أبقت على مستوى الأسعار الذي كانت تستخدمه (أرامكو) وكانت تلك الأسعار مرتبطة بالأسعار المعلنة للتصدير في رأس تنوره، وكان يضاف لسعر التصدير تكاليف التخزين وضريبة الشراء[٢].

---

١ ـ ورقة المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ - ٨ آذار «مارس» ١٩٧٩م، أبوظبي، (الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٠م)، ٤/١١٩، ١٢٠.

٢ ـ ضريبة الشراء: هي ضريبة غير مباشرة يتضمنها ثمن السلع التي تباع في الأسواق وهي تفرض بمعدلات مختلفة على السلع المتنوعة وتحسب على أسعار الجملة لهذه السلع، وكان مقدار هذه الضريبة في المملكة قبل عام ١٩٦٧ (٠,٧٢١) ريال/لتر للجازولين بنوعيه و (٠,١٠٦) ريال/لتر للكيروسين. أما الديزل فقد أعفي من تلك الضريبة. وبعد عام ١٩٦٧م زيدت تلك الضريبة على الجازولين فبلغت (٠,١٤) ريال/ لتر، وبقيت ضريبة الكيروسين على ما هي عليه، غير أنه فرضت ضريبة جديدة على الديزل مقدارها (٠,٢٥١) ريال/لتر.

انظر:

- عبدالعزيز فهمي هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية (بيروت: دار النهضة العربية. ١٩٨٠م) ص٦٨٦.

- ورقة المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الأول ٤/١٢٠، مرجع سابق.

المرحلة الثانية: وتبدأ في نيسان (أبريل) ١٩٧٥م فقد خفضت الحكومة أسعار المنتجات المكررة وألغت بصفة نهائية الضريبة على جميع أنواع المنتجات وكان الهدف من هذه الخطوة توفير الطاقة للأفراد والمؤسسات الصناعية والزراعية بأسعار ملائمة مساهمةً من الدولة في الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية والصناعية فيها.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتوحيد أسعار البيع للمستهلك وذلك اعتباراً من شهر آذار (مارس) ١٩٧٨م في جميع مناطق المملكة التي توجد فيها مراكز توزيعية[١].

ويلاحظ من الجدول (٣١) أن أسعار المنتجات النفطية قد زادت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بعد قيام الدولة بتوحيد أسعار البيع للمستهلك في جميع أنحاء المملكة بعد استلام مؤسسة (بترومين) عمليات توزيع المنتجات المكررة وقد ساهم الانخفاض في هذه الأسعار خلال فترة السبعينات في توفير الطاقة للقطاعات والأفراد وذلك لتلبية متطلبات التنمية التي شهدت الدولة قفزة فيها في فترة السبعينات، وقد ساهم ذلك الانخفاض في دفع حركة البناء في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات بيد أن الزيادة الكبيرة في معدلات الاستهلاك السنوية التي شهدتها تلك الفترة وانتقال الاقتصاد من مراحل تنفيذ معظم مشروعات البنية الأساسية إلى مراحل إنتاجية خاصة في مجالات الصناعة أدى إلى أهمية ترشيد الاستهلاك محلياً فشهدت الأسعار زيادة في مختلف المنتجات وذلك كما هو واضح من الجدول(٣١) حيث زادت في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ بنسبة (٥٦٪) للغازولين العادي والغازولين الممتاز بنسبة (٦٣٪) والكيروسين بنسبة (٤٨٪) والديزل بنسبة (٧١٪) وزيت الوقود بنسبة (٤٠٠٪).

---

١ ـ نظراً لازدياد الطلب على المنتجات النفطية في مناطق المملكة فقد قامت بترومين بوضع خطة متكاملة لسد الإحتياجات المطلوبة حاضراً ومستقبلاً وبناء على ذلك قامت بإنشاء مستودعات للتخزين ومحطات توزيع للمنتجات النفطية في مختلف مناطق المملكة.

انظر مرجع بترومين ٨٨/٢٢، ٢٨٩ مرجع سابق.

وفي **سلطنة عمان** يتم تحديد الأسعار للمستهلك النهائي من قبل وزارة النفط والمعادن بناء على ما تقوم به من دراسات مكثفة عن احتياجات السوق المحلية من تلك المنتجات.

ويلاحظ من الجدول (٣١) أن الغازولين الممتاز شهد زيادة متتالية من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بنسبة (١٢٦٪) ثم زاد مرة أخرى من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ بنسبة (٦,٢٪) كما شهد الغازولين العادي زيادة بنسب متقاربة للغازولين الممتاز حيث بلغت (٥,٦٪) وبالنسبة للكيروسين فقد زاد بنسبة كبيرة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بنسبة (١٥٣,٥٪) ارتفع بعدها في عام ١٩٨٥ بنسبة بلغت (٩٪).

وفي **قطر** تحرص الدولة على تقديم الدعم المادي للطاقة ومنتجاتها بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات ولاسيما القطاع الصناعي وكذلك المساهمة في توفير الرفاهية للمواطنين. فالدولة تقوم ببيع المنتجات النفطية المكررة بأسعار تقل كثيراً عن أسعار التكلفة كما يعتبر مستواها الذي يوضحه الجدول رقم (٣١) أقل من مستوى الأسعار العالمية ويوضح كذلك الجدول الزيادة التي طرأت على الأسعار من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ علماً أن الزيادة الأولى كانت في عام ١٩٧٨ عندما رفع سعر الغازولين الممتاز بنسبة (٢٥٪) وكانت الزيادة الثانية عام ١٩٨٣م فقد زادت أسعار الغازولين الممتاز في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ بنسبة (٧١٪) وكذلك الغازولين العادي بنسبة (١٥٠٪) لنفس الفترة أيضاً وزاد الكيروسين بنسبة (٢٦٤٪) والديزل بنسبة (٢٩٣٪).[١]

وفي **الكويت** فإنها تعتبر من دول المجلس المنتجة للنفط التي تتميز فيها الأسعار المحلية للمنتجات النفطية بمختلف أنواعها بالانخفاض النسبي وذلك خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) وتهدف الدولة من ذلك إلى الوصول لنوع من التوازن بين السعر الذي يدفعه المستهلك ولا يترتب عليه انخفاض ملموس في مستوى دخله وبين ترشيد استخدام الطاقة المتاحة استخداماً اقتصادياً وإيجاد

---

١ - انظر : - ورقة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٢٣٦/٤، مرجع سابق.

- ورقة قطر، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٣٠٨/٥، مرجع سابق.

المناخ المناسب للصناعات الوطنية بتوفير الطاقة اللازمة لها[1].

ويوضح الجدول (٣١) تطور الأسعار لبعض المنتجات النفطية من خلال بعض السنوات المختارة ويلاحظ أنها تميزت بالثبات النسبي حتى بداية الثمانينات حيث قامت الحكومة في نيسان (ابريل) ١٩٨٢م بزيادة الأسعار بهدف ترشيد الاستهلاك من هذه المنتجات حيث زاد الغازولين العادي والممتاز بنسبة (١٠٠٪) خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) وأيضاً خلال نفس الفترة زاد الغازولين العادي بنسبة (١٦٧٪) بينما حافظ الكيروسين والديزل على مستواهما خلال نفس الفترة.

بعد هذا الاستعراض لتطور الأسعار المحلية للمنتجات النفطية في دول مجلس التعاون يعرض البحث إلى مقارنة أسعار المنتجات النفطية بين دول مجلس التعاون من خلال الجدول (٣٢) الذي يوضح أسعار المنتجات النفطية بين دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٧.

---

١ ـ انظر ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، ص٣٧، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة الكويت، مؤتمر الطاقة في الوطن العربي الرابع، ٣٣٨/٥، مرجع سابق.

ـ ورقة دولة الكويت، مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ – ٨ آذار «مارس» ١٩٧٩م، أبوظبي، (الكويت: منظمة الأقطار المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٠م) ٢٦٨/٤.

جدول (٣١)

تطور أسعار أهم المنتجات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملة المحلية [١]

	النوع	العملة المحلية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦
الإمارات	الغازولين الممتاز	فلس/لتر	٤٥,٥٩	٧٠,٣٤	١٠٨	٩٩
	الغازولين العادي	فلس/لتر	٣٧,٣	٦١,٥٥	٩٩	٩٢
	الكيروسين	فلس/لتر	٣٨,٢٩	٥٧,٢٦	٩٢	٩٠
	زيت الديزل	فلس/لتر	٤٣,٣٤	٥٩,٤٥	٩٩	٩٢
	زيت الوقود	درهم/طن	–	–	٧٥٠,٢	٦٢٦,٤
البحرين	الغازولين الممتاز	فلس/لتر	–	٦٠	١٠٠	١٠٠
	الغازولين العادي	فلس/لتر	٣٠	٤٠	٨٠	٨٠
	الكيروسين	فلس/لتر	١٦	٢٠	٢٥	٢٥
	زيت الديزل	فلس/لتر	١٨	٢٥	٧٠	٧٠
	زيت الوقود	دينار/طن	١٢,٨	٦٥	٩٥,٩	٩٥,٩٠
السعودية (٢)	الغازولين الممتاز	هللة / لتر	٩,٧	٢١,٥	٣٥	٣٥
	الغازولين العادي	هللة / لتر	٧٨	١٦	٢٥	٢٥
	الكيروسين	هللة / لتر	٧,٢	١٣,٥	٢٠	٢٠
	زيت الديزل	هللة / لتر	٣,١	٧	١٢	١٢
	زيت الوقود	ريال/ لتر	–	٣٣	١٦٤,٨٥	١٦٤,٨٥
عمان	الغازولين الممتاز	بيزة/لتر	٥٠	١١٣	١٢٠	١٢٠
	الغازولين العادي	بيزة/لتر	٤٧	١٠٧	١١٣	١١٣
	الكيروسين	بيزة/لتر	٤٣	١٠٩	١١٩	١١٩
	زيت الديزل	بيزة/لتر	–	–	–	–
	زيت الوقود	ريال/طن	–	–	–	–
قطر	الغازولين الممتاز	ريال/لتر	٠,٢٧	٠,٣٥	٠,٦٠	٠,٦٠
	الغازولين العادي	ريال/لتر	٠,٢٢	٠,٢٢	٠,٥٥	٠,٥٥
	الكيروسين	ريال/لتر	٠,١١	٠,١١	٠,٤٠	٠,٤٠
	زيت الديزل	ريال/لتر	٠,١٤	٠,١٤	٠,٥٥	٠,٥٥
	زيت الوقود	ريال/طن	–	–	–	–
الكويت	الغازولين الممتاز	فلس/لتر	٢٥	٢٥	٥٠	٥٠
	الغازولين العادي	فلس/لتر	١٧	١٥	٤٠	٤٠
	الكيروسين	فلس/لتر	٦	٦	٢٠	٢٠
	زيت الديزل	فلس/لتر	٧	٦	٤٠	٤٠
	زيت الوقود	دينار/طن	–	–	–	–

١ - نبذة إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) الكويت ١٩٨٨. ص١٢، ٢٢، ٢٣، ٢٤.

أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي حتى نهاية عام ١٩٨٧م.

١ دولار أمريكي = ٣,٦٧١٠ = درهم أماراتي = ١٠٠ فلس

١ دولار أمريكي = ٠,٣٧٦٠ = دينار بحريني = ١٠٠ فلس

١ دولار أمريكي = ٣,٧٤٥ = ريال سعودي = ١٠٠ هللة

١ دولار أمريكي = ٠,٣٨٤٥ = ريال عُماني = ١٠٠٠ بيزة

١ دولار أمريكي = ٣,٦٤٠ = ريال قطري = ١٠٠ فلس

١ دولار أمريكي = ٠,٢٦٩٩ = دينار كويتي = ١٠٠٠ فلس

المصدر النقد والائتمان في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ١٩٨٨، ص١٤.

٢ - تم في المملكة العربية السعودية زيادة سعر الغازولين الممتاز اعتبارا من نوفمبر ١٩٨٧ بنسبة (٥٢,٦٪) عن السعر السابق و(٩٪) الكيروسين و (٢٥٪) لزيت الوقود خلال عام ١٩٨٨م. وتمَّ في مطلع عام ١٤٠٧هـ إلغاء استعمال الغازولين العادي نهائياً. وإيراده هنا لتكتمل صورة المقارنة مع بقية دول المجلس. انظر ورقة المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/ ١٦٢، تقرير الأمين لمنظمة «الأوابك» السنوي الخامس عشر، ص٤٣، مراجع سابقة.

جدول (٣٢)

أسعار المنتجات النفطية للمستهلك النهائي في دول مجلس التعاون لعام ١٩٨٧م

(سنت أمريكي/ ليتر)[١]

الدولة	غازولين		الكيروسين	الديزل	زيت الوقود
	عادي	ممتاز			
الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٢٧	٢٤	٢٣	١٦
البحرين	٢١	٢٧	٦	٢٩	٢٣
المملكة العربية السعودية	٧	١٠	٥	٣	٤
سلطنة عُمان[٢]	٢٩	٣١	٣١	غ . م	غ . م
قطر	١٥	١٦	١١	١٥	غ . م
الكويت	١٤	١٨	٧	١٤	غ . م

ونخلص من الجدول (٣٢) أن أسعار المنتجات النفطية في المملكة العربية السعودية كانت أقل الأسعار على مستوى دول المجلس خلال عام ١٩٨٧م..

تلتها الكويت وقطر، بينما سجلت أعلى الأسعار في سلطنة عمان والبحرين والامارات العربية المتحدة.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن أسعار المنتجات النفطية تعتمد بصفة أساسية على الدعم الحكومي لها بهدف وصولها لجميع فئات المستهلكين وأيضاً على اعتبار أن هذه المنتجات تقوم عليها صناعات أخرى، فيمكن بناءً على ذلك التنسيق بين هذه الدول المتشابهة في جميع الظروف الاقتصادية والإجتماعية وأيضاً المناخية في أسعار المنتجات النفطية المكررة وذلك ضمن استراتيجية نفطية شاملة.

---

١ ـ التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٨٧/١٤٠٧، ص٤٣. مرجع سابق.

٢ ـ أسعار دولة سلطنة عمان عن عام ١٩٨٦.

(جـ) التكرير والتوزيع المحلي للمنتجات النفطية في دول مجلس التعاون:

خطت دول المجلس خطوات كبيرة في هذا المجال وذلك ضمن خطتها في السيطرة على جميع مراحل الصناعة النفطية حتى يمكن توجيه هذه الثروة وفق ما يحقق أقصى عائد مادي واجتماعي لها. ونعرض في هذه الفقرة لطاقة التكرير في دول مجلس التعاون ومهام التوزيع المحلي ونعرض أخيراً لمقارنة طاقة التكرير لدول المجلس بطاقة التكرير العالمية.

ففي مجال التكرير في **الأمارات العربية المتحدة** توجد مصفاتان هما[1]:

مصفاة أم النار ومصفاة الرويس.

أنشئت مصفاة أم النار في نيسان (ابريل) ١٩٧٣م وبدأ الإنتاج التجاري فيها في آذار (مارس) ١٩٧٦م بطاقة (١٥) ألف برميل يومياً من المنتجات المكررة. وقد تم توسيعها في عام ١٩٨٠م لزيادة طاقة إنتاجها لتصل طاقتها الكلية بعد التوسعة إلى (٧٥) ألف برميل يومياً، وكان الهدف من هذه التوسعة هو توفير احتياجات الدولة من المنتجات النفطية وتسويق الكميات الفائضة في السوق العالمية. وتنتج المصفاة المنتجات النفطية التالية:

غاز البترول المسال، وقود السيارات بنوعيه الغازولين العادي والممتاز ووقود الطائرات والكيروسين العادي وزيت الديزل وزيت الوقود.

مصفاة الرويس: وقد أقيمت هذه المصفاة في مجمع الرويس الصناعي والذي خصص لإقامة المشاريع الصناعية البتروكيماوية وبديء في إنشائها عام ١٩٧٨م وتم إفتتاحها رسمياً في آذار (مارس) ١٩٨٢م وكان الهدف من إنشائها هو تصدير المنتجات النفطية إلى الأسواق العالمية إلى جانب تزويد السوق المحلية بجزء من احتياجاتها من منتجات هذه المصفاة وتبلغ طاقتها الإنتاجية (١٢٠) ألف برميل يومياً وتنتج المنتجات الآتية:

غاز البترول المسال، وقود السيارات بنوعيه الغازولين العادي والممتاز ووقود الطائرات وزيت الوقود والكبريت.

---

١ ـ ورقة دولة الأمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٥/٥٠، ٥١، مرجع سابق.

وفي مجال التوزيع توجد المؤسسات التالية:

- شركة بترول ابوظبي الوطنية للتوزيع التي تملكها «أدنوك» بالكامل حيث تتزود بالمنتجات المكررة من المصفاتين السابق ذكرهما، واللتان تتولى هذه الشركة الإشراف عليهما وادارتهما.

وتقوم هذه الشركة بسد حاجة السوق المحلية لأمارة ابوظبي وبعض المناطق الأخرى من الأمارات. ولتلبية حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية الأساسية فقد أنشئت حتى نهاية عام ١٩٨٦م (٦٥) محطة توزيع، ولديها الخطط لإضافة محطات أخرى في المناطق الشمالية من الدولة[١].

- مؤسسة الأمارات العامة للبترول[٢]: تأسست هذه المؤسسة عام ١٩٨٠م بهدف تخزين وتسويق المنتجات النفطية في الأمارات العربية المتحدة (باستثناء أمارة أبوظبي) وكذلك بهدف القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بأغراض المؤسسة وتدريب الكوادر الوطنية في مجالات عملها، وقد حلّت هذه المؤسسة محل الشركات الأجنبية (كالتكس، البترول البريطانية)، وتتبع هذه المؤسسة وزارة البترول والثروة المعدنية وقد باشرت عملها في تسويق المنتجات النفطية من خلال مبيعات التجزئة بواسطة محطات التوزيع التي بلغ عددها (١٣٨) محطة حتى نهاية حزيران (يونيه) ١٩٨٧م موزعة على أمارات دولة الأمارات العربية المتحدة عدا أبو ظبي، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتغطية حاجة الجهات الرسمية الحكومية من المنتجات النفطية، وتملك المؤسسة مستودعات للتخزين وأسطول نقل بري يتكون من (٤٢) سيارة نقل وتوزيع، كما تقوم بتشغيل سفينة خاصة بالنقل البحري[٣] للمنتجات النفطية.

---

١ - انظر:

د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١/٥١٤، ٥١٨.

ورقة دولة الأمارات العربية المتحدة ، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٦٢/٥، الصناعة البترولية، الأمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لعامي ٨٤، ٨٥، ص٤١٢، مراجع سابقة.

٢ - *Emirates General Petroleum Corportion (E. G. P. C)*

٣ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١/٥٢٢، مرجع سابق.

- شركة الأمارات للمنتجات البترولية (الخصوصية) المحدودة (ابكو):

في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١م تم إنشاء شركة الأمارات للغاز وتموين السفن بالوقود (الخصوصية) المحدودة (ابكو) بين حكومة دبي (٦٠٪) وشركة كالتكس (٤٠٪) وبدأت في نفس العام بتزويد السفن بالوقود وقامت بإنشاء وتشغيل مصنع الإسفلت وتخزين زيت الوقود والديزل لغرض تزويد السفن والتسويق المحلي وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧م تغير اسم الشركة إلى شركة الأمارات للمنتجات البترولية (الخصوصية) المحدودة (ابكو) وتم تعديل نوع العمل للشركة الى استيراد ونقل وتوزيع المنتجات النفطية[١].

وفي **البحرين** أنشئت أقدم المصافي في دول مجلس التعاون وهي مصفاة البحرين في عام ١٩٣٥م بطاقة تكريرية قدرها (١٠٨٠٠) برميل يوميا وذلك لتكرير النفط الخام المنتج من حقل البحرين. ولازدياد إنتاج النفط الخام من حقل البحرين في تلك الفترة وازدياد الطلب العالمي على المنتجات النفطية المكررة تم زيادة طاقة إنتاجها إلي (٢٥٠) ألف برميل يومياً يمكن أن تصل إلي (٣٠٠) ألف برميل يومياً. ويتم تغطية جزء من طاقة هذه المصفاة عبر خطوط الأنابيب الممتدة من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية إلى البحرين بطاقة (٢٠٠) ألف برميل نفط خام يومياً. ومن أهم تلك المنتجات النفطية التي يتم إنتاجها من هذه المصفاة غاز البترول المسال والغازولين والكيروسين ووقود الطائرات وزيت الديزل وزيت الوقود وزيوت التشحيم والأسفلت والكبريت[٢].

وفي مجال التسويق المحلي تتولى شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) مهام توزيع المنتجات النفطية بواسطة مراكز للتوزيع المحلي ومحطات خاصة بها لتقديم خدمات تزويد السيارات بالوقود، وهي الآن توزع مباشرة كامل احتياجات السوق المحلي من المشتقات النفطية وتسوق مباشرة من خلال محطاتها الخاصة، كما تقوم من خلال شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات (وهي إحدى الشركات

---

١ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٥٥٢/١، ٥٥٣، مرجع سابق.

٢ - ورقة البحرين، مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ - ٨ آذار «مارس» ١٩٧٩م. أبوظبي (الكويت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٠م)، ٥٢/٤.

المتفرعة عنها) بتزويد وبيع (٣) ملايين برميل سنويا من وقود الطائرات في مطار البحرين الدولي.

وفي **المملكة العربية السعودية** يوجد أكبر عدد من المصافي في دول مجلس التعاون وأيضاً أكبر طاقة تكريرية على مستوى دول المجلس وهذه المصافي هي:

١ ـ مصفاة رأس تنورة: وقد أنشئت في عام ١٩٤٥ وهي تابعة لشركة الزيت العربية السعودية (آرامكو) ويوزع إنتاجها بين الاستهلاك المحلي والتصدير وتبلغ طاقتها أكثر من (٤٥٠) ألف برميل يومياً وهي بذلك تكون من أكبر مصافي التكرير على مستوى دول المجلس وعلى مستوى العالم العربي، وتنتج المواد الآتية: النفثا والغازولين ووقود الطائرات والكيروسين وزيت الديزل وزيت الوقود وإسفلت ومنتجات أخرى[١].

٢ ـ مصفاة ميناء سعود: تقع على ميناء سعود على الخليج العربي وقد أنشئت في عام ١٩٥٨م وهي تابعة لشركة جيتي للزيت وتبلغ طاقتها (٥٠) ألف برميل يومياً ويخصص إنتاجها للتصدير وتنتج هذه المصفاة المواد التالية: زيت الديزل وزيت الوقود والنفثا[٢].

٣ ـ مصفاة الخفجي: وقد أنشئت هذه المصفاة عام ١٩٦٦ وهي تابعة لشركة الزيت العربية المحدودة وتبلغ طاقتها (٣٠) ألف برميل يوميا ويخصص إنتاجها للتصدير وتنتج المصفاة: النفثا وزيت الديزل ووقود السفن[٣].

٤ ـ مصفاة بترومين شل: أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٨٦م وتعود ملكيتها بالمناصفة بواقع (٥٠٪) لكل من مؤسسة (بترومين) وشركة (شل) ، وتبلغ الطاقة التكريرية لها (٢٥٠) ألف برميل يومياً وتنتج المواد الآتية: النفثا وزيت الوقود

---

١ ـ تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، ص١١، ١٢ مرجع سابق، حقائق وأرقام، شركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو) الظهران ١٩٨٧م ص١٧.

٢ ـ التقرير السنوي لشركة جيتي ١٩٨٧م، ص ١٠، ١١.

٣ ـ حقائق وأرقام، شركة الزيت العربية الأمريكية «آرامكو» ١٩٨٧، ص٦، مرجع سابق.

والديزل، والكيروسين، ويخصص إنتاج هذه المصفاة للتصدير وتقع هذه المصفاة في مدينة الجبيل[١].

وتقع المصافي السابقة (١ ـ ٤) على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية.

٥ ـ مصفاة جدة: أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٦٨م وتتوزع ملكيتها بين (بترومين) بنسبة (٧٥٪) وشركة المصافي العربية السعودية (ساركو)[٢] بنسبة (٢٥٪) وتبلغ طاقتها الإنتاجية (٩٠) ألف برميل يوميا وتنتج المواد التالية: الغازولين وغاز البترول المسال والديزل والأسفلت والنفثا وزيت الوقود، ويخصص إنتاجها لتغطية الاستهلاك المحلي[٣].

٦ ـ مصفاة بترومين الرياض: أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٧٤م وتملكها (بترومين) بالكامل وتبلغ طاقتها الإنتاجية (١٥٣) ألف برميل وتنتج المواد التالية: غاز البترول المسال والغازولين ووقود الطائرات، ويخصص إنتاجها للاستهلاك المحلي[٤].

٧ ـ مصفاة بترومين ينبع: أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٨٣م وهي مملوكة لـ (بترومين) بالكامل وتبلغ طاقتها الإنتاجية (١٧٠) ألف برميل يومياً وتنتج المواد التالية: الغازولين وكيروسين وديزل وزيت الوقود، كمايخصص إنتاجها للاستهلاك المحلي[٥].

---

١ ـ مرجع بترومين، ١٤٩/٢ ـ ١٥٠، مرجع سابق.

٢ ـ الشركة التي مُنحت امتياز لإقامة مصفاة جدة للبترول قبل إنشاء بترومين وبعد إنشاء بترومين فقد صدر المرسوم الملكي في ١٩٦٧/٧/١م بتأسيس شركة بين كل من بترومين وساركو بالحصة المشار إليها أعلاه.

أنظر: عبدالحميد الأحيدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، ص٢٤٦، مرجع سابق.

٣ ـ مرجع بترومين، ٢ / ١٠٩ ـ ١١٠، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ١٢٥ ـ ١٢٧.

٥ ـ المصدر نفسه، ١٣٥ـ١٣٧.

٨ ـ مصفاة بمرف (ينبع): وقد أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٨٤م وتتوزع ملكيتها مناصفة بين (بترومين) وشركة (موبيل ينبع ـ الأمريكية) بواقع (٥٠٪) لكل من الطرفين، وتنتج المواد التالية: الغازولين وديزل ووقود الطائرات، كماتبلغ طاقتها (٢٥٠) ألف برميل مخصصة للتصدير[١].

٩ ـ مصفاة بترومين / بترولا رابغ: وقد أنشئت هذه المصفاة في عام ١٩٨٩ بطاقة قدرها (٣٢٥) ألف برميل يومياً وتتوزع ملكية هذه المصفاة بين مؤسسة (بترومين) وشركة (بترولا العالمية) بالتساوي بينهما وتنتج هذه المصفاة: النفثا والكيروسين والديزل ووقود الطائرات كما يتوزع إنتاج هذه المصفاة بين الاستهلاك المحلي والتصدير[٢].

وتقع المصافي السابقة (٥ ـ ٩) على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية.

وتبلغ الطاقة التكريرية للمملكة العربية السعودية بناء على ما سبق الإشارة إليه (١,٧٦٨) مليون وسبعمائة وثمانية وستون برميل يومياً وبذلك تعد من اكبر الدول في مجال طاقة التكرير[٣].

وفيما يتعلق بالتسويق المحلي للمنتجات النفطية في المملكة العربية السعودية فقد كان يعتمد في ذلك على شركة الزيت العربية الأمريكية (آرامكو) ولكن بإنشاء المؤسسة العامة للبترول والمعادن «بترومين» بموجب المرسوم الملكي رقم ٥٢ في ١٣٨٢/٦/٥٢هـ أصبحت تتولى هذه المؤسسة مهام تسويق وتوزيع المنتجات النفطية داخل المملكة العربية السعودية، وقد تم تعديل أهداف هذه المؤسسة خلال الخطة الخمسية الثانية بعد أن أنشئت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م وأسند إليها بعض المهام التي

---

١ ـ المصدر نفسه، ١٤٣ ـ ١٤٥.

٢ ـ تطور قطاع النفط في المملكة، ص١٢. البترول تاريخ وأرقام، وزارة البترول والثروة المعدنية ص٢٨، مراجع سابقة.

٣ ـ فيما يتعلق بالطاقة التكريرية لمصافي المملكة العربية السعودية فقد تم الاعتماد على التقرير السنوي الخامس عشر للأمين العام لمنظمة الأوابك ١٩٨٨م، ص٨٦، مرجع سابق.

كانت تتولاها مؤسسة (بترومين) وبذلك أصبحت المهام الرئيسية لبترومين:[١][٢]:

- تتولى مسؤولية مصافي التكرير بنوعيها المعدة للاستهلاك المحلي والتصدير.
- كما تتولى مسؤولية مستودعات المنتجات النفطية.
- تطوير نقل المنتجات النفطية بواسطة خطوط الأنابيب.
- وتقوم بالاستغلال التجاري للثروات المعدنية.

ومن أجل قيامها بدورها على أكمل وجه في مجال التسويق فقد أنشأت في ربيع الأول ١٣٨٧هـ الموافق للأول من تموز (يوليه) ١٩٦٧م شركة «بترومين للتسويق» وأسندت إليها مهمة توزيع وتسويق المنتجات النفطية في مناطق المملكة بعد شرائها مرافق التوزيع العائدة ملكيتها (لآرامكو).

وتعتبر (بترومين للتسويق) من أكبر مشاريع المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) والمملوكة لها بالكامل (١٠٠٪) وتتمثل الأهداف الرئيسية لبترومين للتسويق في[٣]:

- توفير الكميات الكافية من المنتجات النفطية وتوزيعها في مختلف مناطق المملكة.
- تزويد الطائرات بمختلف أنواعها وأحجامها بالوقود.
- تزويد المشروعات الصناعية بشتى حاجاتها من المنتجات النفطية.
- نقل المنتجات النفطية بين مدن المملكة لتغذية مرافق التوزيع.
- تسويق زيوت التشحيم.

---

١ - مرجع بترومين، ٢٣٨/٢، مرجع سابق.

٢ - لا يدخل ضمن مسؤولية بترومين المصافي التابعة لشركة (ارامكو) و (جيتي) و (الزيت العربية المحدودة).

٣ - التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) ١٩٨٧، الرياض ص٧٠، مرجع سابق.

وفي إطار إعادة تنظيم الصناعة النفطية في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت في نهاية عام ١٩٨٨م «الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير»[١] «سمارك» لتقوم بالأعمال الآتية:[٢]

- إدارة وتشغيل مصافي التكرير القائمة.
- توزيع المنتجات في السوق المحلية بأقل معدل من التكلفة.

يضاف إلى ذلك تطوير النواحي الإدارية والمالية والإرتقاء بمستوى القوى العاملة السعودية.

وتتكون هذه الشركة من خمس قطاعات هي قطاع المصافي وقطاع التوزيع وقطاع التسويق وقطاع التخطيط والتقنية وقطاع الشؤون المالية والقوى العاملة والإدارة.

وفي **سلطنة عُمان**[٣] أنشئت في شباط (فبراير) ١٩٨٢ (شركة مصفاة نفط عُمان المحدودة) لتتولى إدارة وتشغيل مصفاة تكرير النفط في عُمان التي أفتتحت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢م بطاقة إنتاجية قدرها (٥٠) ألف برميل وتتبع ملكية الشركة لوزارة النفط والمعادن بنسبة (٩٩٪) والمصرف المركزي العُماني بنسبة (١٪). وتقوم هذه الشركة بتوفير احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية وبيعها إلى الشركات العاملة في مجال التسويق المحلي للمستهلكين.

وتقوم شركة (تنمية نفط عُمان) بتزويد شركة (مصفاة عُمان) بالنفط الخام بصورة منتظمة ودورية من أجل توفير احتياجات السلطنة من مختلف المنتجات النفطية التي تنتجها المصفاة وهذه المنتجات هي غاز البترول المسال والغازولين بنوعيه ووقود الطائرات والكيروسين والديزل.

---

١ ـ *Saudi Arabian Marketing and Refining Company (SAMARC.)*

٢ ـ سمارك أحدث الشركات السعودية، مجلة المجلة العدد ٥٦٣، ٢١/١١/١٩٩٠م، لندن، ص٦٥.

٣ ـ انظر: الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٢٤٨، النفط والمعادن في عمان وزارة النفط والمعادن، ص٧٣ـ٧٤، مراجع سابقة.

وفي **قطر**[١] بنيت أول مصفاة لتغطية الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية المكررة عام ١٩٥٣ في (مسيعيد) بطاقة إنتاجية قدرها (٦٦٠) برميل يومياً، وللزيادة المضطردة في الاستهلاك المحلي أفتتح في نهاية عام ١٩٧٥م مصفاة ثانية بطاقة وصلت في نهاية عام ١٩٧٧م إلى (١٢) ألف برميل يوميا، وحلت هذه المصفاة محل المصفاة السابقة.

وفي عام ١٩٨٤ افتتحت مصفاة أخرى بجوار المصفاة السابقة بطاقة (٥٠) ألف برميل يوميا يمكن أن تغطي متطلبات الاستهلاك المحلي من البنزين بنوعيه والغاز ووقود الطائرات والكيروسين والديزل.

ويمكن تشغيل المصفاتين بصورة مشتركة بطاقة اجمالية قدرها (٦٢) ألف برميل يوميا مما سيخفف تكاليف التشغيل والمصاريف الإدارية.

ومن أجل القيام بمهام التسويق المحلي على أفضل وجه فقد أنشئت شركة النفط الوطنية للتوزيع (نودكو) في عام ١٩٦٨م ويساعدها في ذلك اسطول النقل الذي تملكه.

وفي **الكويت**[٢] توجد ثلاث مصافٍ لتكرير النفط هي:

مصفاة الأحمدي: وقد أنشئت هذه المصفاة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩م بطاقة إنتاجية قدرها (٢٧٠) ألف برميل يومياً وتنتج وقود السفن والغازولين والكيروسين والديزل ووقود الطائرات.. فضلاً عن الأسفلت.

مصفاة ميناء عبدالله: أنشئت هذه المصفاة عام ١٩٥٨م لتكرير النفط الثقيل ذي المحتوى الكبريتي المرتفع المنتج من حقول منطقة (الوفرة) وقد بلغت طاقتها (٢٠٠) ألف برميل يوميا.

مصفاة الشعيبة: افتتحت في نيسان (ابريل) ١٩٦٨م لتتولى تصدير المنتجات النفطية من الغازولين والكيروسين والكبريت فضلا عن مساهمتها مع

---

١ ـ انظر:

ـ التقرير السنوي لعام ١٩٨٧، المؤسسة العامة القطرية للبترول، الدوحة، قطر، ص٣٤ ، ٣٥
الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص٢٩٧، مرجع سابق.

٢ ـ نشرة تعريفية بمؤسسة البترول الكويتية، د. ت ص١٩ ـ ٢٥، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص٣٦٠، ٣٦١، مراجع سابقة.

بقية المصافي في إنتاج وتصدير النفط وتبلغ طاقة هذه المصفاة (١٩٥) ألف برميل يوميا.

وفي مجال التسويق والتوزيع المحلي تتولى ذلك شركة البترول الوطنية الكويتية من خلال شبكة توزيع حديثة تغطي جميع أنحاء الكويت وتوفر للمستهلكين على مدار الساعة خدمة التزود بالوقود بالإضافة إلى خدمات جانبية أخرى تحتاجها المركبات وقد بلغ عدد محطات التوزيع حتى عام ١٩٨٦م (٦٩) محطة، وتدير هذه الشركة المصافي الثلاث السابقة.

وكانت هذه الشركة قد استلمت في حزيران (يونية) ١٩٦١م تلك المهام من شركة نفط الكويت.

جدول (٣٣)

طاقة التكرير في دول مجلس التعاون مقارنة بدول الأوبك والعالم حتى نهاية عام (١٩٨٨م) م/ب يوميا[١]

اسم الدولة	طاقة التكرير	النسبة
الإمارات العربية المتحدة	٠,١٩٥	٦,٤٪
البحرين	٠,٣٠٠	١٠٪
المملكة العربية السعودية	١,٧٦٨	٥٨٪
سلطنة عُمان	٠,٠٥٠	١,٦٪
قطر	٠,٠٦٢٠	٢٪
الكويت	٠,٦٦٥	٢٢٪
إجمالي دول المجلس	٣,٠٤٠	١٠٠٪
إجمالي دول الأوبك	٦,٥٣٨	-
نسبة دول المجلس مقارناًبدول الأوبك	٤٦,٥٪	-
إجمالي دول العالم	٧٣,٥٩٤	-
نسبة دول المجلس مقارناً بدول العالم	٤,١٪	-

١ ـ بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فمصدر طاقة التكرير من خلال ما تم عرضه في هذا البحث، وبالنسبة لدول الأوبك والعالم فمصدرها: Annual Satatislical Bulletin (OPEC) ١٩٨٨, p(69).

الطاقة التكريرية لدول مجلس التعاون مقارنًا بدول الأوبك ودول العالم:

يوضح الجدول (٣٣) طاقة التكرير في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالطاقة التكريرية في دول الأوبك والعالم.

فعلى مستوى دول المجلس تعتبر طاقة التكرير في المملكة العربية السعودية أكبر طاقة حيث شكلت نسبة (٥٨٪) من اجمالي طاقة التكرير في دول المجلس تليها الكويت بنسبة (٢٢٪) فالبحرين بنسبة (١٠٪) فالأمارات العربية المتحدة بنسبة (٦,٤٪) فقطر بنسبة (٢٪) فسلطنة عمان بنسبة (١,٦٪).

وعلى مستوى دول الأوبك فقد شكلت الطاقة التكريرية لدول المجلس نسبة (٤٦,٦٪) من اجمالي الطاقة التكريرية في دول الأوبك و (٤,٨٪) من اجمال هذه الطاقة في دول العالم.

ونخلص مما سبق أن دول مجلس التعاون تتمتع بقدرة تكريرية هائلة استطاعت توفيرها بعد أن أمسكت بزمام صناعتها النفطية، وأيضاً كإحدى الخطوات في سبيل تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على النفط في صورته الخام ولكن تكريره واستخدامه كمدخلات للصناعات البتروكيماوية وللصناعات الأخرى القائمة على المنتجات النفطية.

وقد رافق ذلك التوسع في طاقة التكرير أيضاً توسع في استيعاب التقنية المصاحبة لعمليات التكرير مما يؤدى إلى زيادة جودة المنتجات النفطية وبالتالي تسويقها عالمياً. وفي الفقرة الثانية من هذا المطلب سنعرض لتسويق دول مجلس التعاون لنفطها عالمياً وحصة دول المجلس من هذا التسويق.

وفيما يتعلق بالتعاون بين دول المجلس في مجال صناعة تكرير النفط فيمكن التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والخبرات الفنية في هذا المجال، ويمكن لهذه الدول من خلال التعاون وتنسيق الأنشطة فيما بينها حماية استثماراتها الضخمة في اقامة مصافي التكرير وتطويرها وتحديثها لتتلافى التنافس الضار والآثار السلبية لنقص الطلب على المنتجات النفطية.

وعلى مستوى الاستهلاك المحلي فتغطي جميع المصافي الموجودة حالياً حاجة دول المنطقة من المنتجات النفطية المختلفة بعد ان كان بعض هذه الدول يعتمد على الاستيراد لهذه المنتجات من الخارج.

ثانياً: التسويق الخارجي للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي:

يقصد بالتسويق الخارجي هو تسويق النفط خارج الدولة المنتجة والذي يتم نقله إلى الأسواق العالمية بواسطة وسائط النقل المختلفة (كخطوط الأنابيب والناقلات العملاقة) إلى مراكز تسويقه وبهذا فإن التسويق الخارجي يعكس حجم الطلب العالمي على النفط سواء في صورة خام أو مكرر.

وفي دول مجلس التعاون فإن التسويق الخارجي للنفط يعكس الترابط الوثيق بين هذه المادة والسوق العالمي للنفط، يؤكد ذلك إتجاه حجم الصادرات النفطية للانخفاض في حالة تراخي الطلب العالمي على النفط والعكس في حالة زيادة الطلب العالمي على النفط، كما أن التسويق الخارجي يعتبر مصدر العملات الأجنبية لهذه الدول وأيضاً يعكس الترابط بين النفط والسوق العالمي له مدى استيعاب هذه الدول للتقنية المتجددة في الصناعة النفطية والتي تحصل عليها عن طريق صلتها بالأسواق العالمية للنفط.

وفي هذه الفقرة نعرض للتسويق الخارجي للنفط في دول مجلس التعاون من خلال النقاط الآتية:

(أ) تطور حجم الصادرات النفطية (خام ومكرر).

(ب) تطور قيمة الصادرات النفطية.

(جـ) التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية.

(د) التعاون بين دول المجلس في مجال التسويق الخارجي.

(أ) الصادرات النفطية:

يوضح الجدول (٣٤) و (٣٥) تطور حجم الصادرات النفطية في دول مجلس التعاون بنوعيها خام ومكرر.

ففي **دولة الأمارات العربية المتحدة** يعتمد تصدير النفط الخام على أمارتي ابوظبي ودبي حيث تعتبران المنتج الرئيسي لهذه المادة. وتتولى شركة نفط ابوظبي الوطنية للتوزيع (أدنوك) القيام بتسويق المنتجات النفطية يساعدها أسطول شركة ناقلات ابوظبي الوطنية (ادناتكو) وتتجه هذه الصادرات عبر ثلاث منافذ بحرية هي (ميناء جبل الظنة، جزيرة داس، وجزيرة دلما)[١]. ويلاحظ من الجدولين (٣٤) (٣٥) تزايد نسبة الصادرات من المنتجات النفطية بنسبة تزيد عن نسبة صادرات النفط الخام، ففي حين كانت صادرات النفط الخام تتجه للانخفاض عاكسه بذلك تناقص الطلب العالمي على النفط اتجهت الصادرات من المنتجات المكررة للتزايد مما يشير إلى أن دولة الأمارات حاولت أن تعوض الانخفاض في حجم صادرات النفط الخام عن طريق زيادة صادرات المنتجات المكررة ساعدها في ذلك إنشاء مصافي التكرير والإتجاه لزيادة طاقتها التكريرية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دولة الأمارات العربية المتحدة تملك (٤٠٪) من رأسمال الشركة العربية الباكستانية للتكرير (باركو) والتي تعمل في مجال المنتجات النفطية[٢]. واشترت أيضاً في عام ١٩٨٨م (١٠٪) من أسهم شركة (كبسا)[٣] وهي أكبر شركة للتكرير في اسبانيا واتفقت معها على تزويدها بحوالي (١/٣) احتياجات الشركة من النفط الخام[٤].

أما **دولة البحرين** فإن وضعها يختلف عن بقية دول المجلس في أنها تقوم بتصدير النفط المكرر، وتعتبر بذلك أول دولة من دول المجلس تبنت هذه السياسة من خلال إنشاء أول مصفاة لتكرير النفط في عام ١٩٣٦ وكان القصد من ذلك هو توجيهه للتصدير خارج الدولة مما جعل البحرين مركزاً رئيسياً للتصدير للأسواق العالمية، وبذلك فإنها تعتمد على تلك الأسواق بالدرجة الأولى والأسواق القريبة منها في تصريف منتجاتها النفطية المكررة بالدرجة الثانية ماجعلها

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٥٣٥/١، مرجع سابق.

٢ ـ ورقة دولة الأمارات العربية المتحدة، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٦٢/٥، مرجع سابق.

٣ ـ *CEPSA*

٤ ـ كليمنت مالن، آثار تكامل الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٥٦، ١٩٨٩ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك»، الكويت، ص٦٠.

تتأثر بالمتغيرات التي يشهدها السوق النفطي سواء خام أو مكرر على مستوى الأسواق العالمية، وبالنسبة للأسواق القريبة فإنها تأثرت بإنشاء المصافي في تلك الأسواق والتي كانت تصرف إليها منتجاتها فعلى سبيل المثال كانت دولة الأمارات العربية المتحدة تستورد (٤٠٪) من المنتجات النفطية ولكن إنشاء مصافي التكرير في الأمارات جعلها تكتفي محلياً[١]. كما تعتمد دولة البحرين في تشغيل مصفاة النفط الوحيدة بها على النفط الخام الذي تستورده من المملكة العربية السعودية نظراً لأن عمر الاحتياطي النفطي في البحرين محدود ولا يفي بحاجة المصفاة من النفط.

وتتولى شركة نفط البحرين الوطنية «بنوكو» تصدير النفط من مصفاة التكريربواسطة شركة «بابكو»، ويوفر ذلك للدولة اكتساب الخبرة في مجال تكرير النفط[٢] وأيضًا تستطيع البحرين في حالة حدوث نقص في الطلب العالمي على النفط أن تعوض هذا النقص عن طريق شركة «بابكو» التي تمتلك شبكة تسويقية يمكن من خلالها تسويق مايتم تصديره من النفط المكرر من خلال تلك الشبكة التسويقية.

ويوضح الجدول (٣٤) (٣٥) تطور حجم الصادرات النفطية في البحرين خلال الفترة (٧٨ـ ٨٧) حيث شهد زيادة متتالية في حجمه في الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١م) بنسبة (٧٪) نتيجة للطلب المتزايد على النفط خلال تلك الفترة، عاد بعدها في الأعوام التالية للانخفاض بمستوى يقل عن المستوى الذي كان سائداً خلال الفترة السابقة ويعود ذلك لتناقص الطلب العالمي على النفط وأيضاً الانخفاض المتتالي في احتياطي البحرين من النفط ونمو الاستهلاك المحلي خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة **للمملكة العربية السعودية** فإنها تملك طاقة تكريرية ضخمة تعتبر أكبر الطاقات التكريرية على مستوى دول المجلس حيث تملك (٩) مصافي خصص منها (٦) مصافي للتصدير، ويسيطر على التسويق الخارجي شركة (آرامكو) التي تعتبر المسؤول الأول عن تصدير النفط الخام

---

١ ـ د. عصام الزعيم، الصناعات النفطية في البحرين، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٢١، السنة السادسة، (اتحاد غرف الصناعة والتجارة، أبوظبي، كانون الثاني «يناير» ١٩٨٥م)، ٢١/٦.

٢ ـ لأن شركة «بابكو» عاصرت تاريخ الصناعة النفطية في البحرين، مما وفَّر لها ذلك خبرة طويلة في هذا المجال تحاول الاستفادة منها شركة «بنوكو» . انظر: ص٦٧ - ٦٨ من الفصل الأول من الرسالة.

السعودي بما نسبته (٩٧٪) والنسبة الباقية موزعة بين شركة جيتي للزيت وشركة الزيت العربية اليابانية، وساعدها في ذلك وجود مصافي للنفط ذات الطاقة التكريرية الضخمة التي تقدر في مصافي التصدير فقط (أكثر من مليون برميل يومياً).

ويوضح الجدولان (٣٤) (٣٥) أن المملكة سجلت أعلى حجم في الصادرات النفطية بالنسبة لدول المجلس في عام ١٩٨٧ (٤٩٪) بالنسبة للصادرات المكررة و (٧٥٪) بالنسبة للنفط الخام في عام ١٩٨٠. ويعتبر العامان ١٩٨٧، ١٩٨٠. هما العامان اللذان سجلا فيه أعلى كمية مصدرة من النفط الخام والمكرر.

وبدأت المملكة العربية السعودية مع نهاية عقد الثمانينات الإتجاه لتبني سياسة نفطية تهدف إلى الوصول إلى المستهلك النهائي في الأسواق العالمية بالاتفاق مع شركة (تكساكو) الأمريكية في ١٠تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨م ومثّل المملكة العربية السعودية في هذه الاتفاقية «شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)» ونصت تلك الاتفاقية على ما يلي[1]:

- بيع نصف المصالح التابعة لمصافي شركة (تكساكو) في ثلاث ولايات أمريكية بمبلغ (٨٠٠) مليون دولار أمريكي.
- الإشتراك مناصفة في أعمال (١٤٥٠) محطة للمحروقات مملوكة لتكساكو.
- تشتمل الصفقة كذلك على (٤٩) مستودعاً لتوزيع المحروقات على المحطات وأكثر من (١٠,٠٠٠) محطة مملوكة للآخرين وتوزع منتجات تكساكو.

ومع توقيع هذه الاتفاقية سيكون لشركة (تكساكو) الحق في شراء (٦٠٠) ألف برميل يرميا من النفط الخام السعودي بأسعار السوق السائدة وكذلك تؤمن المملكة ما لايقل عن (٧٥٪) من موجودات الشركة الأساسية من النفط الخام والمكرر وسوف تتيح هذه الاتفاقية للمملكة قنوات مضمونة لتصريف منتجاتها من النفط وكذلك تستفيد الشركة بحصولها على مصدر مضمون من الإمدادات النفطية.

---

١ ـ توقيع اتفاقية المملكة تكساكو في لندن، مجلة (بترومين) ع٧، السنة الثانية المجلد الثاني ربيع ثاني/ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ كانون أول «ديسمبر» ١٩٨٨م، الرياض، ص١٥ وما بعدها.

وعلى غرار المشروع السابق فقد وقعت المملكة العربية السعودية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠م اتفاقية جديدة مع شركة «سانغيونغ أويل» وهي ثالث شركة كورية لتكرير النفط، وأنشئت بموجب هذه الاتفاقية شركة «هان ـ السعودية» لتكرير النفط المحدودة لتمثل الطرفين في المشروع المشترك، وبموجب هذه الاتفاقية سيؤمن الطرف السعودي للمشروع كافة احتياجاته من النفط الخام بموجب اتفاقية توريد طويلة الأجل وأيضاً ستقوم الشركة الجديدة بناء مصفاة للنفط بطاقة (٨٠) ألف برميل يوميا[١].

وبالنسبة **لسلطنة عمان** فيوضح الجدول (٣٤) أن حجم الصادرات النفطية في السلطنة بدأ بـ (١١٦) مليون برميل عام ١٩٧٨م عاد بعدها للانخفاض في عام ١٩٧٩م. ثم أخذ في التزايد بعد ذلك إلى أن بلغ أقصى حجم له في عام ١٩٨٧م بزيادة قدرها (٧٠٪) عن عام ١٩٧٨م، ويعود هذا الارتفاع المتتالي في حجم الصادرات من النفط الخام إلى أن هذه الصادرات تشكل المصدر الرئيسي لتحصيلات السلطنة من العملات الأجنبية هذا فضلاً عن أن هذه الفترة شهدت تذبذباً في الأسعار النفطية حاولت السلطنة أن تعوضه بزيادة الصادرات وذلك لمواجهة متطلبات التنمية، ويتم تصدير النفط الخام عن طريق ميناء (الفحل) الذي يقع خارج منطقة الخليج العربي وبذلك فهو يطل على بحر العرب وتعتبر هذه ميزة تسويقية مهمة تتفوق بها سلطنة عمان على بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد أقر مؤتمر وزراء النفط في دول مجلس التعاون دراسة جدوى إقامة مصفاة نفطية في عمان تكون مخصصة للتصدير وكانت هذه التوصية في ختام المؤتمر الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢م.[٢][٣]

وفيما يتعلق بالمنتجات المكررة في السلطنة فلم يبدأ إنتاجها إلا في عام

---

١ ـ أرامكو السعودية تدخل قطاع التكرير والتسويق في شرق آسيا، مجلة عالم النفط، العدد ١٩ ١٧/١١/١٩٩٠م قبرص، ص٤ ـ ٥.

٢ ـ انظر: الصناعة البترولية في الأمارات العربية المتحدة، ص١٧٦، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٢٤١، مراجع سابقة.

٣ ـ لم يتخذ قرار عملي حتى الآن بإقامة هذه المصفاة رغم أهميتها.

١٩٨٣م وذلك بعد افتتاح أول مصفاة للنفط بها. ويخصص جانب من إنتاج هذه المصفاة للاستهلاك المحلي ويفسر هذا ضآلة المنتجات المصدرة من النفط المكرر.

وفي **قطر** فإن المؤسسة العامة القطرية للبترول تتولى تسويق النفط القطري ولذلك فإنها تقوم بإعداد الخطط والبرامج والسياسات الكفيلة بضمان القدرة التنافسية والربحية البعيدة المدى لعملياتها التسويقية، وتتولى تصدير النفط عبر منفذين[1]:

الأول: مخصص لتصدير النفط المستخرج من الحقول البرية من ميناء (مسيعيد).

الثاني: مخصص لتصدير النفط المستخرج من الحقول البحرية من جزيرة (حالول) التي تعتبر مركزاً لعمليات المناطق البحرية.

ويوضح الجدولان (٣٤) (٣٥) تطور الصادرات النفطية في قطر حيث توضح إتجاه انخفاض حجم تلك الصادرات من النفط الخام قابلة في نفس الوقت زيادة في تصدير المنتجات المكررة ويشير ذلك إلى إتجاه لدولة إلى تصدير النفط المكرر بدلاً من تصديره خاماً.

وفي **الكويت** تسيطر مؤسسة البترول الكويتية على جميع مراحل الصناعة النفطية ومن ضمنها التسويق الخارجي للنفط وذلك من خلال الشركات النفطية المتخصصة التابعة لها والمنتشرة داخل الكويت وخارجها، وأيضاً من خلال المصافي النفطية الموجودة داخل الكويت يتم تزويد العالم الخارجي بالنفط، هذا بالإضافة إلى المصافي التي تمتلكها مؤسسة البترول الكويتية في الأسواق العالمية لتزويد مناطق الاستهلاك مباشرة باحتياجاتها من النفط، وهذه سياسة تسويقية تعتبر الكويت من أوائل دول مجلس التعاون التي تبنت مثل هذه السياسة حيث تقوم مؤسسة البترول الكويتية بواسطة شركة البترول العالمية (إحدى الشركات التابعة لها) بإدارة وتشغيل عمليات ومرافق التكرير والتوزيع التي تمتلكها المؤسسة في مختلف أنحاء العالم وتدير هذه الشركة حوالي (٣٠٠٠) محطة بنزين في هولندا وبلجيكا ولكسمبورج والدانمارك والسويد وإيطاليا

---

١ ـ التقرير السنوي للمؤسسة العامة القطرية للبترول ١٩٨٧م، ص١٥، ٢٣، مرجع سابق.

إلى جانب مصفاة للنفط في هولندا طاقتها التكريرية (٧٥٠٠٠) برميل يومياً وأخرى في الدانمارك بطاقة (١٥,٠٠٠) ألف برميل يومياً كما تمتلك عدداً من المرافق في بعض المطارات الدولية لتزويد الطائرات بالوقود، وأيضاً قيام الشركة بتملك معظم عمليات شركة «جلف أويل» عام ١٩٨٣م في أوروبا الغربية واسكندنافيا ثم اضافت إليها موجودات «جلف أويل» في إيطاليا عام ١٩٨٤[١]. كما لا يقتصر نشاطها على ذلك ولكن تحاول تطوير هذه الأعمال وإضافة أسواق جديدة للشركة في المناطق التي تراها مناسبة.

ويوضح الجدولان (٣٤) و (٣٥) تطور حجم الصادرات النفطية بنوعيها خام ومكرر في الكويت حيث توضح اتجاه حجم هذه الصادرات من النفط المكرر للتزايد مقارنة بصادرات النفط الخام ويؤكد هذا إتجاه الدولة نحو تصدير نفطها مكرراً بدلاً من تصديره خاماً، فقد بلغت صادرات النفط الخام أقصى مستوى لها عام ١٩٧٩م (٧٦٠) مليون برميل بزيادة قدرها (١٨٪) مقارنة بعام ١٩٧٨، عادت بعد ذلك تلك النسبة للانخفاض حتى بلغت أقل مستوى لها عام ١٩٨٢م بما نسبته (٨٢٪) مقارنة بعام ١٩٧٩م. وقد اتسمت صادرات النفط الخام بصفة عامة بالانخفاض في حجمها متأثرة بما شهده سوق النفط الخام من تراجع في أدائه والكويت في ذلك كغيرها من دول المجلس. وقد قابل هذا الانخفاض زيادة في حجم الصادرات من النفط المكرر التي بلغ أقصى حجم لها خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) (٥٥٣) ألف برميل يومياً عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها (٦٧٪) مقارنة بعام ١٩٧٨م.

في ختام عرض البحث لتطور حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام والمكرر يعرض لتطور هذه الصادرات على مستوى دول مجلس التعاون وعلى مستوى دول الأوبك والعالم.

- فعلى مستوى دول مجلس التعاون سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة في صادرات النفط الخام بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٧ (٤٨٪) تلتها الأمارات العربية المتحدة بنسبة (٢٤٪) فالكويت بنسبة (١٢٪) فسلطنة عُمان (١١٪) فقطر

---

١ - ورقة دولة الكويت، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، ٣٥٢/٥، مرجع سابق.

جدول (٣٤)

تطور حجم الصادرات النفطية (الخام) في دول مجلس التعاون مقارنًا بدول الأوبك والعالم (١٩٧٨ - ١٩٨٧) بليون برميل سنويًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٦٤	٠,٦٥٩	٠,٦٢٢	٠,٥٢٤	٠,٤٣٠	٠,٣٩٣	٠,٣٧٨	٠,٣٥٧	٠,٤١٣	٠,٤٤٤
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	٢,٨٠٧	٣,٢١٥	٣,٣٧٤	٣,٢٩٢	٢,٠٥٩	١,٤٥٢	١,١٦٦	٠,٧٨٥	١,١٩٢	٠,٨٨٢
سلطنة عُمان	٠,١١٦	٠,١٠٧	٠,١٠٢	٠,١٢٠	٠,١١٩	٠,١٢٩	٠,١٣٥	٠,١٦٥	٠,١٨٨	٠,١٩٧
قطر	٠,١٧٥	٠,١٨١	٠,١٧٠	٠,١٤٣	٠,١١٨	٠,١٠٢	٠,١٣٠	٠,١٠٤	٠,١٠٧	٠,٩٧
الكويت	٠,٦٤٣	٠,٧٦٠	٠,٤٦٢	٠,٢٩٧	٠,١٣٥	٠,١٩٩	٠,٢٤٣	٠,١٧٤	٠,٢٧٦	٠,٢٢٢
إجمالي دول المجلس	٤,٤٠٥	٤,٩٢٢	٤,٧٣٠	٤,٣٧٦	٢,٨٦١	٢,٢٧٥	٢,٠٥٢	١,٥٨٥	٢,١٧٦	١,٨٤٢
إجمالي دول الأوبك	٩,٥٢٢	٩,٧٦٩	٨,٣٤٦	٦,٧٧١	٥,٢٠٨	٤,٥٥٣	٤,٣٨٩	٣,٩٤٤	٤,٦٨٣	٤,٣٦٧
نسبة صادرات دول المجلس لدول الأوبك	٪٤٦	٪٥٠	٪٥٧	٪٦٥	٪٥٥	٪٥٠	٪٤٧	٪٤٠	٪٤٦	٪٤٢
إجمالي دول العالم	١١,٦٥٣	١٢,٢٣٢	١٠,٩٣٥	٩,٤٥٤	٨,١٩٢	٧,٧٥٩	٧,٨٤٦	٧,٤٣٨	٨,٣٨٠	٨,٢٣٠
نسبة صادرات دول مجلس التعاون لدول العالم	٪٣٨	٪٤٠	٪٤٣	٪٤٦	٪٣٥	٪٢٩	٪٢٦	٪٢١	٪٢٦	٪٢٢

المصدر:

- دول مجلس التعاون، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون ١٩٩٠م، ص٤٨، مرجع سابق.
- دول العالم الأوبك *Annual Statistical Bulletin opec, 1988, p.(25)*
- قام الباحث باستخراج النسب الواردة في الجدول.

جدول (٣٥)

تطور حجم الصادرات النفطية المكررة في دول مجلس التعاون مقارنًا بدول الأوبك والعالم (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالألف برميل يوميًا

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٨,٠	١٣,٠	٢٠,٠	٣٨,٠	٤٦,٠	٦١,٠	٩٨	٩٢,١	١١١,٦	١١٤,٠
البحرين	٢٣٣	٢٢٧	٢٢٥	٢٥٠	١٨٩	١٧٨	١٩٩	١٧٩	١٩٤	١٨٣
المملكة العربية السعودية	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٥	٥٣٣	٥٣٧	٤٠٧	٤٦١	٥٩٣	٧٣٢	٨٦٥
سلطنة عُمان	-	-	-	-	-	,٥٥٠	,٨٢	٢,٧٤	٧,٤٠	٦,٣٠
قطر	-	٧	١,٨	١٣	١٢	١٧	٢٦	٢٨	٣٦	٣٢
الكويت	٣٣٢	٣٦٩	٣٠١	٢٣٠	٣٣٩	٤٧١	٤٠٩	٤٦٦	٥٢٥	٥٥٣
إجمالي دول المجلس	١٠٦١	١١٠٥	١٠٤٣	١٠٦٤	١١٢٣	١١٣٥	١١٩٤	١٣٦١	١٦٠٦	١٧٥٣
إجمالي دول الأوبك	١٩٠٦	٢١٤٢	٢٠١١	١٩٨١	٢٢٢٦	٢٠٢٣	٢٢٨٢	٢٤١٠	٢٦٧٤	٢٩٢٥
نسبة صادرات دول المجلس لدول الأوبك	٪٥٦	٪٥٢	٪٥٢	٪٥٤	٪٥٠	٪٥٦	٪٥٢	٪٥٦	٪٦٠	٪٦٠
إجمالي دول العالم	٨٢٦١	٨٨١٩	٨٨٥١	٩٠٤٣	٩٦٦٦	٩٧٧٥	١٠١٨,١	١٠٠٣,١	١٠٦٧,٨	١٠٩٣,٨
نسبة صادرات دول مجلس التعاون لدول العالم	٪١٢,٨	٪١٢,٥	٪١١,٧	٪١١,٧	٪١١,٦	٪١١,٦	٪١١,٧	٪١٣,٥	٪١٥	٪١٦

المصدر: -دول مجلس التعاون المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٠م، ص٥١، مرجع سابق.

- سلطنة عمان: أهم المؤشرات الاقتصادية في سلطنة عمان، نشرة ربع سنوية، مجلس التنمية، سلطنة عُمان، ١٩٨٩، ص١٣.
- دول الأوبك والعالم *Annual Statistical Bulletin opec, 1988, p.(29)*
- قام الباحث باستخراج النسب الواردة في الجدول.

بنسبة (٥٪)، كذلك سجلت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة في صادرات النفط المكرر بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٧ (٤٩,٣٪) فالكويت بنسبة (٣١,٥٪) فالبحرين بنسبة (١٠,٤٪) فالأمارات بنسبة (٦,٥٪) وقطر بنسبة (٢٪) فسلطنة عُمان بنسبة (٣,٠٪).

ومن دراسة الجداول السابقة الخاصة بصادرات النفط الخام والمكرر الممثلة للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) يلاحظ إتجاه حجم صادرات النفط الخام للانخفاض في نهاية الفترة عن بدايتها وقد بلغت نسبة هذا الانخفاض (٥٨٪) قابلها زيادة في حجم صادرات النفط المكرر بلغت هذه الزيادة خلال نفس الفترة (٦٥٪) ويعني هذا إتجاه دول مجلس التعاون لتصدير نفطها مكررا بدلاً من تصديره خاماً وذلك نتيجة للطاقة التكريرية الضخمة التي تتمتع بها دول المجلس وكذلك محاولة تعويض انخفاض أسعار النفط الخام عن طريق تصديره مكرراً. ورغم ذلك فإن هذه الدول مازالت تواجه عقبات في مجال تسويق نفطها تمثلت أهم هذه العقبات في الآتي[1]:

١ ـ اتجاه الدول الصناعية لفرض ضرائب على المنتجات النفطية لتقليل استهلاكها من النفط.

٢ ـ تخفيض نسبة النمو في الاستهلاك الاجمالي من الطاقة.

٣ ـ زيادة الإمدادات من المصادر غير النفطية.

لذلك فإن على دول المجلس توحيد سياستها التسويقية في هذا المجال حتى تستطيع أن تضمن لها أسواقاً لتصريف منتجاتها النفطية مع الحرص على تنويع هذه الأسواق حتى لا تتعرض لخطر نقص الطلب على منتجاتها كما يساعدها على اتباع مثل هذه السياسة ما يلي:

١ ـ الطاقة التكريرية المرتفعة التي تتمتع بها دول المجلس.

٢ ـ الموقع الجغرافي لهذه الدول مما يسهل وصول هذه المنتجات للأسواق العالمية المختلفة.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٩، مرجع سابق.

٣ ـ الدخول في عمليات التسويق كمجموعة واحدة لتصل إلى الأسواق العالمية سواء عن طريق المشاركة مع شركات عالمية أو أن تدخل إلى هذه الأسواق كمجموعة مستقلة عن هذه الشركات لأن آفاق المستقبل تشير إلى أن المجموعات الاقتصادية ستكون سمة بارزة في التعامل الدولي.

٤ ـ وجود شركات نقل متخصصة في بعض دول المجلس يساعد في نجاح مثل هذه السياسة التسويقية.

وعلى مستوى دول الأوبك والعالم اتجهت صادرات دول مجلس التعاون من النفط الخام في نهاية الفترة ٨٧م للانخفاض من (٤٦٪) عام ١٩٧٨م إلى (٤٢٪) عام ١٩٨٧ بالنسبة لدول الأوبك، ومن (٣٨٪) إلى (٢٢٪) خلال نفس الفترة بالنسبة لدول العالم. قابل ذلك زيادة في النفط المكرر حيث زادت النسبة من (٥٦٪) عام ١٩٧٨م إلى (٦٠٪) عام ١٩٨٧ بالنسبة لدول الأوبك وزادت أيضاً خلال نفس الفترة بالنسبة لدول العالم من (١٢,٨٪) إلى (١٦٪).

(ب) قيمة الصادرات النفطية:

يوضح الجدول (٣٦) تطور قيمة الصادرات النفطية في دول مجلس التعاون خلال الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) حيث حققت الأمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر أعلى قيمة في صادراتها النفطية في عام ١٩٨١ حيث شكلت نسبة ارتفاع قدرها (١٢٧٪) للأمارات العربية المتحدة و (١٦٠٪) للبحرين و(٣٠٣٪) للمملكة العربية السعودية و(١٣٩٪) لقطر وذلك مقارناً مع المتحقق في عام ١٩٧٨.

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل المصدر في ذلك العام مقارناً بالأعوام السابقة فقد بلغ السعر في الأمارات من نوع «مربان ٣٩ درجة» (٣٥,٧٠) دولاراً للبرميل وفي البحرين (٣٣,٨٣) دولاراً للبرميل وفي المملكة العربية السعودية بلغ سعر البرميل المصدر من نوع «العربي الخفيف» (٣٤) دولاراً للبرميل وفي قطر وصل سعر البرميل المصدر من نوع «دخان» (٣٥,٦٥) دولاراً للبرميل.

جدول (٣٦)

تطور قيمة الصادرات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٧م) بليون دولار سنوياً

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	٩,٤	١٤,٠	٢٠,٦	٢١,٣	١٧,٨	١٥,٠	١٣,٠	١٢,٠	٧,٦	٨,٣
البحرين	١,٥	٢,٠	٣,٣	٣,٩	٣,١	٢,٦	٢,٨	٢,٦	١,٩	٢,٠
المملكة العربية السعودية	٣٦,٧	٥٧,٦	١٠٠,٠	١١١,١	٧٣,٠	٤٤,٧	٣٦,٣	٢٥,٩	١٨,٢	٢١,
سلطنة عُمان	١,٥	٢,٢	٣,٧	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٤	٤,٩	٢,٨	٣,٧
قطر	٢,٣	٣,٧	٥,٤	٥,٥	٤,٢	٣,٠	٣,١	٢,٩	١,٧	١,٨
الكويت	٩,٤	١٧,	١٩	١٤,	٩	١٠,	١١,٠	٩,٤	٦,٤	٧,٥
إجمالي دول المجلس	٦٠,٨	٩٦,٥	١٥٢	١٦٠,٥	١١١,٥	٧٩,٥	٧٠,٦	٥٧,٤	٣٨,٦	٤٤,٣

المصدر: تمّ اشتقاقها من:

- المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص٥٤، مرجع سابق.
- صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (١٩٧٧ – ١٩٨٧)، أبوظبي، ١٩٨٩م، ص٣٠ – ٣٤ – ٤٦ – ٦٦ – ٧٠ – ٧٤.

وفي الكويت بلغت قيمة الصادرات النفطية أعلى حجم لها في عام ١٩٨٠. حيث وصلت إلى (١٩) بليون برميل بزيادة تقدر (١٠٢٪) مقارنة بعام ١٩٧٨ حيث وصل سعر البرميل المصدر «٣١ درجة» من الكويت في ذلك العام إلى (٣١,٥٠) دولار للبرميل.

وفي سلطنة عمان فقد بلغت أعلى قيمة في صادرات النفط في عام ١٩٨٥ حيث بلغت (٤,٩) بليون دولار ويعود ذلك إلى أن عام ١٩٨٥م شهد أعلى زيادة في حجم الصادرات النفطية منذ عام ١٩٧٨ عوض ذلك انخفاض أسعار النفط الخام المصدر«٣٤ درجة» الذي بلغ سعره في ذلك العام (٢٨) دولار ورغم أن حجم الصادرات النفطية استمر في الارتفاع في العامين التاليين إلا أن انخفاض السعر بشكل كبير أدى إلى تدهور قيمة الصادرات النفطية وذلك كما يوضحه الجدول (٣٦).

وبالقاء نظرة إجمالية على قيمة الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي فإنه يلاحظ أنها شهدت زيادة متتالية في حجمها خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) حيث بلغت قيمة تلك الصادرات النفطية في عام ١٩٨١ ذروتها فسجلت زيادة نسبتها (١٦٤٪) مقارنة بعام ١٩٧٨م. ويعود السبب الرئيسي في تلك الزيادة المتتالية إلى التحسن الذي كان يشهده السوق النفطي والذي انعكس على أسعاره بالزيادة.

وقد تراجعت قيمة تلك الصادرات في الأعوام التالية بصورة تدريجية لتصل إلى أقل مستوى لها في عام ١٩٨٦ حيث بلغت (٣٨,٦) بليون دولار بانخفاض يقدر نسبته (٧٦٪) مقارنة بعام ١٩٨١م وكان ذلك انعكاسا للتراجع الكبير في أسعار النفط الخام في ذلك العام، ولكن بعد تحسن أسعار النفط في عام ١٩٨٧ عادت للارتفاع حيث بلغت (٤٤,٣) أي بزيادة قدرها (١٥٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م.

(جـ) التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية لدول مجلس التعاون:

يختلف التوزيع الجغرافي لاستهلاك النفط اختلافاً كبيراً عن التوزيع الجغرافي لإنتاج النفط الخام ومواقع احتياطياته وبسبب هذا الاختلاف تعتمد

معظم دول العالم «صناعي، ونامي» على استيراد النفط الخام ومنتجاته المكررة لمواجهة احتياجاتها المحلية من النفط، وبصفة عامة تستهلك الكمية الرئيسية من الإنتاج العالمي للنفط في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية والإتحاد السوفيتي واليابان وأمريكا اللاتينية وأستراليا[١].

وبالنسبة لدول مجلس التعاون فإن اليابان يعتبر سوقها أكبر سوق للنفط الخام ومنتجاته تليها في الأهمية أوربا الغربية وشرق آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وبنسبة أقل الدول العربية والإسلامية.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** تعتبر اليابان المستورد الرئيسي للنفط إذ بلغت نسبة ما استوردته في عام ١٩٨٦ (٤٨٪) تلتها أوروبا بنسبة (٢٠,٣٪) والقارة الهندية بنسبة (١٦,٨١٪» وأمريكا الشمالية والجنوبية بنسبة (٥,٣٪»[٢] والبقية لدول العالم الأخرى.

وفي **البحرين** بلغت نسبة الصادرات في عام ١٩٨١ (٣١٪) لدول الشرق الأوسط و (٢٧٪) لدول آسيا والشرق الأقصى و (١٠,٧٪)لدول أفريقيا (١٠,٤٪) لليابان و(٢٠,٩٪) للدول الأخرى[٣].

وفي **المملكة العربية السعودية** بلغت نسبة الصادرات في عام ١٩٨١ في أوروبا الغربية (٤٢,٤٪) و (٣١,١٪) إلى دول الشرق الأقصى وآسيا و(١٩,٨٪) إلى أمريكا الشمالية والجنوبية[٤]، وتوزعت النسبة الباقية على دول العالم الأخرى.

---

١ ـ د. محمد فرج الخطراوي، نحو استراتيجية لتطوير الصناعات البترولية ودمجها في الاقتصاد السعودي، مجلة عالم الصناعة العدد ٢٩ السنة الخامسة محرم ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٨م، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، الرياض، ص٤.

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٥٣٥/١، ٥٣٦، مرجع سابق.

٣ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص ٢٩، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه ، ص١٨٥.

وفي **سلطنة عُمان** تتجه الصادرات إلى اليابان التي استأثرت بنصف صادراتها عام ١٩٨٠. تلتها هولندا وسنغافورة بنسبة (١١٪) والباقي لمجموعة من الدول أهمها ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج[١].

وفي **قطر** بلغت نسبة الصادرات إلى اليابان عام ١٩٨٧ «٤٦,٤٪» ثم سنغافورة بنسبة «٢٠,٣٪» ثم مجموعة من دول غرب اوروبا «١٥,٩٪» بينما تتجه النسبة الباقية لبقية دول العالم[٢].

وفي **الكويت** تتجه الصادرات النفطية إلى دول الشرق الأقصى وآسيا بلغت نسبتها عام ١٩٨١م (٦٨,٦٪) فأوروبا الغربية (٢٠,٢٪) وتتجه بقية الصادرات لدول العالم الأخرى وهي الأمريكيتين ودول الشرق الأوسط وآسيا وأوربا الشرقية[٣].

(د) التعاون بين دول المجلس في مجال التسويق الخارجي:

وبعد ان تم استعراض النقل والتسويق النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي يعرض البحث في ختام هذا الفصل وفي ضوء ما سبق استعراضه للتعاون النفطي بين دول المجلس في هذا المجال، حيث يعود التعاون النفطي بين دول المجلس بصفة عامة إلى تاريخ أول اجتماع لوزراء النفط في دول مجلس التعاون في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢م حيث أقرُّوا في هذا الإجتماع خطة للتعاون النفطي بين هذه الدول وإنشاء لجنة وزارية دائمة للتعاون النفطي فيما بينها.

وتبنت هذه اللجنة وضع استراتيجية نفطية خليجية هدفت إلى[٤]:

١ ـ تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجال صناعة النفط في جميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير، وكذلك استغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.

---

١ ـ المصدر نفسه ص ٢٤١.

٢ ـ وزارة الاقتصاد والتجارة، إدارة الشوون الاقتصادية، العرض الاقتصادي، ١٩٨٨م ص٦.

٣ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٢٦٦، مرجع سابق.

٤ ـ مرجع بترومين، المؤسسة العامة للبترول والمعادن، ص٢٤٤، مرجع سابق.

٢ - دراسة وتنفيذ المشاريع المشتركة لمختلف الصناعات النفطية بعد موافقة المجلس الوزاري.

٣ - وضع سياسات نفطية موحدة وإتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية المتخصصة.

ومن خلال استعراض الأهداف الرئيسية السابقة للإستراتيجية النفطية الخليجية يلاحظ أن جزءاً كبيراً منها يهتم بالجانب التسويقي للنفط وقد أنشيء على أساس هذه الاستراتيجية ثلاث لجان فرعية:

الأولى: لجنة دراسة العرض والطلب للمنتجات المكررة واسعارها في السوق العالمية.

الثانية: لجنة دائمة للشركات النفطية الوطنية في دول المجلس، وتهدف هذه اللجنة إلى تنسيق السياسات السعرية والتسويقية للمنتجات النفطية في السوق العالمية ومتابعة ومراقبة هذه السوق وتبادل المعلومات والخبرات في مجال تصنيع النفط.

الثالثة: لجنة فرعية مكونة أيضاً من عدد من شركات النفط الوطنية لدول المجلس ووزارة النفط والمعادن بسلطنة عمان لدراسة إمكانيات التصنيع النفطي في السلطنة.

وقد استعرض هذا الفصل أوجه التعاون بين دول المجلس في المجال التسويقي، ويعتبر التعاون بين دول المجلس في هذا المجال خطوة مهمة في بناء استراتيجية نفطية شاملة تبدأ من فوهة البئر إلى المستهلك النهائي وكذلك اتباع بعض دول المجلس سياسة تهدف إلى الوصول إلى المستهلك النهائي عن طريق المشاركة مع شركات لها أسواق في العالم بما يمكنها من تصريف إنتاجها حتى في حالة ضعف الطلب على النفط الخام. وقد تبنت بعض دول مجلس التعاون مثل هذه السياسة عن طريق المشاركة مع شركات عالمية مثل مشاركة المملكة مع شركة (تكساكو) أو الدخول مباشرة إلى تلك الأسواق العالمية عن طريق شراء مصافي تكرير ومحطات توزيع وذلك مثل ما قامت به الكويت، واتباع دول

مجلس التعاون مثل هذه السياسة يضمن لها أسواقًا مضمونة لتصريف إنتاجها النفطي حتى في حالة نقص الطلب العالمي على النفط الخام.

ويمكن أيضًا أن يشمل التعاون في هذا المجال تبادل المعلومات وكذلك الخبرات لتستفيد منها الدول الأخرى التي تحاول أن تبحث عن فرص تسويقية أفضل لنفطها وذلك بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه ضمن هذا الفصل من أوجه التعاون المختلفة بين دول المجلس في مجال النقل النفطي ومجال الإنتاج والاستهلاك من المنتجات المكررة والتسعير المحلي لتلك المنتجات والتكرير.



تطور أسعار النفط الخام و آثاره الاقتصادية

المبحث الأول

أسس تسعير النفط الخام وأنواعه والفروقات النوعية

المطلب الأول: أهم قواعد وأسس تسعير النفط الخام.

المطلب الثاني: أهم أنواع أسعار النفط الخام.

المطلب الثالث: الفروقات النوعية وأثرها في تحديد أسعار النفط الخام.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لأسعار النفط الخام وإنشاء منظمتي «الأوبك» و الأوابك»

المطلب الأول: عرض تاريخي لتطور أسعار النفط الخام.

المطلب الثاني: إنشاء منظمتي «الأوبك» و «الأوابك» وأهدافهما.

المطلب الثالث:الآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام.

يشتمل هذا الفصل على مبحثين يتضمن الأول منها أسس تسعير النفط الخام وأنواع أسعاره والفروقات النوعية وأثرها على أسعار النفط الخام، بينما يتضمن الثاني التطور التاريخي لأسعار النفط الخام ابتداء من ظهور الصناعة النفطية حتى نهاية عقد الثمانينات مقسمة على مراحل تمثل كل مرحلة فصلاً مهماً في تاريخ تطور تلك الأسعار وستتم معالجة هذا الموضوع بالقدر الذي يخدم فقط أهداف البحث التي من أهمها في هذه الرسالة بيان الإرتفاع الذي حدث في الأسعار النفطية والإنخفاض الذي أعقب ذلك وأثرهما على اقتصاديات دول المجلس .

كما سيتضمن هذا المبحث تصور لاستراتيجية نفطية خليجية موحدة في مجال الأسعار. ويتعرض كذلك المبحث في مطلب آخر لإنشاء منظمتي الأوبك والأوابك وفي المطلب الأخير يتعرض بإختصار للآثار الاقتصادية لإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة له.

المبحث الأول

أسس تسعير النفط الخام وأنواعه والفروقات النوعية

المطلب الأول: أهم قواعد وأسس تسعير النفط الخام.

لم يكن هناك قواعد اقتصادية متبعة في تحديد سعر النفط الخام، وذلك في ظل الشركات الاحتكارية التي تقوم بتحديد أسعار النفط الخام بدون وضع قواعد عادلة ومقبولة اقتصاديا لتسعيره، فحتى بداية السبعينات كانت الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول العربية قد تعرضت لاستغلال الشركات المنتجة للنفط وذلك عن طريق ما اتبعته هذه الشركات الكبرى المنتجة للنفط من سياسات تسعيرية حددت بموجبها أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بمستويات هي دون مستوى أسعار النفط الخام الأمريكي هذا بالإضافة إلى تعرض أسعار النفط الخام المنتج في الدول العربية إلى تخفيضات متتالية ثم لعمليات تجميد مستويات الأسعار لفترات طويلة دون الأخذ بعين الاعتبار الأحوال والظروف الاقتصادية لدول المنطقة العربية ودون مراعاة لظروف تطورات أسعار السلع المصنعة والمصدرة لدول المنطقة من البلدان الصناعية وإهمال ظاهرة التضخم في تأثيرهما على الدول المنتجة للنفط.[١] ولإحساس الدول المنتجة بهذا الواقع الذي تعيشه الصناعة النفطية استطاعت أن تأخذ زمام الأمور بيدها كما سيتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل وذلك عن طريق وضع قواعد في تحديد أسعار النفط من جانبها. فقد كلفت منظمة الأوبك خبراءها الفنيين في اجتماعها بالكويت في السادس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣م بإعداد نظام جديد لتسعير النفط الخام وعلى الأخص تحديد مفهوم سعر السوق الذي سيتخذ أساساً لتحديد السعر المعلن وكان من أهم القواعد التسعيرية التي تم استعراضها وتمت مناقشتها[٢]:

---

١ ـ خضير عباس المهر، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط وعلاقته بالسوق الدولية للنفط الخام، (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٤/ ١٩٨٤م) ص٢٦٦.

٢ ـ محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، ص٢٦٤، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢١٥، مراجع سابقة.

(أ) اعتماد أسعار المصادر البديلة للطاقة[١].

(ب) اعتماد التكلفة الحدية[٢] لإنتاج النفط الخام.

(جـ) اعتماد أسعار السلع المصنعة والمصدرة إلى الدول المنتجة.

(د) اعتماد أسعار المنتجات النفطية.

وفيما يلي نشرح بإيجاز تلك الأســس:

(أ) اعتماد اسعار المصاد البديلة للطاقة كاساس لتسعير النفط الخام:

وتتلخص هذه القاعدة في اعتبار سعر ما يعادل برميل واحد من النفط من مصادر الطاقة البديلة كأساس لتسعير برميل النفط ولا يخلو اتباع هذه القاعدة من بعض العقبات والمشاكل التي من أهمها[٣]:

١ ـ ارتفاع التكاليف الرأسمالية[٤] لتطوير إنتاج معظم بدائل الطاقة مما يعني ارتفاع هذه البدائل بصورة تفوق الحدود المقبولة اقتصاديا لتسعير النفط الخام.

٢ ـ مشكلة تسعير الموارد البيئية خاصة وأن مصادر الطاقة مرتبطة بصورة كبيرة بمشاكل تلوث البيئة.

---

١ ـ من أمثلة المصادر البديلة الفحم، الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية.

٢ ـ التكلفة الحدية : هي التغير في النفقات الكلية الذي يترتب على تغير الإنتاج بوحدة واحدة فقط. د. عبدالعزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، ص٥١٦، مرجع سابق.

٣ ـ د. سيد الخولي اقتصاديات البترول، ص٢١٥، خضير عباس المهر، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط ص٢٦٨، مراجع سابقة.

٤ ـ التكاليف الرأسمالية يقصد بها التكلفة الحدية لرأس المال أي تكلفة الحصول على رأس مال جديد، أو الحد الأدنى لمعدل العائد الذي على أساسه يمكن اعتبار استثماراً جديداً عملاً مجزياً.

د. عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ص١٠٨ مرجع سابق.

٣ ـ أيضاً لا تعتبر بدائل النفط في توليد الطاقة بدائل مطلقة في ظل التقنية المتطورة.

٤ ـ ايضاً صعوبة تقدير الاحتياطيات المتواجدة والمتوقع اكتشافها في المستقبل.

(ب) اعتماد التكلفة الحدية لإنتاج النفط الخام كاساس لتسعير النفط الخام:

وهذه القاعدة هي التي يتم إتباعها عند تسعير السلع والخدمات في ظل النظرية الاقتصادية إلا أنها لايمكن اعتبارها اقتصادياً في تسعير النفط لأسباب تتعلق بطبيعة النفط القابلة للنضوب وأيضاً لإختلاف سوق النفط عن سوق السلع والخدمات الإقتصادية الأخرى فهناك اختلاف بين دول العالم المنتجة للنفط الخام في ظل التكلفة الحدية المعتبرة اقتصادياً فالتكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط في دول الخليج تقل عن دولار بكثير إلا أنها تفوق (١٥) دولاراً في مناطق أخرى مثل بحر الشمال بالاضافة إلى أن الأخذ بهذه القاعدة يتطلب ضرورة إجراء مسح شامل ودقيق لكل الاحتياطيات النفطية في العالم ثم مقارنة تكاليف إنتاجها الحدية وبالتالي الوصول إلى التكلفة الحدية الأعلى لتكون أساس القياس وفي هذا الكثير من الصعوبات التي تحول دون الأخذ بهذه القاعدة[١].

(جـ) اعتماد اسعار السلع المصنعة والمصدرة إلى الدول المنتجة للنفط كاساس لتسعير النفط الخام:

وتعرف هذه القاعدة بسياسة الأسناد وتعني جدولة أسعار النفط الخام على أساس أسعار مجموعة من السلع والخدمات والمواد الأولية المصنعة والتي تدخل في التجارة الدولية وتتعامل بها منظمة الأوبك، أي أن جدولة الأسعار هو الإتفاق على السلع التي ستكون التغيرات التي تحدث في أسعارها أساساً في تحديد مستويات أسعار النفط الخام في السوق الدولية. وبهذا الخصوص يمكن حصر أهم أنواع السلع التي تستوردها دول الأوبك وترتيب أهميتها وأولوياتها في مجموع

---

١ ـ د. سيد الخولي اقتصاديات البترول، ص٢١٦ ـ خضير عباس المهر، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ص ٢٦٩ مراجع سابقة.

قيم المستوردات للدول المنتجة للنفط الخام حتى يكون بالإمكان كذلك إعطاء كل سلعة وزن وقيمة مناسبة وإذا حدث أي تغيير في أسعار هذه السلع يحصل تغيير مقابل ومساوي أو مناسب في مستويات أسعار النفط الخام المعلنة، وبالرغم من أهمية سياسة الإسناد هذه إلا أنها تواجه بعض المشاكل المتعلقة بكيفية الاتفاق على تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تستوردها كل دولة منتجة، وتحديد معدلات التضخم المناسبة وتحديد حجم التغيير في أسعار العملات الرئيسية هذا بالإضافة إلى أن الدول الصناعية لا توافق على مثل هذه القاعدة لأنها تتنافى مع المزايا النسبية في التجارة الدولية وعلى تسعير التقدم التقني المؤثر على القيم المضافة للسلع والخدمات التي تصدِّرها كما أن هناك جزء هام في التبادل الدولي لا يظهر في إحصائيات الإستيراد ويتمثل في انتقال التقنية في المعدات الرأسمالية المصدرة للدول المنتجة للنفط[١].

(د) اعتماد أسعار المنتجات النفطية كأساس لتسعير النفط:

وطبقاً لهذه القاعدة يتم ربط أسعار النفط الخام بأسعار المنتجات النفطية في أسواق الإستهلاك. ولكن واجهت هذه القاعدة الكثير من العقبات المتعلقة بمشكلة التضخم في الأسعار واختلاف الطلب على المنتجات النفطية وبالتالي اختلاف أسعارها في الأسواق المختلفة بالإضافة إلى اختلاف الكثافة النوعية والمحتوى الكبريتي مما يؤدي إلى تزايد مشكلة الفروقات السعرية[٢].

وبعد الانتهاء من استعراض أهم القواعد المعتمدة في تسعير النفط الخام والصعوبات التي واجهت تطبيقها حسمت منظمة الأوبك هذه المسألة باختيار قاعدة أخرى لتسعير النفط الخام في مؤتمرها الذي عقد في طهران في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧٣م وتتلخص هذه القاعدة في ربط الأسعار المعلنة بعائد محدد لحكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط وتقرر في هذا الاجتماع تحديد العائد المالي للدولة المصدرة على أساس نفط القياس (٣٤) درجة بمبلغ ٧ دولارات

---

١ ـ د. سيد الخولي اقتصاديات البترول، ص٢١٦، ٢١٧، خضير عباس المهر، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط، ص٢٧٥، مراجع سابقة.

٢ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢١٦ مرجع سابق.

بالنسبة للبرميل المملوك للشركة وبذلك قفز السعر المعلن من (٥,١١) دولا إلى (١١,٦٥١) دولار. وقد اختارت الدول المصدرة تلك القاعدة كأساس لتسعير النفط لكي تدفع عن نفسها الحملة الإعلامية المعادية التي تعرضت لها في ذلك الوقت بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات للمستهلك النهائي. ولعلها ارادت أن تبين للمستهلك أن نصيبها من هذه الأسعار لم يكن يتجاوز الـ(٧) دولارات على حين كانت الشركات تحقق أرباحاً ضخمة، كما كانت خزائن الدول المستهلكة تتلقى ما يقرب من نصف هذه الأسعار في شكل ضرائب نفطية[1].

المطلب الثاني: أهم أنواع أسعار النفط الخام:

قبل الدخول في تفاصيل التطور التاريخي لأسعار النفط الخام تجدر الإشارة إلى عرض لأهم أنواع أسعار النفط الخام حيث أنه سيتكرر كثيراً خلال هذا الفصل استخدام بعضها كمصطلحات في الدراسة ومنها[2]:

١ ـ الأسعار المعلنة[3].

٢ ـ الأسعار المتحققة[4].

٣ ـ أسعار الإشارة[5]

٤ ـ أسعار الكلفة الضريبية[6]

٥ ـ الأسعار الآنية أو الفورية[7]

٦ ـ الأسعار وفق الطريقة الإرجاعية[8].

---

١ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢١٧، د. حسين عبدالله ، اقتصاديات البترول، ص ٥٢٧، مراجع سابقة، كذلك انظر: ص١٨٨ من هذا الفصل.

٢ ـ نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٠) ص١٨.

٣ ـ *The Posted Prices*

٤ ـ *The Realized Prices*

٥ ـ *The Reference Prices*

٦ ـ *The Tax-Paid cost Prices*

٧ ـ *The Spot Prices*

٨ ـ *Netback*

وفيما يلي نشرح تلك الأسعار بشيء من الإيجاز:

أ ـ الأسعار المعلنة: هي في الواقع أسعار نظرية لاتعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها أي أن هذه الأسعار لم تكن في الواقع إلا أسعار دفترية يتم بواسطتها تحديد ضرائب الدول المنتجة، وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص محدد (كإستخراج النفط مثلا) إلى أخرى ذات اختصاص آخر (في تكرير النفط مثلاً) وكلاهما جزء من هيكل واحد[١] (شركة قابضة). أي أنه السعر الاسمي الذي تعلنه الشركات البائعة للنفط الخام للمشترين العالميين بما في ذلك الشركات المالكة أو الشركات الأم[٢].

وقد عرف هذا السعر عالمياً لأول مرة بواسطة شركة «ستاندرد أويل أوف نيوجرسي» عام ١٨٨٠م حيث أعلنت الأسعار من جانبها على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجية في تسعير النفط الخام. وبعد أن تكاملت الشركات النفطية الكبرى في كارتل واحد في العشرينات من القرن الحالي كان من ضمن ما قامت به تحديد الأسعار المعلنة في موانيء التصدير المنتشرة في البلدان المنتجة للنفط كموانىء الخليج العربي وخليج المكسيك[٣].

وقد طبق هذا السعر في منطقة الخليج العربي في مرحلة مناصفة الأرباح في بداية الخمسينات من هذا القرن، وقد استمر هذا السعر حتى بداية السبعينات عندما تولت الدول المنتجة تحديد أسعار نفطها الخام من جانبها وذلك بواسطة منظمة الأوبك كما سيتضح في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

١ ـ نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٢٠، مرجع سابق.

٢ ـ خضير عباس المهر،. اقتصاديات نفط الشرق الأوسط وعلاقته بالسوق الدولية للنفط الخام ص٢٠٤، مرجع سابق.

٣ ـ نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص ١٨ ـ ٢٠، مرجع سابق.

٢ـ الأسعار المتحققة او الأسعار الفعلية: هو السعر الذي ظهر مع ظهور الشركات المستقلة في الصناعة النفطية في الخليج العربي. وكان هذا السعر محاولة منها لكسر الطوق الذي فرضته على الصناعة النفطية الشركات الكبرى وأيضاً منافسة هذه الشركات عن طريق منح بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تتراوح بين (١٠ ـ ٣٥) سنتاً للبرميل الخام خلال الأعوام من (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠) وتعتبر هذه الأسعار أقل من الأسعار المعلنة كما أن هذه الأسعار تعتبر أسعاراً فعلية في السوق الآنية للنفط يتحكم في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة منها أنماط الإستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي.، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية... إلخ[١].

وتزداد أهمية هذه الأسعار في الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة عن طريق شركاتها الوطنية.

٣ـ اسعار الإشارة: تعتبر هذه الأسعار في مستوى متوسط بين السعرين السابقين الأسعار المعلنة والأسعار الفعلية، وقد طبقت هذه الأسعار لأول مرة من قبل الجزائر عام ١٩٦٥م مع فرنسا وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الإتفاق بشكل لايجوز معه أن تحتسب معه مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.

كما طبقتها أيضاً فنزويلا حين اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار إعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧م وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقاً[٢].

٤ ـ اسعار الكلفة الضريبية : وهذه الأسعار في الواقع تمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها هذه الشركات مع حكومات الأقطار المنتجة

---

١ ـ المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٢٢.

للنفط وتعتبر هذه الأسعار أيضاً القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار الفعلية في السوق النفطية.

كما أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة[1].

وتساوي هذه الأسعار في المتوسط =

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث إن عائد الحكومة = الريع[2] + الضريبة.

---

١ ـ فوزي القريشي «التطور التاريخي لأسعار النفط الخام» مجلة النفط والتنمية، العدد الثالث، السنة الرابعة، كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨م، بغداد، ص٣٤.

٢ ـ يعرف الريع الاقتصادي وبصفة عامة بأنه «الفائض الذي يؤول إلى عامل إنتاجي متخصص تكون الكمية المعروضة منه ثابتة» وقد وضع الاقتصاديون الكلاسيك تأكيدا خاصا على الريع باعتباره فائضاً مشتقاً من الأرض وحدها (إذ انه عامل انتاجي متخصص والكمية المعروضة منه تكاد تكون ثابتة) فطبقوا نظريتهم على الزراعة فقط. وفي الواقع فإن نظرية الريع أوسع من ذلك فتنطبق على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كالصناعة مثلا كما يعرف آخرون الريع بأنه (الفرق بين السعر ونفقة انتاج وحدة من السلعة باستخدام الوحدات الإنتاجية فوق الحدية).

وفيما يتعلق بالريع النفطي فينبغي أن نفرق بين أسعار النفط الخام وهي التي تؤخذ أساساً لتحديد عائدات الدول المصدرة للنفط وبين أسعار المنتجات النهائية في أسواق الاستهلاك والتي تغطي بالإضافة إلى تلك العائدات اجمالي النفقات وأرباح الشركات النفطية وكذلك ما تحصل عليه الدول المستوردة للنفط في صورة ضرائب ورسوم فعلى سبيل المثال فإن سعر برميل من المنتجات النفطية كان يباع للمستهلك النهائي في أوربا الغربية عام ١٩٦٧م بسعر يبلغ في المتوسط (١٠,٧٤) دولار فإن طرحنا من هذا المبلغ (٤,١٠٥) دولار وهو مجموع النفقات التي يتكلفها البرميل من البئر حتى وصوله إلى للمستهلك يتبقى (٦,٦٣٤) دولار وهو ما يطلق عليه الريع النفطي.

ويتم توزيع الريع البالغ (٦,٦٣٤) دولار بين الدول المستوردة للنفط التي تحصل على (٧٧٪) منه بينما تحصل الدول المصدرة على (١٣٪) وتحصل الشركات على (١٠٪).

ـ انظر د. حسين عمر، نظرية القيمة، ص٥٥٣ ومابعدها، مرجع سابق.

د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول، ص٤٩٤ ـ ٤٩٥ مرجع سابق.

٥ ـ **الأسعار الآنية او الفورية:** ظهرت هذه الأسعار مع ظهور الأسواق الفورية[١] وهذه الأسعار ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقًا. وينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[٢].

٦ ـ **الأسعار وفق الطريقة الإرجاعية:** اتبعت منظمة الأوبك عام ١٩٨٦م التسعير وفق الطريقة الإرجاعية وتقتضي هذه الطريقة تسعير النفط الخام استنادا إلى المستويات السائدة لأسعار المنتجات النفطية محسوما منها تكاليف التكرير والشحن مما مثل اتجاها مختلفاً للمسار الذي اتبعته الدول المصدرة للنفط منذ أوائل السبعينات حين كانت تعلن عن أسعار نفطها وتحاول موازنة الإستهلاك والإمدادات العالمية من خلال تحديد مستوى انتاجها[٣].

المطلب الثالث: الفروقات النوعية وأثرها في أسعار تحديد النفط الخام:

اولاً : الفروقات النوعية:

المقصود بالفروقات النوعية أي المحتوى الكبريتي ودرجة كثافة كل نوع من أنواع النفط الخام وفروقات الموقع الجغرافي. فالنفط الخام ليس على درجة واحدة من الكثافة بل يختلف من موقع لآخر ونتيجة لهذا الإختلاف تختلف قيمته الاقتصادية فكلما قلت درجة الكثافة النوعية زادت كمية المنتجات النفطية الخفيفة ذات القيمة المرتفعة مثل وقود الطائرات والبنزين، وكلما زادت درجة الكثافة النوعية كلما زادت كمية المنتجات النفطية الثقيلة مثل زيوت التشحيم والأسفلت[٤].

---

١ ـ تمّ التعريف بالأسواق الفورية في الفصل الثالث من الرسالة انظر ص١١٣.

٢ ـ معلومات اساسية عن صناعة النفط (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٦م) ص٤٨ ـ ٤٩.

٣ ـ تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك السنوي الثالث عشر (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» الكويت ١٩٨٧) ص٣٣.

٤ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٧٧ ـ ٨٧ مرجع سابق.

وتشتمل الفروقات النوعية على الآتي[١]:

١ ـ المحتوى الكبريتي: فإحتواء النفط على الكبريت يؤثر على سعره فكلما زادت نسبة الكبريت فيه كلما قل ثمنه لما للكبريت من أثر على تآكل المحركات من جهة وما تسببه عملية احتراق النفط من تلوث للبيئة من جهة أخرى وهذا الأمر ترفضه العديد من الدول إلا في حدود ونسب معينة.

وبالنسبة للنفط الخام لدول الأوبك فإنها تحتوي على كميات متفاوتة من الكبريت تتراوح ما بين (٠,١٠٪) بالنسبة للنفط الجزائري الجيد النوعية و (٣,٧٪) بالنسبة للنفط العربي الثقيل (مثل خام كركوك) ثم (٥,٥٪) للنفط الفنزويلي الخام.

٢ ـ درجة الكثافة: وأشهر الأنظمة لتحديد درجة النفط الخام هو النظام الذي تبناه (معهد البترول الأمريكي)[٢] حيث صنف النفط الخام إلى ثلاث أصناف خفيف ومتوسط وثقيل فالنفط الذي تكثر فيه نسب المشتقات الخفيفة (كالبنزين مثلاً) يسمى بالنفط الخفيف أما الذي تكثر فيه المشتقات المتوسطة (كالديزل مثلاً) يسمى بالنفط المتوسط وأما الذي تكثر فيه المشتقات الثقيلة (كزيت الوقود وزيت السفن) فيسمى بالنفط الثقيل ويستحوذ النفط الخام الخفيف على أسعار عالية في سوق المنتجات النفطية عن بقية الأنواع الأخرى[٣].

وقد تم توحيد هذه الدرجات بمقياس معهد البترول الأمريكي *(A. P. I.)* للتعبير عن اختلاف درجات الكثافة، والتي تبدأ بـ (٥) درجات وتنتهي بـ (٦٥) درجة وأعتبر بموجب هذا القياس أخف أنواع النفط الخام أعلاها درجة، وأثقل

---

١ ـ نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص١٣١، مرجع سابق.

٢ ـ *American Petroleum Instituti (A. P. I.)*

٣ ـ د. حميد القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة (الكويت: ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط ١٩٧٨)، ص١٥٠.

أنواعه أدناها درجة، وبنفس الوقت تم تثبيت النفط الخام السعودي الخفيف ذو الكثافة (٣٤) درجة *A. P. I.* ليكون خام القياس[١] لنفط الأوبك الخام[٢].

وتحديد السعر لأي نوع من نفط الأوبك الخام يتم استناداً للسعر الرسمي المقرر من قبل المنظمة بالنسبة لخام القياس السعودي حيث:[٣]

سعر أي نوع من نفط الأوبك = سعر خام القياس (دولار/للبرميل) + فروقات النوعية (سنت/للبرميل) + فروقات الموقع (سنت/ للبرميل).

ثانياً: فروقات الموقع الجغرافي:

تؤثر هذه الفروقات على أسعار النفط الخام بالرغم من كونه سلعة واحدة في السوق العالمية وما يترتب على هذا التجانس من تحديد سعر موحد لها، فإن تحديد الأوبك لأسعار نفطها الخام قياسا بسعر خام القياس السعودي، يترك لبقية الأعضاء حرية الحصول على دخل إضافي، وذلك عندما تكون أسواق الإستهلاك بعيدة عن موانئها أكثر مما يحصل عليه المنتج القريب من تلك الأسواق، وبالتالي يتحقق ما يسمى بـ(ريع الموقع الجغرافي) من الفرق الحاصل ما بين أجور النقل في الحالتين (الفرق بين أسواق الإستهلاك الأبعد عن موانىء تصدير النفط الخام والأقرب منها). وعموماً فإن فروقات الموقع الجغرافي تعتبر أكثر سهولة وتطبيقاً من فروقات النوعية بالنسبة لأقطار الأوبك[٤].

---

١ ـ *Marker Crude*

٢ ـ نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص١٣١، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه، ص١٢٨.

٤ ـ المصدر نفسه، ص١٣٢.

المبحث الثاني
التطور التاريخي لأسعار النفط الخام وانشاء منظمتي «الأوبك» و «الأوابك»

المطلب الأول: عرض تاريخي لتطور أسعار النفط الخام

تسهيلاً للعرض التاريخي لتطور أسعار النفط الخام يمكن أن نستعرضه من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: منذ ظهور النفط إلى نهاية عقد الأربعينات.

المرحلة الثانية: من بداية عقد الخمسينات إلى نهاية عقد الستينات.

المرحلة الثالثة: من بداية عقد السبعينات إلى نهاية عقد الثمانينات.

المرحلة الأولى: منذ ظهور النفط إلى نهاية عقد الاربعينات:

بدأ تسعير النفط الخام على نطاق تجاري واسع في ولاية بنسلفانيا عام ١٨٦٠م في الولايات المتحدة الأمريكية ففي ذلك العام كان سعر البرميل من النفط الخام (٩,٥٩) دولاراً للبرميل، انخفض بنسبة كبيرة جداً في العام التالي له إلى (٠,٤٩) دولاراً للبرميل وذلك بسبب دخول عدد كبير من المنتجين ومحدودية استخدامات النفط في مجالات الحياة في ذلك الوقت. ثم تذبذبت أسعار النفط الخام المعلنة بعد ذلك بين (٠,٩٥) دولاراً للبرميل و (١,٢٩) دولاراً للبرميل في الفترة من ١٨٨٠م إلى ١٨٩٩م.[1] غير أنه مع بداية القرن العشرين ارتبطت أسعار النفط الخام ببعض الأحداث التي أثرت على مجرى الأسعار خلال هذه المرحلة ومن هذه الأحداث:

- دخول العديد من الشركات إلى الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية أثر على الأسعار بالانخفاض حيث كان هذا السعر في نهاية عام ١٩٠٠م (١,١٩) دولاراً للبرميل انخفض إلى (٠,٦١) دولاراً في بداية عام ١٩١١[2].

---

١ ـ نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية، ص ٢٦ ـ ٢٧ مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٣.

- نشوب الحرب العالمية الأولى أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط واستمر ذلك إلى ما بعد انتهاء هذه الحرب نتيجةً للطلب المتزايد على النفط الخام حيث أصبح سلعة استراتيجية أخذت تحل محل الفحم كمصدر للطاقة بالإضافة إلى دخولها كمدخلات في الصناعة وقد ارتفعت الأسعار من (١,٩٨) دولارًا للبرميل في عام ١٩١٨م إلى (٣,٠٧) دولارًا للبرميل في عام ١٩٢٠م[١].

- ونتيجةً لأزمة الكساد العالمية فقد انخفضت الأسعار فوصلت في عام ١٩٣١م إلى (٠,٦٥) دولار للبرميل بعد أن كانت في عام ١٩٣٠م (١,١٩) دولاراً للبرميل[٢].

وقد بدأ في هذه المرحلة دخول الشركات النفطية الكبرى إلى منطقة الخليج العربي عن طريق عقود الامتياز النفطي، وبدأ نفط دول هذه المنطقة يظهر في الأسواق النفطية عن طريق هذه الشركات التي كونت فيما بينها ما عرف باتفاقية اكنا كاري[٣]، وكان من البنود المهمة التي تضمنتها هذه الاتفاقية فيما يتعلق بتحديد أسعار النفط الخام هو تطبيق «نظام التسعير على أساس نقطة الأساس المنفردة»[٤] وكان التسعير يتم طبقاً لهذه القاعدة على أساس أن النفط الخام قد تم تصديره من خليج المكسيك بغض النظر عن المكان الحقيقي للتصدير فبمقتضى هذه القاعدة يتم إضافة أجور شحن وهمية إلى أسعار النفط الخام المصدر من الموانىء التي لاتقع على خليج المكسيك. ونتيجةً لذلك حققت هذه الشركات أرباحاً طائلة من هذه الأجور الوهمية لأنها استندت إلى النفط المرتفع التكاليف الذي ينتج من حقول الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال تقوم هذه الشركات ببيع النفط المستورد من الخليج العربي الذي يعتبر رخيص الثمن وقليل التكلفة إلى إحدى الدول القريبة من منطقة الخليج العربي التي

---

١ - المصدر نفسه، ص٣٣.

٢ - عبدالمنعم سيد على، دراسات في اقتصاديات النفط العربي، (القاهرة. جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩م) ص٩٠ - ٩١.

٣ - تم التعريف بهذه الاتفاقية في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذه الرسالة ص٤٧.

٤ - *Single Basing Point*

عليها أن تدفع ثمن هذا النفط كما لو كان مستورداً من الولايات المتحدة الأمريكية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الشحن والنقل الحقيقية، وفي الوقت الذي تحصل فيه هذه الشركات على الأرباح الضخمة من ذلك فإنها كانت تدفع للحكومات المنتجة مبالغ ضئيلة مقارنةً بتلك الأرباح الضخمة كتعويض عن هذه الثروة الناضبة[١].

وطبقاً لهذه القاعدة فقد كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح بين (١,٠٢) دولاراً كحد أدنى و(١,٢١) دولاراً كحد أعلى للبرميل الواحد وذلك خلال الأعوام (١٩٤٠ – ١٩٤٥م). وكان من أسباب انخفاض الأسعار قيام الحرب العالمية الثانية وسيطرة الشركات النفطية الكبرى على الأسعار خلال هذه المرحلة[٢].

وقد كان تطبيق هذه القاعدة مقبولاً عندما كانت دول أوربا تعتمد على النفط الأمريكي أو الفنزويلي أو المكسيكي، ولكن احتجت خلال الحرب العالمية الثانية الحكومة البريطانية والأمريكية على تزويدها بالنفط من عبادان في ايران على أساس أسعاره في ميناء تكساس مضافاً إليها مقابلاً وهمياً للشحن من تكساس وعبادان..، ونتيجةً لهذا الاعتراض وافقت الشركات في عام ١٩٤٥م على اختيار منطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية، وبذلك أصبح نفط الخليج العربي المنخفض التكلفة يزاحم أنواع النفط الأخرى وبخاصة المصدرة من موانىء نصف الكرة الغربي[٣].

وعندما وافقت الشركات المنتجة للنفط على تطبيق هذه القاعدة لجأت إلى إيجاد نقطةتعادل بين سعر النفط في الخليج المكسيكي والخليج العربي وأصبحت

---

١ ـ انظر

د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول، ص٥٠٤، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص١٨١ ـ ١٨٢. مراجع سابقة.

٢ ـ نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٤٤، مرجع سابق.

٣ ـ . محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول بحث مقدم الى ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، ص١٢٨٣ ـ ١٢٨٤، مرجع سابق.

هذه المنطقة ميناء (نابولي) بجنوب إيطاليا فعلى ذلك يعتبر سعر النفط الخام القادم من خليج المكسيك مضافاً إليه أجور الشحن منه إلى تلك المنطقة يساوي سعر النفط القادم من الخليج العربي مضافاً إليه أجور الشحن من الخليج العربي إلى تلك النقطة[١].

وبالنسبة لسعر النفط الخام لمنطقة الخليج العربي فقد ظلَّ على ما هو عليه بـ(١,٠٥) دولاراً للبرميل بينما سجل السعر المعلن لخام خليج المكسيك ارتفاعاً ملحوظاً من (١,٣٦) دولاراً للبرميل إلى (١,٦٧) دولاراً للبرميل وذلك في الفترة من عام ١٩٤٥م وهو العام الذي أعلن فيه عن نقطة التعادل الجديدة حتى عام ١٩٤٧م.

ولكي تحصل هذه الشركات النفطية على مزيد من الأرباح وسعت مناطق استهلاك النفط الخليجي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى غرب أوروبا فنقلت نقطة التعادل من ميناء (نابولي) بإيطاليا إلى ميناء (ساوثهمبتن) بانجلترا. وبدأت بعد ذلك أمريكا ـ خصوصاً بعد تزايد اعتمادها على النفط المستورد ـ ودول غرب أوروبا تعتمد بصفة خاصة على النفط الخام الخليجي.

وفي نهاية هذه المرحلة جرت بعض التغييرات على أسعار النفط الخام الخليجي إلى أن استقر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩م على (١,٧٥) دولاراً للبرميل مقابل (٢,٧٦) دولاراً للبرميل للخام الأمريكي وفي هذا العام انتقلت نقطة التعادل من ميناء (ساوثهمبتن) إلى ميناء نيويورك على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

---

١ ـ عبدالله حمود الطريقي، تسعير البترول الخام ومنتجاته بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي الثاني (بيروت: د. ن، ١٩٦٢) ص١٦٧.

٢ ـ جاء هذا النقل مجافياً للمنطق الاقتصادي السليم لأن السوق الأمريكي لم تكن تستورد أكثر من (٨٪) من إنتاج الشرق الأوسط في حين كانت أوروبا الغربية تستورد (٥٥٪) من هذا الإنتاج كما كان نفط منطقة الخليج يمثل (٩٠٪) من إجمالي واردات أوروبا الغربية خلال الخمسينات وعلى هذا الأساس كان المنطق الاقتصادي يقتضي باتخاذ أوروبا الغربية وليس الساحل الشرقي للولايات المتحدة أساساً لتسعير النفط الخام الخليجي.. راجع د. عبدالله الطريقي، تسعير النفط الخام...، ص١٧٤ ومابعدها، د. حسين عبدالله اقتصاديات البترول، ص٥١٠ ـ ٥١١، مراجع سابقة.

المرحلة الثانية: من بداية عقد الخمسينات إلى نهاية عقد الستينات:

شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة على صعيد النفط الخليجي بصفة خاصة كما شهدت أحداثاً مهدت لما حدث بعد ذلك في المرحلة الثالثة من حيث سيطرة دول المنطقة وتحكمها في أسعار نفطها الخام. وقد انتهت المرحلة الأولى بنقل نقطة التعادل من لندن إلى نيويورك ويمكن اختصار الأحداث المهمة التي حدثت في هذه المرحلة الثانية وأثرت بصورة مباشرة على أسعار النفط الخام فيما يلي:

- بدأت مطالبة الحكومات للشركات المنتجة للنفط في أراضيها بزيادة العوائد النفطية عن المقدار المحدد لها ضمن شروط الامتياز فطبقت المملكة العربية السعودية في ٣٠ كانون اول (ديسمبر) ١٩٥٠م اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة آرامكو تلتها الكويت.

- ظهرت خلال هذه المرحلة الشركات النفطية المستقلة وهي الأقل امكانية من الشركات الثمانية[١] مثل أمنيويل[٢] المستقلة وجيتي أويل[٣] المستقلة.

وعقد في هذه المرحلة أول مؤتمر للنفط العربي في عام ١٩٥٩م بالقاهرة وركز اهتماماً شديداً على موضوع الأسعار عقب قيام الشركات المنتجة بتخفيضاتها لأسعار النفط في شباط (فبراير) ١٩٥٩م، وأصدر قراراً بأن أي تعديل في النظام الحالي لتحديد أسعار النفط ومشتقاته وأي تغيير في الأسعار ذاتها لا يجب أن يتم إلا بعد مناقشة الموضوع مع حكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط ثم تقوم الشركات المنتجة نفسها بإعلان تلك الأسعار[٤].

ومن ضمن الأحداث التي أثّرت على تسعير النفط إغلاق قناة السويس عام

---

١ - تم التعريف بهذه الشركات في المطلب الثالث من المبحث الثاني في الفصل الأول من الرسالة ص٤٥ ومابعدها.

٢ - *Amin Oil*

٣ - *Gitty Oil*

٤ - د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول ص٥١٤، مرجع سابق.

١٩٥٦م[١] واضطرار ناقلات النفط إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح وبالتالي ارتفاع تكاليف الشحن بالإضافة إلى النمو السريع في الواردات النفطية العالمية اقترن به نمو مماثل في إنتاج وتصدير النفط في الشرق الأوسط[٢].

- غير أن الحدث الأهم الذي حدث في النصف الثاني من هذه المرحلة هو إنشاء منظمة الأوبك التي جاء إنشاؤها نتيجةً للتخفيض المستمر في أسعار النفط الخام من قبل الشركات المنتجة دون الرجوع إلى الدول صاحبة الشأن الأول.

وفيما يتعلق بالأسعار في هذه المرحلة يلاحظ أنها لم تشهد زيادة ملحوظة ففي بداية عام ١٩٥٣م ظلت الأسعار على ما هي عليه دون تغيير عما كانت عليه في نهاية ١٩٤٩م فكان سعر النفط الخام الأمريكي (٢,٧٦) دولاراً للبرميل و (١,٧٥) دولاراً للبرميل الخام الخليجي، هذا على الرغم من أن الشركات الكبرى المنتجة للنفط قد نشطت في الفترة من (١٩٥٠ إلى ١٩٥٣م) من أجل زيادة الإنتاج لتغطية العجز الحاصل في الإمدادات بسبب الحرب الكورية بالإضافة إلى توقف صادرات النفط الإيراني. وبسبب عدم وجود رقابة على الأسعار خلال هذه المرحلة وارتفاع تكاليف إنتاج البرميل من النفط الخام الأمريكي فقد قامت الشركات النفطية الكبرى بزيادة أسعار البرميل الخام الأمريكي في خليج المكسيك (فوب) بمقدار (٢٥) سنتا ليصبح سعره في حزيران (يونيه) ١٩٥٣م (٣) دولارات يقابلها زيادة بنسبة أقل للنفط الخام الخليجي حيث بلغ سعر البرميل منه في نفس الفترة (١,٩٧) دولاراً للبرميل[٣] وقد استمر هذا السعر معمولاً به لغاية عام ١٩٥٦م. ونظراً لإغلاق قناة السويس عام ١٩٥٦م وما ترتب عليه من آثار على أسعار النفط فقد ارتفع سعر البرميل من النفط الخام الأمريكي في أوائل عام ١٩٥٧م إلى (٣,٢٥) دولاراً للبرميل والفنزويلي (٣,٠٧) دولاراً للبرميل بزيادة

---

١ - بسبب العدوان الثلاثي على مصر.

٢ - د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص١٨٦، د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول، ص٥١١، مراجع سابقة.

٣ - نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص ٥٨ - ٥٩ مرجع سابق.

قدرها (٢٥) سنتاً عن السعر السابق وهو (٣) دولارات بينما وصل سعر النفط الخام الخليجي (٢,١٢) دولارًا للبرميل بزيادة قدرها (١٥) سنتاً عن السعر السابق، وقد استمر هذا السعر حتى بداية عام ١٩٥٩م[١].

وفي بداية عام ١٩٥٩م قامت الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الخام الفنزويلي من (٣,٠٧) دولارًا للبرميل إلى (٢,٩٢) دولارًا للبرميل وذلك رداً على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الفنزويلية في مجال تعديل ضريبة الدخل على الشركات نفسها لكي ترفع حصتها من العوائد النفطية. وفي المقابل انخفض سعر البرميل من النفط الخام الأمريكي بمقدار (١١) سنتاً ليصبح (٣,١٤) دولاراً قابله انخفاض أكبر في سعر برميل النفط الخليجي الخام بلغ (١٨) سنتا ليصبح سعره (١,٩٤) دولاراً للبرميل وكان رد الفعل المسجل عربياً تجاه هذا التخفيض في الأسعار هو عقد أول مؤتمر للنفط العربي خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٩م السابق الإشارة إليه، غير أن الشركات تجاهلت مثل هذه النداءات العربية فأقدمت خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٦٠م على إجراء تخفيض آخر للأسعار المعلنة للنفط الخام[٢] الخليجي فقط حيث كان هذا التخفيض بمقدار (١٠ ـ ١٤) سنتاً للبرميل وأصبح بعد ذلك السعر المعلن للبرميل من النفط الخام الخليجي ما بين (١,٨٠ ـ ١,٨٤) دولارًا للبرميل وقد قابل هذا التخفيض ثبات سعر النفط الخام الامريكي (٣,١٤) دولارًا للبرميل[٣].

وفي النصف الثاني من هذه المرحلة جاء إنشاء منظمة الاوبك من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط كرد فعل طبيعي لما تقوم به الشركات الكبرى من استغلال وهدر للموارد النفطية ولعدم استجابة هذه الشركات الكبرى لنداءات التعاون التي عرضتها الدول النفطية مع هذه الشركات للمحافظة على حقوقها المشروعة وكان موضوع الأسعار هو السبب الرئيسي لقيامها.ومنذ إنشائها في

---

١ ـ عبدالله الطريقي، تسعير البترول الخام ومنتجاته، ص١٧٤ – ١٧٦ مرجع سابق.

٢ ـ اعتبر آخر تخفيض تقوم به الشركات خلال وجودها في المنطقة العربية.

٣ ـ نايف نواف اسماعيل. تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ..، ص٦٤ ـ ٦٥ مرجع سابق.

عام ١٩٦٠م أصدرت المنظمة عدة قرارات دعت فيها الدول الأعضاء أن يحاولوا بكافة الوسائل المتاحة لهم استعادة مستوى الأسعار السابقة والقيام بدراسة ووضع نظام يكفل استقرار الأسعار بما في ذلك تنظيم الإنتاج مع مراعاة تحقيق دخل مستقر للبلدان المنتجة وامدادات منتظمة واقتصادية للبلدان المستهلكة، وتوالت القرارات التي أصدرتها المنظمة وكانت جميعها تدور حول الأسعار وسيادة الدول المنتجة على صناعتها النفطية. ويمكن القول أنه خلال هذه المرحلة لم تستطيع الأوبك استعادة الأسعار المعلنة الى المستوى السابق ولكنها استطاعت الحيلولة دون قيام الشركات المنتجة بإجراء تخفيضات جديدة[1].

المرحلة الثالثة: من بداية عقد السبعينات إلى نهاية عقد الثمانينات:

أولاً: **فترة السبعينات** شهدت هذه الفترة أحداثاً مهمة على صعيد الأسعار النفطية فحتى تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣م كانت الشركات هي التي تمارس تحديد أسعار النفط الخام.

كما شهدت بداية هذه الفترة مفاوضات شاقة بين هذه الشركات والدول المنتجة أمكن بعدها التوصل إلى اتفاق جديد يتم فيه تحديد سعر النفط بالتفاوض بين الدول المنتجة والشركات النفطية. وعلى أساس ذلك شهدت هذه الفترة سلسلة اتفاقيات ومؤتمرات للوصول إلى سعر عادل يتفق عليه الطرفين وسنعرض هنا لأهم هذه الاتفاقيات والمؤتمرات والتي أثرت على مجرى الأسعار خلال هذه الفترة.

فقد تم في هذه الفترة وضع استراتيجية جدية للتسعير ارتكزت على مفهوم «الإقليمية» الذي من خلاله يمكن التفاوض حول الأهداف السعرية لكل منطقة على حدة، وكانت الفكرة أن تقسم دول الأوبك إلى ثلاث مناطق[2]:

المنطقة الأولى: وتضم أقطار الخليج العربي الست الأعضاء في الأوبك وهي:

١ ـ د. حسين عبدالله،، اقتصاديات البترول، ص٥١٥، ٥١٦ مرجع سابق.

٢ ـ انظر

ـ أيان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبدالوهاب الأمين، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٣م)، ص١٢٥ ـ ١٢٦.

ـ صلاح نعمان عيسى، دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية، ص١٧٠ مرجع سابق.

المملكة العربية السعودية، الكويت، أبو ظبي، قطر، ايران، والعراق وقد عقدت هذه الدول اجتماعاً في طهران مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٧١م وهذا الاجتماع هو ما عرف فيما بعد باتفاقية طهران وكان من أهم بنودها[١]:

١ ـ زيادة سعر برميل النفط الخليجي بمقدار (٣٣) سنتًا.

٢ ـ زيادة أسعار البرميل بنسبة (٢,٥٪) سنوياً اعتباراً من ١ حزيران (يونية) ١٩٧١م ولمدة خمس سنوات للتعويض عن التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

٣ ـ وضع نظام جديد لفروقات الكثافة يتم بموجبه زيادة (١,٥) سنت للبرميل الخام لكل درجة كثافة فوق (٤٠) درجة.

٤ ـ الغاء كافة السماحات[٢] التي كانت تمنحها أقطار الأوبك على الأسعار المعلنة لنفطها.

٥ ـ زيادة معدل ضريبة الدخل من (٥٠٪) إلى (٥٥٪).

وقد أدت هذه الاتفاقية الى زيادة في سعر نفط خام الإشارة السعودي[٣] (٣٤) درجة من (١,٨٠) دولار للبرميل إلى (٢,١٨) دولار للبرميل اعتباراً من ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧١م.

المنطقة الثانية: منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تتكون من ليبيا والجزائر والمملكة العربية السعودية والعراق باعتبار أن السعودية والعراق يصدران جزءاً من نفطهما من موانىء شرق البحر الأبيض المتوسط[٤].

---

١ ـ نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق الدولية، ص٨٢ ، ٨٣، محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. ص٦٣٠١.
د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ص١٥٦ ـ ١٥٧ مراجع سابقة.

٢ ـ هي ماكان يمنح للشركات من خصميات بموجب اتفاقيات تنفيذ الريع.

٣ ـ تمّ التعريف بأسعار الإشارة في المبحث الأول من هذا الفصل ص١٧٠.

٤ ـ كان يصدر إنتاج المملكة العربية السعودية بواسطة خط (التابلاين) عبر ميناء صيدا، وفي العراق يصدر بواسطة خط كركوك طرابلس بلبنان وخط كركوك بانياس بسورية.
انظر : صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ص٤٧٨، مرجع سابق.

وقد جرى عقد اتفاقية عرفت باسم اتفاقية «طرابلس الغرب» في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧١م كانت ليبيا قد بدأت بها مع الشركات العاملة فيها خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠م كما أنها تعتبر مكملة لاتفاقية طهران السابقة ومشابهة لها في معظم بنودها ما عدا الاختلاف في زيادة سعر برميل النفط الخام المصدر من موانىء الأقطار العربية السابق الإشارة إليها ليصبح السعر المعلن من برميل النفط الخام ذو كثافة (٤٠) درجة بمقدار (٣,٤٥) دولارًا للبرميل ويشمل ما يلي[١]:

(أ) السعر الأساسي لبرميل الخام وقدره (٣,٠٥) دولاراً للبرميل، ويتضمن هذا السعر (١٠) سنتات منحت إلى ليبيا لانخفاض نسبة الكبريت في نفطها.

(ب) فرق أجور الشحن بمقدار (٢٥) سنتاً للبرميل.

(جـ) زيادات خاصة مقابل ارتفاع أسعار المنتجات النفطية بمقدار (١٥) سنتاً.

المنطقة الثالثة: وتتكون من فنزويلا وأندونيسيا وقد اتخذ كل من هذين القطرين طريقة خاصة به.

اتفاقية جنيف الأولى: عقدت هذه الاتفاقية في جنيف في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م بعد تعويم الدولار الأمريكي. فقد طلبت دول الأوبك إثر ذلك من شركات النفط تعويضها عن الأضرار التي لحقت بها من جراء ذلك، انتهت بتوقيع هذه الاتفاقية. واعتبرت نافذة المفعول اعتبارا من ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢م، وبموجب هذه الاتفاقية ارتفع سعر خام القياس بنسبة (٨,٤٩٪) ليصل إلى (٢,٤٧٩) دولاراً بعد ان كان (٢,١٨) دولاراً للبرميل[٢].

اتفاقية جنيف الثانية: عقدت هذه الاتفاقية بسبب زيادة انخفاض أسعار صرف الدولار وقيام بعض الدول الصناعية بتعويم عملاتها في سوق الصرف الدولية مما زاد من من تخفيض قيمة الدولار وهذا أدّى إلى زيادة خسارة دول الأوبك.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، الأوبك والصناعة البترولية، ص ١٦١، مرجع سابق،

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات لأمارات العربية المتحدة، ٢/ ١٥٦٩، مرجع سابق.

وقد اعتبرت سارية المفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من أول حزيران (يونيه) ١٩٧٣م كما ارتفعت بموجب هذه الاتفاقية الأسعار بنسبة (١١,٩٪) ليصل خام القياس إلى (٢,٨٩٨) دولارًا للبرميل[١].

ويلاحظ أنه بعد عقد اتفاقيتي طهران وطرابلس السابق الإشارة إليهما برزت بعض الأحداث المهمة التي جعلت الدول المصدرة للنفط (خصوصا الدول العربية) تعيد النظر نهائياً في تلك الاتفاقيتين ومن هذه الأحداث[٢]:

- ارتفاع الأسعار المتحققة (الفعلية) للنفط الخام فقد شهد عامي ٧٢ و٧٣ ارتفاعاً في الأسعار المتحققة (الفعلية)[٣] للنفط في الأسواق العالمية وكان من أسباب هذه الزيادة هو ما قامت به بعض الدول المنتجة للنفط من تأميم للشركات النفطية العاملة لديها[٤]، وكذلك قيام البعض الآخر بتعديل اتفاقية المشاركة مع الشركات النفطية العاملة لديها جعل بموجبه للدولة الحق في امتلاك جزء من الإنتاج، فقد أدّى ذلك إلى تزايد الطلب على النفط مقارنة بنسبة المعروض منه.

- الزيادة الكبيرة في أرباح الشركات النفطية الكبرى وقيمة صادرات البلدان الصناعية إلى الدول المنتجة للنفط على وجه الخصوص قابل ذلك انخفاض كبير في القوة الشرائية لعوائد أقطار الأوبك التي تتعامل بشكل رئيسي بالدولار ذي القوة الشرائية المتدهورة.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢/ ١٥٦٩، ١٥٧١ مرجع سابق.

٢ ـ محمد يوسف علوان، العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، ص١٣١٩ ـ ١٣٢٠. نواف نايف اسماعيل، تحديد سعر النفط العربي الخام ... ص٨٧ ـ ٩٢ ، د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٧٢/٢، ١٥٧٣، مراجع سابقة.

٣ ـ سبق الإشارة إلى هذا النوع من الأسعار في المبحث الأول من هذا الفصل، ص١٧٠.

٤ ـ أقدمت بعض الدول المنتجة للنفط على تأميم صناعتها النفطية ولم ينجح هذا المبدأ بقدر نجاح مبدأ المشاركة وذلك لعدة أسباب منها:

- أن التأميم المفاجيء يحرم الدول المنتجة للنفط من ابقاء اتصالها بالشركات النفطية حيث أن ذلك الاتصال يعتبر فرصة لاكتساب الخبرة الفنية اللازمة لحمل عبء الصناعة النفطية. بالاضافة إلى أن التعامل مع الشركات النفطية يوجد المناخ العلمي المناسب الذي يساعد الدول المنتجة على ارساء صناعة وطنية على قواعد فنية ثابتة.

- التأميم هو سيطرة على مرحلة من المراحل الأولية للصناعة النفطية وهو الانتاج في حين تبقى المراحل الأخرى المهمة وهي التكرير والتسويق تحت سيطرة الشركات النفطية، وذلك لأن التكرير والتسويق يتم خارج أراض الدول المنتجة وبالتحديد في مناطق استهلاك النفط. انظر: عبدالحميد الأحيدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية ص١٨٨، ١٨٩. مرجع سابق.

- قيام الحرب العربية/ الإسرائيلية في ٦ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣م وما نتج عنها من وقف للصادرات النفطية عن طريق شرق البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي جعل شركات النفط العالمية لاتستكمل مفاوضاتها المتعلقة بالأسعار مع منظمة الأوبك إذ كانت تتوقع أن يهزم العرب عسكرياً في هذه المعركة وهم يمثلون الأغلبية في منظمة الأوبك وأن يأتوا بعد ذلك إلى المفاوضات وهم في موقف ضعيف مما يسمح لهذه الشركات بفرض شروطها.

لذلك فوضت منظمة الأوبك دول الخليج (المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وايران والعراق) بالاجتماع في الكويت في ١٦ تشرين أول (اكتوبر) عام ١٩٧٣م والتي أصدرت قرارها التاريخي بزيادة السعر المعلن لنفط هذه الدول بنسبة (٧٠٪) ليصبح السعر المعلن للنفط العربي الخفيف (٥,١١٩) دولاراً للبرميل بعد أن كان (٣,٠١١) دولاراً للبرميل قبل هذا الاجتماع. كما ارتفع عائد الحكومة المنتجة[1] للنفط بعد تلك الزيادة من (١,٧٧) دولاراً للبرميل إلى (٣,٠٥) دولاراً للبرميل[2]. كذلك قرروا في هذا الاجتماع تخفيض الإنتاج بمقدر (٥٪) فوراً ثم زيادة هذه النسبة إلى (١٠٪) كل شهر وذلك اعتباراً من تاريخ ١٧ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣م، وفي ٤ و ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣م اجتمعوا مرةً أخرى في الكويت وقرروا رفع نسبة التخفيض في الإنتاج إلى (٢٥٪) مقارناً بإنتاج أيلول (سبتمبر) لنفس العام تزداد بنسبة أخرى مقدارها (٥٪) شهرياً اعتباراً من أول كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣م مع تأكيد الحظر النفطي على الدول المؤيدة والمنحازة إلى إسرائيل[3].

وكان من النتائج الاقتصادية لتلك القرارات حدوث عدم توازن بين عرض النفط والطلب عليه بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ سوق النفط. ومما زاد في الإخلال بهذا التوازن تخوف الدول المستهلكة خصوصاً الصناعية منها من عدم

---

١ - تم التعريف بمعادلة عائد الحكومة في المبحث الأول من هذا الفصل ص١٧١.

٢ - د. مانع سعيد العتيبة. البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٧٤/٢، نايف نواف اسماعيل، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٢، مراجع سابقة.

٣ - هذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية- هولندا - البرتغال - جنوب افريقيا، انظر: نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٣، مرجع سابق.

استطاعتها الحصول على ما تريده من النفط الخام في المستقبل مما دفعها إلى شراء ما يمكنها شراؤه من النفط الخام عن طريق الصفقات والمبادلات المستقلة في السوق العالمية حيث تأكد أن هذه الدول الصناعية لايمكن أن تسير صناعتها بدون النفط كما أنه حتى ذلك الوقت لايمكنها من خفض استهلاكها من النفط دون أن يؤثر ذلك على حجم ناتجها القومي ومعدلات نموه. وقد سادت حالة من الذعر في سوق النفط الدولية نتيجة لذلك أدّى بالتالي إلى تأثر الأسعار المعلنة لنفط خام القياس فتصاعدت أسعاره المنخفضة بدرجة كبيرة، حيث تم بيع كمية من النفط الخام بأسعار مرتفعة بعد عرضها في المزاد فعلى سبيل المثال استطاعت تونس الحصول على سعر للنفط قدره (١٢,٦٤) دولار للبرميل لمبيعاتها الآنية[١] حيث تنافست الشركات الأمريكية في الحصول على هذه الشحنة غير الخاضعة للحظر والتي بلغت كميتها (٨٠) ألف طن. وبعد ذلك بشهر واحد باعت نيجيريا صفقة أخرى من خامها النفطي بسعر (٢٢,٦) دولاراً أي ما يعادل (٢٥٠٪) من سعرها المعلن، وفي أبوظبي بيعت كمية من النفط الأماراتي بموجب صفقة شركة (جابان لاين) اليابانية في صيف عام ١٩٧٣م بزيادة في الأسعار عن السعر المعلن بلغت أكثر من (٩٤٪). كما وصلت بعض أسعار النفط الإيرانية الآنية ما يزيد عن (٨) دولارات للبرميل[٢] كما زادت في الوقت نفسه وبشكل غير طبيعي أرباح الشركات النفطية بسبب الفارق الكبير بين الأسعار المتحققه والمعلنة وعائد حكومات الدول المنتجة للنفط القليل نسبياً[٣].

ونظراً لما سبق دعت منظمة الأوبك إلى إعادة النظر في مواقفها السابقة وضرورة قيامها بإجراءات سريعة تكفل لها المحافظة على أسعار نفطها الخام وعوائدها من الانخفاض وبالتالي الوقوف بوجه التكتل الذي تمثله الشركات النفطية الكبرى وحكوماتها وبعض البلدان الغربية المستهلكة للنفط اللذين

---

١ - *Spot Sale*

٢ - د. محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، ص٢٤٧، د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢/١٥٧٦ مراجع سابقة.

٣ - نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٤، مرجع سابق.

حاولوا القضاء على إنجاز الأوبك الذي تمثل في القرارات الأخيرة التي اتخذتها. وعقدت دول الخليج الست اجتماعاً بتفويض من المنظمة في طهران في ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٣م وكان من أهم القرارات[٣]:

١ ـ زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام بحوالي (١٣٠٪) اعتبارا من بداية عام ١٩٧٤م ليصل إلى (١١,٦٥١) دولاراً للبرميل.

٢ ـ زيادة العائد الحكومي من البرميل الخام إلى (٧) دولاراً للبرميل.

٣ ـ زيادة فروق الكثافة بإضافة (٣) سنت للبرميل الخام لكل درجة كثافة دون الـ (٣٤) درجة و (٦) سنت للبرميل الخام لكل درجة كثافة فوق الـ(٣٤)درجة.

٤ ـ اعتبار النفط العربي الخفيف (٣٤) درجة هو النفط الذي تحدد بواسطته أسعار النفط الأخرى وذلك حسب الكثافة والموقع الجغرافي ونوعية النفط.

وارتفعت بعد هذا المؤتمر أسعار النفط في الدول الأعضاء بنسب تتراوح بين (٧٠٪ و٨٠٪) وبذلك فقد شهد عام ١٩٧٣م تغيراً حقيقياً في سوق النفط وانتقال قرار تحديد الأسعار إلى المنظمة بعد أن كان يتم تحديده في السابق من قبل الشركات الكبرى إلا أن هذا لا يعني غياب تأثير تلك الشركات غير المباشر على الأسعار[٢].

---

١ ـ نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٤ ـ ٩٥.
د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٧٧/٢ ـ ١٥٧٨،
د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص ٢١٧، ٢١٨، مراجع سابقة.

٢ ـ من صور هذا التأثير ـ تحكمها في أسواق النفط العالمية عن طريق عقد اتفاقيات طويلة الأجل لشراء النفط الخام بأسعار مخفضة، وقيام هذه الشركات بالمساعدة على إحلال النفط الخام المنتج خارج نطاق الأقطار العربية النفطية التي فرضت الحظر النفطي وكذلك سيطرتها على المراحل اللاحقة للصناعة النفطية. انظر: نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص١٧٨، وما بعدها، مرجع سابق.

وبحلول عام ١٩٧٤م فقد بدأ يشهد السوق النفطي تحولاً من سوق للمشترين[١] بقيادة الشركات النفطية إلى سوق للبائعين[٢] (المنتجين) بقيادة الأوبك.

وفيما يتعلق بالأسعار خلال هذا العام ١٩٧٤م فقد عقد اجتماع في أبوظبي بحضور المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وقطر وأقروا فيه القرارات الآتية[٣]:

١ ـ تخفيض السعر المعلن لخام القياس بمقدار (٤٠) سنتًا.

٢ ـ زيادة معدل العائد الحكومي من البرميل من (٧) دولار إلى (١٠,٠٨) دولار.

٣ ـ زيادة نسبة الريع إلى (٢٠٪) وضريبة الدخل[٤] من (٦٥,٧٪ إلى ٨٥٪).

وقد أقرت منظمة الأوبك في اجتماعها الذي عقدته في فيينا في كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٤م القرارات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة إنتاج برميل الخام في كل دولة وأن يكون العائد الحكومي (١٠,١٢) دولاراً للبرميل على أن يسري هذا طوال عام ١٩٧٥م.

وبناء على التخفيض السابق للسعر المعلن لخام القياس فقد أصبح هذا السعر (١١,٢٥) دولاراً للبرميل، إلا أنه ورغم خفض أسعار النفط وزيادة ضريبة الدخل والريع على الشركات فإن معدلات التضخم أخذت في التزايد[٥] ورافق

١ ـ *Buyers' Market*

٢ ـ *Sellers' Market*

٣ ـ نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٦ ـ ٩٧، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٢ مراجع سابقة.

٤ ـ لقد سبق شرح الريع وضريبة الدخل في الفصل الأول من الرسالة ص٥٤ – ٥٥، وكذلك ص١٧٢.

٥ ـ لقد بينت الحسابات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأوبك والتي اعتمدت على إحصائيات المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي أن اسعار السلع المصدرة إلى دول الأوبك قد زادت بنسبة (٢٨,٦٪) بين عامي ٧٣، ٧٤ كما أنها زادت بنسبة (٢٠٪) خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٧٥م

انظر د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢/١٥٩٠، مرجع سابق.

ذلك عدم استقرار في قيم العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية (وخاصة الدولار) مما سبب تآكل في القوة الشرائية للعوائد النفطية لدول الأوبك. ونظراً لأن التضخم النقدي[١] مازال مستمراً بمعدلات عالية فقد قررت المنظمة في اجتماعها الذي عقدته بفيينا في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥م الموافقة على السعر الجديد وهو (١١,٥١) دولاراً للبرميل من نوع خام القياس على أن يطبق ذلك اعتبارا من ١ تشرين أول (اكتوبر) عام ١٩٧٥م[٢][٣]. واستمرت الأسعار بهذا المستوى الذي اتفق عليه في هذا المؤتمر وتم تجميدها حتى نهاية عام ١٩٧٦م.

وفي كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٦م عقد اجتماع للمنظمة في الدوحة انقسم فيه أعضاء الأوبك إلى فريقين:

الأول ويضم المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وطالبت فيه بزيادة الأسعار بنسبة (٥٪) وذلك اعتبارا من أول عام ١٩٧٧م وكان هدفهم الحفاظ على انتعاش الاقتصاد العالمي.

---

١ - تستورد الدول المصدرة للنفط المنتجات والسلع المصنعة من الدول الصناعية، وتدفع معظم عوائدها من النفط لقاء تلك المستوردات ومن المعلوم أن القوة الشرائية لعوائدها تتدهور سنويا وذلك بسبب زيادة أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها ولهذا السبب نصت بعض قرارات المنظمة على زيادة الأسعار المعلنة بنسبة (٢,٥٪) سنوياً للتعويض عن الخسارة في القوة الشرائية للعوائد النفطية.

انظر د. مانع سعيد العتيبة البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٦٧/٢، مرجع سابق.

٢ - ألغي هذا القرار نظام السعر المعلن لنفط الأوبك ليحل محله السعر الرسمي او السعر الفعلي «*Official solling Price*» بسبب سريان نظام المشاركة في الدول العربية النفطية.

٣ - عقد في هذا العام ١٩٧٥ اجتماع لملوك ورؤساء دول الأوبك في الجزائر لتدارس كل الظروف المتعلقة بالأوضاع النفطية وأصدروا قراراتهم على شكل مبادىء تتناول سياستهم النفطية مستقبلاً ومن أهم هذه المبادىء التي ينبغي أخذها في الاعتبار والمتعلقة بأسعار النفط الخام:

١ - الكلفة الحقيقية لواردات الأوبك من السلع والخدمات بالنسبة لعاملي التضخم وتغيير أسعار العملات.

٢ - كلفة المصادر البديلة من الطاقة.

٣ - كلفة تحويل التقنية المتقدمة إلى دول الأوبك.

٤ - كلفة الإنماء في المستقبل.

٥ - التعويض عن استنزاف الثروة النفطية للدول الأعضاء.

محمد نصير، تسعير النفط الخام، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، (الكويت: منشورات منظمة «الاوابك»، ١٩٧٩م)، ص.٣٣٠.

والثاني: يضم بقية دول الأوبك واتفقت على الزيادة بنسبة (١٠٪) كمرحلة أولى تليها زيادة بنسبة (٥٪) كمرحلة ثانية.

وبذلك ظهر نظامان للأسعار صدر بكل منهما قرار يمثل الاتجاه الذي أصر عليه كل فريق. ولأول مرة يصدر مثل هذا النوع من القرارات في تاريخ المنظمة.

ونتيجة للآثار السلبية التي ترتبت على نتائج ذلك الاجتماع اتفقت دول الأوبك على العمل على توحيد قراراتها وذلك بأن يوافق الفريق الأول على الزيادة في السعر إلى (١٠٪) على أن يتخلى الفريق الثاني عن المرحلة الثانية من زيادة السعر التي تمثل (٥٪) وبذلك أصبح السعر الرسمي لخام القياس هو (١٢,٧٠) دولاراً للبرميل اعتباراً من تموز (يولية) ١٩٧٧م إلى نهاية العام[١].

ولم يحدث خلال عام ١٩٧٧م أي اتفاق بين دول منظمة الأوبك على زيادة الأسعار خلال عام ١٩٧٨م مما أدّى إلى الاستمرار على السعر السابق.

وقد عقد في كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨م بمدينة أبو ظبي اجتماع لأعضاء المنظمة استعرضوا فيه تقريراً سبق أن أعدته اللجنة الاقتصادية للأوبك[٢] قبل الاجتماع ولاحظ المجتمعون بقلق بالغ معدل التضخم العالي وانخفاض قيمة الدولار خلال السنتين الماضيتين مما أدّى إلى تآكل كبير في قيمة العوائد النفطية وتأثير ذلك بصورة سلبية على التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النفطية وبالرغم من ذلك ولغرض مساعدة الاقتصاد العالمي على النمو ولدعم الجهود التي تبذل نحو تقوية الدولار الأمريكي والحدّ من اتجاهات التضخم قرر

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٩٣/٢، نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٩٩ ـ ١٠٠. مرجع سابقة.

٢ ـ لقد قررت اللجنة الاقتصادية في تقريرها المذكور نسب التضخم المستورد في عام ١٩٧٧م مقارنة بعام ١٩٧٦م في حدود (١٩,٠٤٪) وذلك بتطبيقها على سعر البرميل المباع في عام ١٩٧٨م. وقد احتسب هذا الرقم عن طريق استخدام جدول قياس الاستيراد لدول الأوبك *(O. I. P. I)* وأشارت كذلك التقديرات التي خرجت بها اللجنة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المستهلكة الرئيسية سيكون بحدود (٤٪) لعام ١٩٧٩م مقارنة بالعام السابق وان مستوى التضخم في هذه الدول بدأ يميل إلى الاعتدال في بعضها على الرغم من ارتفاعه خلال العام كله، كما توقعت اللجنة أن يتراوح حجم الطلب على نفط الأوبك في عام ١٩٧٩م بين (٣٠ و٣١) م/ب يوميا. انظر: د. مانع سعيد العتيبة البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٥٩٦/٢، ١٥٩٧، مرجع سابق.

المؤتمر زيادة أسعار النفط بمعدل (١٠٪) فقط خلال عام ١٩٧٩م على أن تقسم هذه الزيادة تأكيداً لحسن النية على النحو التالي[١]:

- (٥٪) اعتباراً من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩م ليصبح خام القياس (١٣,٣٣٥) دولار.
- (٣,٨٠٩٪) اعتباراً من ١ نيسان (ابريل) ١٩٧٩م ليصبح خام القياس (١٣,٨٤٣) دولار.
- (٢,٢٩٤٪) اعتباراً من ١ تموز (يوليه) ١٩٧٩م ليصبح خام القياس (١٤,١٦١) دولار.
- (٢,٦٩١٪) اعتباراً من ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩م ليصبح خام القياس (١٤,٥٤٢)دولار.

ومن الناحية الأخرى قرر المؤتمر أنه إذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه بالنسبة للتضخم وعدم الاستقرار في العملات وتأثير ذلك على العوائد النفطية فإن الأعضاء سيجدون أنفسهم أمام الأمر الواقع لاجراء تعديل كامل للأسعار لمواجهة آثار التضخم وانخفاض الدولار.

وقد كان لهذه السياسة التسعيرية الجديدة التي أدخلتها الأوبك ميزتان[٢]:

الأولى: أنها تعتبر حلاً وسطاً بين المعتدلين الذين فضلوا أن لاتزيد الأسعار عن (١٠٪) والمتشددين الذين طالبوا بـ(١٥٪).

الثانية: أن إدخال الزيادة على مراحل تدريجية يقطع الطريق أمام الصدمات الاقتصادية في الدول المستهلكة كما يمكّن هذه الدول من تكييف اقتصادياتها مع هذه الزيادات وامتصاصها بصورة تدريجية.

ولكن وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩م حدثت بعض التطورات الهامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي العالميين كان لها الأثر الكبير على تطور أسعار النفط. ومن أهم هذه التطورات خسارة السوق النفطي حوالي (٥) ملايين برميل يومياً من النفط كانت تنتجها إيران توقفت بسبب اندلاع الثورة الإيرانية.

---

١ - سيروب استيباتيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبيك» (بغداد: منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، ١٩٨٠)، ص٢١٧، ٢١٨.

٢ - د. احمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، ص١٨٩، مرجع سابق.

مما أدّى إلى حدوث نقص في السوق النفطي قدر بحوالي (٢) مليون برميل يوميًا بعد أن تم تعويض خسارة السوق الـ (٣) ملايين برميل عن طريق زيادة إنتاج النفط من بعض الدول الأخرى الأعضاء في الأوبك. وقد أدّى هذا إلى زيادة أسعار النفط الخام في السوق الفوري إلى أكثر من (٢٠) دولاراً للبرميل مقارنةً بسعره الرسمي (١٣,٣٣) دولاراً للبرميل بعد الاجتماع الأخير للمنظمة.

وقد أحدث هذا ذعراً لدى الدول المستهلكة ممثلة في وكالة الطاقة الدولية[١] وخشيت من حدوث نقص في مخزونها النفطي فعملت على زيادة هذا المخزون خوفاً من حدوث نقص في الإمدادات النفطية.

ونتيجةً لذلك وما رافقه من زيادات متتالية في أسعار النفط في الأسواق الفورية أعلنت المملكة العربية السعودية زيادة إنتاجها إلى ما يقارب (١٠) ملايين برميل يومياً لتقليل الآثار السلبية لذلك النقص الحاصل في السوق النفطي.

وفي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩م عقدت منظمة الأوبك اجتماعاً لها في جنيف لمواجهة التطورات الجديدة وقد اتفقوا في هذا الاجتماع على زيادة الأسعار في الربع الأخير من عام ١٩٧٩م مع دعوة الشركات الكبرى للالتزام بالسعر الرسمي وقد رافق ذلك خفض المملكة العربية السعودية لإنتاجها النفطي الى (٨,٥) م/ب بعد عودة الإنتاج الإيراني من النفط[٢].

وبعد هذا الاجتماع تراوح سعر النفط بين (١٧,٥٠ - ١٨,٥٠) بعد إضافة

---

١ - وكالة الطاقة الدولية: هي هيئة دولية تم انشاؤها في ١٩٧٤/٢/١٥م ويمثل اعضاؤها كبار الدول الرئيسية المستهلكة وتضم:

أمريكا، كندا، اليابان، هولندا، فرنسا، النرويج، بريطانيا، ايسلندا، الدانمارك، لوكسمبرج، وبقية اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والأهداف الرئيسية لهذه الوكالة تأمين مخزون نفطي لمدة ١٠٠ يوم واقتسام النفط بين الدول الأعضاء في حالة تعرضه للنقص في الإمدادات ومحاولة تقليل الاعتماد على النفط...، انظر: د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٢١ مرجع سابق.

٢ - لم يصل الإنتاج الايراني الى أكثر من (٤,٧) م/ب يوميا يخصص منها ٤ م/ب للتصدير والباقي للاستهلاك المحلي.. انظر نواف نايف اسماعيل، تحديد اسعار النفط العربي الخام....، ص١٠٨، مرجع سابق.

فروق الكثافة والموقع الجغرافي لبقية الأعضاء في المنظمة (ولم يلتزم بالسعر المقرر في هذا الاجتماع سوى المملكة العربية السعودية)[١].

إلاّ أن الأسعار الفورية أخذت في التصاعد حتى وصل سعر خام القياس في السوق الفورية خلال شهر آيار (مايو) ١٩٧٩م إلى (٢١,٥) دولاراً للبرميل بينما وصلت أسعار الأنواع الأخرى من النفط الخام إلى (٤٠) دولاراً للبرميل.

وعلى إثر ذلك عقدت المنظمة اجتماعاً آخر في حزيران (يونية) ١٩٧٩م اتفق الأعضاء فيه على سعر (١٨) دولاراً للبرميل من نوع خام القياس مع إضافة دولارين تسمى «علاوة السوق»[٢] بالإضافة إلى فروقات الأسعار النوعية، وبذلك تراوحت الأسعار بين حد أدنى «١٨» دولاراً للبرميل التزمت به المملكة العربية السعودية وقطر والأمارات العربية المتحدة و «٢٣,٥٠» دولاراً للبرميل للدول الأفريقية ذات النفط الخفيف والجيد النوعية والتزمت به ليبيا والجزائر ونيجيريا وسعر وسط لبقة الأعضاء يتراوح بين (٢١,٢٢) دولاراً للبرميل.

إلا أنه ورغم ذلك أخذت الأسعار الفورية تمارس ضغوطها على الأسعار الرسمية مما أدّى إلى زيادتها في حدود (٥٪ - ١٠٪) خصوصاً بعد أن حدثت تجاوزات من بعض أعضاء المنظمة على السعر الرسمي. وبنهاية فترة السبعينات رفعت دول الأوبك وبصورة منفردة ومتعاقبة أسعار النفط بحيث أصبح الحد الأدنى لها «٢٤» دولاراً للبرميل من نوع خام القياس بينما وصل الحد الأعلى «٣٠» دولاراً لكل من خام ليبيا والجزائر وفشل آخر مؤتمر عقد خلال الفترة من ١٧ - ٢٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩م في كاراكاس في توحيد الأسعار أو في التوصل إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف[٣].

ولم تكن هذه الفوضى في الأسعار بسبب نقص في المعروض من النفط كما ادّعت الشركات النفطية حيث افتعلت مثل هذه الفوضى وساعدها في ذلك

---

١ - نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية. ص١٠٩ - ١١٠، مرجع سابق.

٢ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦٠١/٢ - ١٦٠٢.

٣ - نايف نواف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ١١٣ - ١١٩ مرجع سابق.

المضاربون في سوق النفط الخام بهدف زيادة أرباح قيمة موجودات هذه الشركات وتوفير الحوافز اللازمة لتطوير مصادر الطاقة البديلة بما في ذلك النفط ذي التكلفة المرتفعة من خارج الأوبك وكما ذكرنا سابقاً أدت هذه الفوضى بسعر النفط إلى أن ارتفع إلى أكثر من « ٤٠ » دولاراً للبرميل.

ثانياً: **فترة الثمانينات**: استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من ١٩٨٠م حتى منتصف عام ١٩٨١م. فقد تم الاتفاق على تعديل سعر خام القياس من (٢٤) دولارًا إلى (٢٦) دولارًا في عام ١٩٨٠م ورغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٠م إلى (٤٠,٦٠) دولار لخام القياس بينما لم يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يلحق السعر الرسمي بالسعر الفوري حيث بلغ السعر الرسمي في نهاية عام ١٩٨٠ (٣٢) دولاراً للبرميل ومن أسباب ذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية[١] مما أدّى إلى أن ساد نوع من الخوف بتوقع حدوث ندرة في السوق النفطي[٢] الأمر الذي أدّى إلى زيادة التوقعات باحتمال ارتفاع الأسعار في المستقبل. ومع هذا الارتفاع المتتالي في هذه الفترة فإن منظمة الأوبك لم يتعد دورها عقد الاجتماعات في محاولة للوصول إلى اتفاقيات تؤكد السعر السائد فعلاً أو الاتفاق على فروق الأسعار وذلك في ظروف اتسم السوق فيها بعدم الاتزان والاستقرار[٣].

وفي نهاية عام ١٩٨٠م وبداية عام ١٩٨١م حدثت بعض التطورات السياسية والاقتصادية أثّرت في اتجاه الأسعار مما دفع السوق النفطي إلى التحول من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين وأدّت إلى ظهور سمات جديدة للسوق النفطي أحدثت تغيراً كبيراً في الأسعار اعتباراً من منتصف عام ١٩٨١م فقد انخفضت الأسعار الفورية لتصل إلى (٣٤) دولاراً للبرميل متساوية بذلك مع الأسعار الرسمية المعلنة.

---

١ ـ قامت الحرب العراقية الإيرانية في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠م وانتهت في شهر تموز (يوليو)١٩٨٨م.

٢ ـ زادت المملكة العربية السعودية من إنتاجها إثر ذلك الى (١٠) ملايين برميل يوميا تقريبا لمواجهة احتمالات النقص ثم خفضته في عام ١٩٨٢م الى (٦,٤) مليون برميل يوميا، انظر المبحث الثاني من الفصل لأول من الرسالة، ص٢٩.

٣ ـ د. مانع سعيد العتيبة. البترول واقتصاديات الأمارات.... ١٦٠.٤/٢ مرجع سابق. سعاد الصباح، أوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل، (لندن: دار ايستلودرز للنشر، ١٩٨٥م) ص٢٨.

وكان من أهم التطورات التي حدثت وأثرت على مجرى الأسعار[١]:

١ ـ دخول أعضاء جدد[٢] في السوق النفطي خلاف دول الأوبك ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، وطرحت هذه الدول إنتاجها النفطي في مختلف الأسواق وخصوصًا الأسواق الفورية.

٢ ـ استخدام الدول الصناعية للمخزون النفطي الذي بدأت في تكوينه في الفترة الماضية وإحداث فائض مصطنع في السوق النفطي مما مكّنها من السيطرة على السوق.

٣ ـ عمل وكالة الطاقة الدولية على الحدّ من استهلاك النفط وسياستها في تشجيع وتطوير مصادر الطاقة الأخرى.

٤ ـ ترتب على ذلك انخفاض إنتاج الأوبك ومن ثم عوائدها النفطية مما جعل من الصعوبة بمكان الالتزام بالحصص الإنتاجية والأسعار الرسمية، رافق ذلك ظهور الحسومات السعرية والاتفاقيات الثنائية التي أدّت إلى انهيار الأسعار والإنتاج خلال هذه المرحلة.

٥ ـ تزايد أهمية السوق الفورية فعندما تكون الأسعار الرسمية أقل من الفورية كانت تتجه الشركات النفطية للحفاظ على عقودها مع دول الأوبك وفي حالة العكس تتجه نحو السوق الفورية.

وبناء على ما سبق فقد انخفضت حصة ومركز مساهمة الأوبك في السوق النفطية مما أحدث تحولاً في ميزان القوى لصالح المشترين.

وقد استمرت الأسعار الرسمية لخام القياس على مستواها الذي قررته

---

١ ـ انظر: د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦٠ـ٦/٢، د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٢٧ ـ ٢٣٣، مراجع سابقة.

٢ ـ من أمثلة هذه الدول الاتحاد السوفيتي ودول بحر الشمال وبريطانيا والنرويج والدنمارك والمكسيك.

انظر:

د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٣٠، مرجع سابق.

الأوبك في اجتماعها في جنيف في تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨١م وهو (٣٤) دولاراً لخام القياس إلى نهاية عام ١٩٨٢م، إلاّ أن الأسعار الفورية أخذت في الانخفاض في نهاية العام بمعدل قدره «٣» دولار لتصل إلى (٣٠,٩٢) في نهاية عام ١٩٨٢[1].

وفي عام ١٩٨٣م ازداد تأثير السوق الفورية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك مما أدّى بالمنظمة إلى خفض الأسعار بصورة جوهرية ولأول مرة بعد رفعها في عام ١٩٧٣م حيث تم خفض سعر خام القياس من (٣٤) دولارًا إلى (٣٠) دولارًا في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٣[2].

وقد انخفض معدل إنتاج أوبك في شباط (فبراير) ١٩٨٣م إلى (١٤,٧) م/ب وكذلك الأسعار الفورية لتصل إلى (٢٩,٧٥) دولارًا للبرميل بعد أن كانت في نهاية عام ١٩٨٢م (٣٠,٩٢) دولارًا للبرميل.

وعلى إثر هذه الأحداث اجتمعت المنظمة في آذار (مارس) ١٩٨٣م في لندن للقضاء على التخمة النفطية وتحقيق استقرار في الأسعار والتنسيق مع الدول المنتجة خارج الأوبك وقد تقرر ما يلي[3]:

١ ـ تحديد سعر (٢٩) دولاراً للبرميل من نوع خام القياس.

٢ ـ تحديد سقف إنتاج المنظمة عند (١٧,٥) م/ب.

٣ ـ تعهدت الدول الأعضاء بعدم تخفيض الأسعار الرسمية لنفطها إلا بعد الموافقة الرسمية من المنظمة.

٤ ـ يمكن للدول الأعضاء زيادة الأسعار الرسمية بصورة تدريجية لا تتعدى (٥٠) سنتاً بشرط أن تسمح ظروف السوق بذلك.

كذلك تعهدت الأطراف المشاركة في المؤتمر بعدم إعطاء أية حسومات نظراً لأنها تؤثر على الهيكل السعري للمنظمة.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦٠٩/٢، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ١٦١٢/٢.

٣ ـ د. سعاد الصباح، أوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل، ص٧٦ ـ ٧٧. مرجع سابق.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد أوكل إليها رسمياً تحديد إنتاج نفطها عند مستوى يحقق الموازنة اللأزمة لضمان استقرار سوق النفط والدفاع عن سعر النفط القياسي وهو (٢٩) دولاراً للبرميل.

وقد اختتم هذا العام أحداثه بوصول أسعار النفط لخام القياس إلى (٢٩) دولاراً ووصلت الأسعار الفورية إلى (٢٨,٢٥) دولاراً للبرميل.

وفي عام ١٩٨٤م حصلت بعض الأحداث أثّرت على السوق النفطية ومنها[١]:

١ ـ عمل الدول الصناعية على اللجوء إلى بدائل للنفط للحصول على احتياجاتها من الطاقة.

٢ ـ تزايد المنافسة من الدول المنتجة خارج الأوبك مثل نفط بحر الشمال والمكسيك.

٣ ـ عدم التزام بعض الدول الأعضاء في الأوبك بالحصص المقررة ومنح حسومات في الأسعار على نطاق واسع.

٤ ـ تزايد المخزونات النفطية بشكل كبير.

على إثر هذه التجاوزات في الحصص فقد شكلت المنظمة جهازاً للرقابة على إنتاج وأسعار بيع الدول الأعضاء وذلك في اجتماع المنظمة بجنيف في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٤.

واستمرت الأسعار الرسمية بـ (٢٩) دولاراً بينما انخفضت الأسعار الفورية إلى (٢٧,٧٥) دولاراً للبرميل في نهاية ذلك العام.

وكان عام ١٩٨٥م بداية للتحول في مجرى الأحداث المتعلقة بالأسعار النفطية فقد بدأ هذا العام والسعر الرسمي للبرميل من خام القياس (٢٩) دولاراً للبرميل والأسعار الفورية منه (٢٨,٠٤) دولاراً للبرميل. إلا أن التجاوزات السابقة استمرت خلال هذا العام مما دعا أعضاء المنظمة للاجتماع[٢] في كانون

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الرياض، ص٣٤.

٢ ـ لم يحضر هذا الاجتماع إيران والجزائر وليبيا.

الثاني (يناير) ١٩٨٥ بجنيف قرروا فيه تخفيض خام القياس من (٢٩) دولاراً إلى (٢٨) دولاراً للبرميل مع إجراء تعديلات أخرى على بعض الأنواع من أسعار النفط الخام في دول المنظمة.

وفي أعقاب هذا القرار تحسن الوضع النفطي قليلاً إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد استمر السوق النفطي في حالة من الضعف، وزاد هذا الوضع سوءاً بإعلان بريطانيا في آذار (مارس) ١٩٨٥م عن إلغاء شركة النفط البريطانية وهي الشركة الحكومية التجارية التي كانت تقوم بتحديد الأسعار لنفط بحر الشمال لأن ذلك كان يعني ربط أسعار نفط بحر الشمال بالأسعار الفورية[١].

وقد انتهى هذا العام ببقاء السعر الرسمي لخام القياس (٢٨) دولاراً للبرميل وهو السعر الذي تم الاتفاق عليه في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥م ووصول السعر الفوري لخام القياس إلى (٢٦,٩٢) دولاراً للبرميل.

ونظراً لاستمرار الاضطراب في السوق النفطي وازدياد تراخي قبضة الأوبك على إنتاج الدول الأعضاء خاصة تلك التي تواجه ظروفاً اقتصادية صعبة فقد قرر أعضاء الأوبك في اجتماعهم الذي عقد في جنيف في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٥م التخلي عن سياسة تحديد حصص الإنتاج وسياسة التسعير الرسمي خلال الأشهر الستة القادمة وترك عوامل العرض والطلب لتحديد اتجاهات السوق خلال هذه الفترة بقصد الضغط على المنتجين المنافسين من خارج المنظمة لتحقيق توازن في السوق النفطي[٢].

وقد شهد عام ١٩٨٦م تذبذباً عنيفاً في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمّت السوق النفطي بسبب حرب الأسعار[٣] حيث بدأت الدول المنتجة للنفط سواء من داخل الأوبك أو خارجها سباقاً شديداً باتجاه زيادة الإنتاج مما عرّض الأسعار إلى تراجعات شديدة وصلت إلى أقل مستوى لها[٤] منذ تسلم الأوبك زمام المبادرة بتسعير نفطها الخام وأيضاً رفض الدول المنتجة خارج

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٣٤ مرجع سابق.

٢ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي التاسع ١٩٨٤/ ١٩٨٥م، الدوحة، ص١٢، ١٣.

٣ ـ *Price War*

٤ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي العاشر ١٩٨٦م، الدوحة، ص٢١.

الأوبك التعاون مع دول الأوبك لغرض حماية مستوى أسعار النفط واستقرار سوقها، وبدأت حرب الأسعار التي انتهت بانهيار أسعار النفط [١].

وشهد النصف الأول من هذا العام ثلاثة مؤتمرات وزارية تعذّر فيها الاتفاق على أي قرار بسبب تباين وجهات النظر مما أدّى إلى هبوط أسعار النفط إلى أقل من عشرة دولارات للبرميل من نوع خام القياس وكان ذلك خلال شهر تموز (يوليه) ١٩٨٦م. وعقد إثر ذلك اجتماع في جنيف في شهر آب (أغسطس) من العام نفسه اتفق فيه الأعضاء على تخفيض مستويات إنتاجهم والعودة مؤقتاً خلال شهري (أيلول/سبتمبر وتشرين أول /اكتوبر) إلى تحديد سقف الإنتاج بـ(١٦) مليون برميل يومياً (باستثناء العراق) مع الالتزام بنسب الحصص الإنتاجية المقررة لكل عضو.

وفي مؤتمر عقب هذا المؤتمر عقد في جنيف في تشرين أول (اكتوبر) من نفس العام تقرر فيه سقف الإنتاج لشهري (تشرين الثاني/نوفمبر، كانون أول/ ديسمبر) بـ (١٤,٩٦١) مليون برميل يومياً و(١٥,٠٣٩) مليون برميل يومياً على التوالي [٢].

وعلى إثر ذلك شهدت السوق النفطية تحسناً طفيفاً على مستوى الأسعار النفطية حيث تراوحت بين (١٣ و١٥) دولاراً للبرميل واختتم هذا العام أحداثه باجتماع كانون أول (ديسمبر) بالاتفاق على سقف إنتاج للنصف الأول من عام ١٩٨٧م قدره (١٥,٨) مليون برميل يومياً وبدء العمل بسعر الإشارة البالغ (١٨) دولاراً للبرميل [٣][٤].

---

١ - د. مانع العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦١٩/٢، مرجع سابق.

٢ - المصدر نفسه ١٦٢١/٢، ١٦٢٢.

٣ - مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي العاشر ١٩٨٦م، الدوحة، ص٢٢، مرجع سابق.

٤ - بُني سعر الإشارة (١٨) دولاراً للبرميل لأول مرة على أسعار سلة من سبعة أنواع نفطية خفيفة رئيسية من بينها خام (ايستيموس المكسيكي) كإشارة إلى أهمية تعاون الدول خارج الأوبك في تثبيت الأسعار وقد اتُفقَ على تسميتها (سلة خامات)، ويتأثر هذا السعر صعوداً وهبوطاً بمستوى إنتاج أوبك وبما إذا كانت تلتزم بالحصص الإنتاجية المقررة أم لا. وهذه الأنواع السبعة هي كالتالي:

(١) - مزيج صحاري (الجزائر) = ١٨,٨٧ دولار للبرميل. (٢) ميناس (اندونيسيا) = ١٧,٥٦ دولاراً للبرميل (٣) بونتي لايت (نيجيريا) = ١٨,٩٢ دولار للبرميل (٤) العربي الخفيف (السعودية) = ١٧,٥٢ دولار للبرميل (٥) دبي (الأمارات) = ١٧,٤٢ (٦) تياجوانا (فنزويلا) = ١٧,٦٢ دولار للبرميل (٧) استيموس (المكسيك) = ١٨,٠٧ دولار للبرميل، انظر: د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات ١٤١١/٢، مرجع سابق، أول تغيير في السعر الاسترشادي لأوبك، مجلة عالم النفط، المجلد ٢٣، العدد ٨٢١، ١٤١١هـ تموز (يوليه) ١٩٩٠م، قبرص ص٩.

ولقد كان للاتفاق الأخير آثاره الإيجابية على السوق النفطي في عام ١٩٨٧م الذي شهد استقرار نسبياً في الأسواق وأيضاً تقاربت فيه الأسعار الرسمية مع الأسعار الفورية. وفي شهر حزيران (يونيه) من عام ١٩٨٧م اتفق أعضاء الأوبك على رفع سقف الإنتاج إلى (١٦,٦) مليون برميل يومياً وذلك للنصف الثاني من العام نفسه دون تعديل في هيكل الأسعار عن (١٨) دولارًا للبرميل. ونتيجةً لذلك فقد وصل خام القياس في شهر تموز (يولية) في السوق الفورية إلى (١٨,٠١) دولارًا للبرميل واتفق الأعضاء في اجتماعهم في كانون أول (ديسمبر) على خفض سقف الإنتاج إلى (١٥,٠٦) مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨م[١].

وفي عام ١٩٨٨ ونتيجةً لتزايد عدد الدول الأعضاء المتجاوزة لحصصها الإنتاجية اندفعت دول أخرى لتمارس نفس الدور مما أدّى إلى حرب الإنتاج بين الدول الأعضاء في المنظمة أثّر بالتالي على الأسعار فانهارت حتى وصلت في شهر تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٨م إلى أقل من عشرة دولارات[٢] وبالإضافة إلى ذلك فقد ساعد في انخفاض الأسعار ايضا لجوء بعض الشركات النفطية إلى بيع مخزونها النفطي لتقليص فعالية الأوبك في السوق النفطي[٣].

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعها في فيينا قررت فيه تحديد سقف الإنتاج بـ (١٨,٥) مليون برميل يومياً لمدة ستة شهور تنتهي في شهر حزيران (يونية) ١٩٨٩م والالتزام بسعر رسمي عند (١٨) دولار للبرميل[٤].

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للمؤسسة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٣٦، مرجع سابق.

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٤١٦/٢، مرجع سابق.

٣ ـ د. سيد الخولي، سوق النفط العالمي خلال عام ٨٨م، مجلة (بترومين) العدد ٨ شعبان ١٤٠٩هـ الموافق آذار مارس ١٩٨٩م، المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين)، الرياض ص١٤.

٤ ـ المصدر نفسه، ص١٤.

إلا أنه في عام ١٩٨٩م وجدت بعض المؤشرات التي أمكن من خلالها التنبؤ باستقرار أسعار النفط الخام ومن أهم هذه المؤشرات وقف الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨م، وأخذت الأسعار خلال عام ١٩٨٩م في التحسن حيث ظهرت زيادة في الطلب على نفط الأوبك كما أن معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط كان أفضل من المتوقع[١].

وعقد اجتماع في فيينا في شهر حزيران (يونيه) ١٩٨٩م تم الاتفاق خلاله على زيادة سقف الإنتاج إلى (١٩,٥) مع الحفاظ على السعر السابق وهو (١٨) دولاراً للبرميل ويسري هذا الاتفاق اعتباراً من ١ تموز (يوليه) ولمدة ستة أشهر[٢]. وقد أخذت هذه الاتفاقية في الاعتبار ازدياد الطلب العالمي على النفط السابق الإشارة إليه أعلاه.

وقد أعقب هذا الاجتماع اجتماع آخر في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩م اتفق الأعضاء على زيادة سقف الإنتاج إلى (٢٠,٥) مليون برميل يومياً خلال الفصل الرابع من عام ١٩٨٩م مع الاحتفاظ بنفس السعر الرسمي السابق وهو (١٨) دولاراً للبرميل. وقد بدأ يشهد السوق النفطي بعد ذلك استقراراً وتحسناً وزيادة في الطلب العالمي على النفط مما دعا المنظمة في اجتماعها الأخير الذي عقد في هذه الفترة من ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ إلى زيادة سقف الإنتاج السابق إلى (٢٢) مليون برميل والاتفاق على السعر الرسمي (١٨) دولاراً للبرميل كسعر أدنى. ويسري هذا الاتفاق على النصف الأول من التسعينات وبنهاية هذا العام وصل السعر الفوري لخام القياس إلى (١٧,٨٠) دولاراً للبرميل بفارق بسيط عن السعر الرسمي المتفق عليه. ويوضح الجدول (٣٧) توزيع الحصص الإنتاجية المتفق عليها في الاجتماع الذي عقد في الفترة من (٢٥ ـ ٢٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦٢٥/٢، مرجع سابق.

٢ ـ المؤتمر الوزاري السابع والثمانون، مجلة المشعل، يوليه/ اغسطس ١٩٨٩م (قطر: المؤسسة العامة القطرية للبترول) ص٣ ـ ٤.

جدول (٣٧)[١]

الحصص الإنتاجية المتفق عليها بين أعضاء منظمة الأوبك في اجتماعها الذي عقد في الفترة من (٢٥ - ٢٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م

الدولة	الحصة الإنتاجية المقدرة بآلاف البراميل يومياً	الدولة	الحصة الإنتاجية المقدرة بآلاف البراميل يومياً
الجزائر	٨٢٧	ليبيا	١,٢٣٣
الأكوادور	٢٧٣	نيجيريا	١,٦١١
الغابون	١٩٧	قطر	٣٧١
أندونيسيا	١,٣٧٤	المملكة العربية السعودية	٥,٣٨٠
إيران	٣,١٤٠	الأمارات العربية المتحدة	١,٠٥٩
العراق	٣,١٤٠	فنزويلا	١,٩٤٥
الكويت	١,٥٠٠	المجموع	٢٢,٦٨٠٠

وبعد استعراض مراحل تطور أسعار النفط الخام منذ ظهور الصناعة النفطية حتى نهاية عقد الثمانينات يمكن الإشارة إلى النقاط الهامة التالية[٢]:

أولاً: يلاحظ أن تحديد سعر النفط من قبل الدول المنتجة يتأثر بالعوامل التالية:

أ ـ في جانب العرض يتأثر بالعوامل الآتية:

ـ مقدار الاحتياطيات الثابتة وكلفة الإنتاج.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ١٦٢٨/٢، مرجع سابق.

٢ ـ انظر: معركة النفط الرخيص ، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ١٣٠، السنة ١٢ (ايلول/ سبتمبر. ١٩٩٠م) الأمارات العربية المتحدة، دبي، ص٣٠

سهيل ناصر، أسعار النفط الخام، دورة أساسيات صناعة النفط والغاز ـ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٨٣م، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الأوابك) ص٣ ـ ٤.

كما يعتبر المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية وكذلك لدى الشركات النفطية أحد الأدوات التي تستخدمها تلك الدول والشركات في التأثير على الأسعار عن طريق طرحها في الأسواق كميات كبيرة من ذلك المخزون حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض من النفط وبالتالي انخفاض الطلب على نفط الأوبك مما ينعكس على الأسعار بالانخفاض[١].

- معدلات الإنتاج: التي تتأثر ببعض الاعتبارات الفنية والاحتياجات المالية للدول المنتجة وحصتها في السقف الإنتاجي الذي تحدده منظمة الأوبك.

- العامل السياسي: الذي يتعلق بمدى تأثر الأسعار بالأحداث والتغيرات السياسية خصوصاً في الدول المنتجة الرئيسية كما حدث مثلاً عندما قامت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

٢ـ وفي جانب الطلب نفسه فإنه يتأثر بالعوامل الآتية:

- مرونة الطلب[٢] بالنسبة للتغير في مستوى السعر.

- مستوى النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية وبالتحديد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٣] الذي يحدد إلى درجة كبيرة مستوى الطلب على النفط.

---

١ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٢٩، مرجع سابق.

٢ ـ المرونة بشكل عام هي درجة استجابة متغير معين للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر، وبذلك تكون مرونة الطلب هي درجة استجابة الطلب على سلعة ما للتغيرات في سعرها، وفيما يتعلق بالطلب على النفط فإن الطلب عليه مشتق من الطلب على منتجاته ولهذا فإن مرونة الطلب السعرية على النفط هي متوسط مرونات الطلب السعرية على مشتقاته، انظر د. عبدالعزيز هيكل موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، ص٢٧٤. د. سيد فتحي الخولي، اقتصاديات البترول، ص١١٩، مراجع سابقة.

٣ ـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *Organisotion of Economic Cooperation and Devlopment.* *(O. E. C. D)* أنشئت هذه المنظمة في شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٦١م ومقرها باريس وتضم ثمانية عشر دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة هو إنجاز أكبر قد ممكن من النمو في اقتصاديات الدول الأعضاء وغير الأعضاء بهدف تطوير هذه الاقتصاديات والتوسع في العمالة ورفع مستويات المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي ونمو الاقتصاد العالمي والتوسع في التجارة الدولية على أساس متعدد الأطراف. انظر: د. حسين عمر، المنظمات الدولية المتخصصة والتطورات الاقتصادية الحديثة، (جدة: تهامة للنشر، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م) ص٤٧٤ وما بعدها.

ثانياً: فيما يتعلق بالأسعار النفطية خلال المراحل السابقة فقد مرت بنقاط تحول أساسية أثرت على مجرى الأسعار وتتلخص هذه النقاط في الآتي:[١]

١ ـ حصول الشركات النفطية على امتيازات نفطية في الدول المضيفة لها، وسيطرة تلك الشركات على مختلف مراحل الصناعة النفطية.

٢ ـ تحكم تلك الشركات في أسعار النفط مما أدّى إلى خسارة متتالية لتلك الدول التي كان رد فعلها إنشاء منظمة الأوبك لمنع مزيد من تدهور الأسعار وبشكل يحقق الاستفادة من تلك الثروة.

٣ ـ سيطرة الدول المنتجة على صناعتها النفطية بكافة مراحلها وإنشاء شركات نفط وطنية.

ثالثاً: فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإنها تحرص على المحافظة على اعتدال سعر النفط وعدم الإفراط في زيادة السعر الذي يؤدي إلى عواقب سيئة على كافة الأطراف، الدول المصدرة والمستهلكة سواء كانت صناعية أونامية.

وعليه فإنه يمكن تصورسياسة تسعيرية موحدة للنفط الخام ضمن إطار سياسة نفطية شاملة يساعدها في ذلك الآتي:

- ضخامة الاحتياطيات النفطية في هذه الدول التي بلغت نسبتها في نهاية عام ١٩٨٧م أكثر من (٤٠٪) من الاحتياطي العالمي.
- قدرتها على التأثير في عرض النفط من خلال إمكانياتها في التحكم في إنتاجها وفقاً لظروف السوق النفطي.
- موقعها الاستراتيجي الذي يعتبر حلقة وصل بين شرق العالم وغربه.
- كذلك فإن أربعاً من دول مجلس التعاون الخليجي فقط هي اعضاء في منظمة الأوبك وهي: (الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

وقطر والكويت) ولم تنضم البحرين وسلطنة عمان إلى المنظمة الدولية مما يساعد (أي وجود أربع دول من دول المجلس أعضاء في الأوبك وايضاً دول خارجها) على نجاح السياسة النفطية الموحدة في مجال تسعير النفط الخام لأنها تجمع آراء طرفين ممثلين لمنتجين من داخل المنظمة وخارجها.

---

١ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٢/١٦٣٠، مرجع سابق.

جدول (٣٨)

تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام من عام ١٩٠٠ م حتى نهاية عام ١٩٨٩ م

دولار للبرميل[١]

السنوات	السعر	السنوات	السعر	السنوات	السعر	السنوات	السعر	
							المعلن	الفوري
١٩٠٠	١,١٩	١٩٢٤	١,٤٣	١٩٤٧ك١	١,٦٠	١٩٧٦	١١,٥١	١٢,٠٥
١٩٠١	٠,٩٦	١٩٢٥	١,٦٨	١٩٤٨ك٢	٢,٠٦	١٩٧٧	١٢,٧٠	١٣,٦٨
١٩٠٢	٠,٨٠	١٩٢٦	١,٨٨	١٩٤٨ آذار	٢,١٨	١٩٧٨	١٢,٧	١٤,٩٠
١٩٠٣	٠,٩٤	١٩٢٧	١,٣٠	١٩٤٩ نيسان	٢,٠٣	١٩٧٩	٢٤,٠٠	٤١,٠٠
١٩٠٤	٠,٨٦	١٩٢٨	١,١٧	١٩٤٩ تموز	١,٨٨	١٩٨٠	٣٢,٠٠	٤٠,٦٠
١٩٠٥	٠,٦٢	١٩٢٩	١,٢٧	١٩٤٩ك١	١,٧٥	١٩٨١	٣٤,٠٠	٣٤,٣٠
١٩٠٦	٠,٧٣	١٩٣٠	١,١٩	١٩٥٠	١,٧٥	١٩٨٢	٣٤,٠٠	٣٠,٩٢
١٩٠٧	٠,٧٢	١٩٣١	٠,٦٥	١٩٥١	١,٧٥	١٩٨٣	٢٩,٠٠	٢٨,٢٥
١٩٠٨	٠,٧٢	١٩٣٢	٠,٨٧	١٩٥٢	١,٧٥	١٩٨٤	٢٩,٠٠	٢٧,٧٥
١٩٠٩	٠,٧٠	١٩٣٣	٠,٦٧	١٩٥٣ أيار	١,٧٥	١٩٨٥	٢٨,٠٠	٢٦,٩٢
١٩١٠	٠,٦١	١٩٣٤	١,٠٠	١٩٥٣حزيران	١,٩٧	١٩٨٦	٢٨,٠٠	١٥,٦
١٩١١	٠,٦١	١٩٣٥	٠,٩٧	١٩٥٤	١,٩٧	١٩٨٧	١٨,٠٠	١٥,٤٩
١٩١٢	٠,٧٤	١٩٣٦	١,٠٩	١٩٥٦	١,٩٧	١٩٨٨	١٨,٠٠	١٢,١٨
١٩١٣	٠,٩٥	١٩٣٧	١,١٨	١٩٥٧ ك٢	٢,١٢	١٩٨٩	١٨,٠٠	١٧,٨٠
١٩١٤	٠,٨١	١٩٣٨	١,١٣	١٩٥٨	٢,١٢			
١٩١٥	٠,٦٤	١٩٣٩	١,٠٢	١٩٥٩ شباط	١,٩٤			
١٩١٦	١,١٠	١٩٤٠	١,٠٢	١٩٦٠ آب	١,٨٠			
١٩١٧	١,٥٦	١٩٤١	١,١٤	١٩٦٩	١,٨٠			
١٩١٨	١,٩٨	١٩٤٢	١,١٩	١٩٧٠	١,٨٠			
١٩١٩	٢,٠١	١٩٤٣	١,٢٠	١٩٧١	٢,٢٩			
١٩٢٠	٣,٠٧	١٩٤٤	١,٢١	١٩٧٢	٢,٤٧٩			
١٩٢١	١,٧٣	١٩٤٥	١,٠٥	١٩٧٣	٥,٠٣٦			
١٩٢٢	١,٦١	١٩٤٦	١,٠٥	١٩٧٤	١١,٦٥١			
١٩٢٣	١,٣٤	١٩٤٧آذار	١,٢٠	١٩٧٥	١١,٥١٠			

١ - انظر:
- للأعوام ١٩٠٠ - ١٩٧٩ نواف نايف اسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، ص٣٢، ٤١، ٤٨، ٦٠، ١١٨، مرجع سابق.
- للأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٩م - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ص١٦٠٢، ١٦٠٧، ١٦١٠، ١٦١٢، ١٦١٥، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٢٣، ١٦٢٤، مرجع سابق.
- بالنسبة للأعوام التي لم تذكر فيها شهور فهي تمثل أسعار لشهر كانون أول (ديسمبر) من كل عام.

المطلب الثاني: إنشاء منظمتي الأوبك والأوابك وأهدافهما:

أولاً: منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك»[١]:

كان قيام الشركات النفطية بتخفيض أسعار النفط الخام من (١,٩٤) دولار للبرميل إلى (١,٨٠) دولاراً عامي ١٩٥٩م و١٩٦٠م بمثابة تحدٍ للدول المنتجة التي اتحدت فيما بينها فعقدت مؤتمراً في بغداد بناءً على دعوة من فنزويلا في الفترة (١٠ ـ ١٤) أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠م ضمَّ هذا المؤتمر ممثلي إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا.

وفي ختام المؤتمر في ١٤ أيلول (سبتمبر) صوتت الدول الأعضاء على إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط «الأوبك»[٢].

وقد انضم إلى الدول الخمس المؤسسة للمنظمة الدول الآتية[٣]:

قطر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١م.

ليبيا واندونيسيا في حزيران (يونيه) ١٩٦٢م.

أبوظبي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧م.

الجزائر في تموز (يوليه) عام ١٩٦٩م.

نيجيريا في تموز (يوليه) ١٩٧١م.

والأكوادور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣م.

---

١ ـ *Organisation of the Petroleum Exporting Countries, (OPEC)*

٢ ـ د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، ص١٢٩، مرجع سابق.

٣ ـ انظر:

د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول ص١٨٩، مرجع سابق.

د. حسين عمر، المنظمات الدولية المتخصصة والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص٥٦٢، مرجع سابق.

ثم الجابون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣م كعضو مشارك وقد تحولت إلى عضوية كاملة في حزيران (يونيه) ١٩٧٥م.

وفي عام ١٩٧٣م تم تحويل عضوية أبو ظبي إلى دولة الأمارات العربية المتحدة، ليصبح عدد الدول الأعضاء بعد ذلك ثلاثة عشر بلداً.

مقر المنظمة: كان مقر المنظمة منذ تأسيسها جنيف بسويسرا وجرى نقل المقر في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٥م إلى فيينا عاصمة النمسا. وقد تم تسجيل المنظمة واعتمادها رسمياً لدى منظمة الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢م. وفي تموز (يولية) ١٩٦٥م قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن يقيم علاقات رسمية مع المنظمة[١].

أهداف المنظمة:

إن الغرض الأساسي من تكوين المنظمة هو أن تكون جهازاً يعمل على تحقيق الآتي[٢]:

(أ) تحقيق الاستقرار في أسعار تصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية والحدّ من تقلباتها.

(ب) تحسين شروط عقود الامتياز التي تحكم العلاقات بين الحكومات والشركات المنتجة.

وذلك بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف التالية[٣]:

(جـ) توحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء.

(د) اتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الفردية والجماعية للدول الأعضاء.

---

١ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص١٩٠ ـ ١٩١، مرجع سابق.

٢ ـ د. علي حافظ منصور، مذكرة في اقتصاديات البترول، (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والادارة، قسم الاقتصاد، د.ت)، ص٤٩.

٣ ـ د. حسين عمر. المنظمات الدولية المتخصصة والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص٥٦٧ ـ ٥٦٨ مرجع سابق.

(هـ) ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت.

(و) توفير إمدادات اقتصادية منتظمة من النفط للدول المستهلكة.

(ي) تحقيق عائد عادل على رأس المال المستثمر في الصناعة النفطية.

ولتحقيق تلك الأهداف السابقة فإنه يوجد ثلاثة أجهزة هي[١]:

١ ـ المؤتمر: وهو السلطة العليا ويتكون من وزراء نفط الدول الأعضاء ويختص بصياغة السياسات العامة للمنظمة وكيفية تنفيذها.

٢ ـ مجلس المحافظين: يتشكل من محافظين تعينهم الدول الأعضاء ويصادق المؤتمر على تعيينهم.

٣ ـ الأمانة العامة: وتقوم بالوظائف التنفيذية للمنظمة.

أهم إنجازات منظمة الأوبك: يعتبر قيام هذه المنظمة إنجازًا فريد في حد ذاته لأنه كان أول تنظيم تقيمه دول نامية مصدرة لواحدة من أهم المواد الأولية في العالم في الوقت الذي كان سوق هذه المادة الأولية (النفط الخام) بكامله تحت سيطرة كاملة من قبل الشركات النفطية الكبرى والمستقلة. ولكن وحدة الهدف الذي جمع أعضاء هذه المنظمة والرغبة القوية لديها في الوقوف كوحدة واحدة أمام الاستغلال الذي كانت تمارسه تلك الشركات وكذلك رغبة أعضاء المنظمة بعد ذلك في الحصول على أفضل عائد ممكن باعتبارها المالك الحقيقي لتلك الثروة.

كل ذلك كان مبرراً قوياً لقيام هذه المنظمة وما حققته بعد ذلك من انجازات التي كان من أهمها:

ـ جهودها في تعديل اتفاقيات استغلال النفط بين الحكومات والشركات المنتجة وذلك كما مرٌ في الفصل الأول من هذا البحث[٢].

ـ أيضاً دور المنظمة الرئيسي والذي كان الهدف الأساسي من قيامها في

---

١ ـ د. حسين عمر، المنظمات الدولية المتخصصة والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص٥٦٧ – ٥٦٨، مرجع سابق.

٢ ـ انظر ص٥٨ ومابعدها.

تعديل أسعار النفط حيث أصبحت صاحبة القرار الأو ل في تحديد تلك الأسعار وذلك كما مر في المطلب السابق.

- هذا بالإضافة إلى دورها في مساعدة الدول النامية الأخرى عن طريق صندوق الأوبك الخاص بالتنمية ودعمه لأنشطة منظمات الأمم المتحدة[١] ودعم موازين مدفوعات الدول النامية[٢].

- ونتيجةً لتزايد دور الأوبك في صناعة القرارات والسياسيات الإنتاجية والتسعيرية فقد اكتسب أعضاؤها خبرات متزايدة في مجال النفط وقد نتج عن ذلك نجاحها في جمع ونشر المعلومات والإحصائيات النفطية وإعداد الدراسات الذي يفترض فيها أن تكون أكثر دقة في التعبير عن مصالح الدول الأعضاء[٣].

ونظراً للحملة الإعلامية التي كانت توجهها وسائل إعلام الدول الغربية ضد (الأوبك) فقد أسست في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠م وكالة أنباء أوبك (أوبيكنا) وكان الهدف من ذلك محاولة تصحيح تلك المعلومات الخاطئة التي تبثها وسائل الإعلام الغربية وأيضاً تعريف الرأي العام العالمي بالدور الإيجابي الذي تؤديه المنظمة في خدمة الاقتصاد الدولي ومساعدة الدول النامية ورصد التقارير التي تنشر عن أخبار المنظمة والمسائل المتعلقة بالطاقة والرد عليها بطرق علمية وتحليلية[٤].

تقييم دور الأوبك: كان إنشاء منظمة الأوبك في ضوء الأهداف السابق ذكرها يعتبر بارقة أمل للدول النامية في أن تحقق استقلالية في مواردها النفطية بعيداً عن هيمنة الشركات النفطية فقد استطاعت المنظمة أن تعمل على رفع الأسعار وتحقيق أكبر عائد مالي ممكن لجميع أعضائها كما تمكنت من

---

١ - من هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

٢ - د. حسين عمر، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة، ص٥٧١ - ٥٧٣، مرجع سابق.

٣ - منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) من تثبيت الأسعار إلى تملك وسائل الإنتاج، صحيفة الشرق الأوسط، ع ٣٥٦٣ ، ١٩٨٨/٨/٣٠م، جدة، ص٨.

٤ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٦٣٢/٢، مرجع سابق.

تحقيق التناسق بين السياسة الإنتاجية والتسعيرية للدول الأعضاء وتحولت من منظمة تتأثر بالأسعار في البداية إلى منظمة تؤثر على الأسعار والإنتاج فهي بذلك والى حدٍّ كبير تكون قد أدت الغرض من قيامها[١].

ولقد تمكنت المنظمة خلال السنوات التي مرت على إنشائها وبدرجة كبيرة من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها مما أدّى إلى حدوث تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى. ولم يكن تحقيق ذلك سهلاً ولكن تعرضت المنظمة لعقبات كادت أن تعصف بها، لذلك ولكي يمكن لهذه المنظمة أن تؤثر على السوق النفطي وفق ما يحقق مصالح أعضائها ويضمن إمدادات من النفط الخام للمستهلكين فينبغي أن يعمل أعضاؤها على التعاون فيما بينهم من منطلق المصلحة المشتركة التي تجمعهم لأن أعضاء المنظمة هم كركاب السفينة إذا حاول أحد الركاب أن يقوم بإجراء فتحة في السفينة فإن السكوت عليه يؤدي إلى إغراق السفينة ولكن الأخذ على يده يحمي السفينة من الغرق[٢].

وقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في المنظمة وبالذات المملكة العربية السعودية بدورٍ كبير في المحافظة على بقاء هذه المنظمة، إلاّ أن المستقبل يعتمد على الاستفادة من دروس الفترة الماضية وأيضاً على التعاون الذي ينبع من المصلحة المشتركة وليس على أساس انتظار أعضاء المنظمة التضحيات التي يقدمها الآخرون[٣] ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لبقاء هذه المنظمة.

---

١ ـ د. وديع أحمد كابلي، اقتصاديات ما بعد الطفرة، (جدة. د. ن، الطبعة الأولي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م) ص٨٧.

٢ ـ وفي هذا المعنى يوجد حديث شريف رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم «مثل المُدهن في حدود الله والواقع فيها مثل قومٍ استهموا سفينة فصار بعضهم في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها فكان الذين في أسفلها يمرون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به فأخذ أحدهم فأساً فجعل ينقر السفينة فأتوه فقالوا مالك قال تأذيتم بي ولابدَّ لي من الماء فإن أخذوا على يديه أنجوه ونجوُا أنفسهم وإن تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم.

انظر: صحيح البخاري، ٤/١٦، مرجع سابق.

٣ ـ وذلك مثل ماكانت تقوم به المملكة العربية السعودية من تضحيات في سبيل حفظ التوازن في السوق النفطي عن طريق دورها كمنتج مرجح.

ثانياً: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)[١]:

تولت ثلاث دول عربية هي المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا رعاية فكرة إنشاء منظمة عربية تجمع الأقطار العربية المصدرة للنفط فكان أن وقّعت اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) في بيروت بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨م. ثم زاد عدد الأعضاء بعد ذلك ليصبح عشرة كالتالي:

الأمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، العراق، سورية، ليبيا، مصر وذلك بالاضافة الى الدول الثلاث المؤسسة.،واختيرت الكويت كمقر للمنظمة[٢].

وقد وضعت الاتفاقية شرطاً لقبول الدولة عضواً في المنظمة وهو أن يكون النفط مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي[٣].

اهداف المنظمة: حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المنظمة هدفها الرئيسي بأنه «التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرر الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين. وتوجيه الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة النفط في الأقطار الأعضاء»[٤].

وتحقيقاً لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص:

(أ) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية النفطية لأعضائها.

---

١ - *Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC)*

٢ - اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركات المنبثقة منها (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م) ص٦.

٣ - المصدر نفسه، ص٩.

٤ - المصدر نفسه، ص٧.

(ب) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكّن المنظمة من ممارسة نشاطها.

(جـ) مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الدول الأعضاء والمساعدة في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة النفط.

(هـ) الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه الصناعة النفطية.

ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال الأجهزة التالية[1]:

أولاً: مجلس الوزراء: ويتكون من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء وهو وزير النفط أو من يمثله في المسؤولية عن شؤون النفط في دولته. ويجوز أن يرافقه في الاجتماعات عدد من المساعدين ويختص هذا المجلس باعتباره السلطة العليا في المنظمة برسم السياسة العامة لها ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها.

ثانياً: مكتب تنفيذي: ويتكون من ممثل واحد عن كل دولة عضو ويتولى كل منهم رئاسة المكتب بالتناوب وفقاً للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء وذلك لمدة سنة. ويختص المكتب التنفيذي بتطبيق اتفاقية المنظمة وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها واقرار نظام موظفي (الأمانة) والنظر في مشروع الميزانية ورفعها للمجلس.

ثالثاً: الأمانة العامة: وتتكون من عدد من الإدارات واللجان التي تحددها اللوائح وتختص بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقاً للاختصاصات المناطة بها وتوجيهات المجلس.

رابعاً: الهيئة القضائية: وهي الجهاز الرابع من أجهزة المنظمة وقد أنشئت هذه الهيئة في عام ١٩٨١م وتختص بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنظمة وكذلك المنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط النفطي وكذلك النظر في المنازعات التي يقرر المجلس إحالتها إليها.

---

١ ـ المصدر نفسه، ص٩ ومابعدها.

تقييم نشاط المنظمة: يعتبر قيام منظمة الأوابك أبرز مثال واقعي للتعاون في المجال النفطي بين الدول العربية المنتجة للنفط وفي ضوء الهدف الرئيسي من قيام هذه المنظمة وهو التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط، فقد عملت المنظمة في سبيل تحقيق هذا الهدف وأنشأت على فترات مختلفة المشروعات النفطية الآتية[١]:

١ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول[٢].

٢ ـ الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن: أنشئت عام ١٩٧٣م ومقرها البحرين وتهدف الشركة إلى القيام بجميع عمليات البناء والإصلاح والصيانة لجميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى. وفيما يتعلق بنشاط الشركة فقد حققت نتائج جيدة نتيجةً لتحسن سوق النقل البحري، حيث وصل عدد السفن التي تمكنت الشركة من إصلاحها خلال العام ١٩٨٩م «٩٤» ناقلة عملاقة من مختلف الأحجام. وقد بلغ معدل تشغيل الحوض الجاف الوحيد الذي تملكه (٩٥٪)، كما بلغ الربح الصافي لها في ذلك العام ٤,١٨٦ مليون دولار[٣].

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية: تم توقيع اتفاقية إنشاء هذه الشركة في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤م، ومقرها مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية وتهدف إلى الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات النفطية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة وذلك بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء وكذلك دعم قدراتها حتى يمكن الإستفادة من الثروات النفطية واستثمار مدخراتها بما يعزز طاقتها الاقتصادية[٤].

وقد قامت الشركة بتمويل إنشاء عدد من المشروعات النفطية ومنها تمويل المرحلة الثانية للمجمع البتروكيماوي في العراق، وقامت بتمويل عدة عمليات لتصدير النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية من الدول العربية النفطية إلى تركيا والمغرب واليمن والجزائر[٥].

---

١ ـ عيد خضير، المنظمات العربية المتخصصة (الكويت: وزارة المالية، ١٩٨٩م) ص٢١.

٢ ـ سبق التعريف بهذه الشركة في المبحث الأول من الفصل الثالث، انظر: ص١٠٧ – ١٠٨.

٣ ـ تقرير الأمين العام السابع عشر (١٤١٠هـ/١٤١١هـ – ١٩٩٠م) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك). الكويت، ص٩٣.

٤ ـ اتفاقيات إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركات المنبثقة عنها ص١٢٨، ١٣٠، مرجع سابق.

٥ ـ تقرير الأمين العام السابع عشر، ص ٩٤ – ٩٥، مرجع سابق.

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية: تم إنشاء هذه الشركة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥م ومقرُّها مدينة طرابلس الغرب بليبيا وغرضها الأساسي هو القيام بالخدمات النفطية وذلك بإنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات النفطية[١]. وقد أنشأت ثلاث شركات متخصصة: الأولى في مجال الحفر، والثانية في مجال الجيوفيزياء ومقرها ليبيا، والثالثة في مجال جس الآبار ومقرها في العراق.[٢]

٥ ـ الشركة العربية للإستثمارات الهندسية: تم التوقيع على قيام هذه الشركة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨١م ومقرُّها مدينة ابوظبي بالأمارات العربية المتحدة وغرض الشركة الرئيسي هو القيام بالأعمال الاستشارية والهندسية والتصاميم وأعمال الإدارة والإشراف الخاصة بإنشاء وتنفيذ المشروعات في مجالات صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات[٣]. ويجري تصفية هذه الشركة نظرًا لعدم الموافقة على زيادة رأسمالها لتغطية مشاريعها.[٤]

٦ ـ معهد النفط العربي للتدريب: انشيء هذا المعهد في ٩ ايار (مايو) ١٩٧٨م ومقرُّه مدينة بغداد في العراق ويختص بإعداد المدربين والكوادر الإدارية والفنية والقيادية في مختلف مجالات الصناعة النفطية[٥]. ويقوم هذا المعهد بإعادة النظر في برامجه التدريبية ومحتواها ومنهجيتها بصورة مستمرة بهدف مواكبة التطورات الفنية في الصناعة النفطية وتنمية حجم التأهيل والتدريب المهني مع الاستمرار في تقديم الخدمات للأقطار الأعضاء في ميدان نظم المعلومات، إضافة إلى الاستشارات والبحوث الخاصة بتطوير وتدريب القوى العاملة في الصناعة النفطية.[٦]

وتمثل تلك المشروعات أسس بناء قطاع نفطي عربي مشترك حيث تشمل تلك المشروعات مختلف أوجه الصناعة النفطية، وقد بلغ رأس مال تلك المشاريع

---

١ ـ المصدر نفسه ص١٦٧.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي السابع عشر، ص٩٨ – ٩٩. مرجع سابق.

٣ ـ اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركات المنبثقة عنها، ص٢٠٤، مرجع سابق.

٤ ـ تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، ص١١٩، مرجع سابق.

٥ ـ اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركات المنبثقة عنها، ص١٨٩ – ١٩٥، مرجع سابق.

٦ ـ تقرير الأمين العام السنوي السابع عشر، ص١١٩، مرجع سابق.

(٢,٥) بليون دولار دفع منه (١,٣) بليون دولار. ونظراً لارتباط تلك المشاريع بالسوق النفطي فإنها تتأثر بما يستجد من أحداث على تلك السوق، فعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت بعض المشاريع أن تحقق نجاحاً في مجال تخصصها وذلك مثل الشركة العربية للاستثمارات البترولية إلا أن بعض المشاريع الأخرى مازال في حاجة إلى مزيد من التطوير في العمل حتى يمكن أن يحقق إنجازات ملموسة في مجال نشاطها فعلى سبيل المثال تأثرت الشركة العربية للاستشارات الهندسية بالتطورات التي شهدها السوق النفطي مما أدى إلى تصفيتها. كذلك استطاعت الشركة العربية لإصلاح السفن بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية أن تعيد الثقة إليها حيث أدّى ذلك إلى زيادة الإقبال عليها مما أثّر على أرباحها بالزيادة، وفيما يتعلق بالشركة العربية للخدمات البترولية فبالرغم من مضي (١٦) عاماً على إنشائها فإنه لم يكتب النجاح سوى لثلاثة مشروعات قامت بإنشائها ويعتبر هذا قليلاً بالمقارنة مع الأنشطة الموجودة ضمن نظامها الأساسي كما لم يكتب النجاح للمحاولات الخاصة بإنشاء شركات اخرى متخصصة في فروع أخرى من فروع الخدمات النفطية أو حتى التوسع في نشاطات الشركات المتخصصة القائمة خارج مقرها[١].

وهكذا نلمس أن منظمة الأوابك قد شملت مشاريعها السابقة أغلب أوجه الصناعة والاستثمارات النفطية، وبذلك تكون قد استطاعت والى حد كبير أن تحقق نجاحاً في تحقيق أهدافها، وفي ضوء تلك الإنجازات التي حققتها المنظمة وخاصة في مجال اقامة المشروعات النفطية العربية المشتركة فقد اتجهت المنظمة لتطوير نشاطها وأسلوب عملها للمرحلة القادمة فقد شكل المجلس الوزاري للمنظمة لجنة وزارية لوضع خطة عمل للمنظمة للفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) واعتمد المجلس في اجتماعه الخامس والثلاثين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥م خطة عمل تتضمن[٢]:

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ص١٢٥، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) ص١٨، مراجع سابقة.

٢ ـ انظر: تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) الكويت، ص١٥٢، تقرير الأمين العام السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ص١١١، مرجع سابق.

- تطوير بنك المعلومات.
- تعزيز المشروعات المشتركة.
- الاستمرار في التعاون مع الأقطار العربية غير الأعضاء في المنظمة.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه.

ومن شأن هذه المراجعة التي تجريها المنظمة لنشاطها كل خمس سنوات أن تحسّن مستوى أداء المنظمة وفعاليتها لكي تستمر في أداء دورها.

العلاقة بين منظمة الأوبك والأوابك: كثيراً ما يحدث الخلط بين هاتين المنظمتين في حين أن هناك اختلافاً جوهرياً بينهما فمنظمة الأوبك كان مبرر إنشائها تحقيق العدل في تسعير النفط الخام بعد التجاوزات التي كانت تمارسها الشركات النفطية الأجنبية وكذلك تعديل سبل استغلال النفط الخام من قبل تلك الشركات بالإضافة إلى وضع سياسة نفطية موحدة لأعضائها تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط وحماية مصالح الدول الأعضاء المنتجة وضمان دخل ثابت لها، في حين كان مبرر إنشاء منظمة الأوابك هو التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة النفط بين الدول العربية المنتجة للنفط. فمهمة الأوبك تأمين ثبات الأسعار في السوق النفطية وضمان ثبات عوائده للدول المنتجة الأعضاء فيها، والأوابك هي منظمة مختصة بالتعاون النفطي والمشروعات المشتركة بين أعضائها في هذا المجال وهي بذلك أوسع مجالاً من منظمة الأوبك وتحكم المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء الأوابك العلاقة بين المنظمتين حيث نصت «أنه لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وعلى الخصوص ما يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة الأوبك تجاهها ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة الأوبك المصادق عليها وعليهم التمشي بموجبها حتى لو لم يكونوا أعضاء في منظمة الأوبك»[1].

---

١ - اتفاقية انشاء منظمة الأوابك، ص٧ -٨، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المنتجة والمستهلكة[1]

سنتناول في هذا المطلب تلك الآثار على الأطراف المنتجة والمستهلكة على النحو التالي:

أولاً: الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط.

أولاً: الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط:

يمكن القول بصفة عامة إن ارتفاع أسعار النفط الخام كان في صالح جميع الأطراف الدول المستهلكة والدول المنتجة حيث أدّى الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام قبل عام ١٩٧٣م إلى الإسراف في استخدام النفط بواسطة الشركات النفطية وأدّى إلى إهمال المصادر الأخرى للطاقة مثل الفحم الذي تعرضت صناعته للتدهور وأدّى ذلك لتشريد جميع العاملين في هذه الصناعة والإضرار بالمناطق الصناعية التي تعتمد اقتصادياتها على صناعة الفحم، كما لم يكن هناك حافز لتطوير بدائل للطاقة نظراً لارتفاع تكلفتها مقارنة بالنفط[2].

وسنتناول في هذه الفقرة تلك الآثار على الأطراف المنتجة والمستهلكة على النحو التالي:

(أ) الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط الخام على الدول المصدرة.

(ب) الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط الخام على الدول الصناعية المستهلكة.

---

١ ـ سيتم في الفصل الخامس من هذه الرسالة تحليل الأثر الاقتصادي للنفط في دول المجلس من خلال تطور عائدات النفط التي تأثرت بارتفاع أسعار النفط وانخفاضها وذلك بشكل أوسع مما يتم الإشارة إليه هنا.

٢ ـ محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة ، ص٩٨، مرجع سابق.

(جـ) الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط الخام على الدول النامية المستهلكة.

(أ) الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط الخام على الدول المصدرة له:

الآثار الإيجابية: لقد استطاعت الدول المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص) أن تحقق مكاسب مهمة بعد تصحيح أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٣م وقد انعكست هذه المكاسب في صورة آثار اقتصادية على هذه الدول المصدرة للنفط ومن أهمها:

١ ـ ربط اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بالاقتصاد العالمي وتطوراته بحيث أصبحت تلك الاقتصاديات أكثر تأثراً بالتطورات الاقتصادية العالمية ولا سيما المتعلقة بالطاقة.

٢ ـ زادت الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها دول منظمة «الأوبك» التي زادت ايراداتها من (٩١) بليون دولار عام ١٩٧٤م إلى (٢٧٩) بليون دولار عام ١٩٨٠م[1] مما مكّنها من تحقيق استثمارات كبيرة في مجالات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة للأفراد.

وصاحب ذلك انتقال العمالة إليها كأحد عناصر الإنتاج للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية ومشروعات البنية الأساسية.

كما رافق ارتفاع معدلات التنمية زيادة في حجم استهلاك النفط سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج وخاصة في صناعة البتروكيماويات كما رافق ارتفاع أسعار النفط وزيادة عوائده توسع في في الاستهلاك العام الذي كان موجهاً إلى توسيع وتطوير الخدمات أو دعم للسلع الإستهلاكية.

الآثار السلبية: لقد رافق زيادة مستوردات الدول المصدرة للنفط من السلع والخدمات من الدول الصناعية زيادة في أسعار تلك المستوردات نتيجة تحميل تلك السلع ارتفاع أسعار النفط الخام مما تسبب في وجود تضخم

---

١ ـ المصدر نفسه، ص ١٠١.

في هذه الدول المصدرة للنفط، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار النفطية من بداية عام ١٩٧٤م إلى ١٩٧٦م بنسبة (١٠٪) فقد زادت أسعار السلع والخدمات المستوردة بنسبة (١٠٠٪)[١].

(ب) الآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الدول الصناعية المستهلكة للنفط:

الآثار الإيجابية: وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يلي[٢]:

١ ـ زيادة مستوردات الدول النفطية من الدول الصناعية من (٢٠) بليون دولار عام ١٩٧٣م إلى حوالي (١٦٦) بليون دولار عام ١٩٨٢م، بالإضافة إلى زيادة مدفوعات الخدمات والتحويلات من (١٢) بليون دولار عام ١٩٧٣م إلى (٥٣) بليون دولار عام ١٩٨٢م وهذا يعني عودة جزء كبير من الأموال التي يتم الحصول عليها من بيع النفط مرةً أخرى إلى الدول الصناعية.

٢ ـ زيادة الودائع المصرفية في مصارف تلك الدول، وقد بلغ صافي تلك الأموال خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١م (١٦٠) بليون دولار وقد تم استخدامها في عمليات الإقراض سواء داخل الدول الصناعية أو خارجها وتمثل تلك الفترة فترة ازدهار في السوق النفطي.

٣ ـ استثمارات أخرى في الدول الصناعية كالأسهم والعقارات وغيرها من وجوه الاستثمارات المباشرة بلغت جملتها (٢٤٢) بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١م.

ويوضح ما سبق بأن ما قامت بدفعه الدول الصناعية إلى الدول المصدرة للنفط ثمناً للنفط المستورد قد عاد إليها في صور متعددة كودائع واستثمارات مختلفة مما كان له الأثر الإيجابي على اقتصادياتها.

---

١ ـ محمد محمود شوكت، العلاقات السعرية بين الدول المصدرة والدول المستوردة، بحث مقدم لندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة، بغداد من ٢٠ ـ ٣٠تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٦م (القاهرة: جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م) ص١٦١٨.

٢ ـ محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص٩٦ – ٩٧، مرجع سابق.

الآثار السلبية: وبالمقابل فقد كان لهذا الارتفاع في أسعار النفط آثاراً سلبية بمباشرة على اقتصاديات الدول الصناعية ومن أهم هذه الآثار:

١ ـ زيادة العجز في الميزان التجاري لهذه الدول: فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة المستوردات التي يشكل النفط البند الرئيسي فيها مما ينتج عنه عجزاً في الميزان التجاري دعا ذلك تلك الدول لإتخاذ الإجراءات اللأزمة لسد ذلك العجز.

وقد حققت مجموعة دول السبع[١] عجزاً في موازين مدفوعاتها بلغ هذا العجز خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) بنحو (٤١) بليون دولار وقد ساعد توجيه فوائض دول الأوبك إلى هذه الدول في سد فجوة العجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية حيث بلغت تلك الفوائض حتى نهاية عام ١٩٧٧م (١٦٠) بليون دولار[٢].

٢ ـ ارتفاع معدل التضخم النقدي[٣]: عانت اقتصاديات تلك الدول من التضخم في السنوات السابقة لتصحيح أسعار النفط، فبالرغم من ثبات أسعار النفط خلال عقد الستينات إلا أن أسعار السلع الصناعية سجلت ارتفاعا عاماً في أسعارها فقد قفز الرقم القياسي لهذه الأسعار خلال الفترة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) من (١٠٠) إلى (١٥٦) وقد تصاعدت معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى ـ في مطلع السبعينات ـ التي كانت تمد دول الأوبك بنحو (٦١٪) من إجمالي مستورداتها إذ تراوحت تلك المعدلات بين (٥ ـ ٨٪) من المنتجات والسلع التي تصدرها. وبلغ معدل الزيادة السنوية في أسعار المواد الاستهلاكية داخل مجموعة الدول الصناعية خلال الفترة (٧٤ ـ ٧٨) نحو (١٣,٦٪) عام ١٩٧٤م و (١٢,٢٪) عام ١٩٧٥م ثم بلغ خلال الأعوام ٧٦ ـ ٧٨ (٨,٥٪).

---

١ ـ هذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا.

٢ ـ د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول، ص٥٦٨ ـ ٥٧٠، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه ص٥٨٠ ـ ٥٨١.

ورغم ذلك فإنه لايمكن القاء السبب الرئيسي لهذا التضخم على ارتفاع أسعار النفط الخام يؤكد ذلك أنه رغم انخفاض أسعار النفط خلال عقد الثمانينات فقد استمرت أسعار السلع والمنتجات في تلك الدول بالارتفاع وهذا يؤكد أن هناك أسباباً أخرى غير أسعار النفط تساهم في إحداث التضخم في تلك الدول وترجع تلك الأسباب إلى العوامل الكامنة في الاقتصاديات الصناعية الغربية وفي مقدمتها السياسات الضريبية والنقدية وسياسات الإنفاق الحكومي والسياسات الاقتصادية لمكافحة الركود الاقتصادي والبطالة[١].

وقد حاولت هذه الدول أن تعالج تلك الآثار باتخاذ الإجراءات التالية للحد من استهلاك الطاقة مثل[٢]:

- تحديد السرعة القصوى للسيارات داخل المدن وخارجها.
- تخفيض استهلاك الكهرباء في الشوارع والمحلات التجارية.
- تخفيض استهلاك درجة حرارة التدفئة المركزية.
- تخفيض عدد الرحلات الجوية.
- الاتجاه لتصنيع السيارات صغيرة الحجم وقليلة استهلاك الوقود.
- القيام بحملات إعلامية لدعوة الأفراد لتقليص استهلاكهم من الطاقة.

(جـ) الآثار الاقتصادية لارتفاع اسعار النفط الخام على الدول المستوردة النامية:

الآثار الإيجابية: تمثلت تلك الآثار في زيادة الطلب على الأيدي العاملة من قبل الدولة المنتجة للنفط. ومانتج عن ذلك من زيادة تحويلات العاملين في تلك الدول إلى دولهم، فعلى سبيل المثال بلغت تلك التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج (٧,٤) بليون دولار عام ١٩٧٨ ارتفعت إلى مبلغ (١٤) بليون دولار عام ١٩٨١م. وذلك حسب مايوضحه الجدول (٧١).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان للمعونات التي تقدمها دول الأوبك للدول النامية دور كبير في مساعدتها حيث بلغت جملة تلك المعونات التي تمثلت في قروض

---

١ ـ لمزيد من التفصيل حول ذلك انظر:

د. حسين عبدالله، اقتصاديات البترول، ص٥٨، وما بعدها، مرجع سابق.

٢ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٦٠ - ٢٦١، مرجع سابق.

ميسرة وإعانات للدول النامية غير النفطية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (٦٢) بليون دولار خلال الفترة من (١٩٧٤ - ١٩٨١)[١].

الآثار السلبية: تعتبر هذه الدول من أكثر الدول تضرراً بارتفاع أسعار النفط وتتمثل أهم الآثار عليها:

١ ـ زيادة تكلفة وارداتها من النفط التي قدرت في عام ١٩٧٤م في بعض الدول النامية[٢] بحوالي (٢,٩) بليون دولار[٣] وتمثل هذه المستوردات (٣٠٪) من اجمالي قيمة مستورداتها والـ (٧٠٪) الباقية قيمة مستورداتها من السلع الغذائية والاستثمارية وهذه السلع زادت أيضاً أسعارها كثيراً قبل تصحيح أسعار النفط واستمر تزايدها بعد ذلك بنسب عالية.

٢ ـ ونظراً لأن الدول الصناعية اتخذت بعض الإجراءات الحمائية لخفض العجز في موازينها التجارية فقد أثّرت هذه الإجراءات على قيمة الصادرات الأولية التي تصدرها الدول النامية[٤].

٣ ـ ايضاً أدّى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض مما أدّى الى زيادة خدمة الدين في الدول النامية وأيضًا بسبب الشروط الصعبة التي ترافق منحها هذه القروض[٥] وموقف الاقتصاد من ذلك فإنه يحرم الفائدة على القروض سواء كانت قروضًا إنتاجية أو استهلاكية ويستعاض عنها بأساليب مثل المشاركة أو المرابحة أو القرض الحسن (بدون فائدة) لأنه قد ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة

---

١ ـ محمد محروس إسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص١٩٧، مرجع سابق.

٢ ـ هذه الدول الهند والباكستان والفلبين.

٣ ـ محمد محمود شوكت، العلاقات السعرية بين الدول المصدرة والمستوردة، ص١٦٦٨ ـ ١٦٦٩ مرجع سابق.

٤ ـ د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٦٢.

٥ ـ تبرر الدول الصناعية ارتفاع أسعار الفائدة بإرتفاع معدلات التضخم الذي رافق ارتفاع أسعار النفط.

آثاراً اقتصادية تحملتها في الدرجة الأولى الدول النامية فانخفضت نسبة النمو وتزايد الركود الاقتصادي فيها مع تزايد واستمرار العجز في موازين مدفوعاتها.

ولم يخفف من تلك الآثار السابقة سوى مساعدات الدول المصدرة للنفط وتحويلات العاملين في هذه الدول لبلادهم، ولكن هذين العاملين لم يعادلا حجم الأضرار الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط الخام.

كان لانخفاض أسعار النفط اثر كبير على الاقتصاد العالمي وقد اختلفت هذه الآثار نتيجة لتغير العوامل الاقتصادية واختلاف مرونة الطلب على النفط في السبعينات عنها في الثمانينات وسيتم مناقشة هذه الآثار على النحو التالي:

(أ) الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المصدرة له.

(ب) الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط الخام على الدول الصناعية المستهلكة.

(جـ) الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط الخام على الدول النامية المستهلكة.

(أ) الآثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط الخام على الدول المصدرة له:

الآثار الإيجابية: وتمثلت أهم هذه الآثار فيما يلي[1]:

١ ـ أن انخفاض الصادرات النفطية بسبب انخفاض الإنتاج من شأنه أن يساعد على إطالة العمر الزمني للنفط بما يفيد الأجيال القادمة.

٢ ـ بين انخفاض الأسعار مدى اعتماد دول المجلس على النفط في اقتصادها

---

١ ـ محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات الطاقة، ص١٠١، مرجع سابق.

مما دفع هذه الدول إلى العمل على تنويع مصادر دخلها لمواجهة مثل هذه الآثار التي ترتبت على انخفاض الأسعار.

٣ ـ أدّى انخفاض الأسعار إلى انخفاض في الإنفاق العام بشقيه الإستهلاكي والاستثماري وما رافقه من الابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي والمشروعات التي لا تحتل أولوية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ كذلك أدّى انخفاض الأسعار إلى خروج عدد من المنتجين الحديين خارج المنطقة العربية بسبب انخفاض الأسعار إلى حد لا يمكنهم من الاستمرار في الإنتاج، كما أدّى إلى خروج بعض مصادر الطاقة البديلة في مجال الإنتاج لارتفاع تكلفتها مقارنة بالنفط.

الآثار السلبية: عانت الدول المصدرة للنفط خلال الفترة التي كانت أسعار النفط الخام في أقل مستوى لها وهي الفترة التي سيطرت الشركات النفطية الكبرى على الصناعة النفطية بكاملها مما أدّى إلى فصل قطاع النفط وهو المصدر الوحيد للدخل في أغلب تلك الدول عن النشاط الاقتصادي فيها ومرت سنوات طويلة كانت عوائدها محدودة جداً من النفط.

وبالنسبة للفترة التي أعقبت الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط منذ بداية عقد السبعينات إلى بداية عقد الثمانينات فقد أعقب تلك الفورة في أسعار النفط الخام آثاراً اقتصادية إيجابية على تلك الدول التي كانت قد كيفت وهيأت اقتصادياتها للعوائد النفطية التي كانت تستفيد منها في إدارة اقتصادها في فترة ارتفاع أسعار النفط إلا أن انخفاض أسعار النفط بعد ذلك أدّى إلى انخفاض في إجمالي الايرادات النفطية فقد انخفضت تلك الايرادات في دول مجلس التعاون الخليجي من (١٣٥) بليون دولار في عام ١٩٨٠م إلى (٣٩) بليون دولار عام ١٩٨٦م مما أثر على فائض الميزان التجاري بالانخفاض نتيجة لانخفاض الصادرات إلى أقل من النصف بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٦م كما تأثرت الموازنات الحكومية وتحول فائضها الذي قدر بـ(٥١) بليون دولار عام ١٩٨٠م إلى عجز قدره (١١,٢) بليون دولار عام ١٩٨٦م. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي من

(٢٢٥) بليون دولار عام ١٩٨٠م إلى (١٢٥) بليون دولار عام ١٩٨٦م[١].

(ب) آثار انخفاض أسعار النفط على الدول الصناعية المستوردة للنفط:[٢]

الآثار الإيجابية: وتتمثل أهم تلك الآثار فيما يلي:

١ ـ أدّى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض قيمة مستوردات هذه الدول من النفط فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة هذه المستوردات عام ١٩٨٣م بـ (٤٥) بليون دولار وقد أدّى هذا إلى تحسن في موازين مدفوعات تلك الدول رافقه فرض ضريبة إضافية على النفط ومشتقاته لإضافة مكاسب أخرى.

٢ ـ أدّى انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم النقدي الذي تبعه انخفاض في أسعار الفائدة حيث تراجعت أسعار الفائدة في الأعوام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) بعد تراجع نسبة التضخم في الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات الصناعية وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية والاستهلاكية وتقليص السياسات الحمائية للتجارة الخارجية وانخفاض نسبة البطالة.

الآثار السلبية:

١ ـ أدّى انخفاض أسعار النفط لارتفاع الطلب عليه وذلك نظراً لضعف البحث عن مصادر بديلة لانخفاض أسعاره ومايؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة.

---

١ ـ ميرفت وهبه بدوي، عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية، مؤتمر الطاقة العربي الرابع، (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «الأوابك»، ١٩٨٨م)، ص٣٨.

٢ ـ انظر:

د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٦٣.

١ ـ د. محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص١٠٣، ١٠٥، مراجع

٢ ـ انخفضت قدرة بعض الدول النفطية كأندونيسيا والجزائر وفنزويلا عن سداد الديون التي سبق وأن اقترضتها من المصارف الغربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما جعل تلك الدول والمصارف في مأزق شديد.

٣ ـ أدى انخفاض إيرادات الدول النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستورداتها من الدول الصناعية ممانتج عنه انخفاض في الطلب على المنتجات في الدول الصناعية.

(جـ) الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للنفط [١]:

الآثار الإيجابية: ومن أهم تلك الآثار [٢]:

١ ـ انخفاض قيمة مستورداتها من النفط التي بلغت عام ١٩٨١م (٦٩) بليون دولار انخفضت إلى (٥٣) بليون دولار عام ١٩٨٤م.

٢ ـ ارتفاع قيمة صادراتها إلى الدول الصناعية التي تمتعت بالإنتعاش بعد انخفاض أسعار النفط وتخفيف الإجراءات الحمائية فيها.

٣ ـ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين (١,٥ ـ ٢٪) وذلك خلال فترة انخفاض الأسعار (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦).

الآثار السلبية:

١ ـ انخفاض قيمة تحويلات العاملين في الدول المصدرة للنفط نتيجة انخفاض الإنفاق على المشاريع في هذه الدول وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة حيث انخفضت تلك التحويلات من ١٤,١ بليون دولار عام ١٩٨١م إلى (١,٨) بليون دولار عام ١٩٨٦ وذلك حسب مايوضح جدول(٧) في هذه الرسالة.

٥ ـ أيضاً أدّى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض قيمة معونات الدول المصدرة للنفط (دول منظمة الأوبك) إلى الدول النامية التي بلغت عام ١٩٨٠م (٩,٦) بليون دولار انخفضت عام ١٩٨١م إلى (٨,٤) بليون دولار وإلى (٥,٨) بليون دولار عام ١٩٨٢، ثم إلى (٥,٢) بليون دولار عام ١٩٨٣م.

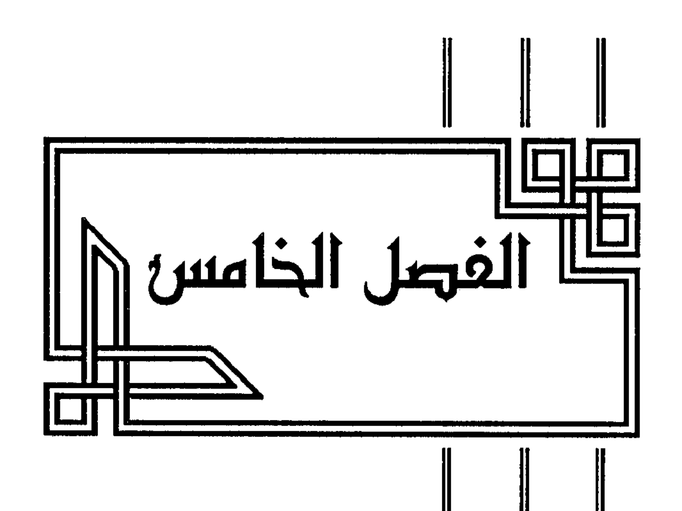
---

١ ـ د. محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص١٠٣، ١٠٥، مراجع سابقة.

٢ ـ انظر:

د. سيد الخولي، اقتصاديات البترول، ص٢٦٢ – ٢٦٣.

د. محمد محروس اسماعيل، الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة، ص٩٩ – ١٠١ مراجع سابقة.



الآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون

المبحث الأول:

الآثار الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني:

الآثار الاقتصادية على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث:

الآثار الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

يتناول البحث في هذا الفصل الآثار الاقتصادية للنفط على دول مجس التعاون وحتى يسهل التعريف بهذه الآثار ستتم معالجتها في ثلاثة مباحث:

يستعرض الأول الآثار على الناتج المحلي الاجمالي، ويستعرض الثاني الآثار على التنمية الاقتصادية ويستعرض الثالث للآثار على ميزان المدفوعات.

وفي نهاية عرض هذه الآثار سيتم الإشارة إلى خلاصة نهائية في كل مبحث مع اضافة وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في تلك الموضوعات.

المبحث الأول
الآثار الاقتصادية للنفط على حجم الناتج المحلي الإجمالي

تمكّن حسابات الدخل القومي من مراقبة أداء الاقتصاد الوطني باستمرار كما أنها تساعد في وضع السياسات السليمة التي تؤدي إلى تحسين هذا الأداء[١]. وإحدى هذه الحسابات هو «الناتج المحلي الإجمالي»[٢] الذي بدونه تكون السياسة الاقتصادية مبنية على التخمين.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه «مقياس للسلع والخدمات التي أنتجها النشاط الاقتصادي في مجموعه خلال فترة من الزمن تقدر عادة بسنة»[٣] ومن المهم متابعة الأثر الاقتصادي للنفط على حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن أفضل مؤشر لسلامة الاقتصاد الوطني إنما هو الناتج السنوي من السلع والخدمات[٤].

ولدراسة هذا الأثر سيتم الاستعانة بجداول خاصة لكل دولة من دول المجلس توضح تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتباطه بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي وهي إنتاج النفط بنوعية (خام ومكرر) والصادرات النفطية وسعر البرميل المصدر من النفط الخام والإيرادات النفطية.

ولدراسة الأثر الاقتصادي للنفط على حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون سيتم ذلك من خلال تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت.

---

١ ـ د. سامي خليل، مبادىء الاقتصاد الكلي، (الكويت: مؤسسة الصباح، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ص٢٩٠ـ٢٩١.

٢ ـ *Gross Domestic Product.* ويرمز له *(G. D. P)*

٣ ـ د. عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ص٣٦٢، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٢٩١.

المجموعة الثانية: تضم البحرين وسلطنة عمان.

ويرجع السبب في هذا التقسيم إلى التفاوت الزمني الذي حدث خلاله تأثير النفط على حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

المجموعة الأولى:

ففي هذه المجموعة التي تضم الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت يلاحظ أن حجم الناتج المحلي الاجمالي أخذ في التزايد منذ بداية الفترة عام ١٩٧٨م حتى بداية عقد الثمانينات بالتحديد خلال عامي ١٩٨١م و١٩٨٢م حيث بدأ في الانخفاض في حجمه نتيجة لانخفاض أسعار النفط مما أحدث تأثيره على مستوى وحجم النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتفصيل ذلك كالآتي:

بالنسبة **للأمارات العربية المتحدة** فقد ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٨١م بنسبة (١٠٦٪)، ويعود هذا الارتفاع المتتالي إلى التحسن الذي شهده السوق النفطي الذي تمثل في ارتفاع أسعار النفط ومن ثم حدوث زيادة متتالية في الإيرادات النفطية بلغت أقصى حجم لها عام ١٩٨٠ (١٤,٢) بليون دولار بزيادة تقدر بنسبة (١٢,٩٪) عن سنة الأساس ١٩٧٨، كما يعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي أيضاً إلى زيادة الاستثمارات الداخلية في مجال ترسيخ وتطوير الوضع الداخلي وبناء الأجهزة والمؤسسات في الدولة لمواكبة الاحتياجات اللأزمة لذلك[١].

وقد شهدت الفترة من عام (١٩٧٨ - ١٩٨١) زيادة في متوسط الدخل الفردي وذلك حسب ما يوضحه الجدول (٤٥) قدرت نسبة هذه الزيادة خلال الفترة المذكورة (٥١٪) وتعود هذه الزيادة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكس على مستويات المعيشة وتحسين دخول الأفراد مما جعل متوسط الدخل الفردي

---

١ - د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٧٢٩/١، مرجع سابق.

يسجل مستويات عالية جعلت الأمارات في مقدمة الدول التي يتمتع الفرد فيها بمتوسط عالي للدخل[1].

وفي الفترة من (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦م) شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا متتالياً في نموه حيث انخفض من (٣١) بليون دولار عام ١٩٨٢م إلى (٢٢) بليون دولار عام ١٩٨٦م أي بنسبة (٢٩٪) ويلاحظ هنا أنه حصل انخفاض مماثل في سعر البرميل من النفط الخام المصدر بنسبة (٦٤,٣٪) أثّر ذلك على حجم الإيرادات النفطية أيضاً بالانخفاض فوصلت عام ١٩٨٦م (٤,٩) بليون دولار بعد أن بلغت أقصى حجم لها خلال الفترة محل الدراسة عام ١٩٨٠م (١٤,٢) بليون دولار أي انخفاض بنسبة (١٩٠٪) وهذه نسبة كبيرة حيث فرض ذلك على الدولة اتباع سياسة أكثر تقشفاً في مجالات الاستثمار لمواجهة الانخفاض في إجمالي عائداتها. وقد رافق الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) انعكاساً لذلك أن سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في نموه، كما شهد متوسط الدخل الفردي انخفاضاً متتالياً في حجمه من (٣٠) ألف دولار عام ١٩٨١م إلى (١٥,٥) ألف دولار عام ١٩٨٦م أي انخفاض بنسبة (٤٨٪) ورغم هذا الانخفاض فإن متوسط الدخل الفردي مازال من أعلى المستويات سواء على مستوى دول مجلس التعاون أو مستوى الدول النامية.

ونتيجة لتحسن السوق النفطي عام ١٩٨٧م فقد حدثت زيادة في سعر البرميل من (١٢,٣٥) عام ١٩٨٦م إلى (١٧,٩٢) دولار للبرميل وقدرت نسبة هذه الزيادة بـ (٤٥٪) ورافق ذلك اتباع الدولة سياسة الترشيد في النفقات العامة وتطوير مصادر جديدة للإيرادات وتوجيه المصروفات نحو التنمية في القطاعات الاقتصادية ذات العائد المنخفض وتحقيق نوع من التوازن التدريجي في العناصر التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي وايضاً الاستثمار في مشاريع محلية وتقليص الاستثمارات الخارجية بعد الهبوط الحاد للأسهم في البورصات العالمية وتدهور

---

١ ـ وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة خلال الأعوام (١٩٧٥ـ ١٩٨٥) (الأمارات العربية المتحدة ١٩٨٧م) ص٢٥ ـ ٢٦.

جدول (٣٩)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٧م)

الدولة	البيان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات العربية المتحدة	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		١٦	٢١	٣٠	٣٣	٣١	٢٨	٢٨	٢٧	٢٢	٢٤
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		–	٪٣١,٣	٪٨٧,٥	٪١٠٦,٣	٪٩٣,٨	٪٧٥	٪٧٥	٪٦٨,٨	٪٣٧,٥	٪٥٠
	إنتاج النفط م / ب سنويًا	خام	٦٦٧,٨	٦٦٨	٦٢١,٦	٥٤٨,١	٤٥٦	٤١٩	٣٩٠,٢	٣٨٥,٧	٤٧٧,٨	٥١٧,٥
		مكرر	٣,٩٤	٤,١٢	٤,٣١	٢٠,–	٣٠,٦٦	٣٩,٦٤	٥١,٩٠	٥٤,٢٠	٦٠,٥٩	٦٢,٧١
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	٦٦٣,٨	٦٥٩	٦٢٢	٥٢٤,٤	٤٣٠,٤	٣٩٣	٣٧٨,٤	٣٥٦,٩	٤١٣,٢	٤٤٣,٥
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	٧,٩	١٣	١٩,٦	٣٧,٧	٤٥,٧	٦٠,٧	٩٧,٧	٩٢,١	١١١,٦	١١٤
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٣,٢٦	٢٧,٥٠	٣٣,٥٦	٣٥,٧	٣٤,٥٦	٢٩,٥٦	٢٩,٥٦	٢٨,١٥	١٢,٣٥	١٧,٩٢
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		٦,٢	٨,٩	١٤,٢	١٢,٤	٩,٤	٧,٤	٦,٩	٦	٤,٩	٤,٣
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٪٩٥,٤	٪٩٤,٣	٪٩٣,٩	٪٩٧,٩	٪٩٧,٦	٪٨٧,٢	٪٨٨,٩	٪٨٨,١	٪٩٢,١	٪٨٢,٧

١ ـ إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (٩٧٨ – ١٩٨٨م) ، (أبوظبي : صندوق النقد العربي العدد ٩ ، ١٩٨٩م) ، ص٢٧ .

٢ ـ قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ ـ إحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠ م ، ص ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ . مرجع سابق.

٤ ـ بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل / فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية : نيسان « إبريل » ١٩٧٨ ، كانون أول «ديسمبر» ١٩٧٩ م ، تشرين الثاني « نوفمبر » ١٩٨٠ م ، تشرين الثاني « نوفمبر » ١٩٨١ ، آب « أغسطس » ١٩٨٢م ، آذار « مارس » ١٩٨٣ م تموز «يوليو» ١٩٨٤ ، شباط « فبراير » ١٩٨٥ م ، آب « أغسطس » ١٩٨٦م ، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط « فبراير » ١٩٨٧م) .

٥ ـ سعر البرميل المصدَّر من النفط الخام من نوع مربان «٣٤».

أسعار الدولار أمام العملات الأخرى.[١] كذلك فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً في نموه بعد الانخفاض الذي تحقق خلال الأعوام السابقة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) بلغ ذلك النمو (٩٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م. كما شهد متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٨٧م زيادة بنسبة (٦٪) عن العام السابق بعد الانخفاض المتتالي في الأعوام السابقة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦).

وفي **المملكة العربية السعودية** فإن الوضع لايختلف كثيراً عن الأمارات العربية المتحدة فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) بنسبة تراوحت بين (٤٣ ٪) و (١٤٤ ٪) عن سنة الأساس ١٩٧٨ وقد ارتبط هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالتحسن في السوق النفطي الذي تمثل في ارتفاع سعر البرميل المصدر من النفط ويوضح الجدول (٤٠) ذلك الارتفاع خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) بنسبة (١٦٨ ٪) رافقه ارتفاع في الصادرات النفطية التي وصلت (٩٩٪) من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة، وكذلك سجلت الإيرادات النفطية أعلى حجم لها عام ١٩٨١م بزيادة (١٨٧٪) عن عام ١٩٧٨م، كما رافق نمو الناتج المحلي الإجمالي زيادة متتالية في متوسط الدخل الفردي بلغت نسبتها خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) (١١٣ ٪) ، ويعكس هذا التطور في حجم النشاط الاقتصادي في المملكة مدى ارتباطه بالمتغيرات في السوق النفطية ومساهمة قطاع النفط في مكونات حجم الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت حتى عام ١٩٨١م/١٩٨٢م (٩١٪) من اجمالي القطاعات[٢].

وابتداءً من عام ١٩٨٢م حتى عام ١٩٨٦م شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً متتالياً في نموه فبلغ في نهاية ١٩٨٦م (٧٣) بليون دولار أي بانخفاض نسبته (٥٦٪) مقارنًا بالارتفاع الذي حققه في عام ١٩٨١م، وشهد أيضاً متوسط

١ ـ انظر:

ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٧٣٥/١، مرجع سابق.

ـ المصرف المركزي، التقرير السنوي، ابو ظبي، ١٩٨٨م ص١.

٢ ـ وزارة التخطيط منجزات خطط التنمية (١٣٩٠هـ /١٩٧٠م) ـ (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) الرياض: ١٩٨٥م، ص١٢.

الدخل الفردي تناقصاً في حجمه إذ بلغ عام ١٩٨٦م (٦٠٠٠) دولار أي بانخفاض نسبته (٦٥٪) مقارنًا بالمتحقق عام ١٩٨١م، ويعود هذا التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي في المملكة إلى أنها كانت خلال تلك الفترة تؤدي دور المنتج (المرن) في منظمة الأوبك لتقوم بأداء التوازن بين عرض النفط والطلب عليه مما كان يؤدي إلى تخفيض إنتاجها لأداء ذلك التوازن وتبع انخفاض الإنتاج الذي رافقه انخفاض في السعر وبالتالي انخفاض في الصادرات النفطية والإيرادات النفطية إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي مما دعا المملكة إلى التخلي عن أداء هذا الدور في نهاية عام ١٩٨٥م أدى في العام التالي إلى زيادة الإنتاج من النفط وكذلك الصادرات منه إلا أن ذلك العام شهد أقل مستوى في أسعار النفط الخام إذا بلغ سعر البرميل المصدر منه (١١،٥) دولار للبرميل أي بنسبة انخفاض عن عام ١٩٨١م (٦٦٪) نتج عنه إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٣ بليون دولار.

وفي عام ١٩٨٧م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٤) بليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها (١،٤ ٪) عن العام الذي قبله ويعد هذا النمو مقبولاً بعد الانخفاض المتتالي في الأعوام السابقة. وبنهاية هذه الفترة ١٩٨٧م يتضح أن الاقتصاد السعودي بدأ يستعيد نشاطه بعد مرحلة التكيف مع الأوضاع التي كانت سائدة في السوق النفطية التي بدأتها بعد مرحلة الانخفاض في أسعار النفط عام ١٩٨٢ والأعوام التالية ونتيجة لهذا التكيف فقد بدأ النشاط الاقتصادي يتحسن بعد عودة السوق النفطية للاستقرار وتحسن أسعار النفط وساعد أيضاً على ذلك التحسن في النشاط الاقتصادي عودة رأس المال الخاص من الخارج للاستثمار محليا[١] بعد توفر فرص الاستثمار المحلي الذي هيأه تكامل الخدمات الأساسية وقد قدرت التدفقات المالية للقطاع الخاص من الخارج بـ (١،٧) مليار ريال في عام ١٩٨٧م[٢].

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧هـ الرياض، ص٩ ـ ١١، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه ، ص٩.

جدول (٤٠)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)

الدولة	البيان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المملكة العربية السعودية	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		٦٨	٩٧	١٤٨	١٦٦	١٣٤	١٠٨	١٠٠	٨٧	٧٣	٧٤
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		-	٪٤٢	٪١١٨	٪١٤٣	٪٩٦	٪٦٠	٪٤٦	٪٢٠	٪٣	٪٩
	إنتاج النفط سنويًا	خام ب/ب	٣,٠٣	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٢,٤	١,٧	١,٥	١,٢	١,٧	١,٥
		مكرر م/ب	٢٨٢,٥	٣٠٤,١	٣٠١	٣٠٤,٤	٣١٠	٣١٨,٩	٣٢٠,٤	٣١٣,٥	٣٢١,٣	٥٠٦,٢
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	٢٨٠٧	٣٢١٥	٣٣٧٤	٣٢٩٢	٢٠٥٩	١٤٥٢	١١٦٦	٧٨٥	١١٩٢	٨٨٢
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٥	٥٣٣	٥٣٧	٤٠٧	٤٦١	٥٩٣	٧٣٢	٨٦٥
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٢,٧٠	٢٤	٣٢	٣٤	٣٤	٢٩	٢٩	٢٨	١١,٥٠	١٧,٥٢
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		٣٣,٨٥٠	٥٦,٣٢٤	٩٥,٩٨٢	٩٧,١٤٢	٥٤,٢٧٠	٤٢,٠٠٧	٤٦,٦٨٢	٤٢,٥٨٦	٢٣,٦١٢	١٩,٨٠٨
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٪٩٩	٪٩٩	٪٩٩	٪٩٩	٪٩٨	٪٩٧	٪٩٧	٪٩٤,٤	٪٩٥,٧	٪٩٠,٧

١ - إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (٩٧٨ - ١٩٨٨م)، ص ٥٩، مرجع سابق.

٢ - قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ - إحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠م، ص ٣٢، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥. مرجع سابق.

٤ - بالنسبة للإنتاج من النفط الخام فيشمل المنطقة المحايدة.

٥ - بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل / فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية: نيسان « إبريل » ١٩٧٨ ، كانون أول «ديسمبر » ١٩٧٩م، تشرين الثاني «نوفمبر » ١٩٨٠م، تشرين الثاني « نوفمبر » ١٩٨١، آب «أغسطس» ١٩٨٢م، آذار «مارس» ١٩٨٣م تموز «يوليو» ١٩٨٤، شباط «فبراير» ١٩٨٥م، آب «أغسطس» ١٩٨٦م، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط «فبراير» ١٩٨٧م).

٦ - سعر البرميل المصدَّر من نوع العربي الخفيف «٣٤».

وفي **قطر** كان الوضع مشابها للأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي زيادة متتالية في نموه بنسبة تراوحت بين (٣٦,٦٪ - ١٠٩,٨٪) خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) وزاد متوسط دخل الفرد خلال الفترة نفسها من (٢٠) ألف دولار عام ١٩٧٨م إلى (٣٦) ألف دولار عام ١٩٨١م أي بنسبة تقدر (٨٠٪) ويعود هذا التحسن في حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام خلال تلك الفترة فقد ارتفع سعر البرميل المصدر من النفط الخام من (١٣,١٩) دولار للبرميل عام ١٩٧٨م إلى (٣٥,٦٥) دولار للبرميل عام ١٩٨١م أي بنسبة زيادة تقدر بـ (١٧٠٪) رافق هذه الزيادة في الأسعار زيادة مماثلة في إنتاج النفط، وقد ساهم الارتفاع في أسعار النفط وبالتالي زيادة إيراداته التي ارتفعت في عام ١٩٨١م بنسبة (١٤٧٪) مقارنة بعام ١٩٧٨ وأيضاً اهتمام الدولة بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ساهم ذلك في التحسن الذي طرأ على حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١).

وقد عاد وشهد حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) تناقصاً مستمراً في نموه بنسبة (٣٤٪) وسجل أيضاً خلال نفس الفترة انخفاض في متوسط الدخل الفردي خلال الأعوام (١٩٨٢ - ١٩٨٦) بنسبة (٤٤٪)، ويعود هذا التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي إلى التدهور الحاد في أسعار النفط الخام فقد انخفض سعر البرميل المصدر منه في عام ١٩٨٦ إلى (١١,١٥) دولار للبرميل بعد أن كان عام ١٩٨٢م (٣٤,٤٩) دولاراً للبرميل أي انخفاض بنسبة (٦٩٪) أدّى ذلك إلى انخفاض الصادرات النفطية إلى (٩١٪) وانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (٥٥٪) كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة تراوحت بين (٥٤٪ إلى ٢٦٪) وقد رافق ذلك تقلبات شديدة في أسعار صرف العملات الرئيسية.

وفي عام ١٩٨٧م شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً في نموه إذ بلغ (٥,٤) بليون دولار بزيادة تقدر (٨٪) عن العام السابق وارتفع كذلك متوسط الدخل الفردي بما نسبته (١,٣٪) عن العام السابق. ويعود السبب في هذا التحسن في النشاط الاقتصادي لقطر إلى التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في السوق

جدول (٤١)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)

الدولة	البيـــان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عمان	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		٤,١	٥,٦	٧,٨	٨,٦	٧,٦	٦,٥	٦,٧	٦,٣	٥	٥,٤
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		-	٣٦,٦٪	٩٠٪	١٠٩,٨٪	٨٥,٤٪	٨٥,٥٪	٦٣,٤٪	٥٣,٧٪	٢٢٪	٣١,٧٪
	إنتاج النفط م / ب سنويًا	خام	١٧٧,٦	١٨٥,٥	١٧٢,١	١٥١,٦	١٢١,٢	٩٨,٢	١١٨,٧	١٠٥,٩	١١٤,٥	١٠٦,٤
		مكرر	٢,٢٧	٢,٤٧	٢,٨٤	٣,٢٥	٢,٧٢	٣,٠٥	٥,٦٤	٨,٤٣	١٠,٥٥	١٢,١٦
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	١٧٤,٨	١٨٠,٩	١٧٠,٤	١٤٣	١١٧,٨	١٠٢	١٣٠,٢	١٠٤,١	١٠٦,٦	٩٧
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	-	٦,٧	١,٨	١٣,٢	١١,٦	١٦,٨	٢٦	٢٨,٣	٣٦	٣٢
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٣,١٩	٢٧,٤٢	٣٣,٤٢	٣٥,٦٥	٣٤,٤٩	٢٩,٤٩	٢٩,٤٩	٢٨,١٠	١١,١٥	١٧,٩٢
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		١,٩١٤	٢,٩٧٣	٤,٧٧٣	٤,٧٢٢	٥,٢٢٨	٣,٤٨٦	٢,٦٧٧	٣,١٠٣	٢,٣٤١	١,٣٢٥
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٩٦,٦٪	٩٥,١٪	٩٤,٥٪	٩٤٪	٩٣,٥٪	٩٠,٨٪	٩٣,٣٪	٩٣,٩٪	٩١,٩٪	٩٠,٦٪

١ - إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (٩٧٨ - ١٩٨٨ م) ، ص ١٠٧ ، مرجع سابق .

٢ - قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ - إحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠ م ، ص ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ . مرجع سابق.

٤ - بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل/فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية: نيسان «إبريل» ١٩٧٨، كانون أول «ديسمبر» ١٩٧٩م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٠م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨١، آب «أغسطس» ١٩٨٢م، آذار «مارس» ١٩٨٣م تموز «يوليو» ١٩٨٤، شباط «فبراير» ١٩٨٥م، آب «أغسطس» ١٩٨٦م، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط «فبراير» ١٩٨٧م).

٥ - سعر البرميل المصدَّر من نوع دخان « ٤٠ ».

النفطي بعد اتفاق أعضاء منظمة الأوبك في أواخر عام ١٩٨٦م مما مكن الاقتصاد القطري في عام ١٩٨٧م من التغلب على جانب من الآثار السلبية التي خلّفها إنهيار الأسعار النفطية في الأعوام السابقة[١].

أما **الكويت** فإنها تختلف قليلاً عن الدول السابقة في أن انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بدأ مع بداية عام ١٩٨١م بعكس الدول السابقة التي بدأ انخفاض الناتج المحلي فيها ابتداء من العام التالي وهو ١٩٨٢م. ويعود ذلك لجملة من الأسباب والتي من أهمها انخفاض الطلب على النفط في السوق العالمي، وكذلك عدم الاتفاق بين أعضاء منظمة الأوبك على سياسة تسعيرية موحدة لمواجهة ماستجد في السوق النفطية[٢]،. مما ترتب عليه انخفاض في الإيرادات النفطية لعام ١٩٨١م وبالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت فقد شهد تحسناً خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) بلغت نسبة هذه الزيادة (٨١٪) رافقها زيادة في متوسط الدخل الفردي بلغت نسبتها (٦٣٪) ويعود السبب في تحسن حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى الإزدهار الذي شهدته السوق النفطية وتمثل في زيادة سعر البرميل المصدر من النفط الخام من (١٢,٢) دولاراً للبرميل عام ١٩٧٨م إلى (٣١,٥) دولاراً للبرميل عام ١٩٨٠م أي بزيادة قدرها (١٥٨٪) ساعد ارتفاع أسعار النفط في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي انعكس على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٠م).

وقد شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي وضعاً مختلفاً ابتداءً من العام ١٩٨١م حيث شهد انخفاضاً في نموه خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٨٦م) بنسبة (٣٢٪)، شهد خلالها تحسناً طفيفاً عام ١٩٨٤م بنسبة (٤,٧٪) عن عام ١٩٨٣م ساعد على ذلك زيادة الإنتاج من النفط الخام بنسبة (١٠,٣٪) والمكرر بنسبة (٢,٧٪)، وزيادة صادرات النفط الخام بنسبة (٢٢٪) عن عام ١٩٨٣م، وإجمالاً فقد شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في نموه، وكذلك انخفاضاً متتالياً في متوسط الدخل الفردي بنسبة (٤٩٪)

وفي عام ١٩٨٧م سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة (١٨٪) وزيادة أخرى في متوسط الدخل الفردي بنسبة (١٢٪) عن العام السابق ١٩٨٦،

---

١ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي الحادي عشر، الدوحة، ١٩٨٧م، ص٣٧.

٢ ـ تقرير الأمين العام السنوي الثامن، ص٦٣، مرجع سابق.

جدول (٤٢)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٧م)

الدولة	البيان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الكويت	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		١٦	٢٥	٢٩	٢٥	٢٢	٢١	٢٢	٢٠	١٧	٢٠
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		–	٪ ٥٦	٪ ٨١	٪ ٥٦	٪ ٣٧	٪ ٣١	٪ ٣٧	٪ ٢٥	٪ ٦	٪ ٢٥
	إنتاج النفط م / ب سنويًا	خام	٧٧٧,٨	٩١٢,٥	٦٠٧,٣	٤١٢,٣	٣٠٠,٩	٣٨٤,٨	٤٢٤,٦	٣٤١,٧٥	٤٥٢	٣٥٤,٦
		مكرر	١٣٠,٥	١٥٠,٦	١٢٣,١	١٠٤,٥	١٥٣,٤	١٧١,٨	١٧٦,٥	٢٠٦,٧	٢١٨,٦	٢٢٥,٩
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	٦٤٢,٨	٧٦٠,٣	٤٦١,٥	٢٩٧,١	١٣٤,٦	١٩٨,٧	٢٤٢,٦	١٧٣,٧	٢٧٥,٩	٢٢١,٥
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	٣٣٢,٢	٣٦٩	٣٠١,٤	٢٢٩,٧	٣٣٨,٦	٤٧٠,٨	٤٠٩,٤	٤٦٥,٦	٥٢٥	٥٥٣
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٢,٢	٢٥,٥	٣١,٥	٣٣	٣٢,٣	٢٧,٣	٢٧,٣	٢٧,٣	١٠,٥	١٦,٧
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		١١,٨٠٩	٢١,٤٩٢	١٦,٤٠٥	٩,٩١٤	٨,١٠٩	١٠,٠٢٩	٨,٤٢٧	٦,٩٦٦	٥,٠٨٣	٧,١٤٠
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٪ ٩٢	٪ ٩٤	٪ ٩٢	٪ ٨٧	٪ ٨٣	٪ ٨٧	٪ ٩٠	٪ ٩٠	٪ ٨٨	٪ ٩٠

١ ـ إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (٩٧٨ – ١٩٨٨م)، ص ١١٥ مرجع سابق.

٢ ـ قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ ـ إحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠م، ص ٣٢، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥. مرجع سابق.

٤ ـ بالنسبة لإنتاج النفط الخام فيشمل المنطقة المحايدة.

٥ ـ بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل/فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية: نيسان «إبريل» ١٩٧٨، كانون أول «ديسمبر» ١٩٧٩م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٠م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨١، آب «أغسطس» ١٩٨٢م، آذار «مارس» ١٩٨٣م تموز «يوليو» ١٩٨٤، شباط «فبراير» ١٩٨٥م، آب «أغسطس» ١٩٨٦م، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط «فبراير» ١٩٨٧م).

٦ ـ سعر البرميل المصدَّر للنفط الخام من نوع «٣١»

ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في ذلك العام بعد الانخفاض المتتالي في الأعوام السابقة وقدرت نسبة هذا التحسن في عام ١٩٨٧م بنسبة (٥٩٪) زادت كذلك الإيرادات النفطية في عام ١٩٨٧م بنسبة (٤٠.٪) عن العام السابق، وزادت أيضاً نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات بنسبة (٢٪) هذا بالإضافة إلى اتجاه الدولة إلى توسيع طاقة التكرير فارتفعت نسبة الإنتاج والتصدير في عام ١٩٨٧م بنسبة (٣,٣ ٪) و (٥ ٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م. عززت هذه الزيادة في مختلف المتغيرات في القطاع النفطي دور هذا القطاع في تحسين نمو الناتج المحلي الاجمالي ورافق ذلك تعزيز النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية غير النفطية[1]، وقد رافق هذا التحسن أن سجل الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٧م زيادة في متوسط الدخل الفردي بنسبة (١٣٪) عن العام السابق.

المجموعة الثانية:

وتضم البحرين وسلطنة عمان حيث يلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي أخذ في النمو خلال الفترة من عام ١٩٧٨ - ١٩٨٤ بالنسبة للبحرين، وفي سلطنة عُمان حتى عام ١٩٨٥م، وتفصيل ذلك كالآتي:

ففي **البحرين** شهد الناتج المحلي الاجمالي تزايداً في نموه خلال الفترة (٧٨ ـ ٨٤) بنسبة (٩١,٧٪) كما سجل زيادة في متوسط الدخل الفردي بنسبة (٦٤٪) ويعود تأخير تأثر البحرين بانخفاض أسعار النفط كما حصل في دول المجموعة الأولى إلى أنها تعتمد على المنتجات المكررة في إنتاجها وتصديرها من النفط أكثر من اعتمادها على النفط الخام الذي يكون تأثره بتدهور الأسعار أسرع من تأثر المنتجات المكررة، وأيضاً اعتماد البحرين في جزء من نشاطها الاقتصادي على قطاع الخدمات والصناعة[2]. ويفسر ذلك تأخير انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى عام ١٩٨٥م.

وقد عاد حجم هذا الناتج في الانخفاض في الأعوام (١٩٨٥ - ١٩٨٧) متأثراً بالتدهور الذي شهدته الأسعار النفطية التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها وهو

---

١ ـ البنك المركزي الكويتي، التقرير السنوي ١٩٨٨م، ص١٢.

٢ ـ وذلك كما سيتضح من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل ص٢٨١.

جدول (٤٣)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧م)

الدولة	البيان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
البحرين	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		٢,٤	٢,٧	٣,٨	٤,١	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٣	٣,٧	٣,٤
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		–	٪١٢,٥	٪٥٨	٪٧١	٪٨٧,٥	٪٨٧,٥	٪٩١,٦	٪٧٩	٪٥٤	٪٤١
	إنتاج النفط م / ب سنويًا	خام	٢٠,٢	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٩	١٦,١	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٣	١٥	١٥,٣
		مكرر	٨٨,٣	٨٩,٢	٨٧,٧	٩٣,٨	٧٠,٨	٦٣,٨	٧٣,٤	٦٧,٦	٨٩,٥	٨٨,٨
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	٢٣٣	٢٢٧	٢٢٤,٩	٢٥٠,٢	١٨٨,٦	١٧٧,٥	١٩٩,١	١٧٩	١٩٣,٩	١٨٢,٧
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٢,٢٧	١٦,٨٦	٣٠,٥٠	٣٣,٨٣	٣٢,٥٠	٢٨,٢٣	٢٧,٣٨	٢٧,٤٠	٢٧,٤٠	١٥,٩٦
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		٠,٥٠٣	٠,٥٦٤	٠,٨٤٩	١,٠٦٠	١,٠٦٩	٠,٨٧٤	٠,٩٤٥	٠,٩٩٧	٠,٦٥٧	٠,٦٦٠
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٪٨٠	٪٨٧	٪٩٣	٪٩٣	٪٨٥	٪٨٣	٪٨٨	٪٨٨	٪٨٣	٪٨٣

١ - إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (٩٧٨ - ١٩٨٨م)، ص ٣٥، مرجع سابق.

٢ - قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ - إحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠ م ، ص ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥. مرجع سابق.

٤ - بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل/فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية: نيسان «إبريل» ١٩٧٨، كانون أول «ديسمبر» ١٩٧٩م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٠م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨١، آب «أغسطس» ١٩٨٢م، آذار «مارس» ١٩٨٣م تموز «يوليو» ١٩٨٤، شباط «فبراير» ١٩٨٥م، آب «أغسطس» ١٩٨٦م، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط «فبراير» ١٩٨٧م).

٥ - بالنسبة لأسعار البحرين فهي معدلات سنوية نظرًا لأنها لاتصدر نفطًا خامًا بل مكررًا.

(١٥,٩٦) دولارا للبرميل عام ١٩٨٧م بعد الارتفاع التي شهدته عام ١٩٨١م وصل الى (٣٣,٨٣) دولاراً للبرميل.

ونظراً لأن الاحتياطي النفطي في البحرين محدود فلم تستطيع أن تزيد من حجم الإنتاج لتحاول أن تعوض الانخفاض الحاصل في أسعار النفط وقد أثر ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي، كما رافق الانخفاض في حجم الناتج الإجمالي انخفاض في متوسط الدخل الفردي من (١٢) ألف دولار عام ١٩٨٢م إلى (٨) آلاف دولار عام ١٩٨٧م بنسبة انخفاض قدرها (٣٣٪) وقد عكس هذا التراجع في أداء النشاط الاقتصادي مدى اعتمادها على النفط المكرر.

وفي **سلطنة عمان** فإن الناتج المحلي الإجمالي شهد تزايداً في حجمه خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥) حيث ارتفع من (٢,٧) بليون دولار إلى (٩,٩) بليون دولار أي بنسبة (٢٦٧٪)، كما حقق ارتفاعاً في متوسط الدخل الفردي خلال نفس الفترة بنسبة (١٦١٪) ويعود تأخر تأثر السلطنة بالانخفاض في أسعار النفط الذي بدأ في عام ١٩٨٢م إلى محاولة تعويض ذلك بزيادة إنتاجها من النفط الخام لأنها ليست عضوا في منظمة الأوبك وبالتالي عدم إلزامها بحصص محددة من الإنتاج ساعدها ذلك على زيادة إنتاجها من النفط الخام وذلك لمواجهة متطلبات خطة التنمية الثانية التي يعتبر عام ١٩٨٥م هو آخر عام فيها.[1] وقد زاد الإنتاج النفطي خلال الفترة (٧٨ ـ ٨٥) بنسبة (٥٨٪) وكذلك النفط المكرر زاد بنسبة (٣٧٪) عن عام ١٩٨٣م، وقد رافق ذلك زيادة في الإيرادات النفطية التي بلغت عام ١٩٨٥م (٤٣٧٢) مليون دولار وهو أعلى مستوى وصلته هذه الإيرادات خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٧م) بزيادة تقدر بـ(٢٣٠٪) عن عام ١٩٧٨م، كذلك زادت الصادرات النفطية في عام ١٩٨٥م بنسبة (٤٣٪) مقارنة بعام ١٩٧٨م وقد ساهمت الزيادة في هذه المتغيرات في تعويض الانخفاض الحاصل في أسعار النفط، ولكن لم تنج السلطنة كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط من الانخفاض الكبير في أسعار النفط عام ١٩٨٦م حيث وصل سعر البرميل المصدر من النفط في ذلك العام (١١,٢٥) دولاراً للبرميل بعد أن كان في عام ١٩٨٥ (٢٨) دولاراً للبرميل

---

١ ـ القطاع النفطي مستمر في قيادة الاقتصاد العماني، مجلة الاقتصادي الكويتي عدد ٢٧٨، حزيران (يونية) ١٩٨٨م، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، ص٥٥

جدول (٤٤)

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنًا بالمتغيرات الرئيسية في السوق النفطي خلال الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨٧م)

الدولة	البيان		١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عمان	الناتج المحلي الإجمالي بليون دولار		٢,٧	٣,٧	٦	٧,٢	٧,٦	٨	٩	٩,٩	٧,٣	٧,٨
	التغير فيه بالنسبة لسنة الأساس		–	٪٣٧	٪١٢٢	٪١٦٦	٪١٨١	٪١٩٦	٪٢٣٣	٪٢٦١	٪١٧٠	٪١٨٨
	إنتاج النفط م / ب سنويًا	خام	١١٥	١٠٨	١٠٣,٧	١١٩,٨	١٢٢,٦	١٤١,٩	١٥٢,٤	١٨١,٨	٢٠٤,٣	٢١٢,٥
		مكرر	–	–	–	–	–	١٣,٢١	١٦,٣٢	١٨,٠٩	١٩,٣٢	١٥,٤٧
	صادرات النفط	خام م/ب سنويًا	١١٥	١٠٧,٥	١٠٢	١٢٠	١١٨,٨	١٢٨,٦	١٣٥	١٦٤,٨	١٨٧,٥	١٩٧,١
		مكرر ١٠٠٠/ب يوميًا	–	–	–	–	–	٠,٥٥	٠,٨٢	٢,٧٤	٧,٤	٦,٣
	سعر البرميل (دولار / للبرميل)		١٣	٢٨,٢٠	٣٤	٣٤	٣٤	٢٩	٢٨,٥٥	٢٨	١١,٢٥	١١,٣٥
	الإيرادات النفطية (بليون دولار)		١,٣٢٥	١,٨٣٧	٣,١٧٢	٣,٨٨٣	٣,٥٢٠	٣,٦٩٩	٣,٧٧٧	٤,٣٧٢	٢,٤٣٢	٣,١٠٨
	نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات		٪٩٤,٥	٪٩٤,٧	٪٩٩,٦	٪٩٩,٦	٪٩٩,٣	٪٩٩,٣	٪٩٨,٩	٪٩٨,٧	٪٩٧,٦	٪٩٧,٣

١ ـ إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي مصدرها: الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ، ص ٩٩، مرجع سابق.

٢ ـ قام الباحث باستخراج نسب التغير الواردة في الجدول.

٣ ـ الإحصائيات الأخرى مصدرها المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠م، ص ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥. مرجع سابق.

٤ ـ بالنسبة لأسعار تصدير النفط الخام الرسمية تمثل (دولار للبرميل/فوب ميناء التصدير وتمثل الأشهر التالية: نيسان «إبريل» ١٩٧٨، كانون أول «ديسمبر» ١٩٧٩م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٠م، تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨١، أب «أغسطس» ١٩٨٢م، آذار «مارس» ١٩٨٣م تموز «يوليو» ١٩٨٤، شباط «فبراير» ١٩٨٥م، أب «أغسطس» ١٩٨٦م، وتمثل معدل السعر الفوري للربع الثالث شباط «فبراير» ١٩٨٧م).

٥ ـ سعر البرميل المصدَّر للنفط الخام من نوع «٣٤».

جدول (٤٥)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالألف دولار أمريكي

اسم الدولة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الأمارات العربية المتحدة	١٩,٨	٢٢,٨	٢٩,٣	٣٠	٢٦,٢	٢٣,٢	٢١,٥	٢٠,١	١٥,٥	١٦,٤
البحرين	٧,٤	٨,٢	١٠,٩	١١,٤	١٢,١	١٢,٠	١١,٥	١٠,٢	٩,٠	٨,٠
المملكة العربية السعودية	٨,٠	١٠,٩	١٥,٨	١٧,٠	١٣,٠	١٠,١	٩,٠	٧,٥	٦,١	٥,٤
سلطنة عُمان	٣,١	٤,٠	٦,١	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٤	٨,١	٥,٧	٥,٩
قطر	٢٠,٢	٢٥,٧	٣٤,٠	٣٦,١	٢٩,٣	٢٤,٠	٢٤,٥	٢٠,٥	١٦,٣	١٦,٥
الكويت	١٢,٨	١٩,٢	٢١,٠	١٧,٥	١٤,٤	١٣,٥	١٣,١	١١,٣	٩,٣	١٠,٤

صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) العدد ٦، كانون أول «ديسمبر» ١٩٨٩، أبوظبي، الأمارات العربية المتحدة، ص٤.

وقدرت نسبة هذا الانخفاض بـ (٦٠٪) فتأثرت بذلك الإيرادات النفطية التي انخفضت بنسبة (٤٤٪) كما انخفض نموالناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق بنسبة (٢٦٪) وانخفض متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٦م بلغت نسبة هذا الانخفاض (٣٠٪) حاولت الدولة أن تخفف من هذه الآثار بزيادة إنتاجها من النفط الخام في عام ١٩٨٦م بنسبة (١٢٪) وكذلك زيادة إنتاجها من النفط المكرر في العام نفسه بنسبة (٧٪) وصادراتها النفطية بنسبة (١٤٪) وذلك مقارنة بعام ١٩٨٥م.

وفي عام ١٩٨٧م تحسن السوق النفطي قليلاً حيث ارتفع سعر البرميل بنسبة (٠,٩٪) والإنتاج من النفط الخام بنسبة (٤٪) وكذلك الصادرات النفطية بنسبة (٥٪) وساعد ذلك على زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (٢٨٪) فساعد هذا التحسن في المتغيرات النفطية على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٧٪) وأيضا سجل متوسط الدخل الفردي زيادة بنسبة (٣,٥٪) عن العام السابق.

وفي ختام عرض الآثار الاقتصادية للنفط على حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

أولاً: لايعني تقسيم دول مجلس التعاون إلى مجموعتين منفصلتين أثناء التحليل السابق اختلاف في الآثار الاقتصادية التي ترتبت على المتغيرات في السوق النفطي ولكن يوضح هذا التقسيم التفاوت الزمني الذي تأثرت خلاله كل مجموعة بتلك المتغيرات.

ثانياً: يلاحظ بصفة عامة إرتباط حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات التي يسجلها سوق النفط الدولي ففي حالة ارتفاع أسعار النفط ترتفع الإيرادات النفطية ونظراً لأن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول فإن إيراده يوجه للنشاط الاقتصادي مما يتسبب في إحداث ترابط عضوي بين أداء النشاط الاقتصادي والمتغيرات في السوق النفطي، فكما لوحظ مما سبق عرضه أن الصادرات النفطية شكلت نسبة كبيرة في دول المجلس وصل حدها الأعلى (٩٩,٢٪) من إجمالي الصادرات وحدها الأدنى إلى (٨٢,٧٪) وتشير زيادة نسبة الصادرات النفطية الى مدى اعتماد الدولة على النفط كأحد مصادر الدخل وفي حالة اتجاه نقص هذه النسبة يوضح ذلك اتباع الدولة سياسة تنويع مصادر دخلها.

ثالثاً: تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها الكبير على القطاع النفطي الذي يتألف من إنتاج النفط الخام والمكرر، وما يقوم على هذا القطاع من صناعات فجميعها مشتقات من مصدر واحد هو النفط. وقد أسهم هذا القطاع بنحو (٦١,٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس مجتمعة عام ١٩٨١م انخفضت هذه النسبة في الأعوام التالية فوصلت في عام ١٩٨٥م إلى (٣٨,٢٪) ثم إلى (٢٩,٧) في عام ١٩٨٦م بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي عموماً تراجعًا في عام ١٩٨٦م بمعدل (٥٪) عما كان عليه في عام ١٩٨٥م حيث انخفض من (١٠١) بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى (٩٦) بليون دولار في عام ١٩٨٦م ومع ذلك زادت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس من (٣٨,٣٪) عام ١٩٨١ثم إلى (٦١,٨٪) عام ١٩٨٥م ثم إلى (٧٠,٣٪) عام ١٩٨٦م ورغم الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي إلا ان الأهمية النسبية له لا زالت كبيرة، ومن المأمول والمتوقع أن تعزز دول المجلس من الدور الذي يلعبه القطاع غير النفطي في اقتصادياتها مستقبلا عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية لتلك القطاعات[١] مما ينعكس على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومن امثلة تلك القطاعات القطاع الزراعي والصناعي وأن يأخذ كذلك القطاع الخاص دوره في تنويع مصادر الدخل بما يساهم في نمو اقتصاديات دول المجلس[٢].

رابعاً: من خلال الجدول (٤٦) يتضح أن المملكة العربية السعودية سجلت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي لدول مجلس التعاون في بداية الفترة ١٩٧٨م وكذلك في نهايتها ١٩٨٧م بنسبة (٦٢٪ - ٥٥٪) ويرجع الانخفاض في تلك النسبة في العام الأخير ١٩٨٧ بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في إنتاج القطاع النفطي[٣] . تليها الأمارات العربية المتحدة بنسبة (١٥٪ - ١٧,٨٪)

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٦، ص٤٨. العدد الثالث ١٩٨٨، ص٤٤، العدد الرابع ١٩٨٩، ص٣٥، مرجع سابق.

٢ ـ سيتم في المبحث الثاني من هذا الفصل الإشارة إلى تنويع مصادر الدخل بالتفصيل وذلك من خلال القطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة للنشاط الإقتصادي.

٣ ـ منجزات خطط التنمية (١٣٩٠هـ/ ١٤٠٧هـ) (١٩٧٠م /١٩٨٧م)، ص٨، مرجع سابق.

والكويت بنسبة (١٤,٧٪ - ١٤,٩٪) فقطر بنسبة (٣,٨٪ - ٤٪) وسلطنة عمان بنسبة (٢,٥٪ - ٥,٨٪) وأخيراً البحرين التي سجلت أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بلغت (٢٪ - ٢,٥٪).

ويلاحظ من الجدول أن جميع دول المجلس سجلت زيادة في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٧م مقارنة بعام ١٩٧٨ عدا المملكة العربية السعودية التي انخفضت نسبة مساهمتها بنسبة (٧٪) للسبب المذكور سابقاً ورغم ذلك فإن المملكة العربية السعودية تعتبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول مجلس التعاون أعلى مساهمة.

جدول (٤٦)

مساهمة دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي

الدولـــــة	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٧٨ بليون دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٧ بليون دولار	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	١٦,٠	١٥٪	٢٤	١٧,٨٪
البحرين	٢,٤	٢٪	٣,٤	٢,٥٪
المملكة العربية السعودية	٦٨,٠	٦٢٪	٧٤,٠	٥٥٪
سلطنة عمان	٢,٧	٢,٥٪	٧,٨	٥,٨٪
قطر	٤,١	٣,٨٪	٥,٤	٤٪
الكويت	١٦,٠	١٤,٧٪	٢,٠	١٤,٩٪
المجموع	١٠٩,٢	١٠٠٪	١٣٤,٦	١٠٠٪

خامساً: كان عام ١٩٨٦م هو العام الذي شهد انخفاضاً في حجم الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء وكان ذلك نتيجة للتدهور الحاد في أسعار النفط الخام الذي وصل سعره في تموز (يوليه) إلى (٨,٥) دولار للبرميل، ونظراً للترابط الوثيق الصلة بين اقتصاديات هذه البلدان والنفط فقد أدّى الانخفاض المتتالي في أسعار النفط الخام الذي تزامن مع

استمرار تراجع قيمة الدولار الذي تقوّم به مبيعات النفط الدولية أدي ذلك تأثيره السلبي على مستوى النشاط الاقتصادي في دول المجلس وقد حاولت تلك الدول أن تعوض هذا الانخفاض عن طريق زيادة إنتاجها من النفط الخام الذي زاد ذلك العام بنسبة (٣٠٪) عن العام السابق ليصبح (٣) مليون برميل سنويًا في عام ١٩٨٦م بعد أن كان (٢,٣) بليون برميل سنوياً عام ١٩٨٥م[(١)].

سادساً: في مقابل ذلك كان عام ١٩٨٧م هو العام الذي شهد تحسناً في حجم الناتج المحلي الإجمالي في أغلب دول المجلس (عدا البحرين) ويعود ذلك التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام بعد اتفاق منظمة الأوبك على خفض سقف الإنتاج إلى (١٥,٨) مليون برميل يومياً وتحديد سعر (١٨) دولارًا للبرميل مما أدَّى إلى ارتفاع سعر البرميل إلى (٢٠) دولار للبرميل[(٢)].

وبالنسبة للبحرين فقد إدى انخفاض الأسعار عام ١٩٨٦م إلى تراجع كمية النفط المكرر عام ١٩٨٧م بنسبة (٠,٨٪)[(٣)] وأدَّى ذلك إلى تخفيض كمية النفط المصدر بنسبة (٦٪) ونظراً لاعتماد الدولة على النفط المكرر أكثر من اعتمادها على النفط الخام في دخلها من النفط فقد تأثرت بذلك الانخفاض الذي حصل في جانب الأسعار والكميات المكررة والمصدرة من النفط وتمثل هذا التأثير كما أوضحناه سابقاً في انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي.

سابعاً: رافق الفترات التي سجلت تحسناً في أسعار النفط الخام وبالتالي تحسناً في حجم الناتج المحلي الإجمالي، زيادة في متوسط الدخل الفردي من ذلك الناتج.

وكذلك انعكس انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي على متوسط دخل الفرد بالانخفاض وذلك على مستوى دول المجلس.

---

١ ـ انظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص٣٦.

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية العدد ٤ ١٩٨٩م ص٢٢ ، ٢٣ مرجع سابق.

٣ ـ مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي ١٩٨٧م ص١٧، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للنفط على التنمية الاقتصادية

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية:[١]

يختلف الاقتصاديون في تعريفهم للتنمية فالبعض يذكر لفظ النمو والبعض الآخر يذكر لفظ التنمية، وبعضهم يذكر كلمة التغيير طويل المدى ويذكر آخرون لفظ التطوير الاقتصادي، مما دعا بعضهم إلى اعتبار هذه الألفاظ بمثابة المترادفات[٢].

وإزاء هذا الوضع فقد اكتفى بعض الكتاب بالدخول في جوانب الموضوع مباشرة دون الدخول في متاهات التعريفات المختلفة لذلك سيتم في هذه الفقرة الإشارة إلى التعريف الشائع للتنمية الاقتصادية وإيضاح الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

فالتنمية الاقتصادية هي «تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن»[٣].

وتقتضي التنمية الاقتصادية إجراء تغيير بنياني يكون من شأنه تحقيق معدل مرتفع لزيادة الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، ووضع استراتيجية ملائمة يتسنى بمقتضاها تحقيق ذلك التغيير البنياني الذي تتطلبه التنمية.[٤]

أما عن الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فإن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي. وبالنسبة للنمو الاقتصادي فإن مفهومه قد لايتضمن أكثر من زيادة الناتج القومي أو قد يتضمن ذلك بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها.

---

١ ـ *Economic Development*

٢ ـ د. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص٢٢، مرجع سابق.

٣ ـ محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م) ص٧٨.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٨٤.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فإن مفهومها أوسع من ذلك فبالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر فإنها تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وغالباً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة[١].

ثانياً: دراسة الآثار الاقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون من خلال:

(أ) بيان أساليب تحقيق التنمية في دول مجلس التعاون.

(ب) دراسة تحليلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي والتي يتم من خلالها تحليل تطور هذه القطاعات خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧).

(أ) بيان أساليب تحقيق التنمية في دول مجلس التعاون:

خطت دول مجلس التعاون خطوات كبيرة في سبيل الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتفاوت دول المجلس في أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، فمن هذه الدول من اتبع أسلوب التخطيط ووضع خططاً للتنمية ومنها من استخدم برامج للتنمية الاقتصادية (رباعية مثلاً) ومنها من اقتصر على استخدام الموازنة الحكومية وتفصيل ذلك كالآتي:

ففي **دولة الأمارات العربية المتحدة** أخذت فكرة التنمية الاقتصادية تبرز على المستوى الاتحادي بعد قيام الاتحاد في عام ١٩٧١م حيث بدأت تأخذ اتجاهين متوازيين الاتجاه الأول وهو التنمية على مستوى كل أمارة على حدة، والاتجاه الثاني وهو التنمية على مستوى الاتحاد.

وبعد اكتشاف النفط في هذه الدولة وتدفق عائداته بدأت تفكر في الاستفادة من هذه العائدات فأنشأت أول مجلس للتخطيط في عام ١٩٦٨م وذلك على مستوى أمارة أبو ظبي، أما على مستوى الدولة فقد أعدت أول خطة شاملة للتنمية بعد صدور قرار المجلس الأعلى للاتحاد بإعداد خطة شاملة متوسطة المدى

---

١ ـ د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، (الاسكندرية: دار الجامعات العربية، د. ت)، ص ٤٤ – ٤٥.

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٨١م وتنتهي في كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٥م وكانت هذه الخطة الخمسية الأولى التي ارتكزت على محاور ثلاث:

الأول: تحقيق معدلات نمو في القطاعات الاقتصادية.

الثاني: تطوير وتنمية قدرة المواطن.

الثالث: توسيع القاعدة الإنتاجية للبلاد عن طريق الارتفاع بمعدلات النمو في القطاعات الإنتاجية غير النفطية لاسيما الصناعات التحويلية بما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على عوائد النفط الخام وتنمية مصادر الدخل[١].

كما اشتملت الخطة على أهداف تفصيلية لكافة القطاعات الأخرى كالزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والصناعات التحويلية والكهرباء والماء والتجارة والمطاعم والفنادق والتشييد والبناء والإسكان.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في الإعداد والتخطيط والتنفيذ للخطة الخمسية إلاً أن التنفيذ لم يكن بالمستوى المخطط له حيث واجهت عدداً من العقبات التي من أبرزها الأزمة النفطية في مطلع عقد الثمانينات مما أدًى إلى توقف بعض البرامج التطويرية لانخفاض إيرادات الدولة بشكل حاد، مع استمرار البرامج التي قد بدىء فيها وكذلك البرامج ذات الضرورة القصوى عن طريق ميزانية التنمية التي أدخلت ضمن الميزانية العامة للدولة[٢].

وفي **البحرين** فمنذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٧١م وجدت نفسها في وضع مختلف عن باقي دول المجلس، ذلك أنها تتسم بفقر نسبي في الإحتياطي النفطي مقارنة ببقية دول المجلس وقد حاولت أن تعوض ذلك بأن جعلت من نفسها مركزاً للخدمات على نطاق الخليج خصوصاً ما يتعلق منها بصناعة النفط منطلقة من التقدم الذي أحرزته في مجال الخدمات المصرفية

---

١ ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية، ص٤٥، مرجع سابق.

٢ ـ د. مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الأمارات العربية المتحدة، ٩٤٩/٢، مرجع سابق.

ومجال التجارة... ولا تأخذ البحرين في سياستها الاقتصادية بخطط التنمية ولا توجد فيها مؤسسات مركزية للتخطيط وإنما تتولى لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الوزراء تقييم مشاريع التنمية المقترحة بشكل منفرد بالإضافة إلى مناقشة بنود الموازنة الإنمائية والموافقة عليها. وتضم هذه اللجنة كلاً من وزراء المالية والاقتصاد والتنمية والخدمات والتجارة والشؤون الخارجية والإعلام[١].

ولعله من الواضح أن البحرين وبالرغم من دخول الحكومة كشريك في بعض المشروعات إلا أن سياستها اتسمت بشكل أساسي بترك المشروعات الإنتاجية للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ويقتصر دور الحكومة على تأمين مستلزمات التنمية من مشروعات البنية الأساسية ومن التجهيزات والمرافق والخدمات اللأزمة لإقامة هذه المشروعات[٢].

وكانت الميزانية العامة للدولة هي الأداة الرئيسية في تحقيق بعض مشروعات التنمية كما لعبت هذه الميزانية دورها في تنسيق الإنفاق العام بشكل يخدم أهداف كل قطاع لتحقيق الأهداف المنشودة له.

وفي الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥) بدأت البحرين ما عرف بالبرنامج الرباعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي هدف إلى وضع تصور مستقبلي للمتطلبات التنموية في المجالات الاقتصادية والتي تشمل المشروعات الإنتاجية في مجالات القطاعات المختلفة التي تسهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وبلغت تكلفته (١,٢) بليون دينار بحريني يضاف إليها (١١٩,٧) مليون دينار بحريني كاحتياطي، وكان هدفها الأساسي توسعة قاعدة الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل. وقد كان لهذه التجربة دوراً هاماً استطاعت الدولة بواسطتها التكيف مع التغيرات التي طرأت على الظروف الاقتصادية وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتراجع حجم الإيرادات النفطية مما أعطى الفرصة لتعديل البرنامج

---

٢ ـ فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ص٥٨، مرجع سابق.

١ ـ نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م) ص٨٠.

تبعاً لذلك التراجع في الإيرادات[١].

ويرى البعض أنه بالرغم من أن التجربة لم تأخذ شكل خطة تنمية متكاملة إلا أنها ساهمت في توجيه الإنفاق العام بما يتناسب مع الأهداف والأولويات المحددة[٢].

وفي شباط (فبراير) ١٩٨٥م شكلت لجنة مكونة من مختلف الوزارات لبحث الخيارات الاستراتيجية لمسار الاقتصاد الوطني للفترة القادمة على ضوء المعطيات الموجودة في ذلك الوقت، وقد تركز عمل اللجنة على إعداد استراتيجية شاملة للاقتصاد الوطني وبحث كافة السبل الممكنة لتدعيم تطوير نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كما حددت اللجنة أهدافاً عامة لمسار الاقتصاد الوطني تتمثل في تحقيق نمو سنوي بمعدل يتراوح بين (٤٪ و٥٪) وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل[٣].

وبتقييم هذا البرنامج الرباعي فبالرغم من أنه لم يأخذ شكل خطة تنمية متكاملة إلا أنه ساهم في توجيه الإنفاق العام بمايتناسب مع الأهداف والأولويات المحددة وذلك وفق التطورات التي حدثت في السوق النفطي والتي أثرت على إيرادات الدولة خلال فترة البرنامج لهذا فإن الأهداف المحددة للبرنامج لم تمكن التطورات الاقتصادية التي شهدتها البحرين من تحقيقها بشكل عام[٤].

أما **المملكة العربية السعودية** فقد قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اتباعها أسلوب التخطيط للتنمية الذي بدأت تنتهجه منذ أوائل التسعينات الهجرية (السبعينات الميلادية).

---

١ ـ رشيد المعراج، تجارب التخطيط في دول مجلس التعاون، بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون في دبي ١٤ – ١٩٨٧/٢/١٦ (الكويت: معهد التخطيط العربي، ١٩٨٨م)، ٢٢٣ – ٢٢٤.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٢٢٤.

٣ ـ المصدر نفسه، ص٢٢٥ – ٢٢٦.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٢٢٤.

وقد ارتكزت خطط التنمية على عاملين رئيسيين[١]:

- التمسك الجاد بالعقيدة الإسلامية.

- المحافظة الشديدة على الأمن الوطني.

وفي ظل العاملين السابقين أدت الأهداف العامة الرئيسية أثرها الهام في تحديد المسار أمام الخطط المستقبلية ومن أهم تلك الأهداف[٢]:

١ - تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام.

٢ - رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة.

٣ - المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

٥ - توسيع نطاق العلاقات بين المملكة وغيرها من الدول.

٦ - تنمية وإكمال التجهيزات الأساسية.

٧ - تنمية الموارد البشرية.

وضمن هذا الإطار الواسع للأهداف العامة السابق ذكرها والتي وجهت عملية التنمية في المملكة، فقد كان لكل خطة من الخطط مجالها الخاص الذي ركزت عليه والذي يمثل مرحلة خاصة من مراحل التنمية في المملكة في ذلك الوقت من ناحية وكما يأخذ في الاعتبار الظروف المتوقعة خلال فترة الخطة ذاتها من ناحية أخرى[٣].

خطة التنمية الأولى: (١٣٩٠/١٣٩٥هـ - ١٩٧٠/١٩٧٥م): تم إعداد هذه الخطة في وقت كان حجم الاعتمادات المخصصة للتنمية متواضعة بالمقارنة مع حجمه في الخطط اللاحقة ولكنها استطاعت أن تضع الأساس لبنية حديثة ولتطوير الخدمات

---

١ - المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠هـ/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٠م/١٩٩٥م) (الرياض: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص٤٤.

٢ - المصدر نفسه، ص٤٤ ، ٤٦.

٣ - المصدر نفسه، ص٤٦.

الحكومية ولتنمية الموارد البشرية في سبيل الوصول إلى تحقيق الأهداف العامة للتنمية، وقد بلغ الاعتماد المالي لهذه الخطة (٤١,٣) بليون ريال[١].

خطة التنمية الثانية (١٣٩٥/١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٥/١٩٨٠م): كانت ظروف هذه الخطة أفضل من ظروف الخطة السابقة فقد زادت الموارد المالية للدولة مما أدّى إلى زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية حيث تولت الدولة أغلب المشروعات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني في حين تركز نشاط القطاع الخاص على قطاعات البناء والتشييد والأعمال التجارية. وقد بلغ الاعتماد المالي لهذه الخطة (٤٩٨) بليون ريال[٢].

خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠/١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٠/١٩٨٥م): استمرت هذه الخطة في التوسع في إنشاء مشروعات البنية الأساسية وإرساء الأسس اللأزمة لتنويع الاقتصاد الوطني فقد بدأت استثمارات القطاع الحكومي وبحجم كبير في مجال الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والمرتبطة بالموارد النفطية للمملكة بينما كان للقطاع الخاص دور رئيسي في الاستثمارات في الصناعات التحويلية كما برزت الزراعة كقطاع رائد للنمو نتيجةً لما وفّرته الدولة من تمويل وحوافز تشجيعية. وفي اتجاه آخر واكب عملية التطور والتنمية الاقتصادية السريعة الرائدة خلال الخطتين الثانية والثالثة زيادة كبيرة في حجم العمالة الأجنبية الأمر الذي أكّد على ضرورة التعجيل بتنمية الموارد البشرية[٣].

خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥/١٤١٠هـ ـ ١٩٨٥/١٩٩٠م): تميزت فترة إعداد هذه الخطة باكتمال التجهيزات الأساسية للمملكة وبالتالي فقد عززت هذه الخطة محور التنوع الاقتصادي الذي اعتمدته الخطة الثالثة مع التركيز بدرجة كبيرة على إعادة تركيب الهيكل الاقتصادي بحيث يؤدي القطاع الخاص دوراً ريادياً في عملية التنمية. وقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الخطة (١٠٠٠) بليون ريال وهو يقل بنسبة (٢٣٪) عن الإنفاق في الخطة السابقة[٤].

---

١ ـ خطة التنمية الخامسة، ص٤٦، مرجع سابق، المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الأولى، (١٣٩٠/١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٠/١٩٧٥م)، (الرياض: ١٣٩٠/١٩٧٠)، ص٤٩.

٢ ـ خطة التنمية الخامسة، ص٤٦، ٤٧، مرجع سابق، المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠/١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٠/١٩٨٥م)، (الرياض: ١٤٠٠/١٩٨٠)، ص٣٦، ٣٧.

٣ ـ خطة التنمية الخامسة، ص٤٧، مرجع سابق.

٤ ـ المصدر نفسه، ص٤٧ ـ ٥٧.

وبذلك فقد حققت المملكة نجاحاً في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها على ضوء الاستفادة من العوائد النفطية التي وفّرها ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وبداية الثمانينات. وسيتضح ذلك النجاح عند تحليل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة المكونة للنشاط الاقتصادي فيها وذلك في الفقرة «ب» من هذا المبحث.

وفي **سلطنة عمان** فقد انتهجت أسلوباً مماثلاً للذي اتبعته المملكة العربية السعودية الذي يتمثل في التخطيط للتنمية ومن أهم أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية في السلطنة ما يلي[1]:

١ ـ تنويع مصادر الدخل لتقف بجانب المصدر الرئيسي للدخل وهو النفط.

٢ ـ زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المولدة للدخل كالصناعة والتعدين والزراعة.

٣ ـ توزيع الاستثمارات جغرافياً لكي تستفيد كافة مناطق الدولة مع التركيز على المناطق الأقل تقدماً.

٤ ـ الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصراً حيوياً لازماً لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه.

٥ ـ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية للدولة.

٦ ـ استكمال هياكل البنية الأساسية.

٧ ـ دعم النشاط التجاري المحلي وكفالة مستوى معقول من الأسعار.

٨ ـ استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حُرٌّ يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار.

٩ ـ رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

وعلى ضوء الأهداف السابقة تم اعتماد خطط التنمية وهي:

---

١ ـ سلطنة عُمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الأولى (١٩٧٦م – ١٩٨٠م)، ١٩٧٥م، ص٢٢ – ٢٣.

ـ خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م): وقد هدفت هذه الخطة الى تحديث الاقتصاد العُماني وتنويع مصادر الدخل ودعم حركة الإنماء الاقتصادي للوصول إلى الرخاء الاقتصادي والاهتداء بها لوضع وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة فضلاً عن زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وصيد الأسماك مع دعم النشاط التجاري واستكمال هياكل البنية الأساسية واستكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حُرٍّ يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحُرة البعيدة عن الإحتكار وذلك عن طريق تقديم القروض والإعفاءات الضريبية والمساهمة في المشروعات الإنتاجية والحيوية بما يتناسب وموارد الدولة[١].

خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥م): وقد استهدفت هذه الخطة العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل تقف إلى جوار الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل[٢].

خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠م): وكانت هذه الخطة أيضاً استمراراً للخطتين السابقتين في تحقيق الأهداف العامة للتنمية في الدولة.

وعلى ضوء ما سبق فإن سلطنة عمان إحدى دول المجلس التي اتبعت أسلوب التخطيط للتنمية في ظل أهداف عامة لا تتغير من خطة لأخرى ولكن الذي يتغير الأهداف والسياسات قصيرة الأجل والأولويات المحددة لهذه الأهداف بما يتفق والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني والأحوال الاقتصادية المتوقعة محلياً ودولياً[٣].

وفي **قطر** بدأت التنمية فيها عام ١٩٧٢م دون أن تتبع أسلوب التخطيط الذي اتبعته المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

---

١ ـ المصدر نفسه، ص٢٢ – ٢٦.

٢ ـ سلطنة عُمان، مجلس التنمية، خطة التنمية الثانية (١٩٨١م – ١٩٨٥م) ١٩٨١، ص٣٢.

٣ ـ المصدر نفسه، ص ٣٣.

كما أنه لا توجد مؤسسات تتولى التخطيط الإنمائي ولا يوجد أيضاً خطة إنمائية شاملة بل يتم تنسيق مشاريع التنمية بواسطة مجلس الوزراء. وقد عهدت الدولة إلى إحدى المؤسسات الإنجليزية بوضع خطة لتغطي عشر سنوات (١٩٧٢/١٩٨٢) والتي اعتمدت علي التخفيف من التبعية للنفط والاعتماد على تنويع موارد الدولة وقد وضعت الخطة على أساس أن عوائد النفط سوف ترتفع سنويا بنسة (٥٪) ولكن في الواقع زادت إيرادات النفط زيادة كبيرة مما جعل الحكومة تعيد النظر في الخطة لعدم مسايرتها للواقع الجديد[١].

وهذا أدّى إلى أن الميزانية العامة للدولة قامت بالدور الرئيسي في تنشيط الوضع الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية بما يحقق الأهداف المنشودة. وكان التوجه الأساسي نحو التخطيط القطاعي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة ويقوم بتنفيذ السياسة الخاصة بكل قطاع الجهاز الحكومي المختص على ضوء الاعتمادات المقررة في الميزانية[٢]. وكما سيتضح عند تحليل القطاعات الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي في قطر فقد حاولت تقليل الاعتماد كلياً على النفط عن طريق بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود أمام تقلبات السوق النفطية.

وفي **الكويت** كغيرها من دول مجلس التعاون ارتبطت التنمية الاقتصادية فيها باكتشاف النفط ومن ثم إنتاجه وتصديره حيث غطت عائداته تمويل احتياجات التنمية بها.

وقد بدأت التجربة الكويتية في التنمية الاقتصادية بإنشاء مجلس التخطيط عام ١٩٦٢م كجهاز مختص بتحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ورسم السياسات المناسبة لتحقيقها، وصدرت عنه الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٧/١٩٦٨م ـ ١٩٧١/١٩٧٢م) ثم الخطة الخمسية الثانية

---

١ ـ د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون، ص٥٨، د. نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، ص٨٤ – ٨٥، مراجع سابقة.

٢ ـ رشيد محمد المعراج، تجارب التخطيط في دول مجلس التعاون، بحوث ندوة التخطيط والتكامل، ص٢٢٦، مرجع سابق.

(١٩٧٦/١٩٧٧م - ١٩٨٠/١٩٨١م) ولكن جمدت هاتين الخطتين.[١] ثم أنشئت وزارة التخطيط عام ١٩٧٦م وصدر عنها الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٥/١٩٨٦م - ١٩٨٩/١٩٩٠م) وتهدف هذه الخطة إلى:[٢].

١ - تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية في اتجاه تحقيق التوازن المرغوب في النسبة بين المواطنين والوافدين بحلول عام ٢٠٠٠.

٢ - زيادة مساهمة المواطنين في الإنتاج ورفع مستوى إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم.

٣ - توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بما يدعم القيم الأساسية في المجتمع ويعمق شعور الفرد بالإنتماء للوطن والإحساس بالمسئولية.

٤ - تطوير الجهاز الإداري للدولة.

٥ - الاهتمام بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة بالصورة التي تخدم أهداف التنمية.

٦ - تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة مع التركيز على الأنشطة الإنتاجية.

وقد قدر الحجم الكلي للاستثمارات المحلية خلال فترة الخطة (مقوماً بأسعار سنة الأساس) بنحو (٧,٥) بليون دينار كويتي.

وبعد استعراض الأساليب التي اتبعتها دول مجلس التعاون في سبيل الوصول للتنمية نشير إلى أهم الأهداف المشتركة بين هذه الدول[٣]:

---

١ - د. عبد الهادي محمد العوضي، التجربة التخطيطية في دولة الكويت، بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي (١٤ - ١٦) شباط «فبراير» ١٩٨٧، دبي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨م) ص١٣٩.

٢ - المصدر نفسه، ص١٥٥ - ١٦٠.

٣ - فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ص٧٧، مرجع سابق.

١ - تقليل الاعتماد على النفط عن طريق البحث عن مصادر أخرى للدخل وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال التصنيع واستخدام فنون الإنتاج الحديثة.

٢ - تنمية القوى البشرية الوطنية وتحقيق كفاءة الإدارة العامة وإدارة التنمية.

٣ - تأمين الاحتياجات الأساسية اللأزمة لاقتصاديات هذه الدول وتنمية الموارد المائية.

٤ - تمكين القطاع الخاص من أن يلعب الدور القيادي في التنمية الاقتصادية وتقديم التسهيلات والحوافز اللأزمة له.

وعليه فإن من أفضل المداخل العملية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون هو مدخل تنسيق خطط التنمية فيها ومدخل المشروعات الإنتاجية المشتركة من أجل إيجاد قاعدة للتنمية وبناء هيكل إنتاجي واسع ومتطور.

وعلى تلك الأسس السابقة فقد أقرّ المجلس الوزاري في ١٩ آذار (مارس) ١٩٨٥م وثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون التي حددت أهدافها طبقاً لما جاء في النظام الأساسي لدول المجلس والذي يرتكز على المحافظة على القيم الإسلامية والهوية العربية واعتماد الاقتصاد الحر أساساً للتنمية وتأكيد أهمية التجانس الاجتماعي والدفاع عن الدين والوطن والأمن والاستقرار الداخلي[(١)].

ب - دراسة تحليلية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧).

نتناول في هذه الفقرة تحليل القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون من خلال الجداول الخاصة بكل دولة من دول المجلس وهذه القطاعات هي القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

---

١ - للاطلاع على تلك الأهداف والأسس انظر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الرياض، ص١٥١ ومابعدها.

أولاً: القطاعات السلعية: شكلت هذه القطاعات أعلى نسبة مساهمة لها في معظم دول مجلس التعاون خلال عام ١٩٨٠م ثم عادت تلك النسبة للانخفاض في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول في الأعوام التالية ولم ترتفع إلاّ في عام ١٩٨٧م كالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر بينما أخذت في بقية الدول تتذبذب في بعض الأعوام لترتفع بنسبة قليلة ثم تعود للانخفاض وتفصيل ذلك كالآتي:

ففي **الأمارات العربية المتحدة** حققت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م إذ بلغت تلك النسبة (٧٩,١٪) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في ذلك العام لتشكل نسبة (٦٤,٤٪) ويعود السبب في ارتفاع نسبة مساهمته في ذلك العام إلى التحسن الذي شهده السوق النفطي في تلك الفترة والذي انعكس على ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع، وقد عادت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الانخفاض في الأعوام التالية، فبعد أن حققت أعلى نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٠م عادت للانخفاض لتصل إلى أقل نسبة لها خلال سنوات البحث إلى (٥٨,١٪) عام ١٩٨٦م وقد ارتبط هذا الانخفاض بالانخفاض الكبير الذي حدث في مساهمة قطاع النفط في ذلك العام فبعد الارتفاع الكبير عام ١٩٨٠م انخفض في عام ١٩٨٦م إلى (٣٣,٢٪) ويعادل ذلك النصف تقريباً من إجمالي مساهمة القطاعات السلعية ويعود ذلك لعدم الاستقرار الذي شهده السوق النفطي مما انعكس على حجم الإنتاج وبالتالي التصدير والعائدات منه بالانخفاض، ثم عادت هذه النسبة للارتفاع في عام ١٩٨٧م على مستوى القطاعات السلعية لتصل إلى (٦٠,٥٪) وعلى مستوى القطاع النفطي نفسه ليصل إلى (٣٧,٤٪) وهو ارتفاع بسيط ولكنه يوضح ترابط هذه القطاعات بقطاع النفط وارتباط قطاع النفط بالاستقرار في السوق النفطي في ذلك العام.

هذا وبينما يستأثر قطاع النفط بالنصيب الأكبر فقد حرصت الدولة على الإستفادة من المميزات النسبية التي يوفرها قطاع النفط للإستفادة منها في قطاع الصناعات التحويلية وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع من (٣,٦٪) عام ١٩٧٨ إلى (٩,٣٪) عام ١٩٨٧م. وتتنوع هذه الصناعات بين صناعة تكرير النفط

وصناعة البتروكيماويات وتعتبر من الصناعات الحديثة في الدولة وكان إنشاؤها ضمن الأهداف العامة للتنمية حيث تعتبر من الصناعات المتقدمة تقنياً، ويساعد توفر المواد الأولية والطاقة في قيامها إضافة إلى أنها أخذت تسد حجم الطلب عليها مع قيام الدولة بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج نظراً لصغر حجم السوق المحلي. وكذلك صناعة الغاز المسال بإنشاء ثلاثة مشاريع في جزيرة (داس) و (الرويس) بأبوظبي و(جبل علي) بدبي. وبالإضافة إلى هذه الصناعات هناك صناعة الأسمنت حيث يوجد خمس مصانع منها في الدولة وهناك مشاريع أخرى قيد الدراسة وترتبط مثل هذه الصناعات بحركة الإنشاءات والتنمية التي بدأت تزدهر في الدولة في أواسط السبعينات، كما أن هناك أيضاً صناعة الألمنيوم التي بدىء فيها عام ١٩٧٩[١].

ومن القطاعات الأخرى المهمة التي شكلت نسبة لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى القطاعين السابقين هناك قطاع البناء والتشييد الذي حقق نسبة مساهمة عالية تأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع النفط وتكمن أهمية هذا القطاع في أنه القطاع الذي يؤمن كافة الأبنية والتجهيزات الثابتة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً أعمال الصيانة والترميم لتلك الإنشاءات والمرافق العامة الأخرى وقد شهدت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة مساهمة له في بداية الفترة وخصوصاً عام ١٩٧٨م حيث بلغت تلك النسبة (١٣,٦٪) ويعود ذلك إلى أن الحكومة والمؤسسات الأخرى قطعت شوطاً كبيراً في بناء الهياكل الأساسية ومرافق الخدمات والتي تتميز بارتفاع نسبة المباني والتشييدات من جملة استثماراتها[٢].

أما قطاع الزراعة والصيد وقطاع الماء والكهرباء فقد كانت نسبة مساهمتهما أقل نسبة، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة عام ١٩٨٧م (١,٨٪) وذلك رغم اهتمام الدولة بهذا القطاع عن طريق الدعم المادي واستصلاح

---

١ ـ وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ص١١١ ومابعدها، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص١١٨ ، ١١٩.

جدول (٤٧)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحدة

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٦٧١,٩	١٥٦,٠	١,٠	٨٤٧٩,٣	٥٤,١	٥٦٧,٥	٣,٦	١٧٨,٠	١,١	٢١٣٦,٢	١٣,٦	١١٥١٧,٤	٧٣,٥
١٩٧٩	٢٠٩٥٨,٧	١٧٨,٢	٠,٩	١٢٦٠٦,٩	٦٠,٢	٦٦٣,٨	٣,٢	٢٥٨,١	١,٢	٢٤٤٧,٣	١١,٧	١٦١٥٤,٣	٧٧,١
١٩٨٠	٢٩٦٢٥,٣	٢٢٣,١	٠,٨	١٩٠٨٨,٠	٦٤,٤	١١٣٠,٤	٣,٨	٣٤٩,٨	١,٢	٢٦٥٢,٥	٩,٠	٢٣٤٤٣,٩	٧٩,١
١٩٨١	٣٢٩٨٨,٣	٢٨٢,٢	٠,٩	١٩٠٨٧,٧	٥٧,٩	٢٢٠٠,٢	٦,٧	٤٢١,٤	١,٣	٢٨٥٣,٤	٨,٦	٢٤٨٤٥,٠	٧٥,٣
١٩٨٢	٣٠٦٢٧,٣	٣١١,٦	١,٠	١٥٣٣١,٠	٥٠,١	٢٥٧٠,٤	٨,٤	٥٠٤,٢	١,٦	٢٧٦٩,٨	٩,٠	٢١٤٨٧,١	٧٠,٢
١٩٨٣	٢٨٠٣٣,٠	٣٢٦,٣	١,٢	١٢٦٥٤,٣	٤٥,١	٢٦١٠,٧	٩,٣	٤٧٥,٦	١,٧	٢٨٦٥,٧	١٠,٢	١٨٩٣٢,٧	٦٧,٥
١٩٨٤	٢٧٧٤٢,٦	٣٦٧,٥	١,٣	١٢٧٨٧,٣	٤٦,١	٢٦٥٨,٩	٩,٦	٥٦٥,٥	٢,٠	٢٦٨٥,٩	٩,٧	١٩٠٦٥,١	٦٨,٧
١٩٨٥	٢٧٠٨١,٤	٣٩٢,٣	١,٤	١٢٢٦٢,٦	٤٥,٣	٢٥٢١,١	٩,٣	٥٨٣,٨	٢,٢	٢٤١٩,٥	٨,٩	١٨١٧٩,٢	٦٧,١
١٩٨٦	٢١٦٧٤,٢	٤١٩,٥	١,٩	٧٢٠٥,٩	٣٣,٢	١٩٥٣,٧	٩,٠	٥٨٠,٨	٢,٧	٢٤٣٦,٧	١١,٢	١٢٥٩٦,٦	٥٨,١
١٩٨٧	٢٣٧٩٩,٠	٤٣٣,٩	١,٨	٨٩٠٠,٠	٣٧,٤	٢٢٢٠,٤	٩,٣	٥٦٢,٠	٢,٤	٢٢٨٨,٢	٩,٦	١٤٤٠٤,٥	٦٠,٥

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص٢٧، ٢٩، مرجع سابق.

الأراضي إلا أن ندرة المياه بهذا القطاع وصغر حجم الأراضي الصالحة للزراعة مثّلت أهم العقبات التي واجهت هذا القطاع. أما قطاع الكهرباء والماء فنسبة مساهمته ضئيلة حيث تراوحت بين (١,١٪ إلى ٢,٤٪) خلال سنوات البحث وذلك إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى نظراً للاستثمارات الضخمة التي توجهها الدولة نحو هذا القطاع وأيضاً دعم أسعار هاتين السلعتين لتكون في متناول جميع فئات المجتمع. وقد أنشأت الدولة أيضاً محطات حرارية لتوليد الكهرباء وقامت بتركيب عدد كبير من المحطات الكهربائية الصغيرة لتلبية احتياجات التجمعات السكانية الصغيرة وأيضاً قامت بتنمية مصادر المياه وبناء محطات لتحلية مياه البحر[1].

وفي **البحرين** كانت نسبة مساهمة القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة بها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م حيث شكلت نسبة (٥٣,٩٪) ويعود السبب في زيادة نسبة هذه المساهمة في ذلك العام إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط التي بلغت (٣٠,٥٪) في العام نفسه ويرتبط هذا التحسن في نسبة مساهمة قطاع النفط كما سبق وأشرنا إليه في دولة الأمارات العربية المتحدة بتحسن السوق النفطي الذي انعكس على زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة عائداته ويرتبط بهذا القطاع قطاع الصناعات التحويلية التي شكلت أعلى نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٠م حيث بلغت تلك النسبة (١٤,٧٪) وتعتمد هذه الصناعات بشكل أساسي على النفط كمادة أولية لها وتتمثل أهم الصناعات القائمة في البحرين في صناعة تكرير النفط وصناعة الألمنيوم والبتروكيماويات وصناعة الحديد والصلب وبناء وإصلاح السفن ويعتبر مثل هذا القطاع أحد الخيارات المتاحة لتنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل.

وتعتبر نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في عام ١٩٧٨م أعلى نسبة إذ بلغت (١٢,٣٪) عادت بعدها للانخفاض في الأعوام التالية إلى أن بلغت في عام ١٩٨٧م أقل نسبة لها (٦,٣٪).

---

١ ـ المصدر نفسه، ص١١٥.

جدول (٤٨)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٣٦٢,١	٣٣,٨	١,٤	٥٤٥,٠	٢٣,١	٢٤٥,٢	١٠,٤	١٦,٣	٠,٧	٢٩٠,٨	١٢,٣	١١٣١,١	٤٧,٩
١٩٧٩	٢٦٩٧,١	٣٤,٩	١,٣	٦٣٦,٥	٢٣,٦	٣٩٤,١	١٤,٦	٢٦,٧	١,٠	٢٣٨,٥	٨,٨	١٣٣٠,٧	٤٩,٣
١٩٨٠	٣٧٨٣,٣	٣٩,٥	١,٠	١١٥٢,٣	٣٠,٥	٥٥٦,٨	١٤,٧	٣٢,١	٠,٨	٢٥٩,٧	٦,٩	٢٠٤٠,٣	٥٣,٩
١٩٨١	٤٠٩٩,٧	٤٨,٤	١,٢	١١٤٦,٨	٢٨,٠	٥٥٤,٥	١٣,٥	٦٢,٨	١,٥	٢٦٢,٥	٦,٤	٢٠٧٥,٠	٥٠,٦
١٩٨٢	٤٤٨٤,٨	٥٠,٣	١,١	١٠٧٦,١	٢٤,٠	٤٣٩,٦	٩,٨	٧٣,١	١,٦	٣١٩,٤	٧,١	١٩٥٨,٥	٤٣,٧
١٩٨٣	٤٥٥٠,٥	٥١,١	١,١	٩١٢,٢	٢٠,٠	٤٢٥,٨	٩,٤	٨٥,٤	١,٩	٤٤١,٠	٩,٧	١٩١٥,٤	٤٢,١
١٩٨٤	٤٦١١,٧	٥١,٦	١,١	٩٣١,٤	٢٠,٢	٤٦٨,٦	١٠,٢	٩٨,٤	٢,١	٤٣١,١	٩,٣	١٩٨١,١	٤٣,٠
١٩٨٥	٤٢٦٣,٠	٥٢,٩	١,٢	١٠٣٨,٣	٢٤,٤	٣٦٩,١	٨,٧	١٠٧,٧	٢,٥	٣٤٤,١	٨,١	١٩١٢,٢	٤٤,٩
١٩٨٦	٣٦٧٨,٢	٥٤,٨	١,٥	٦٠١,٩	١٦,٤	٤٥٢,٩	١٢,٣	١٢٨,٧	٣,٥	٢٦١,٧	٧,١	١٥٠٠,٠	٤٠,٨
١٩٨٧	٣٤٤٢,٠	٥٥,١	١,٦	٥٩٥,٥	١٧,٣	٤٨١,٩	١٤,٠	١٣٣,٢	٣,٩	٢١٧,٠	٦,٣	١٤٨٢,٧	٤٣,١

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٣٥ – ٣٧، مرجع سابق.

أما بقية القطاعات وهي قطاع الزراعة والصيد وقطاع الكهرباء والماء فكانت نسبة مساهمة هذين القطاعين ضئيلة فقد شكل قطاع الزراعة نسبة تتراوح بين (١ - ١,٦٪) خلال سنوات البحث ولعل ذلك يرجع إلى ضآلة الأراضي الصالحة للزراعة فقد سعت الحكومة بالتعاون مع الهيئات المتخصصة في مجال الزراعة إلى تنشيط هذا القطاع ولكن لم تنجح هذه التجارب بسبب زيادة الملوحة في الأراضي فضلاً عن ندرة العمال الزراعيين[1] بالإضافة إلى ندرة مساحة الأراضي الزراعية.

أما قطاع الكهرباء والماء فقد شكل نسبة تتراوح بين (٠,٧٪ - ٣٪) خلال سنوات البحث ويعود السبب في زيادة هذه النسبة إلى زيادة القوة الكهربائية لازدياد الطلب عليها كما أن محطات التحلية زادت طاقتها الإنتاجية وقد زاد استعمال الغاز الطبيعي بسبب التوسع في توليد الكهرباء فضلاً عن استعمالاته الصناعية الأخرى مع توفر نسبة عالية من احتياطياته.

وفي **المملكة العربية السعودية** حققت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م حيث بلغت (٨١,١٪) ويعود السبب في ارتفاع نسبة مساهمة هذه القطاعات إلى أن قطاع النفط شكل في ذلك العام أيضاً أعلى نسبة مساهمة له حيث بلغت تلك النسبة (٦٦,١٪) وقد عادت نسبة مساهمة القطاعات السلعية إلى الانخفاض فبلغت أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٦م (٤٩,١٪) وهو أيضاً انعكاس للانخفاض الذي طرأ على مساهمة قطاع النفط في ذلك العام حيث بلغت نسبة مساهمته (٢٣,٢٪) وقد عاد القطاع النفطي في العام التالي وحقق ارتفاعاً في نسبة مساهمته بلغت (٢٣,٦٪) انعكست على القطاعات السلعية فارتفعت نسبة مساهمتها إلى (٥١,٧٪) وبذلك تكون نسبة مساهمة هذه القطاعات انعكاساً لما يتم حدوثه في قطاع النفط الذي يعكس بدوره أوضاع السوق النفطي من استقرار أو اضطراب.

ويرتبط بقطاع النفط قطاع الصناعات التحويلية التي تراوحت نسبة مساهمتها بين (٤٪) و(٨,٣٪) خلال فترة البحث وتقوم الصناعة في المملكة كغيرها من دول المجلس على الاستفادة من النفط كمدخلات لمعظم تلك الصناعات

---

١ ـ د. نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، ص٨٣، مرجع سابق.

وتبرز في هذا المجال مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان اللتان تضمان أنواعاً متعددة من الصناعات الأساسية والثانوية والمساندة التي تقوم بإنتاج البتروكيماويات، وأيضاً الشركة السعودية للصناعة الأساسية «سابك» والتي تعمل على استغلال الموارد المحلية الهيدروكربونية والمعدنية كمواد خام لتلك الصناعات، بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى كصناعة الأسمنت وصناعة مواد استهلاكية متنوعة، ولدعم هذا القطاع فقد انشيء في عام ١٩٧٤م صندوق التنمية الصناعية وقد بلغ مجموع القروض التي قدمها حتى عام ١٩٨٧م (٤٢,٨) مليار ريال[١].

وفيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع عام ١٩٧٨م (١٤,٣٪) وهذا العام كان ضمن الخطة الخمسية الثانية التي توسعت فيها الدولة في هذا القطاع حيث شهدت هذه الخطة بناء وإقامة التجهيزات الأساسية للدولة، وقد عادت هذه النسبة إلى الانخفاض في الأعوام التالية وشكلت في عام ١٩٨٠م نسبة (٩,٨٪) ويمثل هذا العام بداية الخطة الخمسية الثالثة والإتجاه إلى توجيه الجانب الأكبر من رؤوس الأموال والقوى البشرية إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، عادت النسبة في السنوات التالية للتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت نسبة مساهمة القطاع في عام ١٩٨٧م (١٢,٩٪) ويعود ذلك إلى اكتمال مشاريع البنية الأساسية وتوفير فائض في المعروض من المباني السكنية[٢].

وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد أخذ في التزايد في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧م) من (١,٨٪) إلى (٦,٦٪) ويعود هذا النمو الذي حققه هذا القطاع إلى الإنفاق الحكومي الواسع لإقامة تجهيزات البنية الأساسية والاستثمارات الضخمة للقطاع الخاص في المشروعات الزراعية بفضل الحوافز التي تقدمها الدولة للمزراعين، ومن أشكال ذلك الدعم لهذا القطاع إنشاء البنك الزراعي عام ١٣٨٤هـ وقد بلغ مجموع القروض التي قدمها حتى عام ١٩٨٧م (١٢,٦) مليار ريال[٣].

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ١٤٠٧هـ، ص٦٥، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٨٨.

٣ ـ المصدر نفسه، ص٦٥.

جدول (٤٩)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٦٨٠١٢٫٤	١٢٣٤٫٠	١٫٨	٣٥٧٣٣٫٦	٥٢٫٥	٣١١٠٫١	٤٫٦	٦٩٫٤	٠٫١	٩٧٢٨٫٨	١٤٫٣	٤٩٨٧٥٫٩	٧٣٫٣
١٩٧٩	٩٧٠٩٦٫٤	١٣٦٩٫٠	١٫٤	٥٦٢٥٠٫٩	٥٧٫٩	٤٩٦٨٫٢	٥٫١	٨٠٫٣	٠٫١	١١٦١٥٫٧	١٢٫٠	٧٤٢٨٤٫١	٧٦٫٥
١٩٨٠	١٤٧٥٧٦٫٣	١٦٢٢٫٦	١٫١	٩٧٥٩٥٫٥	٦٦٫١	٥٨٦٦٫٥	٤٫٠	١٠٨٫٨	٠٫١	١٤٤٢٥٫٧	٩٫٨	١١٩٦١٩٫١	٨١٫١
١٩٨١	١٦٥٨٨٩٫٠	١٨٤٩٫٢	١٫١	١٠٥٧٣٧٫٩	٦٣٫٧	٧٨٤٠٫١	٤٫٧	١٣٥٫٤	٠٫١	١٧٠٠٦٫١	١٠٫٣	١٣٢٥٦٨٫٧	٧٩٫٩
١٩٨٢	١٣٣٦٣٤٫٠	٢٤٤٢٫١	١٫٨	٦٩٣٨٦٫٣	٥١٫٩	٦٣٢١٫١	٤٫٧	١٣٢٫٤-	٠٫١-	١٦٧٥٣٫٤	١٢٫٥	٩٤٧٧٠٫٤	٧٠٫٩
١٩٨٣	١٠٨٢٢١٫٠	٢٧٩٠٫٩١	٢٫٦	٤٢١٧٧٫٣	٣٩٫٠	٦٨٣٢٫٢	٦٫٣	٨٥٫٤-	٠٫١-	١٥١٩٠٫٢	١٤٫٠	٦٦٩٠٥٫٢	٦١٫٨
١٩٨٤	٩٩٧٢١٫٠	٣٢٩٧٫٦	٣٫٣	٣٤٦٦٩٫٦	٣٤٫٨	٧٧٨١٫٦	٧٫٨	١٦٦٫٣-	٠٫٢-	١٢٧٦٠٫١	١٢٫٨	٥٨٣٤٢٫٧	٥٨٫٤
١٩٨٥	٨٦٦٧٣٫٨	٣٨٠٦٫٩	٤٫٤	٢٤٨٧٤٫٥	٢٨٫٧	٦٧٦٣٫٨	٧٫٨	٨٣٫١	٠٫١	١٠٦٩٦٫٨	١٢٫٣	٤٦٢٢٥٫١	٥٣٫٣
١٩٨٦	٧٣٢٠٢٫٥	٤٢٨٢٫٩	٥٫٩	١٧٠١٧٫٣	٢٣٫٢	٥٣٢٥٫٥	٧٫٣	١٤١٫٢	٠٫٢	٩١٧٨٫٠	١٢٫٥	٣٥٩٤٥٫٠	٤٩٫١
١٩٨٧	٧٣٥٦٣٫٢	٤٨٨٩٫٧	٦٫٦	١٧٣٨٧٫٤	٢٣٫٦	٦٠٨٥٫٤	٨٫٣	١٨١٫٨	٠٫٢	٩٥٠٦٫٠	١٢٫٩	٣٨٠٥٠٫٥	٥١٫٧

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٥٩ – ٦١، مرجع سابق.

وتعتبر مساهمة قطاع الكهرباء والماء أقل نسبة مساهمة بل كان في بعض الأعوام سالباً وذلك يعود إلى أن هذا القطاع خدمة عامة للمواطنين وضرورة لهم يجب توفيرها فالكهرباء يتم استهلاكها سواء في القطاع المنزلي أو الصناعي وكذلك المياه فإن الدولة تتكفل بتوفيرها وتحليتها من مياه البحر وكذلك عملت على إقامة السدود للحفاظ على هذه الثروة وعدم إهدارها.

وفي **سلطنة عُمان** حققت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠م بلغت (٧١,٨٪) ويعود السبب في ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات السلعية في ذلك العام إلى ما حققه قطاع النفط حيث شكلت نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى إجمالي القطاعات السلعية (٦٢,١٪)، ويرتبط هذا التحسن الذي تمثل في ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط إلى التحسن الذي طرأ على السوق النفطي في تلك الفترة..

وقد انخفضت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الأعوام التالية إلى أن بلغت أقل نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٦ حيث بلغت نسبة المساهمة (٥٤,٧٪) وهذا انعكاس لما طرأ على السوق النفطي من تقلبات في العرض والطلب أدّى ذلك بالدولة إلى تعديل خطة التنمية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠م). وقد عادت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في عام ١٩٨٧م للارتفاع حيث بلغت (٦٠,٢٪) وهذا انعكاس للارتفاع الذي حدث في نسبة مساهمة القطاع النفطي حيث بلغت نسبة مساهمته في ذلك العام (٤٧٪) وذلك بعد أن أعادت السلطنة النظر في سياستها النفطية عمدت إلى إحداث زيادات تدريجية في إنتاجها من النفط لمواجهة تراجع الأسعار بهدف الحفاظ على مستوى الإنفاق المدرج في الخطة[١].

ويرتبط بهذا القطاع قطاع الصناعات التحويلية حيث تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع خلال فترة البحث (٠,٩٪ - ٣,٧٪) وقد اهتمت الدولة اهتماماً ملحوظاً بهذا القطاع بهدف الاستفادة من الثروات الطبيعية المحلية عن

---

١ - القطاع النفطي مستمر في قيادة الاقتصاد العُماني، مجلة الاقتصاد الكويتي، العدد ٢٧٨، ١٩٨٨م، ص٥٥، مرجع سابق.

جدول (٥٠)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٧٤١,٥	٨٨,٩	٣,٢	١٤٢٩,٦	٥٢,١	٢٤,٦	٠,٩	٣٠,٤	١,١	٢٠٦,٧	٧,٥	١٧٨٠,٣	٦٤,٩
١٩٧٩	٣٧٣٤,٥	١١٦,٧	٣,١	٢٠٨٣,٧	٥٥,٨	٣٣,٣	٠,٩	٣٢,١	٠,٩	٢٤٩,٣	٦,٧	٢٥١٥,١	٦٧,٣
١٩٨٠	٥٩٧٤,٢	١٥٢,٣	٢,٥	٣٧٠٧,٣	٦٢,١	٤٥,٢	٠,٨	٤٦,٣	٠,٨	٣٤١,١	٥,٧	٤٢٩٢,١	٧١,٨
١٩٨١	٧٢١٠,٥	١٧٩,٨	٢,٥	٤٢٧٤,٥	٥٩,٣	٧٨,٢	١,١	٥٤,١	٠,٨	٤١٩,٥	٥,٨	٥٠٠٦,١	٦٩,٤
١٩٨٢	٧٥٦٦,٩	١٩١,٤	٢,٥	٤١٢٤,٨	٥٤,٥	١١٤,٦	١,٥	٦١,٧	٠,٨	٤٩١,٦	٦,٥	٤٩٨٤,١	٦٥,٩
١٩٨٣	٧٩٣٢,٥	٢٣٣,٤	٢,٩	٤٠٥٩,١	٥١,٢	١٤٣,٩	١,٨	٦٩,٥	٠,٩	٥٤٢,٦	٦,٨	٥٠٤٨,٣	٦٣,٦
١٩٨٤	٨٨٢٠,٨	٢٥٧,٧	٢,٩	٤٢٥١,٩	٤٨,٢	٢٠٨,٧	٢,٤	٩٤,٧	١,١	٦٥٦,٩	٧,٤	٥٤٦٩,٩	٦٢,٠
١٩٨٥	٩٩٩٩,٤	٢٧١,٣	٢,٧	٤٨٧٥,٢	٤٨,٨	٢٣٨,٣	٢,٤	١٠٦,٥	١,١	٧٠١,٢	٧,٠	٦١٩٢,٥	٦١,٩
١٩٨٦	٧٣٣٠,٩	٢٥١,٠	٣,٤	٢٨٠٧,٣	٣٨,٣	٢٦٩,٩	٣,٧	١٠٥,٥	١,٤	٥٧٨,٠	٧,٩	٤٠١١,٨	٥٤,٧
١٩٨٧	٧٨٢٦,٨	٢٧٤,١	٣,٥	٣٦٧٤,٩	٤٧,٠	٢٩٠,٠	٣,٧	١١٣,١	١,٤	٣٥٦,٣	٤,٦	٤٧٠٨,٥	٦٠,٢

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٩٩ – ١٠١، مرجع سابق.

طريق إقامة صناعة تكرير النفط، وأيضاً إنشاء صناعات أخرى كمصانع الأسمنت وكذلك تشجيع القطاع الخاص عن طريق تقديم العون المادي والتسهيلات المقدمة من المصارف التجارية.

وبالنسبة لقطاع البناء والتشييد فقد تراوحت نسبة مساهمته بين (٧,٩٪ و٤,٦٪) خلال فترة البحث وقد أعطى هذا القطاع أهمية كبيرة في الإنفاق الاستثماري منذ السبعينات عملاً على إيجاد المرافق والهياكل الأساسية في تلك الفترة التي ترافقت مع بداية الخطط التنموية.

وكذلك فإن سلطنة عُمان كغيرها من دول المجلس تعتبر مساهمة قطاع الزراعة والكهرباء فيها ضئيلة حيث تراوحت نسبة مساهمة قطاع الزراعة فيها خلال الفترة محل الدراسة (٢,٥٪ - ٣,٥٪) ويواجه هذا القطاع في دولة عُمان كغيرها من دول المجلس قلة المياه وارتفاع تكلفة التوسع الزراعي الأفقي لإرتباط ذلك بصلاحية الأرض وقابليتها للزراعة وهجرة الفلاحين إلى المدن بحثاً عن ظروف أفضل للعمل والدخل[1].

أما قطاع الكهرباء والماء فقد تراوحت نسبة مساهمته بين (٠,٨٪ - ١,٤٪) خلال فترة الدراسة، ومن الملاحظ الارتفاع البطيء لهذا القطاع في دولة عُمان كغيرها من دول المجلس بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تصرف على استكشاف موارد المياه، وأيضاً يتم تأمين الكهرباء عبر شبكة متكاملة إلى جميع أنحاء البلاد وتعتبر نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة لتحمل الدولة مسؤولية توفير مستلزمات هذا القطاع.

وفي **قطر** لا يختلف الأمر عن الدول السابقة فقد حققت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة لهاعام ١٩٨٠م حيث بلغت (٧٦,٧٪) وقد كانت هذه الزيادة كانعكاس للزيادة المتحققة في قطاع النفط في ذلك العام والتي بلغت (٦٧,٢٪) وقد كانت انعكاساً للازدهار في السوق النفطي، ثم عادت نسبة المساهمة

---

١ - ملامح الاقتصاد العُماني في سلطنة عُمان، سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي لدول الخليج العربية، (قطر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، د. ت) ص٢٥.

المتحققة في القطاعات السلعية للانخفاض في الأعوام التالية حتى حققت في عام ١٩٨٦م أقل نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٨٪) والتي كانت أيضاً انعكاساً للانخفاض المتحقق في أسعار النفط في ذلك العام وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط (٢٩,٣٪) عادت للارتفاع في عام ١٩٨٧ إلى (٢٩,٦٪) انعكست على نسبة مساهمة القطاعات السلعية ككل التي ارتفعت هي الأخرى فوصلت إلى (٤٨,٢٪).

وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع (٣,٣٪ ـ ١٠,٦٪) خلال فترة الدراسة وتوضح زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) الى تحول البنية الاقتصادية للدولة نحو المشروعات الصناعية وتتركز أهم تلك المشروعات في البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب والإسمنت.

كما حقق قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة مساهمة له عام ١٩٧٨م حيث بلغت (٨,٥٪) وقطر في ذلك لا تختلف عن بقية دول المجلس التي حققت نفس الارتفاع في نفس العام ويعود ذلك إلى النهضة العمرانية النشطة وذلك في مجال البناء لأغراض السكن والبناء لأغراض غير سكنية المتمثلة في الأبنية الحكومية والتجارية وقد عادت هذه النسبة للانخفاض في آخر الفترة بعد التشبع الذي حققه هذا القطاع نظراً لمساحة الدولة المحدودة وقلة عدد السكان.

أما القطاع الزراعي وقطاع الكهرباء والماء فقد كانت نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة نظراً للظروف الطبيعية التي تعيشها قطر كغيرها من دول المجلس ورغم ذلك فإن نسبة المساهمة آخذة في الزيادة في نهاية الفترة عن بدايتها مما يوضح اهتمام الدولة بزيادة مساهمة هذا القطاع رغم الصعوبات التي تواجهها في ذلك، وبالنسبة لقطاع الكهرباء والماء فقد تراوحت نسبة المساهمة بين (٤,٠٪ ـ ٢,٠٪) خلال نفس الفترة محل الدراسة وقطر أيضاً لا تختلف عن بقية دول مجلس التعاون في توفير هذه الخدمة للأفراد والمشروعات الصناعية عن طريق المحطات الكهربائية وكذلك إنشاء محطات تحلية مياه البحر.

جدول (٥١)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي

لدولة قطر

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٤٠٥١,٩	٢٨,٦	٠,٧	٢٢٣٣,٧	٥٥,١	١٥٤,٠	٣,٨	١٦,٠	٠,٤	٣٤٥,٦	٨,٥	٢٧٧٨,٠	٦٨,٦
١٩٧٩	٥٦٣٣,٠	٣٢,٣	٠,٦	٣٦٢١,٢	٦٤,٣	٢٢٦,٩	٤,٠	١٣,٥	٠,٢	٣٥٩,٦	٦,٤	٤٢٥٣,٦	٧٥,٥
١٩٨٠	٧٨٢٩,١	٤١,٠	٠,٥	٥٢٦٢,٥	٦٧,٢	٢٥٧,٩	٣,٣	١٧,٥	٠,٢	٤٢٥,٥	٥,٤	٦٠٠٤,٤	٧٦,٧
١٩٨١	٨٦٦١,٣	٤٧,٣	٠,٥	٥٥٤٢,٦	٦٤,٠	٤٠٩,٦	٤,٧	٢٢,٨	٠,٣	٤٤٨,٤	٥,٢	٦٧٤٠,٦	٧٤,٧
١٩٨٢	٧٦١١,٣	٥٢,٢	٠,٧	٤١٢١,٢	٥٤,١	٣٨٢,١	٥,٠	٢٤,٥	٠,٣	٥٠٢,٥	٦,٦	٥٠٨٢,٤	٦٦,٨
١٩٨٣	٦٤٨٤,٩	٥٣,٦	٠,٨	٢٩٦٤,٣	٤٥,٧	٤٠٢,٢	٦,٢	٣٦,٥	٠,٦	٣٨٣,٢	٥,٩	٣٨٣٩,٨	٥٩,٢
١٩٨٤	٦٨٧٠,٣	٥٦,٦	٠,٨	٣١١٢,٦	٤٥,٣	٥٠٢,٥	٧,٣	٤٥,٣	٠,٧	٣٨٧,٦	٥,٦	٤١٠٤,٧	٥٩,٧
١٩٨٥	٦١٥٣,٣	٥٨,٥	١,٠	٢٦٣٦,٠	٤٢,٨	٤٨٦,٣	٧,٩	٥٢,٥	٠,٩	٣٦٠,٧	٥,٩	٣٥٩٤,٠	٥٨,٤
١٩٨٦	٥٠٥٣,٠	٦٥,١	١,٣	١٤٨٢,١	٢٩,٣	٤٨٨,٢	٩,٧	٩٩,٧	٢,٠	٢٨٩,٦	٥,٧	٢٤٢٤,٧	٤٨,٠
١٩٨٧	٥٤٤٦,٤	٦٥,١	١,٢	١٦١٢,٤	٢٩,٦	٥٧٦,٩	١٠,٦	٩٩,٥	١,٨	٢٧٢,٨	٥,٠	٢٦٢٦,٦	٤٨,٢

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص١٠٧ – ١٠٩، مرجع سابق.

وفي **الكويت** فقد حققت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٩م حيث بلغت النسبة (٧٦,٦٪) ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط عن العام السابق ولكنها ليست الزيادة القصوى، إلا أن الذي ساعد القطاعات السلعية على تسجيل أعلى نسبة مساهمة لها في عام ١٩٧٩م هو ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في ذلك العام الى (٨,٣٪). وقد انخفضت مساهمة القطاعات السلعية في الأعوام التالية إلى أن بلغت أدنى مستوى لها عام ١٩٨٦م فبلغت (٥٣,٢٪) ويرتبط هذا الانخفاض بالانخفاض الذي حدث في نسبة مساهمة قطاع النفط التي بلغت (٣٨,٣٪) في ذلك العام وهي أقل نسبة سجلها قطاع النفط خلال الفترة محل الدراسة وقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في العام التالي إلى (٤١٪) انعكس على نسبة مساهمة القطاعات السلعية حيث ارتفعت إلى (٨٥,٧٪) عن العام السابق وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في نهاية الفترة محل الدراسة عن بداية الفترة حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٧م (١٤,٥٪) وتتركز هذه الصناعات في الصناعات الهيدروكربونية التي تعتمد على النفط كمدخلات في الإنتاج وتضم صناعة التكرير وتسييل الغاز والبتروكيماويات والصناعات غير الهيدروكربونية وهي التي لاتضم النفط كمدخلات في إنتاجها وذلك مثل مصانع الأسمنت ومواد البناء والمواد الغذائية ويوجد كلا النوعين من الصناعات في منطقة الشعيبة الصناعية التي تعتبر المنطقة الصناعية في الكويت[1].

وأما قطاع البناء والتشييد فقد شكل نسبة تتراوح (٣,١ ـ ٤,٥٪) خلال فترة الدراسة وتعكس زيادة نسبة المساهمة إلى حركة التنمية التي شهدها هذا القطاع كما تعكس انخفاض نسبة المساهمة في آخر الفترة إلى حالة التشبع الذي شهده هذا القطاع والكويت في ذلك لاتختلف عن دول المجلس. وأيضاً فإن القطاعات الأخرى كالزراعة والصيد فإن نسبة مساهمتها محدودة رغم ارتفاعها في نهاية الفترة محل الدراسة الى (١,١٪) عام ١٩٨٧ مقارنة ببداية الفترة ١٩٧٨ (٠,٢٪) حيث تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة (٨,٣٦٪) من الأراضي المملوكة بينما الأرض غير الصالحة للزراعة (٩١,٦٤٪) من إجمالي الأرض.

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٣٧٣ ومابعدها.

جدول (٥٢)

مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات السلعية											
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	قطاع ٤	٪	قطاع ٥	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٥٠٠,٩	٣٦,٤	٠,٢	٩١٦٢,٥	٥٩,١	١٠٤٦,٩	٦,٨	٨٨,٧	٠,٦	٦٣٩,٠	٤,١	١٠٩٧٣,٥	٧٠,٨
١٩٧٩	٢٤٧٤٦,٤	٤٢,٧	٠,٢	١٥٩٦٤,٢	٦٤,٥	٢٠٦١,٥	٨,٣	٩٤,١	٠,٤	٧٩٢,٧	٣,٢	١٨٩٥٥,١	٧٦,٦
١٩٨٠	٢٨٦٣٨,٩	٥٢,٢	٠,٢	١٨٨١٧,٢	٦٥,٧	١٥٩١,٦	٥,٦	٢٧٣,٤-	١,٠-	١٠٢٨,٩	٣,٦	٢١٢١٦,٤	٧٤,١
١٩٨١	٢٥٠٥٦,٧	٨٦,١	٠,٣	١٤٧٥٩,٧	٥٨,٩	١٥٠٩,٠	٦,٠	٥٩٨,٣-	٢,٤-	٩٤٣,٣	٣,٨	١٦٦٩٩,٨	٦٦,٦
١٩٨٢	٢١٥٧٨,٠	٩٩,٠	٠,٥	٩٦٠٥,٨	٤٤,٥	١٠٦٩,٥	٥,٠	٨٠١,٣-	٣,٧-	٩١٠,٧	٤,٢	١٠٨٨٣,٦	٥٠,٤
١٩٨٣	٢١٠٤٣,٦	٩٧,٤	٠,٥	١٠٤٢٧,١	٤٩,٦	١٢٨٥,٤	٦,١	٧٥٨,١-	٣,٦-	٩٤٠,٠	٤,٥	١١٩٩١,٨	٥٧,٠
١٩٨٤	٢١٥٤٩,٥	١١٧,٩	٠,٥	١١٤٩٢,٧	٥٣,٣	١٠١٤,٢	٤,٧	٦٠١,٨-	٢,٨-	٩١٩,٣	٤,٣	١٢٩٤٢,٢	٦٠,١
١٩٨٥	١٩٣٩٥,٩	١٣١,١	٠,٧	٩٩٢٧,٥	٥١,٢	١٢٦٩,١	٦,٥	٥٠٠,٧-	٢,٦-	٨٦٢,٩	٤,٤	١١٦٩٠,٠	٦٠,٣
١٩٨٦	١٦٥٧٣,٦	١٧٨,٦	١,١	٦٣٤١,٤	٣٨,٣	١٩١٠,٥	١١,٥	٢٤١,٩-	١,٥-	٦٢٣,٩	٣,٨	٨٨١٢,٥	٥٣,٢
١٩٨٧	١٩٥٣٥,٣	٢٢٤,٣	١,١	٨٠١٢,٦	٤١,٠	٢٨٢٧,١	١٤,٥	١٩٤,٨-	١,٠-	٥٩٨,٥	٣,١	١١٤٦٧,٥	٥٨,٧

١ ـ الزراعة والصيد والغابات.

٢ ـ التعدين والصناعات الاستخراجية.

٣ ـ الصناعات التحويلية.

٤ ـ الكهرباء والماء والغاز.

٥ ـ البناء والتشييد.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص١١٥ – ١١٧، مرجع سابق.

وكغيرها من دول المجلس فإن الكويت تعترضها مشكلات في تنمية هذا القطاع من أهمها[1]:

قلة المياه الصالحة للزراعة، والظروف المناخية، وصغر مساحة الأرض الصالحة للزراعة وقصور التمويل الزراعي، ونقص الأيدي العاملة.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء والماء فتعتبر نسبة مساهمته ضئيلة جداً في الكويت كما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون، فقد أنشأت محطات لتوليد الكهرباء، وتقوم بدعم أسعار الكهرباء والماء لتصل لجميع فئات المجتمع وللمشروعات المختلفة وكذلك انشأت محطات لتحلية مياه البحر ومُدَّت بشبكة أنابيب مياه لتصل إلى جميع مناطق الكويت.

وهكذا نلاحظ أن القطاعات السلعية في دول مجلس التعاون تعتمد في الأساس على القطاع النفطي الذي حرصت دول مجلس التعاون على تحقيق الاستفادة منه وتنميته ليس فقط على مستوى القطاع نفسه ولكن بالاستفادة منه كمدخلات للقطاع الصناعي حيث حققت بفضل ذلك دول مجلس التعاون نمواً متسارعاً في ناتج الصناعات التحويلية خلال فترة البحث كما تنوعت تلك الصناعات بين صناعة تكرير النفط ومجمعات البتروكيماويات وأيضا الصناعات الأساسية التي تشمل مصانع الحديد والصلب والأسمنت ولقد نمت هاتان الصناعتان على وجه الخصوص لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لقطاع البناء والتشييد الذي كان ينمو بشكل كبير في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وقد عاد قطاع البناء والتشييد للانخفاض في نهاية فترة البحث بعد التشبع الذي حققه في بداية الفترة وتعتبر هذه سمة مشتركة بين دول مجلس التعاون.

وقد شكلت بقية القطاعات نسبة ضيئلة في معدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث شكل قطاع الزراعة أعلى نسبة مساهمة له بين دول المجلس في عام ١٩٨٧م في المملكة العربية السعودية بلغت (٦,٦٪) وأقل نسبة مساهمة

---

١ ـ محمد إبراهيم الشيخ حمد، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م) ص١٣٧.

ففي **الأمارات العربية المتحدة** حققت هذه القطاعات أعلى نسبة مساهمة لها في عام ١٩٨٦م فوصلت إلى (٢٨,٨٪) ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة تلك القطاعات إفرادياً في ذلك العام حيث شكلت جميعها أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وكانت النسبة (١١,٨٪ - ٥,٨٪ - ١١,٢٪) لقطاعات التجارة، والنقل، والمؤسسات المالية على التوالي. وحققت تلك القطاعات أقل نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٠م (٨,٣٪ - ٣,٤ - ٤,٣٪) على التوالي مما أدّى إلى انخفاض نسبة مساهمتها حيث حققت أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام فبلغت (١٦٪). ويشير ارتفاع نسبة المساهمة في آخر الفترة عن بدايتها وبشكل غير مباشر إلى التحسن الذي طرأ على هيكل الإنتاج المحلي وتزايد الاعتماد على الأسواق المحلية.

ففي مجال التجارة على سبيل المثال تولّى القطاع الخاص النشاط التجاري في الدولة، إلاّ أن السنوات الأخيرة شهدت قيام الحكومة ومن خلال بعض مؤسساتها بالمساهمة وبصورة مباشرة وغير مباشرة في هذا النشاط التجاري وذلك لأهداف عديدة منها حماية المنتجين الزراعيين والعمل على توفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة إضافة إلى أن تسويق بعض السلع المنتجة يتم أساساً في القطاع العام[(١)].

كذلك شهد قطاع النقل والمواصلات تطوراً بارزاً في دولة الأمارات حيث تميزت أنشطة هذا القطاع باستخدام أحدث الأساليب التقنية في أداء مهامها حيث تملك الدولة شبكة متكاملة من الطرق لتيسير نقل الأفراد والبضائع، وبلغت أطوال تلك الطرق حتى نهاية ١٩٨٧ (٢٨٠٠)كم[(٢)]، وثلاثة مطارات دولية، وعدد من المطارات الداخلية، ويوجد كذلك (١٤) ميناءً بحريًا، ومن أهم هذه الموانىء ميناء زايد بأبوظبي، وميناء راشد جبل علي بدبي، وميناء الشارقة[(٣)].

---

١ ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة، (١٩٧٥ - ١٩٨٥) ص١٢٤، مرجع سابق.

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، ١٩٨٩، ص١٨٢، مرجع سابق.

٣ ـ وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٦، أبوظبي، ص١٧٣ - ١٧٤. التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة، (١٩٧٥ - ١٩٨٥م) ، ص١٢٧، مرجع سابق.

جدول (٥٣)

مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي

لدولة الأمارات العربية المتحدة

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٦٧١,٩	١٤٤٣,٧	٩,٢	٧٤٠,٣	٤,٧	٨٩٣,٥	٥,٧	٣٠٧٧,٦	١٩,٦
١٩٧٩	٢٠٩٥٨,٧	١٧٩٥,٢	٨,٦	٨٩٦,٣	٤,٣	٨٦٤,٦	٤,١	٣٥٥٦,١	١٧,٠
١٩٨٠	٢٩٦٢٥,٣	٢٤٥٢,٩	٨,٣	١٠٠٦,٤	٣,٤	١٢٧٤,٧	٤,٣	٤٧٣٤,٠	١٦,٠
١٩٨١	٣٢٩٨٨,٣	٢٩٥٥,٣	٩,٠	١٣٤٨,٤	٤,١	١٨٣٣,٦	٥,٦	٦١٣٧,٣	١٨,٦
١٩٨٢	٣٠٦٢٧,٣	٢٩٧٢,٨	٩,٧	١٤٨٨,٧	٤,٩	٢٤٨٧,٦	٨,١	٦٩٤٩,١	٢٢,٧
١٩٨٣	٢٨٠٣٣,٠	٢٦٤٢,٦	٩,٤	١٣٠٢,١	٤,٦	٢٦٧٥,٠	٩,٥	٦٦١٩,٧	٢٣,٦
١٩٨٤	٢٧٧٤٢,٦	٢٤٩٣,٦	٩,٠	١٢١٤,٧	٤,٤	٢٣٥٦,٠	٨,٥	٦٠٦٤,٣	٢١,٩
١٩٨٥	٢٧٠٨١,٤	٢٣٧٤,٠	٨,٨	١١٥٠,٦	٤,٢	٢٥٣٤,٧	٩,٤	٦٠٥٩,٤	٢٢,٤
١٩٨٦	٢١٦٧٤٠٢	٢٥٥٦,٥	١١,٨	١٢٤٨,٢	٥,٨	٢٤٣٦,١	١١,٢	٦٢٤٠,٨	٢٨,٨
١٩٨٧	٢٣٧٩٩,٠	٢٦٢١,٩	١١,٠	١٢٩٢,٨	٥,٤	٢٣٨٤,١	١٠,٠	٦٢٩٨,٨	٢٦,٥

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص٢٧، ٢٩، مرجع سابق.

وبالنسبة لقطاع المؤسسات المالية والتأمين فقد شهد تطوراً مماثلاً فقد أنشىء المصرف المركزي للدولة عام ١٩٨٠م للإشراف على النظام المصرفي ونشاطه وكذلك توجيه نشاط المصارف التجارية التي بلغ عددها (٥١) مصرفاً تجارياً مؤلفة من (٣٢٣) فرعاً، بالإضافة إلى بعض المصارف المتخصصة كمصرف الأمارات الصناعي الذي أنشيء في أواخر عام ١٩٨٢م وإلى بعض المؤسسات الإستثمارية ومصارف الأعمال وشركات التمويل ويبرز أيضاً ضمن هذا القطاع مصرف دبي الإسلامي الذي أنشىء ليعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وبالنسبة لصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي فيتركز نشاطه على إقراض الدول العربية والنامية بشروط ميسرة وهو مقصور على الإقراض الخارجي.

كما جرى إنشاء المؤسسات المتعلقة بمجال التأمين فبلغت (٦٨) شركة وتأتي أهمية هذه الشركات في أنها من أهم مؤسسات الادخار والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مجال التنمية[1].

وفي **البحرين** شكلت القطاعات التوزيعية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢م بنسبة بلغت (٣٥,٢٪) وقد شكل قطاع المؤسسات المالية والتأمين نسبة (١٧,١٪) في حين كان الباقي موزعاً بين قطاعي النقل والتجارة بنسبة (٨,٧٪) و(٩,٤٪). وقد شكلت القطاعات التوزيعية أقل نسبة مساهمة لها في عام ١٩٨٧م بلغت (٢٥,٧٪) كماشكل قطاع النقل والمواصلات والتخزين (١٠,٨٪) من تلك النسبة في حين كان الباقي موزعاً بين قطاعي التجارة والمؤسسات المالية بنسبة (٦,٥٪-٨,٤٪) لكل منهما على التوالي.

وعلى مستوى كل قطاع على حده فيعتبر قطاع المؤسسات المالية والتأمين من القطاعات الرئيسية ليس فقط بالنسبة للقطاعات التوزيعية ولكن على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة ككل حيث ينافس هذا القطاع على المركز الثاني بعد قطاع النفط ويشمل هذا القطاع إلى جانب مؤسسة نقد البحرين التي أنشئت في عام ١٩٧٣م (١٩) مصرفاً تجارياً ومصرفاً اسلامياً واحداً هو (بنك البحرين الإسلامي) بالإضافة إلى (٤٩) شركة للتأمين[2] وقد اهتمت البحرين بهذا القطاع بهدف جعل البحرين مركزاً متميزاً في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط يجتذب النشاط المصرفي والتأميني فأعلنت مؤسسة

---

١ ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة (١٩٧٥ – ١٩٨٥)، ص١٣١، مرجع سابق.

٢ ـ مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي ١٩٨٧م، ص٢٧ مرجع سابق.

جدول (٥٤)

مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي

لدولة البحرين

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٣٦٢,١	٣١٣,٨	١٣,٣	١٩٩,٠	٨,٤	٢٣١,٢	٩,٨	٧٤٤,٠	٣١,٥
١٩٧٩	٢٦٩٧,١	٣٤١,٥	١٢,٧	٢٤٠,٠	٨,٩	٢٣٦,٦	٨,٨	٨١٨,١	٣٠,٣
١٩٨٠	٣٧٨٣,٣	٤٣٢,٦	١١,٤	٢٩٨,١	٧,٩	٣٧٦,١	٩,٩	١١٠٦,٩	٢٩,٣
١٩٨١	٤٠٩٩,٧	٢٩٣,١	٧,١	٣٢٤,٢	٧,٩	٥٦٠,١	١٣,٧	١١٧٧,٤	٢٨,٧
١٩٨٢	٤٤٨٤,٨	٤١٩,٩	٩,٤	٣٨٩,٤	٨,٧	٧٦٧,٣	١٧,١	١٥٧٦,٦	٣٥,٢
١٩٨٣	٤٥٥٠,٥	٣٥٤,٥	٧,٨	٤٧٩,٠	١٠,٥	٧٤٧,١	١٦,٤	١٥٨٠,٦	٣٤,٧
١٩٨٤	٤٦١١,٧	٢٧٦,٦	٦,٠	٤٨١,٦	١٠,٤	٧٢٧,١	١٥,٨	١٤٨٥,٤	٣٢,٢
١٩٨٥	٤٢٦٣,٠	٢٢٧,٧	٥,٣	٤٣٩,٤	١٠,٣	٥٩٥,٥	١٤,٠١	١٢٦٢,٥	٢٩,٦
١٩٨٦	٣٦٧٨,٢	١٩٤,٤	٥,٣	٣٨٨,٣	١٠,٦	٥٤١,٤	٤,٧	١١٢٤,٥	٣٠,٦
١٩٨٧	٣٤٤٢,٠	٢٢٣,٧	٦,٥	٣٧٣,١	١٠,٨	٢٨٨,٠	٨,٤	٨٨٤,٨	٢٥,٧

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص٣٥ - ٣٧، مرجع سابق.

نقد البحرين في تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٥م لأول مرة عن استعدادها لمنح المصارف الدولية حقّ إقامة وحدات مصرفية خارجية في البحرين التي بلغ عددها حتى نهاية ١٩٨٧م (٦٧) وحدة مصرفيه خارجية[١].

وبالنسة لقطاع التجارة فقد أخذ في التناقص منذ بداية الفترة محل الدراسة عام ١٩٧٨م حيث كانت نسبة مساهمته (١٣,٣٪) إلى أن بلغ في نهاية الفترة ١٩٨٧م (٦,٥٪) وتتشابه البحرين في ذلك مع بعض دول المجلس حيث انعكس التراجع في الوضع الاقتصادي العام[٢] نتيجةً لتراجع عائدات النفط التي تقوم بتمويل القطاعات الأخرى انعكس ذلك على قطاع التجارة، الأمر الذي يفقده قدرته على التوسع وفتح أسواق جديدة لنشاطه[٣].

وبعكس قطاع التجارة فقد زادت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات من (٨,٤٪) عام ١٩٧٨م إلى (١٠,٨٪) عام ١٩٨٧م وتعود هذه الزيادة إلى ارتباط هذا القطاع بدور البحرين في إعادة التصدير وما يرتبط به من حركة نقل وتخزين، وقد ساعد إنشاء جسر الملك فهد الذي يربط جزيرة البحرين والمملكة العربية السعودية على تنشيط حركة النقل التجاري مما ساعد على زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع، وقد بلغت أطوال الطرق المعبدة حى نهاية الفترة محل الدراسة أكثر من (٧٠٠) كم[٤]، وفيمايتعلق بالموانىء فيوجد ميناء سلمان وميناء سترة[٥].

وفي **المملكة العربية السعودية** حققت القطاعات التوزيعية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦م فبلغت (٢٢,٩٪) وقد ساهم قطاع التجارة بنسبة (١٠,٧٪) بينما توزعت النسبة الباقية بين قطاعي النقل والمواصلات والمؤسسات المالية بنسبة (٨,٤٪) و (٣,٨) على التوالي.

---

١ ـ قررت البحرين قبول طلبات فتح فروع للمصارف الأجنبية فيها على أساس نظام المنطقة الحرة المصرفية، أي ممارسة أي نشاط إقليمي أو دولي دون الحق بالقيام بأي نشاط محلي، ومن خلال ذلك سعت البحرين لإيجاد سوق قادر على القيام بإدارة واستثمار الفوائض النفطية على أن يتحول السوق إلى مركز كامل للقيام بعمليات القطع والاستثمار النقدي، وكذلك لتحويل الأموال السائلة إلى قروض متوسطة الأجل، انظر الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ص١٠٥ – ١٠٦ مرجع سابق.

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع١٩٨٩، ص٤٥-٤٦، مرجع سابق.

٣ ـ غرفة تجارة وصناعة البحرين، تصورات غرفة تجارة وصناعة البحرين حول تنشيط الوضع الاقتصادي، ٩كانون أول «ديسمبر » ١٩٨٥، ص٣.

٤ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد ٥، ١٩٩٠، ص١٧٥، مرجع سابق.

٥ ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، ١٩٨٧م، ص٢٤٤ – ٢٤٥، مرجع سابق.

كما حققت تلك القطاعات أقل نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠م إذ بلغت (٩٪) شكل منها قطاع التجارة (٤,٣٪) وقطاع النقل والمواصلات (٣,٥٪) وقطاع المؤسسات المالية (١,٢٪).

وعلى مستوى كل قطاع على حده فقد حقق قطاع التجارة نسبة تراوحت بين (٤,٣٪ - ١٠,٧٪) خلال فترة الدراسة وتعكس الزيادة الحاصلة في قطاع التجارة التطور الذي أحرزته المملكة في المجالات البتروكيماوية والصناعية والزراعية، كما تعكس الزيادة في نسبة مساهمة هذا القطاع مدى التطور الإجتماعي وارتفاع مستوى معيشة السكان وكذلك حجم التدفق البشري من الخارج سواء في صورة عمالة أو في مواسم الحج والعمرة[١].

ويأتي قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في القطاعات التوزيعية حيث شكل أعلى نسبة مساهمة له عام ١٩٨٦م بنسبة بلغت (٨,٤٪) وتدخل هذه السنة ضمن الخطة الخمسية الرابعة التي هدفت إلى استكمال المشروعات الباقية في هذا القطاع، ويصل إجمالي الطرق المعبدة حتى نهاية تلك الخطة إلى أكثر من (٣٢,٠٠٠كم) مما ساعد في إنتعاش حركة النقل التجاري كما ساعد وجود (٣) مطارات دولية وأكثر من (٢٠) مطاراً داخلياً في تنشيط هذا القطاع كذلك وجود خط حديدي يربط وسط المملكة بشرقها، وتوسعة طاقة استيعاب الموانىء البحرية على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة فقد بلغ عدد الموانىء (٧) موانىء رئيسية تجارية وصناعية وهي: ميناء جدة الإسلامي، وميناء الجبيل التجاري، وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، وميناء ينبع التجاري، وميناء جيزان، وميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل وينبع[٢].

ويأتي قطاع المؤسسات المالية والتأمين في المرتبة الأخيرة من إجمالي القطاعات التوزيعية، فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع عام ١٩٨٦م (٣,٨٪) بعد أن كانت عام ١٩٧٨م (١,٧٪)، ورغم ارتفاع هذه النسبة في نهاية الفترة عن

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ١٤٠٧هـ ص٦٨، مرجع سابق.

٢ ـ وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية (١٩٧٠ - ١٩٨٧م) ص١٤٦، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٤٠٧، ص٩٤، مراجع سابقة.

جدول (٥٥)

مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٦٨٠١٢,٤	٣٨٧١,٦	٥,٧	٣٥٠٤,٢	٥,٢	١١٧١,٩	١,٧	٨٥٤٧,٨	١٢,٦
١٩٧٩	٩٧٠٩٦,٤	٥٠٣٩,٩	٥,٢	٤٤٦١,١	٤,٦	١٣٤٣,٤	١,٤	١٠٨٤٤,٤	١١,٢
١٩٨٠	١٤٧٥٧٦,٣	٦٣٩٨٠,٨	٤,٣	٥١٥٦,٥	٣,٥	١٨٣١,٨	١,٢	١٣٣٨٧,١	٩
١٩٨١	١٦٥٨٨٩,٠	٧٧١٥,٧	٤,٧	٥٩٠٦,٧	٣,٦	٢٧٠٦,٨	١,٦	١٦٣٢٩,٢	٩,٨
١٩٨٢	١٣٣٦٣٤,٠	٨٤٦٤,٨	٦,٣	٦٤٢٢,٩	٤,٨	٣٥٨٧,٦	٢,٧	١٨٤٧٥,٣	١٣,٨
١٩٨٣	١٠٨٢٢١,٠	٨٧٦١,١	٨,٣	٦٧١٨,٢	٦,٢	٣٩٧٧,٧	٣,٧	١٩٤٥٧,٠	١٨
١٩٨٤	٩٩٧٢١,٠	٨٦٢٣,١	٨,٦	٦٧٦٦,٨	٦,٨	٣٦٠٨,٠	٣,٦	١٨٩٩٨,٠	١٩,١
١٩٨٥	٨٦٦٧٣,٨	٨٣٤٣,٨	٩,٦	٦٥٤٨,٤	٧,٦	٣٣١٤,٩	٣,٨	١٨٢٠٧,١	٢١,٠
١٩٨٦	٧٣٢٠٢,٥	٧٨٥٠,٣	١٠,٧	٦١٥٢,١	٨,٤	٢٧٥٩,٧	٣,٨	١٦٧٦٢,١	٢٢,٩
١٩٨٧	٧٣٥٦٣,٢	٧٤٢٢,٤	١٠,١	٥٨٩٧,٧	٨,٠	٢٦٤٦,٧	٣,٦	١٥٩٦٦,٩	٢١,٧

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٥٩ – ٦١، مرجع سابق.

بدايتها فإنها تعتبر ضئيلة حيث شهد هذا القطاع بعض الصعوبات في السنوات الأولى من الخطة الخمسية الرابعة بسبب الانكماش الذي ساد الاقتصاد الوطني[١] وقد ضم هذا القطاع حتى عام ١٤٠٧هـ بالإضافة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي التي بدأت تزاول مهامها في ١٤ محرم ١٣٧٢هـ الموافق ١٤ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٥٢م وأصبحت تشرف على (١١) مصرفاً تجارياً بنهاية عام ١٤٠٧هـ[٢]. شُكّل بعضها برأسمال وطني كامل، بينما يشارك رأس المال الأجنبي في بعض تلك المصارف[٣].

وبمقارنة هذا القطاع مع الدول الأخرى التي تمر بنفس المرحلة التنموية أو مرحلة متقدمة عليها يتبين أن هذا القطاع يحتاج إلى كثير من التطوير والتوسع[٤].

وفي **سلطنة عُمان** حققت القطاعات التوزيعية أعلى نسبة لها عام ١٩٨٦م بلغت (١٨,٢٪) شكل منها قطاع التجارة (١٣,٧٪) و(٣,٧٪) لقطاع النقل والمواصلات و(٠,٨٪) لقطاع المؤسسات المالية والتأمين، كما حققت القطاعات التوزيعية أقل نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠ بلغت (١١,٥٪) شكل منها قطاع التجارة (٩,١٪) وقطاع النقل والمواصلات (١,٩٪) وقطاع المؤسات المالية (٠,٥٪).

وعلى مستوى كل قطاع على حده فقد حقق قطاع التجارة نسبة تتراوح بين (٩,١٪) و(١٣,٧٪) خلال فترة الدراسة، وكغيرها من دول المجلس فإن هذا القطاع يعتمد على اقتصاديات السوق في ظل المنافسة الحرة كما يتمتع بالإعفاءات

---

١ ـ وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، ص١٣٢، مرجع سابق.

٢ ـ سيد عيسى، التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، (د. ن، د. ت)، ص١٧٤، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٤٠٧هـ ص١٧٣ - ١٧٤.، مرجع سابق.

٣ ـ أضيفت للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية (شركة الراجحي المصرفية للاستثمار) في عام ١٤٠٨هـ لتعمل طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، انظر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م الرياض، ص٧٠، مرجع سابق.

٤ ـ وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، ص١٣٢، مرجع سابق.

جدول (٥٦)
مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٧٤١,٥	٣٠١,١	١١,٠	٥٩,٩	٢,٢	٠,٦	٠,٠	٣١٦,٦	١٣,٢
١٩٧٩	٣٧٣٤,٥	٣٩٦,٩	١٠,٦	٧٣,٨	٢,٠	١٠,٤	٠,٣	٤٨١,٢	١٢,٩
١٩٨٠	٥٩٧٤,٢	٥٤٥,٢	٩,١	١١٠,٩	١,٩	٢٨,٤	٠,٥	٦٨٤,٤	١١,٥
١٩٨١	٧٢١٠,٥	٧٢٧,٦	١٠,١	١٥٥,٨	٢,٢	٢٩,٠	٠,٤	٩١٢,٣	١٢,٧
١٩٨٢	٧٥٦٦,٩	٨٦٧,١	١١,٥	١٨٧,٩	٢,٥	٥١,٨	٠,٧	١١٠٦,٨	١٤,٦
١٩٨٣	٧٩٣٢,٥	٩١٤,٠	١١,٥	٢١١,١	٢,٧	٤٠,٥	٠,٥	١١٦٥,٦	١٤,٧
١٩٨٤	٨٨٢٠,٨	١٠٦٨,٣	١٢,١	٢٤٤,٦	٢,٨	٥٥,٩	٠,٦	١٣٦٨,٨	١٥,٥
١٩٨٥	٩٩٩٩,٤	١٢٣٩,١	١٢,٤	٢٨٨,٤	٢,٩	٧٩,٠	٠,٨	١٦٠٦,٥	١٦,١
١٩٨٦	٧٣٣٠,٩	١٠٠٣,١	١٣,٧	٢٧٠,٧	٣,٧	٥٨,٤	٠,٨	١٣٣٢,٢	١٨,٢
١٩٨٧	٧٨٢٦,٨	٨٥١,٢	١٠,٩	٢٥٤,١	٣,٢	٥٤,٦	٠,٧	١١٥٩,٩	١٤,٨

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص٩٩ - ١٠١، مرجع سابق.

الضريبية مع انخفاض نسبة الرسوم الجمركية ورغم هذه المميزات فلم ترتفع نسبة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بل ظلت في ضوء النسبة المشار إليها سابقًا.

وبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات فقد حقق نسبة تتراوح بين (١,٩٪) و(٣,٧٪) خلال فترة الدراسة، وقد شهد هذا القطاع اهتماماً لأنه يعتبر من أهم عناصر البنية الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية ويعتبر ضرورياً للنشاط التجاري، وقد وصل أطوال الطرق المعبدة في السلطنة إلى (٤١٠٦كم) ويوجد مطار دولي وعدد من المطارات المحلية وثلاثة موانىء بحرية هي ميناء قابوس، وميناء ريسوت، وميناء الفحل،[(١)].

وحقق قطاع المؤسسات المالية والتأمين نسبة مساهمة تتراوح بين (٠,٣٪) و(٠,٨٪) خلال فترة الدراسة وتعتبر سلطنة عُمان في ذلك من أقل دول المجلس نمواً في هذا القطاع، حيث بلغ عدد المصارف الوطنية حتى نهاية عام ١٩٨٧م تسعة مصارف وطنية وثلاثة عشر مصرفاً أجنبياً، ويسيطر عليها المصرف المركزي العماني الذي أنشىء عام ١٩٧٤م، كما يوجد ثلاثة شركات وطنية تعمل في مجال التأمين وخمس شركات عربية وإحدى عشرة شركة أجنبية تعمل أيضاً في مجال التأمين[(٢)].

وفي **قطر** حققت القطاعات التوزيعية أعلى نسبة مساهمة في عام ١٩٧٨ حيث بلغت تلك النسبة (١٨٪) شكل منها قطاع التجارة نسبة قدرها (٩,٤٪) بينما شكل قطاع المؤسسات المالية والتأمين (٦,٢٪) وقطاع النقل والمواصلات (٢,٤٪) كما حققت هذه القطاعات أقل نسبة مساهمة لها عام ١٩٨١م بنسبة بلغت (١١,٨٪) وشكل منها قطاع التجارة نسبة (٥,٩٪) وقطاع المؤسسات المالية (٤,٦٪) وقطاع النقل والمواصلات (١,٣٪).

---

١ ـ مجلس التنمية، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص١٩٥ ومابعدها، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٣٦٩، مرجع سابق.

وعلى مستوى كل قطاع على حده فقد حقق قطاع التجارة أعلى نسبة مساهمة له عام ١٩٧٨م بلغت (٩,٤٪) في حين سجل أقل نسبة مساهمة له عام ١٩٨٠م بنسبة بلغت (٤,٥٪) عادت هذه النسبة للارتفاع في الأعوام التالية إلى أن بلغت في عام ١٩٨٧م (٦,٧٪)، وترتبط الزيادة في نسبة مساهمة هذا القطاع بالتطور الذي بدأت تشهده الدولة في عقد السبعينات مما انعكس على زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ويعود التراجع في نسبة مساهمته استمراراً للاتجاهات الهبوطية التي بدأ يسلكها هذا القطاع منذ بداية الركود الاقتصادي الذي ساد البلاد عام ١٩٨٢ والذي بلغ ذروته عام ١٩٨٥م[١].

وبالنسبة لقطاع المؤسسات المالية والتأمين فيأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة في نسبة مساهمته في القطاعات التوزيعية، حيث شكل قطاع المؤسسات المالية في عام ١٩٨٦م أعلى نسبة مساهمة له فبلغت (٧,٧٪) ويعود ارتفاع نسبة المساهمة في هذا العام إلى زيادة حجم السيولة المحلية الذي انعكس على حجم العمليات المصرفية المحلية للمصارف التجارية والتقلص الواضح الذي طرأ على نشاط القطاع الخاص مع العالم الخارجي[٢]. ويبلغ عدد المصارف التجارية في قطر حتى نهاية عام ١٩٨٧م خمس مصارف وطنية من بينها مصرف قطر الإسلامي الذي أسس عام ١٩٨٣م وتسعة مصارف أجنبية، وكذلك يوجد سبع شركات تعمل في مجال التأمين[٣]. ويسيطر على القطاع المصرفي مؤسسة النقد القطري التي أنشئت عام ١٩٧٣م[٤].

وبالنسبة لقطاع النقل والمواصلات فإن نسبة مساهمته محدودة مقارنة بالقطاعين السابقين حيث تراوحت بين (١,٣٪) عام ١٩٨١م و(٢,٦٪) عام ١٩٨٧م ويعود السبب في ارتفاع نسبة المساهمة في آخر الفترة إلى قيام الدولة بشق الطرق وربطها بالدول المجاورة حيث بلغت أطوال الطرق المعبدة حتى نهاية

---

١ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي العاشر ١٩٨٦، ص٣٠ مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص٤٥.

٣ ـ الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، رئاسة مجلس الوزراء، قطر، العدد الثامن، تموز «يولية» ١٩٨٨م، ص٣٠٤ ، ٣١٢.

٤ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٢٧٥، مرجع سابق.

جدول (٥٧)

مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٤٠٥١,٩	٣٨٣,٠	٩,٤	٩٥,٤	٢,٤	٢٥٢,٠	٦,٢	٧٣٠,٥	١٨,٠
١٩٧٩	٥٦٣٣,٠	٣٢٣,٣	٥,٧	١٠٠,٢	١,٨	٤٠٣,٦	٧,٢	٨٢٧,١	١٤,٧
١٩٨٠	٧٨٢٩,١	٣٥٣,٦	٤,٥	١٠٩,١	١,٤	٤٦٦,٢	٦,٠	٩٢٨,٩	١١,٩
١٩٨١	٨٦٦١,٣	٥١٠,٤	٥,٩	١١٢,٤	١,٣	٤٠١,٤	٤,٦	١٠٢٤,٢	١١,٨
١٩٨٢	٧٦١١,٣	٤٨٧,٦	٦,٤	١٢٥,٨	١,٧	٤٧٧,٧	٦,٣	١٠٩١,٢	١٤,٣
١٩٨٣	٦٤٨٤,٩	٤٣٦,٠	٦,٧	١٢٣,٦	١,٩	٤٢٢,٨	٦,٥	٩٨٢,٤	١٥,١
١٩٨٤	٦٨٧٠,٣	٤١٣,٧	٦,٠	١٣١,٩	١,٩	٣٧٨,٠	٥,٥	٩٢٣,٦	١٣,٤
١٩٨٥	٦١٥٣,٣	٣٢٥,٨	٥,٣	١٢٣,٦	٢,٠	٣٨٨,٧	٦,٣	٨٣٨,٢	١٣,٦
١٩٨٦	٥٠٥٣,٠	٣١٥,٧	٦,٢	١١٢,٦	٢,٢	٣٨٩,٨	٧,٧	٨١٨,١	١٦,٢
١٩٨٧	٥٤٤٦,٤	٣٦٢,٤	٦,٧	١٣٩,٦	٢,٦	٣٩٩,٧	٧,٣	٩٠١,٦	١٦,٦

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص١٠٧ - ١٠٩، مرجع سابق.

١٩٨٧م أكثر من (١٣٠٠) كم[1]، وكذلك بناء المطار الدولي مما ساعد على وجود شبكة من الطرق تساعد على اتساع نطاق التجارة لسهولة النقل والانتقال عبر أسواق الخليج، كذلك تمَّ بناء ميناء الدوحة، وميناء الشمال[2]. وبالرغم من قلة إسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فإنه يتوقع بعد قيام التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون زيادة إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وفي **الكويت** فقد شكلت القطاعات السلعية أعلى نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٢م بلغت (٣٣,٥٪) شكل قطاع المؤسسات المالية والتأمين فيها نسبة (١٦,٤٪) وقطاع التجارة (١٢,٤٪) وقطاع النقل والمواصلات (٤,٧٪)، وقد حققت هذه القطاعات أقل نسبة مساهمة لها عام ١٩٧٩م بلغت (٩,٩٪) شكل منها قطاع التجارة (٦٪) وقطاع المؤسسات المالية والتأمين (٢,٢٪) وقطاع النقل والمواصلات (١,٧٪).

وعلى مستوى كل قطاع على حده فقد حقق قطاع المؤسسات المالية والتأمين أعلى نسبة مساهمة له عام ١٩٨٢م بلغت (١٦,٤٪) ويرجع ذلك إلى توسع المصارف التجارية في تمويل القطاعات الاقتصادية نتيجةً لحركة التنمية التي شهدتها البلاد، ويحتوي هذا القطاع على سبعة مصارف واثنى عشر شركة استثمار وأربع شركات تأمين وصندوق كبير للضمان الاجتماعي وصندوقين للتنمية الاقتصادية وثلاث مصارف متخصصة، كما يعتبر سوق الكويت للسندات الدولية المقوم بالدينار الكويتي من أقدم وأكبر وأكثر الأسواق تقدماً في العالم وقد احتل في عام ١٩٧٨م المرتبة الثالثة بين اسواق العالم بعد سوق الدولار وسوق المارك الألماني فيما يتعلق بحجم الإصدارات الدولية التي نفَّذها، ويجب ملاحظة أن عملية إصدار السندات لا تنسجم مع مبادىء الاقتصاد الإسلامي إلا أنه يمكن الاستفادة من تلك التجربة في استحداث وتطوير أدوات جديدة للدين متوسط الأجل لا تتعارض مع مبادىء الاقتصاد الإسلامي، ويوجد ضمن المصارف

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، العدد ٥، ١٩٩٠م، ص١٧٥، مرجع سابق.

٢ ـ د. نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج، والتكامل الاقتصادي العربي، ٢٠٨٧، مرجع سابق.

التجارية العاملة في الكويت بيت التمويل الكويتي الذي أسس في عام ١٩٧٨م ليعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[١]. ويسيطر على هذا القطاع بنك الكويت المركزي الذي أنشيء عام ١٩٦٨ وبدأ مزاولة أعماله في نيسان «أبريل» ١٩٦٩[٢].

وبالنسبة لقطاع التجارة فيأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع المؤسسات المالية في الكويت حيث تراوحت نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بين (٦٪) عام ١٩٧٩م و(١٢,٤٪) عام ١٩٨٢م حيث ترتبط زيادة نسبة المساهمة بما تشهده البلاد من حركة تنمية واسعة في مختلف القطاعات باعتبار أن قطاع التجارة هو المسؤول عن تدفق السلع والخدمات للمستهلكين حيث شهد هذا القطاع في بداية الفترة محل البحث تذبذباً في نسبة مساهمته إلى أن بلغ أقصاه عام ١٩٨٢م عاد في الأعوام التالية للانخفاض نتيجة للتراجع في القطاع النفطي الذي بدوره أثر على القطاعات الأخرى غير النفطية ومن ضمنها قطاع التجارة.

وفيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات فقد كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة حيث تراوحت بين (١,٧٪ عام ١٩٧٩م و٥,٤٪ عام ١٩٨٦) ويأتي ارتفاع نسبة المساهمة في آخر الفترة إلى أن هذا القطاع بدأ يحقق عائداً للاقتصاد الوطني بعد أن تم إكتمال إنشاء البنية الأساسية التي تمثلت في الطرق المعبدة التي بلغت أطوالها حتى نهاية ١٩٨٧م أكثر من (٤) آلاف كم، وإنشاء المطار الدولي في مما انعكس على ما يتم استيراده وتصديره واعادة تصديره بواسطة هذا القطاع بين الكويت والعالم الخارجي، وقد ساعد على ذلك أيضًا وجود خمسة موانىء هي ميناء الأحمدي، وميناء سعود، وميناء عبدالله، وميناء الشويخ، وميناء الشعيبة[٣].

---

١ ـ د. فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي،، ص١٣٢، مرجع سابق.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٣٣٧، مرجع سابق.

٣ ـ محمد إبراهيم الشيخ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، في الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠م) ص١٣٥، مرجع سابق.

جدول (٥٨)

مساهمة القطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات التوزيعية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٥٠٠,٩	١٣٩٧,٧	٩,٠	٣٢٥,٠	٢,١	٤١٣,٣	٢,٧	٢١٣٦,٠	١٣,٨
١٩٧٩	٢٤٧٤٦,٤	١٤٨٦,٣	٦,٠	٤١٧,٥	١,٧	٥٤٤,٩	٢,٢	٢٤٤٨,٦	٩,٩
١٩٨٠	٢٨٦٣٨,٩	٢٠٤٩,٩	٧,٢	٦٧٠,٤	٢,٣	٦٧٣,٧	٢,٤	٣٣٩٤,٠	١١,٩
١٩٨١	٢٥٠٥٦,٧	٢٢١٧,٤	٨,٨	٧٧١,٢	٣,١	٨٣٣,٢	٣,٣	٣٨٢١,٧	١٥,٣
١٩٨٢	٢١٥٧٨,٠	٢٦٦٥,٩	١٢,٤	١٠١٢,٢	٤,٧	٣٥٤٨,٨	١٦,٤	٧٢٢٦,٨	٣٣,٥
١٩٨٣	٢١٠٤٣,٦	١٨٧٤,٨	٨,٩	٩٤٣,١	٤,٥	٢٥٢٥,٩	١٢,٠	٥٣٤٣,٧	٢٥,٤
١٩٨٤	٢١٥٤٩,٥	١٩٣٧,٢	٩,٠	٨٩٤,٣	٤,١	١٩٨٣,٨	٩,٢	٤٨١٥,٣	٢٢,٣
١٩٨٥	١٩٣٩٥,٩	١٥٩١,٨	٨,٢	٨٩٨,٢	٤,٦	١٦٦٥,٣	٨,٦	٤١٥٥,٤	٢١,٤
١٩٨٦	١٦٥٧٣,٦	١٤٢٤,٠	٨,٦	٨٩٦,٨	٥,٤	١٤٧٥,٦	٨,٩	٣٧٩٦,٣	٢٢,٩
١٩٨٧	١٩٥٣٥,٣	١٣٨٦,٤	٧,١	٩٢٥,٤	٤,٧	١٥٠٥,٦	٧,٧	٣٨١٧,٤	١٩,٥

١ ـ التجارة والمطاعم والفنادق.

٢ ـ النقل والمواصلات والتخزين.

٣ ـ المؤسسات المالية والتأمين.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص١١٥ – ١١٧، مرجع سابق.

وعلى ضوء ما سبق عرضه بالنسبة للقطاعات التوزيعية فقد حققت أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ في البحرين والكويت وفي عام ١٩٨٦ بالنسبة للأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وفي عام ١٩٨٧م في قطر.

كما حققت أقل نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٩ في الكويت وفي عام ١٩٨٠م في الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وفي عام ١٩٨١ في قطر وفي عام ١٩٨٧م في البحرين.

وعلى مستوى كل قطاع على حده يمكن ملاحظة أن دول المجلس تتفاوت في نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات التوزيعية ففي الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان كان قطاع التجارة هو الغالب على بقية القطاعات التوزيعية الأخرى في معظم سنوات البحث بالنسبة للأمارات العربية المتحدة وخلال الفترة محل البحث بالنسبة للمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بينما كان قطاع المؤسسات المالية والتأمين هو القطاع الغالب في البحرين وقطر والكويت في معظم فترات البحث. وفي قطر تقاسم قطاع التجارة والمؤسسات المالية نسبة المساهمة في إجمالي القطاعات التوزيعية.

وتحاول دول مجلس التعاون بواسطة هذه القطاعات تنويع مصادر دخلها لتساند القطاعات السلعية السابق إيضاحها في الفقرة الأولى من هذا المبحث وتحقق هذه القطاعات الاتصال بين اقتصاديات دول المنطقة والاقتصاد العالمي حيث كان هذا الاتصال محدوداً أو ضعيفاً قبل حدوث الطفرة النفطية في بداية عقد السبعينات من هذا القرن إلا أن الازدهار الاقتصادي الذي عاشته هذه الدول بعد أن حققت الاستفادة من عوائد النفط جعل هذه الدول محطاً لأنظار الشركات التجارية والصناعية والمؤسسات المالية المختلفة للإستفادة والإفادة من الازدهار الاقتصادي الذي حققته دول المنطقة. ومن هنا نلاحظ تأثر هذه القطاعات بما تم تحقيقه في قطاع النفط.

كما أن القطاعات التوزيعية يمكن أن ترتفع نسبة مساهمتها في حالة اتمام مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وذلك على ضوء الاتفاقية الاقتصادية

الموحدة بين دول مجلس التعاون التي نصّت على مختلف أوجه التكامل في فصول متتالية ابتداء من إنشاء منطقة تجارة حرة تتحول خلال خمس سنوات إلى منطقة جمركية موحدة (اتحاد جمركي) وإلى حرية انتقال الأفراد والأموال وممارسة النشاط الاقتصادي والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتعاون في النقل والمواصلات وأخيراً التعاون المالي والنقدي[١].

ثالثاً: القطاعات الخدمية: تختلف نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من دولة لأخرى تبعاً لإختلاف ما ينفق على هذه القطاعات الخدمية حتى يمكن أن تحقق عائداً للدولة وإن كانت عوائد هذه القطاعات تعتبر ضئيلة مقارنة بالقطاعات السابقة. وسنعرض لهذه القطاعات في كل دولة من دول المجلس وذلك من خلال بعض القطاعات الخدمية الضرورية كالتعليم والصحة وذلك على النحو التالي:

ففي **الأمارات العربية المتحدة** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها في النشاط الاقتصادي عام ١٩٨٦م حيث بلغت نسبة المساهمة (١٥,٩٪) ساهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة (١٣,٢٪) والباقي موزع على بقية القطاعات الخدمية الأخرى. وتعود زيادة نسبة مساهمة هذه الخدمات في نهاية الفترة محل الدراسة مقارنة ببداية الفترة إلى التطور الذي حققته هذه القطاعات في مختلف المجالات، فعلى سبيل المثال في مجال التعليم العام ارتفع عدد الطلبة والطالبات من (٦٠) ألف طالب وطالبة عام ١٩٧٤/١٩٧٥م إلى (١٩٢) ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧م وبمعدل سنوي بلغ (١٤,٣٪) سنوياً، ويعكس هذا المعدل تزايد حجم الإقبال على التعليم من جهة ونجاح الجهود المبذولة في انتظام عدد متزايد من الأطفال في سن التعليم من جهة أخرى إضافة إلى تنامي الوعي وازدياد الرغبة في التعليم وقد بلغ عدد المدارس في نهاية ذلك العام (٤٠٩) مدرسة للبنين والبنات وبلغ عدد الطلبة في المرحلة الجامعية في

---

١ ـ محمد محمود الإمام، التخطيط التكاملي على المستوى الشامل، من بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي، دبي ١٤ – ١٦ فبراير ١٩٨٧، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨م)، ص٥٩.

جدول (٥٩)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للأمارات العربية المتحدة

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٦٧١٫٩	-	-	١٠٢٨٫٤	٦٫٦	٢٠٣٫٨	١٫٣	١٢٣٢٫٢	٧٫٩
١٩٧٩	٢٠٩٥٨٫٧	-	-	١٢٣١٫٨	٥٫٩	٢٣٢٫٧	١٫١	١٤٦٤٫٥	٧٫٠
١٩٨٠	٢٩٦٢٥٫٣	-	-	١٦١٥٫٤	٥٫٥	٢٧٣٫٥	٠٫٩	١٨٨٨٫٩	٦٫٤
١٩٨١	٣٢٩٨٨٫٣	-	-	٢٤٢٧٫١	٧٫٤	٣٨٣٫٥	١٫٢	٢٨١٠٫٧	٨٫٥
١٩٨٢	٣٠٦٢٧٫٣	-	-	٢٦٢٣٫٨	٨٫٦	٤٤٤٫٨	١٫٥	٣٠٦٨٫٦	١٠٫٠
١٩٨٣	٢٨٠٣٣٫٠	-	-	٢٦٨٢٫٤	٩٫٦	٥٠٥٫٠	١٫٨	٣١٨٧٫٤	١١٫٤
١٩٨٤	٢٧٧٤٢٫٦	-	-	٢٨٢١٫٠	١٠٫٢	٥٢٧٫٦	١٫٩	٣٣٤٨٫٧	١٢٫١
١٩٨٥	٢٧٠٨١٫٤	-	-	٢٩٩٦٫٧	١١٫١	٥٤٧٫٣	٢٫٠	٣٥٤٤٫٠	١٣٫١
١٩٨٦	٢١٦٧٤٠٢	-	-	٢٨٧١٫٧	١٣٫٢	٥٨٢٫٤	٢٫٧	٣٤٥٤٫١	١٥٫٩
١٩٨٧	٢٣٧٩٩٫٠	-	-	٢٩٨٨٫٨	١٢٫٦	٦١١٫٣	٢٫٦	٣٦٠٠٫١	١٥٫١

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٢٧ – ٢٩، مرجع سابق.

العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٧م (٧٥٠٧) طالب وطالبة ويوجد في الأمارات جامعة واحدة[١].

وفي مجال الصحة أيضاً بلغ عدد المستشفيات في نهاية عام ١٩٨٧م (١٢٥) مستشفى تضم (٦٢٤٨) سريرًا و(١٧٣٦) طبيباً[٢].

وأخيراً فإن دولة الأمارات العربية المتحدة وعلى الرغم من حداثة مؤسساتها الإدارية والإنتاجية فقد عملت الحكومة الاتحادية وحكومات الأمارات الأخرى على نشر وتوسيع وتطوير الخدمات العامة بمختلف أنواعها إضافة إلى قيامها ببناء الهياكل الأساسية اللأزمة لتلك الخدمات والتي كانت تفتقر إليها الدولة قبل الطفرة النفطية[٣].

وفي **البحرين** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٧م حيث بلغت تلك النسبة (٢٩,٦٪) شكل منها قطاع الخدمات الحكومية (٢٠,٢٪) من تلك النسبة، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستوى الخدمات المقدمة من الدولة لافراد المجتمع في القطاعات المكونة للقطاعات الخدمية.

ففي قطاع الإسكان حقق نسبة تتراوح بين (٥٪ - ٦,٨٪) خلال سنوات البحث ويرتبط هذا القطاع باحتياجات المواطنين من المساكن. وقد أخذ هذا القطاع يتشبع في السنوات الأخيرة من البحث بعد التوسع الذي شهده هذا القطاع نظراً للوفرة النفطية خلال السبعينات وإنشاء مصرف الإسكان في عام ١٩٧٩م ويهدف هذا المصرف إلى دعم الحركة العمرانية والإنشائية في البلاد وفق البرامج الإنمائية للحكومة[٤]، وكذلك حققت قطاعات الخدمات الحكومية نمواً بلغ أقصاه في عام ١٩٨٧م (٢٠,٢٪) ومن هذه الخدمات التعليم فقد ارتفع عدد الطلاب في التعليم العام الى (٨٨) ألف طالب وطالبة خلال العام الدراسي (١٩٨٦/١٩٨٧)

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، العدد الخامس ١٩٩٠، ص١٦٩ ، ١٧٣، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص١٧٤.

٣ ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة، ص١٤٠، مرجع سابق.

٤ ـ مؤسسة نقد البحرين، البحرين مركز مالي عالمي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، البحرين، ص٤٩.

جدول (٦٠)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٣٦٢,١	١٥٩,٧	٦,٨	٢٥١,٦	١٠,٧	٧٥,٦	٣,٢	٤٨٧,٠	٢٠,٦
١٩٧٩	٢٦٩٧,١	١٦٧,٧	٦,٢	٣٠١,١	١١,٢	٧٩,٤	٢,٩	٥٤٨,٢	٢٠,٣
١٩٨٠	٣٧٨٣,٣	١٧٨,٢	٤,٧	٣٦٦,٨	٩,٧	٩١,٠	٢,٤	٦٣٦,١	١٦,٨
١٩٨١	٤٠٩٩,٧	٢٠٦,١	٥,٠	٣٩٦,٣	٩,٧	١٠١,٩	٢,٥	٧٠٤,٣	١٧,٢
١٩٨٢	٤٤٨٤,٨	٢٣٣,٥	٥,٢	٤٧٣,٤	١٠,٦	٩٨,٩	٢,٢	٨٠٥,٩	١٨,٠
١٩٨٣	٤٥٥٠,٥	٢٦٩,١	٥,٩	٥٢٣,٩	١١,٥	١١٠,١	٢,٤	٩٠٣,٢	١٩,٨
١٩٨٤	٤٦١١,٧	٣٠٠,٣	٦,٥	٦١٤,٦	١٣,٣	١١٩,٤	٢,٦	١٠٣٤,٣	٢٢,٤
١٩٨٥	٤٢٦٣,٠	٢١٦,٨	٥,١	٦٤٧,٣	١٥,٢	١٣٧,٨	٣,٢	١٠٠١,٩	٢٣,٥
١٩٨٦	٣٦٧٨,٢	٢٠٠,٣	٥,٤	٦٦٧,٠	١٨,١	١٣٢,٤	٣,٦	٩٩٩,٧	٢٧,٢
١٩٨٧	٣٤٤٢,٠	١٨٨,٠	٥,٥	٦٩٣,٦	٢٠,٢	١٣٨,٠	٤,٠	١٠١٩,٧	٢٩,٦

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٣٥ – ٣٧، مرجع سابق.

وارتفع عدد المدارس في العام نفسه فوصل إلى (١٤٣٠) مدرسة ووصل عدد المدرسين والمدرسات في ذلك العام (٤٩٦٧)[1] مدرس ومدرِّسة وبالنسبة للتعليم الجامعي بلغ عدد الطلبة (٣٦٠١) طالب وطالبة في جامعة البحرين[2].

وفي مجال الخدمات الصحية بلغ عدد المستشفيات الحكومية والأهلية (٣١) مستشفى وعدد الأسرة أيضاً في هذه المستشفيات (١٤٦١) سريراً بطاقة طبية قدرها (٦١٩) طبيب[3].

وقد استطاعت البحرين أن تحقق نمواً في القطاعات الخدمية في محاولة لتعويض النقص الحاصل في القطاعات السلعية والتوزيعية التي أخذت تنخفض في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في العام الأخير من الفترة محل الدراسة.

وفي **المملكة العربية السعودية** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦م حيث بلغت النسبة (٢٦,٨٪) شكل منها قطاع الخدمات الحكومية النسبة الغالبة (٢٠٪) وحقق قطاع الإسكان نسبة (٢,٩٪) بعد الارتفاع الذي حققه في بداية الفترة حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في عام ١٩٧٨م (٣,٩٪) وقد استفاد قطاع الإسكان من القروض المقدمة من صندوق التنمية العقاري الذي أنشيء عام ١٣٩٥هـ حيث بلغ مجموع القروض التي قدمها حتى عام ١٩٨٧ (٦٨) مليار ريال[4].

وبالنسبة للخدمات الحكومية الأخرى فقد حققت تطوراً في حجمها وكيفيتها خلال عمر التنمية في المملكة ولإيضاح ذلك سيتم لإشارة إلى قطاعين مهمين هما

---

١ ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية ١٩٨٧م، كانون أول ١٩٨٨م، البحرين، ص٢٥٦ ومابعدها.

٢ ـ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع ١٩٨٩م، ص١٧٩. مرجع سابق.

٣ ـ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد الخامس ١٩٩٠، ص١٧٤، مرجع سابق.

٤ ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٦٥، مرجع سابق.

جدول (٦١)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٦٨٠١٢,٤	٢٦٦٤,١	٣,٩	٥٢٤١,٥	٧,٧	١١٤٦,٠	١,٧	٩٠٥١,٧	١٣,٣
١٩٧٩	٩٧٠٩٦,٤	٣٢٠٠,٧	٣,٣	٦٦١٩,٩	٦,٨	١٤٧٧,٦	١,٥	١١٢٩٨,٢	١١,٦
١٩٨٠	١٤٧٥٧٦,٣	٣٥٩٨,٥	٢,٤	٨٥٣٠,١	٥,٨	١٦٧٩,٤	١,١	١٣٨٠٨,٠	٩,٤
١٩٨١	١٦٥٨٨٩,٠	٣٧٦٤,٣	٢,٣	١٠٤٠٥,٩	٦,٣	٢٠٤١,٦	١,٢	١٦٢١١,٨	٩,٨
١٩٨٢	١٣٣٦٣٤,٠	٣٩٢٦,٣	٢,٩	١٣٠٣١,٩	٩,٨	٢٤٨٢,٩	١,٩	١٩٤٤١,١	١٤,٥
١٩٨٣	١٠٨٢٢١,٠	٤٠٦١,٠	٣,٨	١٤٠٤٣,٩	١٣,٠	٢٦٨٩,٦	٢,٥	٢٠٧٩٤,٥	١٩,٢
١٩٨٤	٩٩٧٢١,٠	٣٧٢٢,٤	٣,٧	١٤٧٧٧,٢	١٤,٨	٢٧٥٣,٦	٢,٨	٢١٢٥٣,٢	٢١,٣
١٩٨٥	٨٦٦٧٣,٨	٢٩٣٩,٧	٣,٤	١٥١٧٦,٨	١٧,٥	٣٠٤٥,٥	٣,٥	٢١١٦٢,٠	٢٤,٤
١٩٨٦	٧٣٢٠٢,٥	٢١٤٢,٤	٢,٩	١٤٦١٨,٩	٢٠,٠	٢٨٥٨,٠	٣,٩	١٩٦١٩,٣	٢٦,٨
١٩٨٧	٧٣٥٦٣,٢	١٧٤٣,١	٢,٤	١٤١٦٨,٥	١٩,٣	٢٧١٢,١	٣,٧	١٨٦٢٣,٨	٢٥,٣

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص٥٩ – ٦١، مرجع سابق.

قطاع التعليم والصحة فبالنسبة لقطاع التعليم العام فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات حتى نهاية العام الدراسي (١٩٨٦/١٩٨٧) أكثر من (٢,٥) مليون طالب وطالبة، وزاد عدد المدارس فوصل إلى (١٥٦٢٣) مدرسة وارتفع عدد المدرسين فبلغ في نهاية العام الدراسي (٨٦/٨٧) (١٥٥) ألف مدرساً ومدرِّسة، وبالنسبة للتعليم الجامعي وصل عدد الجامعات في المملكة الى سبع جامعات يصل عدد الطلبة والطالبات فيها إلى (١١٣) ألف طالب وطالبة[١].

وفي مجال الخدمات الصحية بلغ عدد المستشفيات حتى نهاية عام ١٩٨٧ (١٦٣٨) مستشفى حكومي وأهلي بطاقة سريرية قدرها (٣٠٩٢١) سرير وبلغ عدد الأطباء في هذه المستشفيات (١٧٤٣٧) طبيب وطبيبة[٢].

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر دول المجلس تطوراً في حجم ونوعية القطاعات الخدمية لارتباطها المباشر بالفرد والمجتمع في محاولة للوصول إلى تحسين معيشة السكان وتحقيق الرفاهية لهم.

وفي **سلطنة عُمان** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها في عام ١٩٨٦م حيث بلغت النسبة (٢٥,٨٪) حقق منها قطاع الإسكان (٥,١٪) وكغيرها من دول المجلس فقد أخذ هذا القطاع في التناقص في نسبة مساهمته اعتباراً من عام ١٩٧٨م وهو العام الذي شكل أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع وقد ساعد إنشاء مصرف الإسكان العُماني في عام ١٩٧٧م في تقديم القروض الميسرة للمواطنين ذوي الدخل المحدود مما ساهم في توفير المساكن الخاصة لأكبر قطاع من السكان.

وبالنسبة للخدمات الحكومية الأخرى التي يأتي من أهمها قطاع التعليم الذي بلغ عدد الطلبة والطالبات فيه حتى نهاية العام الدراسي (١٩٨٦/١٩٨٧) في مجال التعليم العام أكثر من (٢٤٤) ألف طالباً وطالبة وبلغ عدد المدارس حتى نهاية نفس العام (٦٥٠) مدرسة في حين بلغ عدد المدرسين (١١١٦٢) مدرساً

---

١ ـ وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠/١٤٠٧هـ - ١٩٧٠/١٩٨٧، ص١١٠ ومابعدها، مرجع سابق.

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية، العدد ٥، ١٩٩٠م، مرجع سابق.

جدول (٦٢)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٢٧٤١,٥	٢١٠,٨	٧,٧	٣١٦,٢	١١,٥	٥٩,٤	٢,٢	٥٨٦,٣	٢١,٤
١٩٧٩	٣٧٣٤,٥	٢٤٤,٩	٦,٦	٣٩٩,٢	١٠,٧	٧٣,٨	٢,٠	٧١٨,٠	١٩,٢
١٩٨٠	٥٩٧٤,٢	٣٠٩,٥	٥,٢	٥٦٣,٤	٩,٤	٩٩,٩	١,٧	٩٧٢,٨	١٦,٣
١٩٨١	٧٢١٠,٥	٣٧٨,٧	٥,٣	٧٥٤,٢	١٠,٥	١٢٦,٥	١,٨	١٢٥٩,٤	١٧,٥
١٩٨٢	٧٥٦٦,٩	٣٩٧,٥	٥,٣	٨٨٣,٠	١١,٧	١٥٢,٩	٢,٠	١٤٣٣,٤	١٨,٩
١٩٨٣	٧٩٣٢,٥	٤٤١,٢	٥,٦	١٠٤٢,٣	١٣,١	١٧٢,٣	٢,٢	١٦٥٥,٨	٢٠,٩
١٩٨٤	٨٨٢٠,٨	٤٤٦,١	٥,١	١٢٢٧,٣	١٣,٩	٢١٦,٩	٢,٥	١٨٩٠,٣	٢١,٤
١٩٨٥	٩٩٩٩,٤	٤٦١,٥	٤,٦	١٣٨٣,٦	١٣,٨	٢٣٦,٢	٢,٤	٢٠٨١,٤	٢٠,٨
١٩٨٦	٧٣٣٠,٩	٣٧٦,٤	٥,١	١٢٩٧,٩	١٧,٧	٢١٥,٧	٢,٩	١٨٩٠,١	٢٥,٨
١٩٨٧	٧٨٢٦,٨	٣٨١,٠	٤,٩	١٣٢٦,١	١٦,٩	١٨١,٣	٢,٣	١٨٨٨,٤	٢٤,١

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص٩٩ - ١٠١، مرجع سابق.

ومدرسة وبالنسبة لتعليم الجامعي فقد وصل عدد الطلبة والطالبات حتى نهاية العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٧ (٥٠٣) طالب في الجامعة الوحيدة في السلطنة وهي جامعة (قابوس) وقد افتتحت للتعليم في العام المذكور[١].

وفي مجال الخدمات الصحية بلغ عدد المستشفيات الحكومية والأهلية حتى نهاية عام ١٩٨٧م (١٢٩) مستشفى بأسره وصل عددها إلى (٣٤٥٠) سريراً وطاقة طبية وصل عددهم إلى (١٢٤٣) طبيب وطبيبة[٢].

وبذلك تكون السلطنة كغيرها من دول المجلس ساهمت في الإستفادة من الطفرة النفطية التي مرت بها في تحقيق التنمية للقطاعات الخدمية لأن تلك القطاعات تمس المواطن بصفة مباشرة ولذلك فالاهتمام بها يعكس الاهتمام بالفرد الذي يعتبر أساس التنمية الاقتصادية.

وفي **قطر** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها في عام ١٩٨٦م حيث بلغت تلك النسبة (٣٥,١٪) شكل منها قطاع الخدمات الحكومية (٣٢,٩٪)، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع القيمة المضافة للخدمات المقدمة لأفراد المجتمع فقد بلغ عدد الطلاب في التعليم العام حتى نهاية العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧ (٥٤١٧٩) طالب وطالبة وصل عدد المدارس لهؤلاء الطلبة (١٥٨) مدرسة بطاقة تدريسية تصل إلى (٥٢٦٤) مدرس ومدرسة وبالنسبة للتعليم الجامعي وصل عدد الطلبة إلى (٤٩٣١) طالب وطالبة[٣] في جامعة قطر.

وفي مجال الخدمات الصحية وصل عدد المستشفيات إلى (٣٨) مستشفى حكومي وأهلي بطاقة سريرية تقدر بـ(٩٣٦) سريراً و(٦٧٨) طبيباً[٤].

وبذلك فإن قطر سارت على نحو ما سارت عليه جاراتها بقية دول المجلس في سبيل الاستفادة القصوى مما تم الحصول عليه من عوائد نفطية وترجمتها في

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد ٥، ١٩٩٠م، ص١٦٩، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص ١٧٤ ـ ١٧٤.

٣ ـ المصدر نفسه، ص١٦٩ – ١٧٣.

٤ ـ المصدر نفسه، ص١٧٣ – ١٧٤.

جدول (٦٣)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	٤٠٥١,٩	-	-	٤٧٢,٣	١١,٧	٤٥,٤	١,١	٥١٧,٧	١٢,٨
١٩٧٩	٥٦٣٣,٠	-	-	-	-	٥٥٢,٣	٩,٨	٥٥٢,٣	٩,٨
١٩٨٠	٧٨٢٩,١	-	-	-	-	٨٩٥,٨	١١,٤	٨٩٥,٨	١١,٤
١٩٨١	٨٦٦١,٣	-	-	١٠٦١,٨	١٢,٣	٧٦,٤	٠,٩	١١٣٨,٢	١٣,١
١٩٨٢	٧٦١١,٣	-	-	١٢٩٨,٦	١٧,١	١٠٩,٦	١,٤	١٤٠٨,٢	١٨,٥
١٩٨٣	٦٤٨٤,٩	-	-	١٥٢٥,٥	٢٣,٥	١٠٨,٥	١,٧	١٦٣٤,١	٢٥,٢
١٩٨٤	٦٨٧٠,٣	-	-	١٧٠٠,٣	٢٤,٧	١٠٩,٣	١,٦	١٨٠٩,٦	٢٦,٣
١٩٨٥	٦١٥٣,٣	-	-	١٥٧٩,١	٢٥,٧	١٠٦,٦	١,٧	١٦٨٥,٧	٢٧,٤
١٩٨٦	٥٠٥٣,٠	-	-	١٦٦١,٣	٣٢,٩	١١٣,٢	٢,٢	١٧٧٤,٥	٣٥,١
١٩٨٧	٥٤٤٦,٤	-	-	١٧٦٥,١	٣٢,٤	١١٧,٣	٢,٢	١٨٨٢,٤	٣٤,٦

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ – ١٩٨٨م) ص١٠٧ – ١٠٩، مرجع سابق.

صورة مشاريع تحقق العيش الكريم للمواطن في الدولة للرفع من إنتاجيته وأدائه بما يحقق النفع العام على الاقتصاد الوطني.

وفي **الكويت** حققت القطاعات الخدمية أعلى نسبة مساهمة لها عام ١٩٨٦م فبلغت (٢٤,٧٪) محققة بذلك أعلى نسبة خلال فترة البحث وذلك كانعكاس لما تحقق من تقدم في تلك الخدمات المقدمة للفرد وهي في ذلك أيضاً تتشابه مع غيرها من دول مجلس التعاون، ولإلقاء الضوء على تلك الخدمات وفق ما سبق أن تم عرضه بالنسبة للدول السابقة نعرض لقطاعين رئيسيين يمثّلان نموذجاً لتلك الخدمات وهما قطاع التعليم والصحة. ففي مجال التعليم فقد وصل عدد الطلبة في قطاع التعليم حتى نهاية عام ١٩٨٧/١٩٨٦ (٣٦١,٧١١) ألف طالب وطالبة و(٥٧٤) مدرسة بطاقة تدريسية تصل إلى (٢٦١٧١) مدرس ومدرسة[١]. وفي مجال التعليم الجامعي وصل عدد الطلبة الجامعيين حتى نهاية العام ١٩٨٧/١٩٨٦ (١٧٠٤٧) طالب وطالبة تضمهم جامعة الكويت[٢].

وفي قطاع الصحة وصل عدد المستشفيات الحكومية والأهلية حتى نهاية عام ١٩٨٧م (٨٧) مستشفى ومركز صحي حكومي وأهلي بأسرّة بلغ عددها (٦١٤٥) سريراً و (٣١٢٢) طبيب وطبيبة[٣].

وبعد أن تم استعراض القطاعات الخدمية في دول مجلس التعاون وما تم إنجازه في هذه القطاعات. يلاحظ أن نسبة مساهمة هذه القطاعات سجلت في عام ١٩٨٦م أعلى نسبة مساهمة لها في معظم دول المجلس عدا البحرين التي سجلت أعلى نسبة مساهمة لهذه القطاعات في عام ١٩٨٧م.

ولقد واجهت دول المجلس كغيرها من الدول النامية مسؤوليات كبيرة نظراً لأن معظم هذه الدول كان قبل تحقيق التنمية التي أعقبت ارتفاع العائدات النفطية تعاني من عجز كبير في تلك الخدمات ونظراً لعدم فاعلية القطاع الخاص في هذه الدول في القيام بهذه المهام فقد قامت الجهات المسؤولة بتطوير وتوسيع

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد ٥، ١٩٩٠م، ص١٦٩، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص١٧٣

٣ ـ المصدر نفسه، ص١٧٤.

جدول (٦٤)

مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي

لدولة الكويت

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	القطاعات الخدمية							
		قطاع ١	٪	قطاع ٢	٪	قطاع ٣	٪	الإجمالي	٪
١٩٧٨	١٥٥٠٠,٩	-	-	-	-	٢٣٩١,٥	١٥,٤	٢٣٩١,٥	١٥,٤
١٩٧٩	٢٤٧٤٦,٤	-	-	-	-	٣٣٤٢,٦	١٣,٥	٣٣٤٢,٦	١٣,٥
١٩٨٠	٢٨٦٣٨,٩	-	-	-	-	٤٠٢٨,٥	١٤,١	٤٠٢٨,٥	١٤,١
١٩٨١	٢٥٠٥٦,٧	-	-	-	-	٤٥٣٥,٢	١٨,١	٤٥٣٥,٢	١٨,١
١٩٨٢	٢١٥٧٨,٠	-	-	-	-	٣١٧٨,٢	١٤,٧	٣١٧٨,٢	١٤,٧
١٩٨٣	٢١٠٤٣,٦	-	-	-	-	٣٤٥٥,٢	١٦,٤	٣٤٥٥,٢	١٦,٤
١٩٨٤	٢١٥٤٩,٥	-	-	-	-	٣٥٧٤,٥	١٦,٦	٣٥٧٤,٥	١٦,٦
١٩٨٥	١٩٣٩٥,٩	-	-	-	-	٣٧٧٧,٨	١٩,٥	٣٧٧٧,٨	١٩,٥
١٩٨٦	١٦٥٧٣,٦	-	-	-	-	٤٠٩٠,٢	٢٤,٧	٤٠٩٠,٢	٢٤,٧
١٩٨٧	١٩٥٣٥,٣	-	-	-	-	٤٣٧١,٤	٢٢,٤	٤٣٧١,٤	٢٢,٤

١ ـ الإسكان.

٢ ـ الخدمات الحكومية.

٣ ـ الخدمات الأخرى.

* المصدر:

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨ - ١٩٨٨م) ص١١٥ - ١١٧، مرجع سابق.

ونشر الخدمات العامة والضرورية كما تولت تلك الدول العمل على إنشاء الهياكل الأساسية اللأزمة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

ولمّا كان اهتمام هذه الدول بالقطاعات السلعية والتوزيعية لتنويع مصادر الدخل وزيادة موارد الدولة فقد كانت القطاعات الخدمية موجهة للإستثمار البشري عن طريق توفير الخدمات الضرورية للمواطنين حتى يتم تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية المواطن وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والدخل.

وفي ختام هذه الفقرة يعرض البحث إلى مقارنة انجازات دول مجلس التعاون الخليجي في قطاعي التعليم والصحة بمثيلاتها في بعض الدول العربية النامية.

ففي قطاع التعليم فإن نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي في دول المجلس تراوحت بين (٩٩-٧١٪) في حين أن تلك النسبة كانت متدنية في بعض الدول العربية حيث بلغت في السودان (٤٩٪) وفي جيبوتي (٣٢٪) وفي الصومال (٢٥٪)[١].

وفي مرحلة التعليم الثانوي فقد تراوحت النسبة في دول المجلس بين (٣٧,٥٪ - ٨٣٪) في حين أن نسبة المسجلين في التعليم الثانوي في بعض الدول العربية النامية بلغت (٢٠٪) و(١٦٪) وذلك في السودان وموريتانيا[٢].

وبمقارنة الملتحقين في التعليم العالي في دول المجلس ببعض الدول العربية الأخرى يلاحظ أن نسبة الملتحقين في التعليم العالي تراوحت بين (١٪ - ١٥٪) وذلك بالنسبة لكل ١٠٠٠ من السكان في حين بلغت نسبة التعليم العالي في بعض الدول العربية الأخرى (١٪) لكل من الصومال واليمن وذلك لنفس العدد من السكان[٣].

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي فقد تراوح عدد السكان لكل سرير في دول المجلس بين (٢٢٧ - ٤٥٨) مواطن في حين بلغ عدد السكان لكل سرير في موريتانيا ١٣٦١ مواطن و١٧٣٣ مواطن في اليمن و١١٥٤ مواطن في السودان.

وفي نفس الإتجاه فقد تراوح عدد السكان لكل طبيب في دول المجلس (٥٥٣ - ٣٢١٦) في حين بلغ عدد السكان لكل طبيب في بعض الدول النامية كموريتانيا (١٣٣٠٨) و(١٧٦٠٠) في الصومال و(٩٨٣٦) في السودان[٤].

وفي ضوء في ما تقدمه دول المجلس من دعم للقطاعين (التعليم والصحة) فإنه يتوقع أن تحقق مزيداً من التطور والنماء فيهما.

---

١ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠. أبو ظبي. صندوق النقد العربي ص٢٣٠.

٢ - المصدر نفسه ص٢٣٠.

٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩ ص٥٥ مرجع سابق.

٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٠، ص ٢٢٧ مرجع سابق.

وبعد الانتهاء من عرض لأثر النفط على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون من خلال القطاعات الرئيسية المكونة للنشاط الاقتصادي فيها نخلص للنقاط الآتية:

أولاً: يمكن تقسيم دول مجلس التعاون إلى مجموعتين من حيث أسلوب تحقيقها للتنمية الاقتصادية وتضم المجموعة الأولى الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والكويت وقد اتبعت هذه المجموعة أسلوب التخطيط الشامل، أما المجموعة الثانية فتضم البحرين وقطر التي لم تعتمد أسلوب التخطيط الشامل بعد بل واتبعت أسلوب التخطيط الجزئي فقد لاحظنا من خلال التجربة الإنمائية في قطر عدم وجود توسعات للتخطيط الإنمائي كما لا توجد خطة إنمائية شاملة والأمر كذلك في البحرين.

ثانياً: هناك ملامح مشتركة بين أقطار مجلس التعاون ويرجع ذلك إلى التشابه في الإمكانات المتاحة الناجمة عن العائدات النفطية من جهة والى تشابه الهيكل الاقتصادي من جهة أخرى، أما الفوارق فلا تتمثل إلاّ في بعض المسائل التفصيلية والجزئية، أما الاستراتيجية العامة الأخرى فتعتبر متشابهة وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل أساساً فيما يلي:

١ ـ تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وقد لاحظنا انخفاض هذا المعدل من عام ١٩٨٢م في بعض الأقطار وفي عام ١٩٨٦م في أغلبها إلا أنه عاد يرتفع بنسبة ضئيلة من جديد في عام ١٩٨٧م في جميع الدول عدا البحرين ولكنه كان يزيد في أسوأ حالاته عن عام ١٩٧٨م.

٢ ـ تنويع القاعدة الاقتصادية لتخفيض الاعتماد على قطاع النفط وقد أتاح هذا القطاع الذي يعتبر القطاع القائد في دول مجلس التعاون أتاح توفير الموارد المالية المتزايدة مما ساعد على تحقيق الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام وجزئياً القطاع الخاص الذي تحرص دول المجلس على تطويره للقيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ثالثًا: فيما يتعلق بالقطاع النفطي فيمكن الإشارة للآتي:

١ ـ لم يكن لقطاع النفط في دول المجلس دور مؤثر قبل التصحيح الذي حدث في ملكية هذا القطاع وتعديل أسعاره حيث أتاح تعديل الأسعار ونظم الملكية دمج القطاع النفطي بشكل أوسع في بقية القطاعات من خلال إنشاء شبكات من الصناعات المتكاملة أو التي تستهدف التكامل العمودي ابتداءً من البحث والتنقيب ومروراً بالإنتاج والتكرير والصناعات البتروكيمائية، ويلغي هذا الاندماج في الصناعة النفطية العزلة التي كان يعيشها هذا القطاع في مرحلة عقود الامتياز التي كانت تسيطر عليها الشركات النفطية الكبرى والتي اقتصر عملها على البحث والتنقيب والإنتاج وتصدير النفط الخام.

٢ ـ كان لهذا القطاع دوراً واضحاً في دول المجلس في رفع مستوى المعيشة

بشكل عام وتحسين الحالة الصحية والاجتماعية مما من شأنه أن يرفع من قدرة قوة العمل على الإنتاج سواء بفضل تحسين مستويات التعليم والتدريب أو بفضل تزايد الحوافز والدخلية.

٣ ـ ساعد القطاع النفطي على تنمية القطاعات الأخرى التي لم يكن لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي في هذه الدول قبل الطفرة النفطية مثل قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء والتشييد وقطاع المؤسسات المالية والتأمين وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع التجارة وقطاع النقل والمواصلات.

٤ ـ كما لم يكن تأثير هذا القطاع محصوراً داخل نطاق دول المجلس بل امتد الى الدول الأخرى سواء كانت عربية أو اسلامية أو دول أخرى نامية، وذلك من خلال الصناديق المتخصصة في مجال تمويل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي مثل الصندوق الكويتي والسعودي وأبوظبي للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمتها في الصناديق الأخرى الإقليمية والعالمية ذات الهدف نفسه مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العربي والبنك الاسلامي للتنمية على المستوى الاسلامي والبنك الدولي للتعمير والتنمية على المستوى العالمي. كما أقرت قمة دول المجلس الحادية عشرة في ٢٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٠م برنامجاً لدعم جهود التنمية في الدول العربية والإسلامية[١]، وايضاً من خلال المشاريع المشتركة[٢] التي أخذت دول المجلس تساهم فيها. وقد بلغت نسبة ما قدمته دول المجلس كهبات ومعونات وقروض واستثمارات الى إجمالي ناتجها القومي (٣,٥٪) عام ١٩٨٦م وهو ما يعادل قرابة عشرة أمثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي بلغت في نفس العام (٠,٣٥٪).[٣] وكذلك أيضاً من خلال العمالة الوافدة إلى دول المجلس وما قدمته إلى دولها من تحويلات بالعملات الأجنبية.

---

١ ـ القمة الخليجية ....، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ١٣٤، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١م، دبي، ص٢١.

٢ ـ تتنوع تلك المشاريع بين مشاريع نفطية كتلك المنبثقة عن منظمة (الأوابك) والتي سبقت الإشارة اليها في الفصل الثالث من الرسالة. ومشاريع زراعية مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ومقرها السودان تساهم اقطار دول المجلس بـ(٦٤,٥٪) من رأس مالها البالغ (٥٠٠) مليون دينار كويتي وتهدف هذه الهيئة إلى الإستثمار في الإنتاج الغذائي في السودان، وقد انشئت هذه الهيئة عام ١٩٧٥م.

وهناك الشركة العربية للتعدين وقد أنشئت في عام ١٩٧٤م ومقرها الأردن ورأس مالها (١٢٠) مليون دينار كويتي ومن دول المجلس التي تساهم فيها الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والشركة الكويتية للتجارة وتهدف إلى الكشف واستغلال الخامات المعدنية.

انظر: فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي، ص٣٤٣، ٤١٦، مرجع سابق.

٣ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨م، ص١٥٠، مرجع سابق.

رابعاً: قابلت التنمية الاقتصادية في دول المجلس معوقات أساسية منها:

١ ـ كثافة اعتماد حركة التصنيع على القطاع النفطي وتصنيع المنتجات النفطية ولن تتحرر هذه الأقطار من هذه القاعدة إلا بالاعتماد على اكتشاف موارد طبيعية أخرى واستغلالها كما حدث في المملكة العربية السعودية التي اكتشف فيها معادن مثل الذهب بكميات تجارية وسلطنة عُمان التي اعتمدت على النحاس كأساس قوي يشارك النفط في استغلاله، وكذلك يمكن لمشروعات التنمية الصناعية التي لا تعتمد على النفط من أن تساهم في تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وبالتالي إيجاد بديل موازٍ للنفط في الأهمية.

٢ ـ عدم التكامل الاقتصادي بين دول المجلس حيث تنتج نفس المنتجات مع محدودية السوق فينتج عن ذلك منافسة بين تلك المنتجات تؤدي إلى إضعاف دخولها في الأسواق العالمية ويتيح التنسيق بين دول المجلس معالجة هذه المشكلة حيث يمكن دراسة احتياجات الأسواق وبالتالي التنسيق بين دول المجلس في تغطية احتياجات تلك الأسواق وفق الإمكانات المتاحة لكل دولة مع عدم الإضرار بالمصلحة العامة وصولاً للتكامل الاقتصادي فيما بينها.

٣ ـ عدم توافر الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية للقيام بعملية التخطيط الشامل في بعض دول المجلس مع عدم توفر قاعدة إحصائية توفر المعلومات والبيانات الدقيقة المطلوبة للتخطيط الإنمائي المستقبلي ولاشك أن تأهيل هذه الكوادر من أبناء دول المجلس يعتبر خير من يقوم بإعداد التخطيط الشامل نظراً لمعرفتهم بأساليب ونظم الحياة في مجتمعاتهم.

٤ ـ قلة الخيارات المتاحة لهذه الدول في القطاعات الأخرى فالقطاع الزراعي مثلاً نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة في أغلب الدول عدا المملكة العربية السعودية التي شكلت نسبة مساهمته في عام ١٩٨٧م (٦,٦٪)، وتعود ضآلة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي رغم أهميته نتيجة لمحدودية الأرض الزراعية أو لعدم صلاحية التربة وقلة المياه الصالحة للزراعة وقلة الأيدي العاملة الفنية في مجال الزراعة وزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة.

وبالنسبة للقطاعات الأخرى فإنها تعتمد بصفة أساسية على قطاع النفط كمصدر للتمويل مما يعني أنه إذا حدث ضعف في إنتاجية قطاع النفط سيؤثر بالتأكيد على بقية القطاعات الأخرى.

٥ ـ اعتماد النشاط الاقتصادي في هذه الدول على الإنفاق الحكومي وقد اتجهت بعض دول المجلس إلى التركيز على القطاع الخاص في خططها التنموية حتى يمكن أن يشارك بفعالية في التنمية ويأخذ دوره الطبيعي بعد قيام الدولة بتهيئة الظروف والمناخ المناسب للإستثمار.

خامساً: من خلال استعراض التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون نحاول أن ننظر إلى هذه التنمية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فنجد الملاحظات الآتية:

١ ـ من خلال استعراض الأسس العامة لخطط التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون، فقد كان هناك تصريح واضح عند إعداد هذه الخطط بالالتزام الجاد بالعقيدة الإسلامية ويمثل ذلك القاعدة الأساسية التي تحكم البنيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد كان هذا الأساس واضحاً وصريحاً عند إعداد خطط التنمية في المملكة العربية السعودية في حين أن ذلك لم يكن صريحاً في بقية الدول التي اعتمدت أسلوب التخطيط نفسه الذي اعتمدته المملكة العربية السعودية.

وترسم العقيدة الاسلامية للإنسان دوره في هذه الحياة ومسؤوليته تجاهها ثم تأمره أمراً صريحاً بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي النافع، جاعلة من ذلك فريضة دينية وليست فقط لمصلحة الإنسان الدنيوية بل أن صلاح عقيدة الإنسان نفسها متوقف على ذلك[1].

٢ ـ تركز نظرة الاقتصاد الإسلامي للتنمية على عدة مبادىء مهمة منها[2]:

(أ) الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية التي وهبها الله للإنسان وسخَّرها له ومن ذلك فقد حرصت دول المجلس على الإستفادة من الثروات والموارد

---

١ ـ د. شوقي احمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص١١١ مرجع سابق.

٢ ـ د. محمد عبدالمنعم عفر، التخطيط والتنمية في الإسلام، ص١٢٦، مرجع سابق.

الطبيعية التي وهبها الله لها والتي من أهمها النفط وحرصت على استغلاله بما يعود بالنفع الحاضر والمستقبل أي الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

(ب) الالتزام بأولويات التنمية والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع واللأزمة لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع وقد حرصت دول المجلس على توفير تلك المتطلبات الأساسية اللأزمة لحياة الإنسان فعلى سبيل المثال في مجال الزراعة نلاحظ أنه رغم ضعف هذا القطاع وضعف نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي إلاّ أن دول المجلس حرصت على تنميته يؤيد ذلك أنه عند مقارنة نسبة مساهمته في عام ١٩٨٧م بعام ١٩٧٨م يلاحظ أنها زادت في جميع الدول ففي الأمارات العربية المتحدة زادت من (١٪) إلى (١,٨٪) وفي البحرين زادت من (١,٤٪) إلى (١,٦٪) وفي المملكة العربية السعودية ـ وتعتبر أكبر نسبة ـ زادت من (١,٨٪) إلى (٦,٦٪) وفي سلطنة عُمان زادت من (٣,٢٪) إلى (٣,٥٪) وفي قطر زادت من (٠,٧٪) إلى (١,٢٪) وفي الكويت زادت من (٠,٢٪) إلى (١,١٪).

ورغم قلة نسبة المساهمة إلا أنها تعتبر في ظل الظروف الطبيعية والمناخية التي تتصف بها تلك الدول فإنها تعتبر نسبة لا بأس بها تدل على الاهتمام بضرورة من ضروريات الحياة وهي الغذاء. أيضاً اهتمت بالسكن ووسائل الإنتقال والتعليم والخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب الصالحة. فجميع هذه القطاعات كان لها نصيب وافر من الاهتمام وذلك لارتباطها المباشر بالإنسان كفرد وبالمجتمع لأن الإنسان تعتبره هذه الدول محور التنمية فيها.

(جـ) من المبادىء الهامة التي تراعى في التنمية الاقتصادية الإسلامية مبدأ تنوع الاستثمارات أي أن تكون الاستثمارات متنوعة القطاعات لكي يمكن ان تكون التنمية الاقتصادية تنمية رشيدة متكاملة موزعة فيها الموارد بصورة تكفل كل ما لايستغني عنه في صلاح المجتمع وتقدمه ورفاهيته[1]. وأيضاً فقد روعي هذا المبدأ في التنمية الاقتصادية في دول المجلس فمن خلال متابعة تطور القطاعات المختلفة اتضح لنا محاولة دول المجلس لتنويع استثماراتها.

---

١ ـ د. شوقي احمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص٢٤٢ - ٢٤٣ مرجع سابق.

٣ ـ استشعرت دول المجلس الحاجة الحقيقية للدول الإسلامية في تنمية اقتصادها فكما مر معنا قدمت مساهمات عديدة لتلك الدول من منطلق ما أمر الله عز وجل به من تعاون وتكاتف بين المسلمين في قوله الكريم: **﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾**[١].

٤ ـ فيما يتعلق بموقف الاقتصاد الإسلامي من القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي فتعتبر إجمالاً قطاعات لها اعتبار في الاقتصاد الإسلامي لما لها من دور في بناء الإنسان والاقتصاد.

فهناك قطاعات جرى الاهتمام بها منذ بدء الدولة الإسلامية وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم وفي أحاديث مختلفة في السنة النبوية الشريفة لارتباطها منذ القدم بالنشاط الاقتصادي للإنسان وأيضاً لحرص الإسلام على تنويع الاهتمام بكافة القطاعات لخطورة التركيز على قطاع واحد بعينه على الاقتصاد الوطني.

فقد ورد ذكر الزراعة في القرآن الكريم في قوله تعالى: **﴿وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه. كلوا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾**[٢] وقوله تعالى: **﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه. أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا. فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا. متاعا لكم ولأنعامكم﴾**[٣].

وفي السنة النبوية المطهرة فقد ورد ذكر الزراعة والحثُّ على الاهتمام بها. ومنها ما روى عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلاَّ كان له به صدقة»[٤].

---

١ ـ سورة المائدة، آية (٢).

٢ ـ سورة الأنعام (١٤١).

٣ ـ سورة عبس الآيات (٢٤ – ٣٢).

٤ ـ صحيح البخاري، الطبعة الثانية، ٣ / ٢٠٧ ، مرجع سابق

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فإنه بالرغم من أن هذا القطاع لم يكن قد بدأ يظهر بصورة واضحة إلاّ أن القرآن الكريم أشار إلى جملة من أنواع الصناعات كصناعة الغزل والنسيج والملبوسات وغيرها حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى «**والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين. والله جعل لكم مما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً. وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون**»[1].

كذلك اهتمت الشريعة الإسلامية بالتجارة وهذا الإهتمام ليس بقطاع التجارة في حدٍّ ذاته فقط بل أيضاً لارتباط هذا القطاع بالقطاعين السابقين من حيث توفر المواد الخام ونقل وتخزين المنتجات وتوفير رأس المال لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية. وفي اشارة إلى التجارة يقول تعالى: «**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**»[2]. ويقول تعالى: «**وأحل الله البيع وحرم الربا**»[3].

كذلك جاءت الإشارة إلى قطاع التعدين عن طريق إظهار منافع بعض المعادن مثل قوله تعالى «**وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز**»[4] فالآية توضح استخدام الحديد كمعدن في صنع الأسلحة المختلفة كالسيوف والرماح والدروع ونحوها وكذلك يستخدم في معايش المجتمع الأخرى كأحد أدوات الحراثة أو السكه وغير ذلك[5]. وأيضاً قوله تعالى «**وأسلنا له عين القطر**»[6] والقطر هو النحاس[7].

---

١ ـ سورة النحل آية (٨٠ ـ ٨١).

٢ ـ سورة المزمل آية (٢٠).

٣ ـ سورة البقرة آية (٢٧٥).

٤ ـ سورة الحديد آية (٢٥).

٥ ـ تفسير ابن كثير، .. (دار الفكر، د. ت) ٣١٦/٣.

٦ ـ سورة سبأ (١٢).

٧ ـ تفسير ابن كثير، ٥٢٩/٣، مرجع سابق.

وكذلك جرى الإشارة إلى رأس المال الاجتماعي الثابت ويشار في الاقتصاد إلى هذا المصطلح ويراد به المشروعات الاقتصادية بمتطلباتها ومن أمثلتها مشروعات الطرق والتعليم والصحة[١].

وتعتبر تلك المشروعات القاعدة التي تقوم عليها التنمية وبالتالي فلابد من توافرها وموقف الاقتصاد الإسلامي في ذلك واضح ففي مجال البنية الأساسية يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لو أنَّ شاةً عثرت على شاطىء الفرات لسئل عنها عمر يوم القيامة) أي أن الإسلام قد عمل على الاهتمام بتوفير وتعبيد الطرق باعتبارها إحدى التجهيزات الأساسية للتنمية[٢]. وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم (إماطة الأذى عن الطريق صدقة)[٣].

كذلك فإن التعليم والصحة من ضرورات الحياة فبواسطتها يضمن المجتمع جيل متعلم يقوم بمهام التنمية ويتصل بالعلوم والمعارف المتطورة ليتطور بها المجتمع كذلك يوفر قطاع الصحة للمجتمع بنية بشرية قوية وسليمة يمكن بواسطتها بناء المشاريع المختلفة.

وقد حث الإسلام على التعليم ويقول الله عز وجل: «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب»[٥].

بل كانت أول آية نزلت في القرآن الكريم على الرسول صلى الله عليه وسلم تحث على القراءة. «اقرأ باسم ربك الذي خلق»[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ما من رجل يسلك طريقاً يطلب فيه العلم إلا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة»[٢].

وكما تتوقف إنتاجية الفرد على مستوى التعليم فإنها كذلك تتوقف على جانب آخر وهو جانب كفاية الفرد الصحية.

---

١ ـ د. شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ٢٤٨/٢٤٩، مرجع سابق.

٢ ـ محمد عبدالمنعم عفر، التخطيط والتنمية في الإسلام، ص٢٠٤، مرجع سابق.

٣ ـ صحيح البخاري، ٢٠٤/٣، مرجع سابق.

٤ ـ الزمر آية (٩).

فحرمت الشريعة الإسلامية الأكل الضار على الفرد كأكل لحم الخنزير والميته والشراب المذهب للعقل كشرب المسكرات بأنواعها حيث يقول تعالى: «قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم»[٣].

كما أمرت الشريعة الإسلامية بالنظافة وربطتها بالإيمان حيث فرضت على المسلم ذلك في قوله تعالى: «يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا»[٤].

وبالإضافة إلى القطاعات السابقة هناك قطاعات تعتبر حديثة من حيث وجودها بهيكلها الحالي وذلك مثل قطاع المؤسسات المالية والتأمين فيتعين توجيه مثل هذه القطاعات بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال المصارف أو في مجال التأمين من حيث عدم التعامل بالربا وكذلك تنظيم عقود التأمين بما يتفق وما تقره الشريعة الإسلامية في هذا المجال.

وفي كل ما تقدم يجب أن يراعى مبدأ الحلال والحرام والطيبات والخبائث في التعامل بين القطاعات السابقة وكذلك إنتاج ما يفيد المجتمع وتجنب ما يعود عليه بالضرر.

---

١ ـ اقرأ آية (١).

٢ ـ مختصر سنن ابن داود للحافظ المنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، (مكتبة السنة المحمدية، د.ت) ٥/٢٤٤.

٣ ـ الأنعام آية (١٤٥).

٤ ـ المائدة آية (٦).

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للنفط على ميزان المدفوعات

الأثر الاقتصادي على ميزان المدفوعات:

يوضح هذا المبحث دراسة أثر النفط من خلال صادراته على موازين مدفوعات دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧)، وقبل إجراء التحليل نعرِّف ميزان المدفوعات وبنوده الرئيسية.

فميزان المدفوعات[1] هو «بيان إحصائي يمثل فترة زمنية معينة (سنة عادةً) ليسجِّل فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، والمقيم إمَّا أن يكون شخصاً عادياً أو اعتبارياً أومواطناً أوأجنبياً»[2].

وكما توضح الجداول المستخدمة في التحليل فإن ميزان المدفوعات يتكون من الأقسام الرئيسية الآتية:

القسم الأول: ميزان الحساب الجاري: ويشتمل على الميزان التجاري وميزان الخدمات.

ويبين الميزان التجاري في معناه الضيق الفرق بين قيمة الصادرات والمستوردات المنظورة خلال عام إيجاباً أوسلباً. وتختلف أهمية هذا الميزان حسب دوره في ميزان المدفوعات ففي بعض الدول وبالذات النامية التي تعتمد على السلع الزراعية والمواد الأولية في صادراتها يكوِّن الميزان التجاري جزءاً كبيراً من ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك لضآلة البنود الأخرى فيه ولذلك تهتم هذه الدول بنتائج الميزان التجاري من حيث كونه فائضاً أو عجزاً، وفي دول أخرى كثيراً ما يكون هذا الميزان به عجز بسبب زيادة المستوردات من السلع المنظورة عن الصادرات منها، ولكنها تستطيع تعويض هذا العجز عن طريق تحقيق فائض في المعاملات غير المنظورة وفي هذه الحالة تقل أهمية نتائج الميزان التجاري نظراً لازدياد أهمية البنود الأخرى[3].

---

١ ـ *Balance of Payment*

٢ ـ فايز ابراهيم حبيب، مبادىء الاقتصاد الكلي (الرياض: تهامة للنشر، ١٩٨٨م) ص٣٧٩.

٣ ـ د. علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، (القاهرة: د. ن، ١٩٨٠م) ص٧٠ ـ ٧٣.

وفي دول مجلس التعاون يشكل الميزان التجاري جزءاً رئيسياً من مكونات ميزان المدفوعات نظراً لأنه يعتمد على صادرات النفط التي تشكل (٩٠٪) من صادرات دول المجلس والتي تعتبر مصدراً رئيسيًا للعملات الأجنبية في هذه الدول.

ميزان الخدمات: ويشتمل على الصادرات والمستوردات غير المنظورة التي تتم مع العالم الخارجي وأهم بنوده النقل والتأمين والسياحة ودخل الاستثمارات.

القسم الثاني: ميزان حساب رأس المال: ويوضح حركة الأصول المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل وجميع المعاملات الدولية التي ينشأ عنها حقوق أو التزامات دولية بسبب تنقلات رؤوس الأموال بين الدول سواء كانت خاصة أو حكومية، كما يشتمل على التغيير في الاحتياطيات الرسمية التي تستخدمها السلطات النقدية لمواجهة العجز في الميزان[1].

وتنبثق أهمية دراسة أثر النفط على ميزان المدفوعات بالنسبة لدول المجلس من أن ذلك يرتبط بقدرة اقتصاديات دول المجلس على التأقلم مع التطورات الناجمة عن أسعار النفط العالمية أو إنتاجه حسب الطلب والعرض في سوق النفط، لأن من الواضح أن لسعر النفط وإنتاجه أثراً هاماً على ميزان المدفوعات وسيتضح ذلك من خلال استعراضنا لتطور ميزان المدفوعات في دول المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) وأثر النفط عليه.

وبعد الانتهاء من هذا المدخل لميزان المدفوعات سيتم تحليل وضع ميزان المدفوعات في دول المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) وسيتم التركيز على الميزان التجاري الذي يمكّن من معرفة أثر صادرات النفط على ميزان المدفوعات فقد أدت الزيادة الملموسة في قيمة الصادرات النفطية لدول المجلس خلال عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات إلى وجود فوائض كبيرة ومتزايدة في ميزان مدفوعات هذه الدول. ومع بداية عقد الثمانينات شهدت تلك الموازين تراجعًا في ذلك الفائض نتيجةً للتطورات في السوق النفطية، كذلك سيتم تحليل ميزان العمليات الجارية على ضوء نتائج الميزان التجاري ثم تحليل ميزان

---

١ ـ د. فايز ابراهيم حبيب، مبادىء الاقتصاد الكلي، ص٣٧٩، مرجع سابق.

حساب رأس المال، وأخيراً إلقاء نظرة إجمالية على ميزان المدفوعات من حيث تحقيقه عجزاً أو فائضاً، وفي آخر هذا المبحث سيتم عرض خلاصة نهائية لما تم تحليله ثم بيان اتجاهات التبادل التجاري لدول المجلس، وبيان وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في ميزان المدفوعات في هذه الدول.

ففي **الامارات العربية المتحدة** حقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) وكان أعلى فائض فيها عام ١٩٨٠م عاد هذا الفائض للانخفاض ليصل إلى أقل مستوى له عام ١٩٨٥م وتفصيل ذلك كالآتي:

الميزان التجاري: حقق هذا الميزان فائضاً خلال الفترة (٧٨ ـ ٨٧) وكان هذا الفائض بنسبة متزايدة وبلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٨٠م مقارناً بالفائض المتحقق في عام ١٩٧٨م (١٨٨٪) ويعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية خلال تلك الفترة حيث شكلت نسبة تراوحت بين (٩٥,٤٪ - ٩٣,٩٪) تراجعت هذه النسبة في السنوات اللاحقة حتى بلغت عام ١٩٨٧م (٦٨٪) وهي أقل نسبة سجلت خلال الفترة محل الدراسة ويعود السبب في ارتفاع نسبة الصادرات النفطية في بداية الفترة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة الإنتاج منه حتى بداية عقد الثمانينات ثم تراجع الطلب على النفط بعد ذلك فانخفضت أسعاره وبالتالي قيمة صادراته كما هو واضح من خلال الجدول (٦٥).

وفي جانب المستوردات فقد سجلت زيادة متتالية خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠) حيث وصلت قيمتها في عام ١٩٨٠م (٧,٨) بليون دولار وقدرت نسبة هذه الزيادة (٦٠٪) مقارنة بعام ١٩٧٨م عاكسةً بذلك مستوى المعيشة المرتفع للسكان وزيادة الاستثمارات الثابتة في الدولة وأيضاً شهدت هذه الفترة تغيرات في هيكل المستوردات السلعية نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد[1] ونظراً لأن عبء تمويل المستوردات السلعية يقع بالدرجة الأولى على حصيلة صادرات النفط لذلك فقد أثّر انخفاض قيمة الصادرات النفطية فأدى إلى انخفاض حجم المستوردات وبالتالي انخفاض قيمتها وقد شهدت قيمة هذه المستوردات أقل انخفاض لها بعد الارتفاع المتحقق فيها عام ١٩٨٠م في عام

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٤٥، مرجع سابق.

١٩٨٦م حيث بلغت قيمة هذه المستوردات (٥,٨) بليون دولار بنسبة انخفاض قدرها (٢٦٪) مقارنة بعام ١٩٨٠م. وقد ارتفعت قيمة هذه المستوردات في عام ١٩٨٧م إلى (٦,٤) بليون دولار بنسبة زيادة (١٠٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م وتعود هذه الزيادة إلى عدة اسباب من أهمها[١] ارتفاع أسعار السلع المنتجة في البلدان الصناعية وكذلك زيادة الطلب المحلي.

وعلى ضوء ما سبق فقد حقق ميزان الحساب الجاري الذي يعتبر انعكاساً للميزان التجاري في هذه الدول فائضاً متزايداً خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) ويعود ذلك إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة، عاد بعدها ذلك الفائض للانخفاض في الأعوام التالية حتى بلغ أقل فائض له في عام ١٩٨٦م حيث بلغ (٢,٣) بليون دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض فائض الميزان التجاري.

وقد شهد ميزان الحساب الجاري ارتفاعاً في عام ١٩٨٧م بعد التحسن الذي شهده الميزان التجاري حيث حقق فائضاً قدره (٤,١) بليون دولار بزيادة قدرها (٧٨٪) عن العام السابق.[٢]

وفيما يتعلق بميزان حساب رأس المال فقد حقق هذا الميزان عجزاً خلال الفترة (٧٨ - ٨٧) وذلك لانخفاض حجم القروض المستلمة من الخارج من جهة وبدء تسديد التزامات القروض الخارجية من جهة أخرى يضاف إلى ذلك مساهمات الدولة في بعض المؤسسات الإنتاجية والاستثمارات المباشرة وتسهيلات بتسديد قيمة النفط الخام المصدر[٣] عادت هذه العمليات في السنتين الأخيرتين من الفترة محل الدراسة وانخفض فيها العجز ويعود ذلك إلى تراجع التدفقات المالية عما كانت عليه في السنوات السابقة[٤].

وأخيراً فإنه بإلقاء نظرة إجمالية على ميزان المدفوعات بهذه الدولة يلاحظ أنه حقق فائضاً خلال الفترة محل الدراسة وبالتحديد في الأعوام (٧٨ - ٨٠) عاد

---

١ ـ التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة، ص٨٩، مرجع سابق.

٢ ـ المصرف المركزي، التقرير السنوي ١٩٨٨م، الامارات العربية المتحدة، ص٩، مرجع سابق.

٣ ـ ملامح الاقتصاد الصناعي في الامارات العربية المتحدة، ص٤٧، مرجع سابق.

٤ ـ المصرف المركزي، النشرة الاقتصادية ١٩٨٧، الامارات العربية المتحدة، ص٣١.

جدول (٦٥)

بنود ميزان المدفوعات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	٩,٨	١٤,٨	٢١,٩	٢١,٧	١٨,٢	١٥,٤	١٥,٩	١٤,٨	١٠,٢	١٢,٢
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪ ٩٥,٤	٪ ٩٤,٣	٪ ٩٣,٩	٪ ٩٧,٩	٪ ٩٧,٦	٪ ٩٧,١	٪ ٨١,١	٪ ٨٠,٢	٪ ٧٣,٦	٪ ٦٧,٩
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	-٤,٩	-٦,٣	-٧,٨	-٨,٩	-٨,٤	-٧,٥	-٦,٣	-٦	-٥,٨	-٦,٤
الميزان التجاري	٤,٩	٨,٥	١٤,١	١٢,٨	٩,٨	٧,٩	٩,٦	٨,٨	٤,٤	٥,٨
ميزان الخدمات	-٣,٤	-٢,٢	-٢,٣	-٢,٦	-٢,٢	-٢,٣	-٢	-١,٧	-١,٧	-١,٧
التحويلات بدون مقابل	-	-١,٠	-١,٧	-١	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٢	-,٢	-,٤	-
ميزان الحساب الجاري	١,٥	٥,٣	١٠,١	٩,٢	٧	٥,٢	٧,٤	٦,٩	٢,٣	٤,١
ميزان حساب رأس المال	-٠,٤	-٢,٨	-٥,٢	-٥,٧	-٥,٤	-٣,٧	-٥,٧	-٦,٢	-١,٠	-٢,٤
الميزان الكلي	١,١	٢,٥	٤,٩	٣,٥	١,٦	١,٥	١,٧	,٧	١,٣	١,٧

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ - ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٣٠ - ٣١ مرجع سابق.

٢ - فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات فمصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ١٩٩٠ ص٥٤، مرجع سابق.

بعدها هذا الفائض للانخفاض في الأعوام التالية حتى بلغ أقل حجم له عام ١٩٨٥ (٧٠٠) مليون دولار ويعود هذا الانخفاض إلى أن ذلك العام شهد أعلى نسبة تدفق للعمليات الرأسمالية حيث بلغت (٦,٢) بليون دولار وقد عاد ميزان المدفوعات وحقق فائضاً خلال عامي (٨٦ ـ ٨٧) بعد انخفاض العجز في العمليات الرأسمالية.

وفي **البحرين** فقد حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) عجزاً في عام ١٩٧٨م ثم حقق فائضاً في الأعوام التالية حتى عام ١٩٨١م حيث عاد وحقق عجزاً في عام (١٩٨٢، ١٩٨٣) ثم حقق فائضاً في عام (١٩٨٤، ١٩٨٥م) وانتهى به الأمر خلال فترة الدراسة وحقق عجزًا في عامي (١٩٨٦ - ١٩٨٧) على التوالي وتفصيل ذلك كالآتي:

الميزان التجاري: حقق هذا الميزان فائضاً متزايداً خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) وبلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٨٢م (٢٠٩١٪) وذلك مقارناً بالفائض المتحقق في عام ١٩٧٨م، ويعود السبب في زيادة هذا الفائض إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط التي شكلت في عام ١٩٨٢م ما نسبته (٨٥٪) من إجمالي الصادرات كما ساعد أيضًا على تحقيق الفائض في الميزان التجاري في ذلك العام انخفاض قيمة المستوردات في عام ١٩٨٢م بما نسبته (١٥٪) مقارناً بالمتحقق في عام ١٩٨١م نتيجةً لانخفاض قيمة الصادرات النفطية في ذلك العام ١٩٨٢م بما نسبته (١١,٥٪) عن العام السابق ١٩٨١م وكما هو معروف فإن البحرين كغيرها من دول المجلس تعتمد على قيمة صادرات النفط في تغطية قيمة مستورداتها.

وقد عاد فائض الميزان التجاري للانخفاض في الأعوام التالية بنسب متفاوتة حيث بلغ أقل فائض متحقق فيه عام ١٩٨٤م فبلغ (٧٢) مليون دولار ويعود ذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الى ارتفاع قيمة المستوردات في ذلك العام لأول مرة منذ عام ١٩٨١ حيث قدرت نسبة هذا الارتفاع بـ (٩٪) مقارنة بالعام السابق ١٩٨٣، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع قيمة المستوردات في ذلك العام إلى ارتفاع قيمة ما تستورده من النفط الخام حيث ارتفعت قيمة ذلك النفط من (٥٣٦,٢) مليون دينار بحريني عام ١٩٨٣م إلى (٦٨١,٤) مليون دينار

بحريني عام ١٩٨٤[١] بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات في ذلك العام، مكّن من زيادة المستوردات تلبيةً لاحتياجات التنمية، وقد عاد فائض الميزان التجاري في العامين التاليين (١٩٨٥ - ١٩٨٦م) للارتفاع نتيجة تمكنها من خفض قيمة مستورداتها مما أدّى إلى تعويض الانخفاض الحاصل في قيمة الصادرات[٢].

وحقق الميزان التجاري عجزاً في عام ١٩٨٧م بلغ (٦٣,٤) مليون دولار نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات في ذلك العام بنسبة (١٢٪) عن العام السابق ١٩٨٦، وتشترك دولة البحرين مع معظم دول مجلس التعاون في ارتفاع قيمة مستورداتها في ذلك العام نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة حيث لم تستطيع الصادرات النفطية التي بلغت نسبتها في ذلك العام (٨٣٪) إلى إجمالي الصادرات من تغطية العجز المتحقق في الميزان.

ميزان الحساب الجاري: وعلى ضوء ما سبق الإشارة إليه في الميزان التجاري فقد حقق ميزان الحساب الجاري عجزاً خلال العامين (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) نتيجة استمرار العجز المتحقق في بنود العمليات غير المنظورة إلا أنه حقق أعلى فائض له خلال الفترة محل الدراسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) في عام ١٩٨٢م وذلك انعكاسا للفائض المتحقق في الميزان التجاري، غير أنه عاد في الأعوام التالية وحقق فائضاً أقل من الفائض المتحقق في عام ١٩٨٢م متأثراً بانخفاض الفائض في الميزان التجاري، وينتهي به الأمر إلى أن حقق عجزاً كبيراً في عامي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧) بلغ (٥٠) و(٣١٩) مليون دولار على التوالي ويعود ذلك إلى زيادة قيمة التحويلات بدون مقابل في العامين المذكورين وكذلك للعجز المتحقق في الميزان التجاري في عام ١٩٨٧م.

ميزان حساب رأس المال: حققت هذه العمليات فائضاً بنسب متفاوتة خلال الفترة (٧٨ ـ ٨١) وقد حققت هذه العمليات أعلى فائض بها في عام ١٩٧٩م وتبلغ قيمة هذا الفائض (٣٨١,٤) مليون دولار ويعود هذا الفائض في هذا العام وفي العامين التاليين إلى زيادة عائد الاستثمارات الرسمية الطويلة والقصيرة

---

١ ـ المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٧م، الجهاز المركزي للاحصاء البحرين، ص٢٧٦، مرجع سابق.

٢ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨م ص١٣٢، مرجع سابق.

جدول (٦٦)

بنود ميزان المدفوعات في البحرين خلال الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالمليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	١٩٠٣	٢٤٤٧,٤	٣٥٤٠	٤١٧٧,٣	٣٦٩٣,١	٣١١٩,٤	٣٢٠٣,٩	٢٨٩٦,١	٢٣٤٤,٥	٢٣٦١,٢
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪٨٠	٪٨٧	٪٩٣	٪٩٣	٪٨٥	٪٨٣	٪٨٨,٢	٪٨٨,١	٪٨٣	٪٨٢,٨
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	-١٨٧٣	-٢٠٩٣,٢	-٣٠٢٠	-٣٥٥٩,٤	-٣٠٣٥,٩	-٢٨٦٦,٧	-٣١٣١,٩	-٢٧٩٥,٩	-٢١٦٧,١	-٢٤٢٤,٦
الميزان التجاري	٣٠	٣٥٤,٢	٥٢٠	٦١٧,٩	٦٥٧,٢	٢٥٢,٧	٧٢	١٠٠,٢	١٧٧,٤	-٦٣,٤
ميزان الخدمات	-٩٥	-٤٤٦,٤	-١٦٢	-٦٥,٢	٥٤,٨	٨٤	٣٥٤	٤٤٠	٣٢٥,٨	٢٥٢,٤
التحويلات بدون مقابل	-٢٩٧	-١٨٠,٨	-١٠٢	-١٢٣,١	-١٤١,٨	-١٥٧,٧	-٢٢١,٣	-٢٧٥,٢	-٥٥٣,٣	-٥٠٨
ميزان الحساب الجاري	-٣٦٢	-٢٧٣	٢٥٦	٤٢٩,٦	٥٧٠,٢	١٧٩	٢٠٤,٧	٢٦٥	-٥٠,١	-٣١٩
ميزان حساب رأس المال	٣٣٨	٣٨١,٤	١٨١	١٦١	-٥٧٣,٨	-٢٨٦	-١٦١,١	-٨٨,٤	-١٦٦,٤	-١٢٩,٨
الميزان الكلي	-٢٤	١٠٨,٤	٤٣٧	٥٩٠,٦	-٣,٦	-١٠٧	٤٣,٦	١٧٦,٦	-٢١٦,٥	-٤٤٨,٨

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ - ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٣٤ - ٣٥ مرجع سابق.

٢ - فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات فمصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ص٥٤، مرجع سابق.

٣ - نظراً لأن أرقام دولة البحرين صغيرة مقارنة بالدول الأخرى فقد اقتصر عليها بالمليون دولار.

الأجل[١]. ثم حققت هذه العمليات في الأعوام التالية عجزاً متفاوتاً بلغ أقصاه عام ١٩٨٢م حيث بلغ العجز في ذلك العام (٥٧٤) مليون دولار ويعود ذلك إلى التدهور الحاد في البنود المكونة لهذه العمليات حيث بلغ التدفق للخارج في رأس المال طويل الأجل في ذلك العام (٢١٨,٣) مليون دولار[٢].

وأخيراً فإنه بإلقاء نظرة إجمالية على ميزان المدفوعات في البحرين يلاحظ أنه حقق عجزاً في عام ١٩٧٨م ويعود ذلك العجز إلى العجز في ميزان الحساب الجاري الذي بلغ (٣٦٢) مليون دولار، وقد عاد ميزان المدفوعات وحقق فائضاً في الأعوام التالية إلى أن حقق في عام ١٩٨١م فائضاً قدره (٥٩١) مليون دولار ويعود السبب في هذا الفائض إلى الفائض الكبير المتحقق في ميزان الحساب الجاري والذي بلغ في ذلك العام (٤٣٠) مليون دولار وأيضاً الفائض المتحقق في ميزان حساب رأس المال والذي بلغ (١٦١) مليون دولار. وقد عاد ميزان المدفوعات ليحقق عجزاً في الأعوام الأخيرة من فترة الدراسة وبالتحديد في عامي (٨٦، ٨٧) حيث سجل أعلى عجز له عام ١٩٨٧م فبلغ ذلك العجز (٤٤٩) مليون دولار ويعود هذا العجز الكبير المتحقق في هذا العام إلى ارتفاع العجز في ميزان الحساب الجاري كما ساهم استمرار العجز في ميزان حساب رأس المال في تحقيق هذا العجز الكبير في عام ١٩٨٧م.

وفي **المملكة العربية السعودية** حقق ميزان المدفوعات عجزاً في عام ١٩٧٨م عاد بعدها في الأعوام التالية (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وحقق فائضاً بلغ أقصاه عام ١٩٨١م تراجع ذلك الفائض إلى عجز في الأعوام التالية (٨٢ ـ ٨٦) بلغ اقصاه عام ١٩٨٦م وتحول ذلك العجز إلى فائض في عام ١٩٨٧م، وتفصيل ذلك كما يلي:

الميزان التجاري: حقق هذا الميزان خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) فائضاً متزايداً حيث بلغ الفائض في عام ١٩٨١ (٨٢) بليون دولار وهو أعلى رقم يسجل خلال الفترة محل الدراسة ويعود هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري إلى زيادة قيمة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات حيث شكلت في عام ١٩٨١م ما

---

١ ـ صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧). ص٣٥، مرجع سابق.

نسبته (٩٩,٣٪) وهي أعلى نسبة تسجل خلال الفترة محل الدراسة ويعود ذلك لزيادة إنتاج المملكة العربية السعوية من النفط في تلك الفترة (١٩٧٨ – ١٩٨١) مما أدَّى إلى زيادة في قيمة الصادرات النفطية. وفي المقابل زادت قيمة المستوردات حيث بلغت في عام ١٩٨١م (٣٠) بليون دولار بزيادة قدرها (٥٠٪) عن عام ١٩٧٨م حيث ساعدت قيمة الصادرات النفطية في تغطية قيمة تلك المستوردات.

وقد عاد الميزان التجاري وحقق تراجعاً في حجم الفائض المتحقق فيه خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) حيث شهد في عام ١٩٨٦م أقل فائض بلغ (٣,٤) بليون دولار ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات في ذلك العام حيث بلغت (٢٠) بليون دولار بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها عدد من الدول لترشيد استهلاك الطاقة وكذلك زيادة إنتاج النفط من البلدان خارج منظمة الأوبك وقيام الدول المستهلكة للنفط والشركات النفطية بالسحب من مخزونها النفطي[1] في محاولة للتأثير على الأسعار مما تسبب في انخفاض قيمة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها المملكة كغيرها من الدول المنتجة للنفط. وفي المقابل انخفضت قيمة المستوردات في عام ١٩٨٦م لتسجل في ذلك العام (١٦,٦) بليون دولار وهي أقل قيمة لها خلال الفترة محل الدراسة وقد ارتفع الفائض في الميزان التجاري وحقق في العام الأخير من الدراسة ١٩٨٧ نسبة (٥٦٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب الاستقرار الذي شهدته السوق النفطية مما انعكس على أسعار النفطبالارتفاع.

وفيما يتعلق بميزان الحساب الجاري فقد حقق هذا الميزان عجزاً في عام ١٩٧٨م بلغ (٢,٢) بليون دولار ثم حقق في الأعوام التالية فائضاً حتى عام ١٩٨٢م نتيجة لتحسن الميزان التجاري الذي ارتبط بارتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات الإنتاج منه إلا أنه عاد وحقق عجزاً في الأعوام التالية وحتى نهاية الفترة ١٩٨٧م

---

١ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ١٤٠٧هـ ص٦٨ ـ ٦٩، مرجع سابق.

ويعود ذلك إلى عاملين رئيسيين[١]:

١ ـ كساد السوق العالمي للنفط صاحب ذلك نقص في إنتاج النفط وبالتالي نقص في صادراته.

٢ ـ حرص الدولة على الاحتفاظ بمستوى المعيشة المرتفع الذي تحقق خلال عمر التنمية للمواطنين والاستمرار في تنفيذ أهداف التنمية رغم ما جد من ظروف اقتصادية ومتغيرات على المستويين المحلي والدولي.

أما ميزان حساب رأس المال فقد حقق عجزاً في الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) ويعود هذا العجز إلى زيادة تدفق الأموال بنوعيها طويلة الأجل وقصيرة الأجل من المملكة وقد عاد وحقق هذا الحساب فائضاً في الأعوام (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) نتيجة لزيادة التدفقات المالية القصيرة الأجل للقطاع الخاص إلى المملكة والتعديلات في قيمة الأصول الناجمة عن تغير أسعار الصرف والتغيرات في قيمة صافي الأصول الأجنبية للمؤسسات المالية وفي رأس المال والاحتياطيات الرسمية[٢] وقد تحقق أعلى فائض خلال هذه الفترة عام ١٩٨٤م حيث بلغ (١٧) بليون دولار.

وعلى ضوء ما سبق فقد حقق ميزان المدفوعات عجزاً في عام ١٩٧٨م نظراً للتوسع الاقتصادي والتطور السريع الذي شهدته البلاد خلال عقد السبعينات تحول بعد ذلك العجز في الأعوام (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) إلى فائض كنتيجة مباشرة لزيادة أسعار النفط ومن ثم زيادة إنتاجه وبالتالي زيادة في قيمة صادراته وتحول بعد ذلك الفائض إلى عجز في الأعوام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) وبلغ ذلك العجز أقصاه عام ١٩٨٦ (٧,٦) بليون دولار ويعود ذلك إلى استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري كما سبق إيضاحه أيضًا إلى انخفاض الفائض في ميزان حساب رأس المال الذي حقق أقل فائض له في عام ١٩٨٦م، وقد أظهر ميزان المدفوعات تحسناً في موقفه في عام ١٩٨٧م نتيجةً لانخفاض العجز في

---

١ ـ وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧م) ص٣٢، مرجع سابق.

٢ ـ مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٧٨ ـ ٨٠، مرجع سابق.

جدول (٦٧)

بنود ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	٣٧	٥٨,١	١٠٠,٧	١١٢	٧٣,٨	٤٥,٦	٣٧,٤	٢٧,٤	٢٠	٢٣,١
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪٩٩,٢	٪٩٩,١	٪٩٩,٢	٪٩٩,٣	٪٩٨,٨	٪٩٧,٨	٪٩٦,٩	٪٩٤,٤	٪٩٠	٪٩١
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	-٢٠	-٢٣,٥	-٢٥,٦	-٣٠	-٣٤,٤	-٣٣,٢	-٢٨,٦	-٢٠,٤	-١٦,٦	-١٧,٨
الميزان التجاري	١٧	٣٤,٦	٧٥,١	٨٢	٣٩,٤	١٢,٤	٨,٨	٧	٣,٤	٥,٣
ميزان الخدمات	-١٢,٤	-١٦,٥	-٢٢,٤	-٣٠	-٢٢,١	-٢٠,٣	-١٨,٣	-١١,٥	-٧,٥	-٦,٦
التحويلات بدون مقابل	-٦,٨	-٦,٩	-١٠	-١١	-٩,٧	-٩,٢	-٨,٩	-٨,٤	-٧,٨	-٨,٢
ميزان الحساب الجاري	-٢,٢	١١,٢	٤٢,٧	٤١	٧,٦	-١٧,١	-١٨,٤	-١٢,٩	-١١,٩	-٩,٥
ميزان حساب رأس المال	-٤,٥	-١١	-٣٨,٨	-٣١,٥	-٩,٩	١٥,٦	١٦,٩	١٢,٢	٤,٣	١٢,٢
الميزان الكلي	-٦,٧	٠,٢	٣,٩	٩,٥	-٢,٣	-١,٥	-١,٥	-٠,٧	-٧,٦	٢,٧

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ - ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٤٦ - ٤٧ مرجع سابق.

٢ - فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات فمصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ص٥٤، مرجع سابق.

ميزان الحساب الجاري وارتفاع الفائض المتحقق في ميزان حساب رأس المال في ذلك العام.

وفي **سلطنة عمان** حقق ميزان المدفوعات عجزاً في عام ١٩٧٨م بلغ (٠,١) بليون دولار عاد بعد ذلك في الأعوام التالية وحقق فائضاً بلغ اقصاه في عام ١٩٨١ (١,٣) بليون دولار تراجع بعد ذلك الفائض فحقق عجزاً في عام ١٩٨٦م بلغ (٠,٦) بليون دولار ثم تحول ذلك العجز إلى فائض في عام ١٩٨٧م بلغ (٠,١) بليون دولار وتفصيل ذلك كالآتي:

الميزان التجاري: حقق هذا الميزان أعلى فائض له خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) في عام ١٩٨١م حيث بلغ ذلك الفائض (٢,٤) بليون دولار رافق ذلك ارتفاع في إجمالي الصادرات التي وصلت أعلى قيمة لها عام ١٩٨١م حيث بلغت (٤,٧) بليون دولار شكلت الصادرات النفطية منها ما نسبته (٩٩,٦٪) من قيمة الصادرات.

وفي جانب المستوردات فقد زادت قيمتها خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) عكست بذلك حركة التنمية الاقتصادية وما تؤدي إليه من زيادة احتياجات البلاد من السلع الرأسمالية وكذلك احتياجاتها من السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخول التي كانت من مميزات الفترة المذكورة[١].

وقد عاد الفائض في الميزان التجاري إلى الانخفاض حتى بلغ أقل فائض متحقق فيه عام ١٩٨٦م (٠,٦) بليون دولار ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات بمقدار (٣٨٪) مقارناً بالعام الذي تحقق فيه أعلى فائض في قيمة تلك الصادرات عام ١٩٨١م. كما شكلت الصادرات النفطية من إجمالي تلك الصادرات (٩٨,٧٪) وقد ارتفع فائض الميزان التجاري (٠,٦) بليون دولار عام ١٩٨٦م إلى (٢) بليون دولار عام ١٩٨٧م ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (٣١٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م وانخفاض قيمة المستوردات في عام ١٩٨٧م بما نسبته (٢٢٪) مقارناً بعام ١٩٨٦م.

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٢٢٩، مرجع سابق.

جدول (٦٨)

بنود ميزان المدفوعات في سلطنة عُمان خلال الفترة من (١٩٧٨ – ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	١,٥٩	٢,٣	٤,	٤,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٤	٥	٢,٩	٣,٨
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪ ٩٤,٥	٪ ٩٤,٧	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٦	٪ ٩٩,٣	٪ ٩٩,٣	٪ ٩٨,٩	٪ ٩٨,٧	٪ ٩٨,٧	٪ ٩٧,٦
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	-١,١٥	-١,٣	-٢,	-٢,٣	-٢,٦	-٢,٤	-٢,٦	-٣,٠	-٢,٣	-١,٨
الميزان التجاري	٠,٤٤	١,٠	٢,	٢,٤	١,٨	١,٩	١,٨	٢	٠,٦	٢
ميزان الخدمات	-٠,٣٠	-٠,٤	-٠,٨	-٠,٩	-٠,٨	-٠,٩	-٠,٩	-١,	-٠,٧	-٠,٥
التحويلات بدون مقابل	-٠,١٩	-٠,٦	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٧
ميزان الحساب الجاري	-٠,٠٥	٠,٥٤	٠,٩	١,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	-١,٠	٠,٨
ميزان حساب رأس المال	٠,١٥	-٠,٣	-,١	٠,١	٠,٣	-٠,١	٠,٠٢	-٠,١	٠,٤	-٠,٧
الميزان الكلي	-٠,١	٠,٢	٠,٨	١,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٢	-٠,٦	٠,١

المصدر:

١ ـ صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ – ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٦٦ – ٦٧ مرجع سابق.

٢ ـ فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات فمصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ١٩٩٠ ص٥٤، مرجع سابق.

وقد أثرت تلك التطورات على ميزان الحساب الجاري فحقق عجزاً في عام ١٩٧٨م عاد بعدها في الأعوام التالية ليحقق فائضاً بلغ في عام ١٩٨١م (١,٢) بليون دولار متأثراً بما تحقق من فائض في الميزان التجاري في ذلك العام، ثم عاد لينخفض هذا الفائض في الأعوام التالية مشكلاً أقل فائض له في عام ١٩٨٥م إذ بلغ (٠,٣) بليون دولار، وحقق في العام التالي ١٩٨٦م عجزاً بلغ (١,٠) بليون دولار ويعود ذلك إلى أن الميزان التجاري في ذلك العام حقق أقل فائض له بعد الارتفاع في حجمه عام ١٩٨١م. ثم عاد مرةً أخرى وسجل فائضاً آخر في ميزان الحساب الجاري في العام التالي ١٩٨٧م متأثراً بالتحسن الذي طرأ على الميزان التجاري في ذلك العام.

وفيما يتعلق بميزان حساب رأس المال فقد حقق فائضاً في بعض السنوات وعجزاً في السنوات الأخرى، وفيما يتعلق بالفائض فقد حقق أعلى فائض له في عام ١٩٨٦م حيث بلغ ذلك الفائض (٠,٤) بليون دولار ويعود ذلك إلى أن صافي التدفقات المالية لخارج الدولة من رأس المال بلغت (١,٠١٦) بليون دولار. وفيما يتعلق بالعجز فقد حقق ميزان حساب رأس المال أعلى عجز له عام ١٩٨٧ حيث بلغ ذلك العجز (٠,٧) بليون دولار وهو يعود إلى زيادة صافي التدفقات المالية لداخل الدولة من رأس المال إلى (٠,٢) بليون دولار[1].

وعلى ضوء ذلك فقد حقق ميزان المدفوعات بسلطنة عُمان فائضاً في أغلب الأعوام محل الدراسة عدا العامين ١٩٧٨ و١٩٨٦م ويعود السبب في ذلك العجز المتحقق في العامين المذكورين إلى العجز في ميزان الحساب الجاري.

وبالنسبة للفائض المتحقق في الأعوام الأخرى فكان عام ١٩٨١م هو العام الذي حقق أعلى فائض خلال الفترة محل الدراسة والذي ترتب على الفائض المتحقق في ميزان الحساب الجاري وميزان حساب رأس المال.

وفي **قطر** حقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال الأعوام (١٩٧٨ - ١٩٨١) بلغ أقصاه عام ١٩٨١م تحول ذلك الفائض إلى عجز حتى نهاية الفترة باستثناء عام ١٩٨٤م الذي حقق فائضاً وتفصيل ذلك كالآتي:

---

١ - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ - ١٩٨٨)، ص٦٧، مرجع سابق.

الميزان التجاري: حقق هذا الميزان فائضاً متزايداً خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١م) ويعود السبب الرئيسي في هذا الفائض إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعارها[١] ثم عاد في الأعوام التالية وسجل تراجعاً في عامي ٨٢ و٨٣ بنسبة (٣٦٪ - ٥٥٪) على التوالي وذلك مقارناً بالفائض المتحقق في عام ١٩٨١م، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات بنسبة (٢٣٪) وزيادة قيمة المستوردات بما نسبته (٢١٪) في عام ١٩٨٢م ويعود السبب في الانخفاض الكبير في قيمة صادرات قطر النفطية إلى تدني الكميات المصدرة وتدني أسعارها نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام في عام ١٩٨٢[٢] . وفي عام ١٩٨٤م عاد مستوى الفائض للارتفاع بنسبة (٢٠٪) مقارنة بعام ١٩٨٣م ويعود سبب هذا الفائض إلى تزايد قيمة الصادرات النفطية بنسبة (٢,٥٪) وانخفاض قيمة المستوردات بنسبة (٢٣٪) مقارنة بعام ١٩٨٣م.

وقد عاد الميزان التجاري في العامين التاليين (١٩٨٥، ١٩٨٦) وسجل انخفاضاً بنسبة (١٢,٥٪) في عام ١٩٨٥م و(٦٣٪) في عام ١٩٨٦م مقارنة بالفائض المتحقق في عام ١٩٨٤م ويرجع السبب الرئيسي لذلك الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات في العامين المذكورين بما نسبته (٩٪) و (٤٧٪) مقارنة بعام ١٩٨٤، ويعود السبب الرئيسي في زيادة تراجع قيمة الصادرات في عام ١٩٨٦م التي شكلت منها الصادرات النفطية (٩١,٩٪) إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام في ذلك العام.

وقد عاد الميزان التجاري في عام ١٩٨٧م وسجل فائضاً قدره (١١٪) مقارنة بالفائض المتحقق في العام السابق ويعود السبب في زيادة حجم الفائض في هذا العام إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (١١٪) وذلك بعد التحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام كما ساعد بقاء قيمة المستوردات قريبة من مستواها السابق في عام ١٩٨٦م في تحسن الميزان التجاري في عام ١٩٨٧م.

وبالقاء نظرة إجمالية على ميزان الحساب الجاري يلاحظ انه سجل أعلى فائض له عام ١٩٨٠م إذ بلغ ذلك الفائض (٢,٦) بليون دولار ويعود ذلك إلى الفائض

---

١ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ص٢٨٨، مرجع سابق.

٢ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي ١٩٨٢، قطر، ص٥٢.

الكبير المتحقق في الميزان التجاري والذي بلغ في ذلك العام (٤,٤) بليون دولار. ثم عاد في الأعوام التالية وانخفض الفائض المتحقق في ميزان الحساب الجاري إلى أن حقق أقل فائض له عام ١٩٨٥م حيث بلغ (٠,٦) بليون دولار، عاد في العامين التاليين وسجل هذا الميزان عجزاً متتالياً وذلك لأول مرة طوال فترة الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى عدم مقدرة الفائض المتحقق في الميزان التجاري ـ الذي كان في العادة يفوق العجز في العمليات غير المنظورة طوال فترة الدراسة ـ عن تغطية العجز المتحقق في ميزان الحساب الجاري[١].

وفيما يتعلق بميزان حساب رأس المال يلاحظ أنَّ هذه العمليات شهدت زيادة في العجز المتحقق فيها حتى عام ١٩٨٠م وقدرت نسبة زيادة ذلك العجز (٢١٦٪) عاد هذا العجز للانخفاض في الأعوام التالية، حيث انخفض في عام ١٩٨١م بنسبة (٢١٪) مقارنة بعام ١٩٨٠م بسبب انخفاض استثمارات قطر الجديدة في الخارج والذي نتج عن ازدياد نفقات الدولة في الداخل وتقارب قيمة الإيرادات النفطية خلال العامين (١٩٨٠، ١٩٨١) بالإضافة إلى انخفاض قيمة تسديدات العديد من الشركات المحلية لديونها الخارجية مقارنة بعام ١٩٨٠م[٢]. وفي عام ١٩٨٢م زادت قيمة التحويلات الرأسمالية بنسبة (٢٧٪) عن العام السابق بسبب زيادة تدفق أموال القطاع الخاص للخارج وقيام العديد من الشركات المحلية بتسديد الجزء الأكبر من ديونها الخارجية أو تسديد ديونها كاملة خلال عام ١٩٨٢م[٣]. وقد انخفضت قيمة التحويلات في الأعوام التالية حتى عام ١٩٨٧م ولم ترتفع إلا في عام ١٩٨٥م ويعود السبب في انخفاض قيمة التحويلات الرأسمالية إلى انخفاض الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل وأيضاً انخفاض تسديد القروض الخاصة.

وبعد أن تم استعراض الموازين الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات فإنه من خلال الجدول (٦٩) يلاحظ أن عام ١٩٨١م هو العام الذي سجل خلاله أعلى فائض خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) ويعود ذلك إلى تزايد الفائض المتحقق في الميزان التجاري وأيضاً إلى انخفاض التحويلات الرأسمالية خلال ذلك العام. وقد عاد

---

١ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي العاشر، ١٩٨٦م، الدوحة، ص٧٠، مرجع سابق.

٢ ـ الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٨٩، مرجع سابق.

٣ ـ مؤسسة النقد القطري، التقرير السنوي ١٩٨٢، الدوحة، ص٥٣، مرجع سابق.

جدول (٦٩)

بنود ميزان المدفوعات في قطر خلال الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	٢,٤	٣,٩	٥,٧	٥,٨	٤,٥	٣,٣	٣,٤	٣,١	١,٨	٢,٠
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪٩٦,٦	٪٩٥,١	٪٩٤,٥	٪٩٤	٪٩٣,٥	٪٩٠,٨	٪٩٣,٣	٪٩٣,٣	٪٩١,٩	٪٩٠,٦
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	١,١-	١,٣-	١,٣-	١,٤-	١,٧-	١,٣-	١,٠-	١,٠-	٠,٩-	١,-
الميزان التجاري	١,٣	٢,٦٠	٤,٤	٤,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٤	٢,١	٠,٩	١,
ميزان الخدمات	٠,٤-	١,٣-	١,٨-	٢-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	١,١-	١,١-
التحويلات بدون مقابل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ميزان الحساب الجاري	٠,٩	١,٣	٢,٦	٢,٤	١,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٢-	٠,١-
ميزان حساب رأس المال	٠,٦-	٠,٦-	١,٩-	١,٥-	١,٩-	١,٠-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٣-
الميزان الكلي	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣	٠,١-	٠,٥-	٠,٤-

المصدر:

١ - صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ - ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٧٠ - ٧١ مرجع سابق.

٢ - فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات فمصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ١٩٩٠ ص٥٤، مرجع سابق.

ميزان مدفوعات قطر في عام ١٩٨٢م وسجل أول عجز له خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) ويعود ذلك إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري بما نسبته (٥٠٪) عن العام السابق وكذلك زيادة تدفق التحويلات الرأسمالية إلى الخارج تسبب في زيادة العجز في ذلك العام.

وقد سجل هذا الميزان عجزاً في الأعوام (١٩٨٣ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦) بنسب متفاوته وذلك بسبب الانخفاض المتتالي في فائض ميزان الحساب الجاري. وبالنسبة لعام ١٩٨٤م فقد حقق تحسناً بسيطاً ويعود ذلك إلى ارتفاع الفائض في الميزان التجاري بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية وانخفاض حجم المستوردات وأيضاً انخفاض التحويلات الرأسمالية. وقد انخفض العجز في آخر الفترة محل الدراسة ١٩٨٧م بسبب انخفاض العجز في ميزان الحساب الجاري وثبات التدفقات المالية في ميزان حساب رأس المال.

وفي **الكويت** حقق ميزان المدفوعات عجزاً في عام ١٩٧٨م عاد بعدها ليحقق فائضاً في الأعوام التالية (١٩٧٩ - ١٩٨٢) ثم سجل عجزاً في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٦، ١٩٨٧ باستثناء عام ١٩٨٥م الذي حقق فيه فائضاً وتفصيل ذلك كالآتي:

الميزان التجاري: فقد حقق هذا الميزان في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٠م فائضاً متزايداً بلغ في عام ١٩٨٠م (١٣,٩) بليون دولار وتقدر نسبة هذا الفائض مقارناً بعام ١٩٧٨م (١٣٥٪) ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع قيمة الصادرات حيث بلغت في عام ١٩٨٠م (٢٠,٦٪) بليون دولار شكلت منها الصادرات النفطية في ذلك العام (٩٢,٣٪)، كما رافق الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٠) زيادة في قيمة المستوردات قدرت نسبتها (٥٦٪) والذي يرجع إلى التطور الاقتصادي الذي شهدته الكويت خلال هذة الفترة في مختلف المجالات ترتب عليه استيراد مختلف السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية كما أدّى زيادة الطلب على اعادة التصدير من جانب الدول المجاورة لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية إلى تسارع الزيادة في قيمة المستوردات كما ساهمت الزيادات المتتالية في أسعار السلع المستوردة وخاصة المصنعة في رفع قيمة المستوردات بنسب فاقت نسب الزيادة في الكميات المستوردة[1].

---

١ - البنك المركزي الكويتي الاقتصاد الكويتي (١٩٨٠م - ١٩٨٤)، ص١١٥.

وقد عاد فائض الميزان التجاري في الانخفاض في الأعوام التالية بنسب متفاوتة فقد بلغ الفائض في عام ١٩٨٦م (١,٩) بليون دولار وهو أقل فائض تحقق خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط الخام في ذلك العام إلى أقل من عشرة دولارات مما أدّى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية.

وقد ارتفع فائض الميزان التجاري في عام ١٩٨٧م حيث بلغ في ذلك العام (٣,٥) بليون دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات في ذلك العام التي بلغت (٨,٣) بليون دولار شكلت منها الصادرات النفطية (٩٠٪) وساهم أيضاً في تحقيق هذا الفائض انخفاض في قيمة المستوردات التي بلغت في ذلك العام (٤,٨) بليون دولار بانخفاض قدره (٩٪) عن عام ١٩٨٦.

وعلى ضوء ذلك فقد حقق ميزان الحساب الجاري فائضاً خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) بلغ أقصاه عام ١٩٨٠م (١٥,٣) بليون دولار نتيجة للفائض الكبير المتحقق في ذلك العام في الميزان التجاري. وفي المقابل حقق ميزان الحساب الجاري أقل فائض له عام ١٩٨٧م حيث بلغ (٤,٤) بليون دولار نتيجة للتراجع في الفائض في ميزان الخدمات الذي انخفض من (٤,٧) بليون دولار عام ١٩٨٦م إلى (٢,١) بليون دولار عام ١٩٨٧م، وذلك بعد إنجاز غالبية مشاريع البنية الأساسية حيث لم يساعد التحسن في الميزان التجاري من رفع قيمة الفائض في ميزان الحساب الجاري في ذلك العام.

وحقق ميزان حساب رأس المال عجزاً متفاوتاً خلال الفترة محل الدراسة بلغ أقصاه عام ١٩٨٠م حيث وصل الى (١٤,٣) بليون دولار ويعود الارتفاع في العجز المتحقق في هذه العمليات إلى الزيادة الملموسة في قيمة صافي حسابات المصارف التجارية المحلية في الخارج وكذلك التحول في قيمة صافي الاستثمارات المباشرة التي بلغت أقصى عجز متحقق فيها عام ١٩٨٠م (٤٠٧,٤) مليون دولار بعد أن كانت هذه الاستثمارات دائنة بمبلغ (١٨٨,٦) مليون دولار في العام السابق[1].

١ ـ صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ – ١٩٨٨)، ص٧٥، مرجع سابق.

وأيضاً الانخفاض في قيمة صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية[١] وقد حقق هذا العجز انخفاضاً في الأعوام التالية وذلك بسبب[٢]:

- التراجع في قيمة الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية المحلية بمعدلات تفوق انخفاض المطلوبات الأجنبية عليها مما أدّى إلى انخفاض قيمة صافي الحساب الأجنبي لتلك المصارف.

- التحول في اتجاه حركة صافي رؤوس الأموال قصيرة الأجل (ودائع جارية وودائع لأجل وغيره) والخاصة باستثمارات المصارف المتخصصة وشركات الاستثمار من تدفق رأسمالي نحو الخارج إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل.

- وأخيراً الانخفاض في قيمة صافي القروض المقدمة للخارج.

وعلى ضوء ما سبق فقد حقق ميزان المدفوعات أعلى فائض له في عام ١٩٨٢م وقد بلغ ذلك الفائض (٢) بليون دولار ويرجع ذلك العام إلى وجود فائض في ميزان الحساب الجاري الذي يعتبر انعكاساً للفائض في الميزان التجاري، وقد عاد هذا الفائض في ميزان المدفوعات ليحقق عجزاً في الأعوام التالية (١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧) بلغ أقصاه عام ١٩٨٧م فبلغ ذلك العجز (١,٨) بليون دولار ويعود ذلك العجز المتحقق في ذلك العام إلى انخفاض فائض ميزان الحساب الجاري الذي حقق أقل فائضاً له في ذلك العام كما سبق إيضاحه سابقًا وأيضاً إلى العجز الكبير المتحقق في حركة ميزان حساب رأس المال.

وبالنسبة للفائض المتحقق في عام ١٩٨٥م وقدره (٠,٥) بليون دولار والذي أتى بعد العجز المتحقق في عامي (١٩٨٣ - ١٩٨٤) فإنه يرجع بالإضافة إلى استمرار فائض الميزان التجاري رغم انخفاضه عن العام السابق إلى انخفاض العجز المتحقق في ميزان حساب رأس المال.

---

١ - انظر:

- التقرير السنوي الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦م، ص١١٢ - ١١٣، مرجع سابق.

- الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون، ص٣٥١، مرجع سابق.

٢ - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، ١٩٨٥م الكويت، ص١٣٧ - ١٣٨.

جدول (٧٠)

بنود ميزان المدفوعات في الكويت خلال الفترة من (١٩٧٨ – ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيـــــــان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	١٠,٢	١٨,١	٢٠,٦	١٦,٠	١٠,٨	١١,٥	١٢,٢	١٠,٤	٧,٢	٨,٣
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪٩١,٨	٪٩٤	٪٩٢,٣	٪٨٧,٢	٪٨٢,٧	٪٨٧,١	٪٨٩,٧	٪٩٠,٣	٪٨٨,١	٪٩٠
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	٤,٣-	٤,٩-	٦,٧-	٦,٧-	٧,٨-	٦,٩-	٦,٦-	٥,٧-	٥,٣-	٤,٨-
الميزان التجاري	٥,٩	١٣,٢	١٣,٩	٩,٣	٣	٤,٦	٥,٦	٤,٧	١,٩	٣,٥
ميزان الخدمات	١,٤	٢,١	٣,٠	٦,١	٣,٤	٢,٣	٢,١	١,٧	٤,٧	٢,١
التحويلات بدون مقابل	١,٢-	١,٣-	١,٦-	١,٧-	١,٥-	١,٦-	١,٤-	١,٦-	١,٣-	١,٢-
ميزان الحساب الجاري	٦,١	١٤	١٥,٣	١٣,٧	٤,٩	٥,٣	٦,٣	٤,٨	٥,٣	٤,٤
ميزان حساب رأس المال	٦,٥-	١٣,٦-	١٤,٣-	١٣,٥-	٢,٩-	٦,٣-	٦,٤-	٤,٣-	٥,٤-	٦,٢-
الميزان الكلي	٠,٤-	٠,٤	١	٠,٢	٢,٠	١-	٠,١-	٠,٥	٠,١-	١,٨-

المصدر:

١ ـ صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧ – ١٩٨٨م) ١٩٨٩م، أبوظبي، ص٧٤ – ٧٥، مرجع سابق.

٢ ـ فيما يتعلق بالنسب التي تمثل نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات مصدرها المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون ١٩٩٠ ص٥٤، مرجع سابق.

وبعد أن استعرض هذا المبحث الآثار الاقتصادية للنفط على ميزان المدفوعات في دول المجلس نلقي نظرة إجمالية على ميزان المدفوعات بدول المجلس وكذلك اتجاهات التبادل التجاري بين دول المجلس وبينها وبين دول العالم الخارجي وأخيراً نظرة الاقتصاد الاسلامي لميزان المدفوعات.

أولاً: الموقف الإجمالي لميزان المدفوعات بدول المجلس:

- الميزان التجاري: حقق هذا الميزان في دول المجلس فائضاً خلال الفترة محل الداسة (١٩٧٨ - ١٩٨٧) ويعود هذا الفائض الذي بلغ أقصاه في عام ١٩٨١م (١١١,٥) بليون دولار إلى ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت ذروتها في ذلك العام (١٦٤,٤) بليون دولار بزيادة قدرها (١٦٦٪) عن قيمة الصادرات في عام ١٩٧٨م وقد شكلت الصادرات النفطية منها (٩٧,٦٪).

وفيما يتعلق بالمستوردات فقد واصلت ارتفاعها من (٣٣,٣) بليون دولار عام ١٩٧٨م إلى (٥٢,٩) بليون دولار عام ١٩٨١م ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة الكميات المستوردة وارتفاع أسعارها.

وقد عاد فائض الميزان التجاري للانخفاض في الأعوام التالية إلى أن بلغ أدناه عام ١٩٨٦م، (١١,٣) بليون دولار، أي بنسبة انخفاض قدرها (٩٠٪) مقارنة بالفائض المتحقق في عام ١٩٨١. ويعود ذلك الانخفاض الكبير الى انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت (٤٤,٤) بليون دولار شكلت منها الصادرات النفطية (٨٦٪).

ويعود انخفاض الصادرات النفطية إلى انخفاض الأسعار والكميات المصدرة من النفط التي تشكل النسبة الغالبة من إجمالي الصادرات لدول المجلس اضافة إلى تدهور أسعار صرف الدولار الأمريكي وأخيراً تصاعد الموجة الحمائية التي تتبعها الدول الصناعية أمام صادرات دول المجلس من الصناعات البتروكيمائية[١].

١ - الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد ٣، ص٧١، مرجع سابق.

وفيما يتعلق بالمستوردات فقد اتجهت للانخفاض في ذلك العام حيث بلغت (٣٣,١) بليون دولار وذلك بعد ارتفاع قيمتها في بداية الفترة محل الدراسة. ويعود ذلك الانخفاض إلى اتجاه هذه الدول لترشيد إنفاقها الذي أعقب انخفاض حصيلتها من الصادرات النفطية والتي تعتمد عليها في تمويل مستورداتها ولكن ذلك لم يكن كافياً لتجنب انخفاض الفائض في الميزان التجاري في ذلك العام.

وقد عاد الفائض في هذا الميزان للارتفاع في عام ١٩٨٧م فبلغ (١٧,٦) بليون دولار ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الصادرات التي بلغت في ذلك العام (٥١,٨) بليون دولار بزيادة قدرها (١٧٪) عن العام السابق بسبب التحسن في الأسعار النفطية في ذلك العام.

وارتفعت قيمة المستوردات في ذلك العام بنسبة (٣,٣٪) مقارنة بعام ١٩٨٦م نظراً لارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.

- ميزان الحساب الجاري: حقق هذا الميزان فائضاً في قيمته خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٢) وقد بلغ ذلك الفائض أقصاه عام ١٩٨٠م (٧١,٨) بليون دولار ويعود ذلك - رغم تزايد العجز في بندي الخدمات والتحويلات بدون مقابل - إلى تزايد الفائض المتحقق في الميزان التجاري بصورة كبيرة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٠).

ورغم استمرار هذا الفائض في عام ١٩٨١ الاّ أن تزايد العجز بصورة كبيرة في بندي الخدمات والتحويلات أثر على حجم الفائض المتحقق في ميزان الحساب الجاري فأخذ بالتراجع بعد ذلك حتى عام ١٩٨٢م، سجل بعدها عجزاً في الأعوام التالية بلغ أقصاه عام ١٩٨٦م حيث بلغ العجز (١٢,٧) بليون دولار متأثراً بالانخفاض الكبير السابق الإشارة إليه في الفائض المتحقق في الميزان التجاري واستمرار العجز المتحقق في بندي الخدمات والتحويلات.، وقد انخفض العجز المتحقق بعد ذلك في عام ١٩٨٧م فبلغ (٠,٥) بليون دولار بعد تزايد الفائض في الميزان التجاري وانخفاض العجز المتحقق في بند الخدمات والتحويلات بدون مقابل.

وقد أثّرت تلك المتغيرات في بنود ميزان الحساب الجاري على الموقف الإجمالي لميزان المدفوعات بدول المجلس فحقق فائضاً متزايداً في قيمته خلال

الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١) بلغ في عام ١٩٨١م (١٥) بليون دولار وهو أعلى فائض متحقق خلال الفترة محل الدراسة.

ويرجع السبب في تحقيق ذلك الفائض في عام ١٩٨١م وبنسبة كبيرة إلى استمرار الفائض في ميزان الحساب الجاري الذي ترتب على فائض الميزان التجاري في ذلك العام كما ساعد انخفاض العجز المتحقق في ميزان حساب رأس المال في تحقيق ذلك الفائض.

وقد تراجع الفائض في ميزان المدفوعات في الأعوام التالية إلى عجز وسجل أعلى عجز له خلال الفترة محل الدراسة في عام ١٩٨٦م حيث بلغ ذلك العجز (١٤,٩) بليون دولار.

وقد نتج ذلك العجز عن ارتفاع العجز المتحقق في ميزان الحساب الجاري، وكذلك تراجع الفائض المتحقق في الأعوام السابقة في ميزان حساب رأس المال وتحوله إلى عجز بلغ (٢,٢) بليون دولار.

وقد حقق الموقف الإجمالي لميزان المدفوعات في دول المجلس في عام ١٩٨٧م تحسناً ملحوظاً حيث حقق فائضاً بلغ (٢) بليون دولار بعد انخفاض العجز المتحقق في ميزان الحساب الجاري وتحول العجز في ميزان حساب رأس المال إلى فائض في ذلك العام.

وبصفة عامة فإن دول المجلس تعتبر في وضع جيد مقارنة بالدول النامية الأخرى فهي لاتزال تتمتع بفوائض مالية في معظم بنود وموازين مدفوعاتها كما أنها تمثل مصدراً هاماً للتدفقات المالية (التحويلات الرسمية والخاصة) إلى الدول العربية والإسلامية والتي تعمل على سد بعض العجز في موازين مدفوعات تلك الدول.

كما يلاحظ بصفة عامة ارتباط أداء موازين مدفوعات دول المجلس وبقدرة اقتصادياتها على التكيف مع التطورات في أسعار النفط وهذا يعتمد على قدرتها في تنمية اقتصادها وتنويع إنتاجها وبالتالي تنويع مصادر دخلها في إطار تحدده حصيلة الصادرات النفطية وتحدده أيضاً السياسات الاقتصادية الهادفة إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة[1].

---

١ ـ *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، ١٩٨٨م، ص١٢٩، مرجع سابق.

جدول (٧١)

بنود ميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون خلال الفترة من (١٩٧٨ - ١٩٨٧م) بالبليون دولار

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
إجمالي الصادرات من البضائع (فوب)	٦١,٩	٩٩,٦	١٥٦,٤	١٦٤,٤	١١٥,٤	٨٣,٢	٧٦,٥	٦٣,٦	٤٤,٤	٥١,٨
نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات ٪	٪٩٦,٦	٪٩٦,٩	٪٩٧,٢	٪٩٧,٦	٪٩٦,٥	٪٩٥,٤	٪٩٢	٪٩٠,٤	٪٨٦,٢	٪٨٥,٥
إجمالي المستوردات من البضائع (فوب)	-٣٣,٣	-٣٩,٤	-٤٦,٤	-٥٢,٩	-٥٧,٩	-٥٤,٢	-٤٨,٢	-٣٨,٩	-٣٣,١	-٣٤,٢
الميزان التجاري	٢٨,٦	٦٠,٢٠	١١٠,	١١١,٥	٥٧,٥	٢٩	٢٨,٣	٢٤,٧	١١,٣	١٧,٦
ميزان الخدمات	-١٦,٠٥	-١٨,٧	-٢٤,٥	-٣٠,٥	-٢٢,٨	-٢٢,	-٢٠,٢	-١٣,٥٦	-٦,	-٧,٥
التحويلات بدون مقابل	-٧,٤	-٩,٤	-١٣,٧	-١٤,١	-١٢,٤	-١١,٩	-١١,٣	-١١,٢	-١,٨	-١٠,٦
ميزان الحساب الجاري	٥,٢	٣٢,١	٧١,٨	٦٦,٩	٢٢,٧	-٤,٩	-٣,٢	-٠,٠٤	-١٢,٧	-٠,٥
ميزان حساب رأس المال	-١١,٨	-٢٨,	٦٠,١	-٥١,٩	-٢٠,٤	٤,٢	٤,١	٠,٠٢	-٢,٢	٢,٥
الميزان الكلي	-٦,٦	٤,١	١١,٧	١٥,	١,٩	-,٧	,٩	-٠,٠١٥	-١٤,٩	٢,

المصدر: تمَّ اشتقاق هذا الجدول من الجداول السابق استخدامها خلال هذا البحث والتي توضح ميزان مدفوعات كل دولة على حدة.

ثانياً: اتجاهات التبادل التجاري في دول مجلس التعاون:

يوضح الجدولان (٧٢) و (٧٣) تطور اتجاهات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون بعضها البعض وبينها وبين الدول الأخرى خلال الأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) ومن دراستها يتضح الآتي:

حققت الصادرات البينية لدول المجلس زيادة في نسبتها إلى إجمالي صادرات دول المجلس فقد ارتفعت من (٢,٦ ٪) عام ١٩٧٨م إلى (٤,٢ ٪) عام ١٩٨٢م ثم إلى (٥,٧٪) عام ١٩٨٧م. وقد شكلت صادرات المملكة العربية السعودية إلى دول المجلس النسبة الغالبة من صادرات المجلس البينية حيث تراوحت تلك النسبة بين (٤٨٪ ـ ٦٦٪) خلال نفس الفترة، وفي الوقت ذاته فقد شكلت الصادرات البينية لبقية دول المجلس نسبة أقل من نسبة صادرات المملكة العربية السعودية فقد تلت المملكة البحرين بنسبة تتراوح بين (٦,٣٪ ـ ٢٢,٨٪) فالأمارات العربية المتحدة بنسبة تتراوح بين (١٢٪ ـ ١٨,٨٪) فالكويت بنسبة تتراوح (٥,٢٪ ـ ١٧,٣٪) فقطر بنسبة تتراوح (٠,٠٣٤٪ ـ ٣,٨٪) وأخيراً سلطنة عمان بنسبة (٠,٢٪ – ٠,٠٠٥٪).

وفيما يتعلق بالمستوردات فقد شهدت تزايداً في نسبتها إلى إجمالي التبادل التجاري لدول المجلس حيث ارتفعت من (٤,٤٪) عام ١٩٧٨ إلى (٥,٥٪) عام ١٩٨٢م ثم إلى (٧,١٪) عام ١٩٨٧م، وقد كانت النسبة الغالبة من تلك المستوردات البينية تتجه إلى البحرين التي تراوحت نسبة مساهمة ما تستورده إلى إجمالي مستوردات دول المجلس البينية من (٤٨٪ ـ ٦١٪) خلال نفس الفترة. وقد تلى البحرين سلطنة عمان حيث تراوحت نسبة ما تستورده من دول المجلس ما بين (١١,٦٪ ـ ١٥,٥٪) فالأمارات العربية المتحدة بنسبة تراوحت بين (١١٪ ـ ١٧,٤٪) فالمملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح بين (١٣٪ ـ ١٥٪) فالكويت بنسبة تتراوح (١,٦٪ ـ ٧,٧٪) وأخيراً قطر بنسبة تتراوح بين (٢,٢٪ ـ ١,٧٪).

ويشير تزايد نسبة التبادل التجاري بين دول المجلس إلى الخطوات التي رسمتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس في هذا المجال ومن ضمن ما نصت عليه بمعاملة جميع المنتجات ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية مع إعفائها من الرسوم الجمركية، وكذلك منح الدول الأعضاء كافة التسهيلات

جدول (٧٢)

اتجاهات التبادل التجاري بين دول المجلس[(١)] بالبليون دولار

للأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)

	١٩٧٨				١٩٨٢				١٩٨٧			
	صادرات	٪	مستوردات	٪	صادرات	٪	مستوردات	٪	صادرات	٪	مستوردات	٪
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢٠٦	١٢,٧	٠,١٦٨	١١	٠,٦٠٢	١٢	٠,٦٤٨	١٧,٤	٠,٤٨٦	١٨,٨	٠,٣٨٧	١٤,٦
البحرين	٠,٣٧	٢٢,٨	٠,٩٢٨	٦٠,٦	١,٠٣٩	٢٠,٦	١,٨	٤٨,٣	٠,١٦٤	٦,٣	١,٣	٤٩
المملكة العربية السعودية	٠,٩٣٧	٥٨	٠,١٩٨	١٣	٢,٤	٤٧,٦	٠,٥٥٦	١٥	١,٧	٦٥,٧	٠,٣٦٥	١٣,٧
سلطنة عُمان	٠,٠٠٥	٠,٣	٠,١٧٧	١١,٦	٠,٠٢٤	٠,٥	٠,٥٧٩	١٥,٥	٠,٠٠٥	٠,٢	٠,٤٠٣	١٥
قطر	-	-	٠,٠٣٤	٢,٢	٠,١٠٢	٢,٠	٠,٠٦٢	١,٧	٠,٠٩٨	٣,٨	-	-
الكويت	٠,١٠٦	٦,٢	٠,٠٢٥	١,٦	٠,٨٧١	١٧,٣	٠,٠٨٠	٢,١	٠,١٣٦	٥,٢	٠,٢٠٣	٧,٧
إجمالي التبادل التجاري بين دول المجلس	١,٦٢٤	١٠٠	١,٥٣	١٠٠	٥,٠٣٨	١٠٠	٣,٧٢٥	١٠٠	٢,٥٨٩	١٠٠	٢,٦٥٨	١٠٠

---

١ ـ المصدر:

التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨)، العدد ٧ كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٩م، أبوظبي: صندوق النقد العربي. ص٥٤ ـ ٥٦، ٦٤ ـ ٦٩، ٩٤ ـ ٩٩، ١٤٤ ـ ١٦٩.

٢ ـ النسب المئوية تمثل النسبة إلى إجمالي الصادرات والمستوردات بين دول المجلس.

لمرور بضائع منتجات أي دولة إلى الدول الأعضاء (ترانزيت) مع إعفائها من كافة الرسوم[١] .

إلا أنه بمقارنة حجم التبادل التجاري بين دول المجلس مع إجمالي التبادل التجاري لها فإنه يلاحظ أنه مازال يشكل نسبة ضئيلة ويعود ذلك إلى تشابه منتجات هذه الدول وعدم استنادها إلى قاعدة انتاجية متنوعة وكذلك ارتفاع نسبة السلع المعاد تصديرها[٢] ولكن من المتوقع في حالة الوصول للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس ان ترتفع نسبة التبادل التجاري بين تلك الدول.

وفيما يتعلق بتركيب التبادل التجاري بين دول المجلس فإنها تشمل الصادرات ذات المنشأ الوطني كالألمونيوم والأسمدة والنفط الخام والحديد والصلب والأسماك والتمور والدقيق[٣] .

كذلك يشتمل التبادل التجاري بين دول المجلس على سلع أعيد تصديرها كمعدات البناء والتعدين ووسائط النقل والسلع الاستهلاكية[٤] .

وفيما يتعلق بالدول العربية والإسلامية فإن الأمر لا يختلف كثيراً عنه في دول المجلس، فقد ارتفعت نسبة صادرات دول المجلس إليها من (٤,٤٪) عام ١٩٧٨م إلى (٧,١٪) عام ١٩٨٢م ثم عادت للانخفاض في عام ١٩٨٧م إلى (٦,٢٪) ويرتبط ارتفاع تلك النسبة بارتفاع نسبة الصادرات عموماً في دول المجلس حيث ارتفعت قيمة تلك الصادرات من (٦٢) بليون دولار عام ١٩٧٨م إلى (١١٥,٤) بليون دولار عام ١٩٨٢م التي ارتبطت هي أيضاً بما طرأ على السوق النفطي في نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من تحسن في أسعاره وبالتالي في قيمة صادراته، كما يشير انخفاض نسبة صادرات دول االمجلس عام ١٩٨٧م إلى التراجع في السوق النفطي خلال تلك الفترة مما أثَّر على نسبة تلك الصادرات

---

١ ـ انظر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ص٤، مرجع سابق،

٢ ـ فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي، ص٢٤٤، مرجع سابق.

٣ ـ المصدر نفسه ، ص٢٤٢.

٤ ـ المصدر نفسه ، ص٢٤٢.

فتراجعت بعد تراجع إجمالي قيمة صادرات دول المجلس عام ٨٧ إلى (٥١,٨) مليون دولار، وذلك كما يوضحه جدول (٧١).

وفي جانب المستوردات فقد ارتفعت قيمتها من (١,٤) بليون دولار عام ١٩٧٨، إلى (٢,٤) بليون دولار عام ١٩٨٢م مالت بعد ذلك للاستقرار إلى أن بلغت عام ١٩٨٧م (٢,٢) بليون دولار، ويدل تواضع قيمة المستوردات البينية لدول مجلس التعاون مع تلك الدول إلى اعتمادها الرئيسي على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها من السلع الصناعية وذلك كغيرها من الدول النامية[١] .

وفيما يتعلق بالدول الصناعية فقد تراجعت نسبة صادرات دول المجلس اليها من (٧١٪) عام ١٩٧٨م إلى (٦٠,٢) عام ١٩٨٢م وقد شهدت صادرات دول المجلس النفطية اعتباراً من ذلك العام تراجعاً في نسبتها إلى إجمالي صادراتها بعد أن أخذ يتراجع الطلب على النفط اعتباراً من ذلك العام. إلا أن عام ١٩٨٧ شهد زيادة في نسبة صادرات دول المجلس إلى تلك الدول فقد بلغت تلك النسبة إلى إجمالي التبادل التجاري (٦٧,٤٪) ورغم ارتفاع تلك النسبة إلى إجمالي الصادرات لدول المجلس إلاّ أن قيمة تلك الصادرات انخفضت مقارنة بالأعوام السابقة فبلغت (٣٠,٦) بليون دولار بعد انخفاض مستوردات السوق الأوربية من النفط نظراً للانخفاض في أسعار النفط من جهة وأسعار صرف الدولار الأمريكي من جهة ثانية[٢] .

وفيما يتعلق بالمستوردات من الدول الصناعية فقد ارتفعت من (٧٥,٦٪) عام ١٩٧٨م إلى (٧٦,٧٪) عام ١٩٨٢م وقد ارتبط ذلك بارتفاع قيمة مستوردات دول المجلس التي شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمتها خلال تلك الفترة وذلك لارتباط تلك المستوردات بالدرجة الأولى بتلبية احتياجات الخطط التنموية التي انتهجتها دول المجلس فازداد طلبها على السلع الاستهلاكية لمواجهة حاجات السكان وعلى السلع الاستثمارية لإقامة المشاريع[٣] .

---

١ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩م ـ ابو ظبي صندوق النقد العربي، ص١٢٨.

٢ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨م، ص١٢٤، مرجع سابق.

٣ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٢م، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، ص٩٦.

وقد عادت نسبة تلك المستوردات للانخفاض في الأعوام التالية حيث انخفضت إلى (٦٩٪) من إجمالي مستورداتها والذي ارتبطت ايضاً بانخفاض مستوردات دول المجلس التي اتجهت للانخفاض اعتباراً من عام ١٩٨٣ كمحاولة لزيادة الفائض الحاصل في الميزان التجاري.

وفيما يتعلق بدول العالم الأخرى فان التبادل التجاري بينها وبين دول المجلس يأتي في المرتبة الثانية بعد الدول الصناعية.

ففي جانب الصادرات ارتفعت نسبتها من (٢١,٦٪) عام ١٩٧٨ إلى (٢٨,٥٪) عام ١٩٨٢م ويرتبط ذلك بما شهده السوق النفطي خلال تلك الفترة من تحسن أثّر على قيمة تلك الصادرات بالارتفاع. وقد انخفضت نسبة تلك الصادرات في عام ١٩٨٧ إلى (٢٠,٧٪) وقد ارتبط ذلك أيضاً بالتراجع الذي حدث في الصادرات النفطية لدول المجلس الذي أخذ يتراجع اعتباراً من عام ١٩٨٢م.

وفي جانب المستوردات فقد شهدت ارتفاعاً في قيمتها خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ من (٥,٥ إلى ٩,٧) بليون دولار ثم عادت للانخفاض بعد ذلك فوصلت قيمتها في عام ١٩٨٧ إلى (٦,٨) بليون دولار بعد ان اتجهت دول المجلس لترشيد مستورداتها.

وأخيراً فإن التركيب السلعي للتجارة الخارجية يتكون من النفط الخام ومشتقاته بنسبة (٨٩٪) من إجمالي صادرات دول المجلس في حين أن النسبة الباقية تتكون من المواد البتروكيماوية وبعض المواد الصناعية[١] .

ومن حيث المستوردات فإنها تتكون من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة من العالم الخارجي.

---

١ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون، النشرة الاقتصادية، العدد ٤، ص٧٥، مرجع سابق.

جدول (٧٣)

اتجاهات التبادل التجاري بين دول المجلس ودول العالم الأخرى بالبليون دولار للأعوام (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)

	١٩٧٨				١٩٨٢				١٩٨٧			
	صادرات	٪	مستوردات	٪	صادرات	٪	مستوردات	٪	صادرات	٪	مستوردات	٪
دول المجلس	١,٦٢٤	٢,٦	١,٥٣	٤,٤	٥,٠٣٨	٤,٢	٣,٧٢٥	٥,٥	٢,٥٨٩	٥,٧	٢,٦٥٨	٧,١
الدول العربية والإسلامية	٢,٨	٤,٤	١,٤	٤,١	٨,٥	٧,١	٢,٤	٣,٥	٢,٨	٦,٢	٢,٢	٥,٩
الدول الصناعية	٤٤,٩	٧١,٤	٢٦,٢	٧٥,٦	٧٢	٦٠,٢	٥٢	٧٦,٧	٣٠,٦	٦٧,٤	٢٦	٦٩
دول العالم الأخرى	١٣,٦	٢١,٦	٥,٥	١٥,٩	٣٤	٢٨,٥	٩,٧	١٤,٣	٩,٤	٢٠,٧	٦,٨	١٨
إجمالي التبادل التجاري	٦٢,٩٢٤	١٠٠	٣٤,٦٣	١٠٠	١١٩,٥٣٨	١٠٠	٦٧,٨٢٥	١٠٠	٤٥,٣٨٩	١٠٠	٣٧,٦٥٨	١٠٠

---

١ ـ التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨م) ص٥٤ ـ ٥٩، ٦٤ ـ ٦٩ ـ ٩٤ ـ ٩٩ ـ ١٤٤ ـ ١٦٩ ، مرجع سابق.

٢ ـ هذه أرقام الصادرات على أساس (فوب) إلاّ أن بيانات المستوردات بعضها على اساس (فوب) والبعض الآخر على اساس (سيف) وقد أدى هذ بالإضافة إلى الاختلافات المتعلقة بتوقيت ودرجة شمول البيانات الى حدوث تباين بين أرقام الصادرات والمستوردات البينية للسنة الواحدة.

انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٩، ص٣٧٣، مرجع سابق.

ثالثاً: نظرة الاقتصاد الإسلامي لميزان المدفوعات:

يحض الإسلام على أن تكون المجتمعات الإسلامية قوية اعمالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز)[١].

والشاهد في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم (المؤمن القوي خير....) وقوله أيضاً (احرص على ما ينفعك ...) والمراد الحرص على فعل الأسباب الواجبة والمستحبة مستعيناً بالله معتمداً عليه[٢] وكما ينطبق هذا على الفرد المؤمن يمكن أن ينطبق على المجتمعات المسلمة.

والقوة هنا عامة تشمل جميع أمور هذه المجتمعات ومنها القوة في المجال الاقتصادي والتجاري. وتبعاً لذلك سيتم إيضاح نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى ميزان المدفوعات من خلال:

(أ) الميزان التجاري:

(ب) البنود الأخرى لميزان المدفوعات:

(أ) **الميزان التجاري:** حقق هذا الميزان في دول مجلس التعاون فائضاً مستمراً في قيمته خلال الفترة التي تناولها البحث ولعل هذا ما يميز دول المجلس عن بقية الدول النامية الأخرى التي أصبح العجز في ميزانها التجاري معضلة تعاني منها اقتصاديات تلك الدول.

وقد اتجه فائض الميزان التجاري لدول المجلس إلى الانخفاض في نهاية الفترة محل البحث متأثراً بما طرأ على السوق النفطي من تقلبات أثّرت على قيمة صادراتها منه، ولعلاج ذلك وإعمالاً لقوله صلى الله عليه وسلم (احرص على ما ينفعك...) نعرض ما يساعد على تخفيف تلك الآثار من خلال ما يلي:

---

١ ـ مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، (بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر، د. ت) ٥٦/٨.

٢ ـ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، تحقيق محمد حامد الفقي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، الطبعة السابعة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧) ص٤٦٢.

١ ـ ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والتركيز على الإنفاق الاستثماري داخلياً.

٢ ـ توسيع دائرة السوق النفطي.

١ ـ ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والتركيز على الإنفاق الاستثماري داخلياً:

لقد حث القرآن الكريم في مواطن كثيرة على ترشيد الاستهلاك ومن ذلك قوله تعالى (**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**)[١] وقوله تعالي (**يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**)[٢] وفي هذا الجانب أيضاً يقول الرسول صلى الله عليه وسلم(ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطنه، حسب الآدمي لقيمات يقمن صلبه، فإن غلب الآدمي نفسه فثلث للطعا ، وثلث للشراب، وثلث للنفس)[٣] .

ويهدف الإسلام من ذلك الترشيد للاستهلاك إلى توفير جميع احتياجات المجتمع وتوجيه المدخرات لدعم الطاقة الإنتاجية والحدُّ من الإنفاق غير المبرر اقتصادياً وكذلك تحريم كل ما يضر الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات ضارة للجسم أو العقل مما يؤدي إلى تبديد الموارد بدون منفعة[٤] .

ويلاحظ من الجدول (٧١) الذي يوضح الموقف الكلي لميزان المدفوعات بدول مجلس التعاون أنه قد حدث فعلاً في جانب المستوردات انخفاض في قيمتها في نهاية الفترة محل الدراسة مقارنةً بالعام الذي بلغت فيه تلك المستوردات ذروتها وهو عام ١٩٨٢م ، فانخفضت من (٥٨) بليون دولار عام ١٩٨٢م إلى (٣٤) بليون دولار عام ١٩٨٧م وكان ذلك نتيجةً لجهود تلك الدول في ترشيد الإنفاق[٥] .

---

١ ـ الفرقان آية (٦٧).

٢ ـ الأعراف آية (٣١).

٣ ـ سنن ابن ماجه ١١١١/٢، مرجع سابق.

٤ ـ د. محمد عبدالمنعم عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي، (جدة: دار البيان، الطبعة الأولى ١٤٠٦/١٩٨٦م). ص٤٧ ـ ٤٨.

٥ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨م. ص١٣٢، مرجع سابق.

كما يمكن في هذا الجانب أن تعمل دول المجلس على التركيز على استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة والمواد المصنعة واللازمة لمشروعات التنمية مع تقليص المستوردات الكمالية بما يحقق توفيراً للعملات الأجنبية التي يمكن بواسطتها استيراد السلع والمواد اللأزمة لإكمال مشروعات التنمية، مع تنويع تلك المستوردات جغرافياً وإعطاء الدول العربية والإسلامية نصيباً في تلك المستوردات التي يمكن أن يتم استيرادها منها بما يسهم في زيادة حجم التجارة البينية بينها وبين تلك الدول.

وفي مجال الإنفاق فإن على دول المجلس أن تركز على الإنفاق الاستثماري داخلياً بما يكفل تنويعاً مهماً في مصادر الدخل. وبالعودة إلى الجدول (٧١) الذي يوضح الموقف الكلي لميزان المدفوعات في دول المجلس فإنه يلاحظ أن نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات قد اتجهت للانخفاض في نهاية الفترة محل الدراسة وذلك مقارنة ببداية الفترة حيث انخفضت من (٩٧٪) عام ١٩٨٠م وهو العام الذي سجل أعلى نسبة إلى (٨٥,٥٪) عام ١٩٨٧م وهذا يوضح أنه قد حدث تنويع في مصادر الدخل في هذه الدول وأنه تم توجيه جزء من الإنفاق العام إلى الإنفاق الاستثماري وقد اتضح من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل خطوات وجهود دول المجلس في تنويع مصادر الدخل مما يؤدي إلى تنويع في هيكل الصادرات[١].

ومن الضوابط التي يضعها الاقتصاد الإسلامي لمثل هذا النوع من الإنفاق[٢]

١ - إلغاء الفائدة وتقديم سبل الاستثمار المشروعة بديلاً لها مع فرض الزكاة على المال.

وفي ضوء ذلك يقول عز وجل ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾[٣].

---

١ - انظر المبحث الثاني من هذا الفصل ص٢٦١ ومابعدها.

٢ - د. محمد عبدالمنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، ٢١٧/٤، مرجع سابق.

٣ - البقرة آية ٢٧٥.

وعن جابر رضي الله عنه قال (لعن رسول الله صلى عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء)[١].

ويقدم الاقتصاد الإسلامي نظام المشاركة في الربح كبديل لنظام الفائدة وذلك مثل عقود المضاربة والمساقاة والمزراعة وغيرها من الشركات وعقود البيع كالمرابحة[٢] التي لا يشوبها الربا كما أنها لا تتعامل في أي نشاط آخر غير مباح.

ويفرض الإسلام الزكاة على المال كأحد الحوافز الأساسية لتوجيه المدخرات نحو سبل الاستثمار المختلفة ويحرِّم الاكتناز والبخل كعامل أساسي لإخراج المال وإنفاقه في منافع الفرد والمجتمع بما يكفل التشغيل الكامل لرأس المال.

يقول الله عز وجل ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾[٣]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ

---

١ ـ مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، ٥/٥٠، مرجع سابق.

٢ ـ عقد المضاربة (القراض): هي أحد أنواع الشركات وتعريفها هي أن يدفع المالك إلى العامل مالاً يتجر فيه ويكون الربح مشتركًا بينهما بحسب ما شرط وأما الخسارة فهي على رب المال وحده ولا يتحمل المضارب من الخسران شيئاً وانما يخسر عمله وجهده.

* المساقاة: عقد على العناية بأشجار الفاكهة بنسبة معلومة شائعة من الناتج.

* المزراعة: عقد على زرع الأرض بنسبة معينة شائعة من المحصول.

* المرابحة: هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، وصورتها أن يعرِّف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها ويأخذ منه ربحا إما على الجملة كأن يقول اشتريتها بعشرة وتربحني دينارا أو دينارين وإما على التفصيل وهو أن يقول تربحني درهماً لكل دينار أو نحوه، أي بمقدار مقطوع أو بنسبة عشرية.

انظر: د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ) ٨٤/٤، ٢٧٩، ٧٠٣، ٨٣٦، ٨٣٧.

٣ ـ البقرة آية ٤٣.

من أغنيائهم وترد على فقرائهم)[١] ويقول تعالى في تحريم الاكتناز (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)[٢] .

٢ ـ تقديم الضمانات اللازمة للمستثمرين بما يكفل حافزاً لهم في تنمية استثماراتهم ومن تلك الضمانات والحوافز منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم أو تخفيضها وتقديم الإعانات لبعض المشروعات الضرورية للمجتمع مما يؤثر في تحديد مسار تلك الاستثمارات.

وقد حرص الاقتصاد الإسلامي على توفير هذا الجانب كدافع للمستثمرين لاتباع أفضل السبل لزيادة الإنتاج، ومن تلك الضمانات التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي ما تضمنته آية الزكاة في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)[٣] .

فمن خلال الآية السابقة فإن أقرب سهم من الأسهم الثمانية التي تضمنتهم الآية الكريمة هو سهم الغارمين. والغارمون هم الذين استغرقتهم الديون لسد حاجاتهم الضرورية أو لكساد تجارتهم أو مصانعهم لسبب خارج عن إرادتهم أو لتحملهم نفقات عالية لبعض المصالح العامة كإصلاح ذات البين فهؤلاء يعطون من الزكاة بقدر ما يقضي ديونهم ويمكّنهم من أن يعودوا إلى نشاطهم الإنتاجي بنفوس مطمئنة متشجعة[٤] وهذا يعني إعانة المنتجين في مجابهة ظروف الإنتاج والتسويق المتقلبة فيما اذا ترتبت عليهم ديون تتجاوز إمكاناتهم.

٣ ـ توسيع دائرة السوق النفطي:

تقوم هذه الفكرة على أساس توسيع التبادل التجاري فيما بين الدول النامية التي تتميز بأنها تتاجر بصورة رئيسية بالسلع والمواد الخام وبصورة

---

١ ـ البخاري، ٢/٢١٥، مرجع سابق.

٢ ـ التوبة آية ٣٤.

٣ ـ التوبة آية ٦٠.

٤ ـ د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي (الرياض: دار ثقيف، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ص٧٧.

أقل بالسلع المصنعة، ويكاد يكون ذلك السمة الغالبة على الدول العربية والإسلامية على حد سواء.

وفيما يتعلق بتوسيع دائرة السوق النفطي فإن هذه الفكرة تتلخص في أن تتعاون دول المجلس مع الدول الأخرى ذات الاقتصاد السلعي والتي تعاني من نفس التقلبات لمنتجات رئيسية متشابهة كالأغذية والمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات الأولية التي تفتقر إليها دول المجلس حيث أن التعاون بين هذه الدول خطوة نحو توسيع قاعدتها الاقتصادية واستقرار العائدات النفطية(١).

وداخل نطاق توسيع دائرة السوق النفطي فإن بعض دول المجلس قد سعت لأن تصل للمستهلك النهائي في أسواق الاستهلاك الرئيسية عن طريق المشاركة مع شركات نفطية عالمية بما يضمن تصريف حصة من النفط الخام حتى في حالة تراخي الطلب على النفط. كذلك سعت بعض الدول إلى شراء مصافٍ لتكرير النفط في أسواق الاستهلاك. بالإضافة إلى زيادة الطاقة التكريرية للنفط لتصديره مكرراً بدلاً من تصديره خاماً ، حيث مرَّ أنه بينما كان هناك اتجاه متناقص لصادرات النفط الخام فإنه كان هناك اتجاه متزايد لتصدير النفط المكرر وذلك خلال الفترة محل البحث(٢).

(ب) البنود الأخرى لميزان المدفوعات:

يلاحظ من مراقبة تلك البنود في دول المجلس أنها تتسم في الغالب بالعجز ويتضح ذلك في ميزان الخدمات والتحويلات بدون مقابل وميزان حساب رأس المال وذلك على نحو ما سبق إيضاحه، ويمثل ذلك العجز تدفقاً مالياً من هذه الدول إلى الخارج في صور عديدة منها:

- تحويلات العاملين لديها إلى بلدانهم.

- مساعدات وهبات تقدم إلى الدول الأخرى.

---

١ ـ محمد بن مسلم الردادي، سبل التعاون التجاري الخليجي، (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز مركز النشر العلمي، ١٤٠٥/ ١٩٨٥) ص٢٦.

٢ ـ انظر الفصل الثالث ص١٢٢ ومابعدها.

ـ استثمارات خارجية نظراً للرغبة في تنويع الاستثمارات وضمان الحصول على أرباح مجزية فإنها تتجه للخارج.

ولبيان وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في البنود السابقة فإن ذلك كالآتي:

ـ فيما يتعلق بتحويلات العاملين: فإنها تمثل عجزاً مستمراً في بنود ميزان الحساب الجاري لدول المجلس، لذلك ولكي يتم امتصاص جزء من تلك التحويلات عن طريق تهيئة الكوادر البشرية الخليجية للعمل في مختلف التخصصات الفنية والمهنية وأن يتم ذلك داخل نطاق دول مجلس التعاون في انتقال الأيدي العاملة الخليجية ويتم تغطية العجز الحاصل من تلك الأيدي العاملة بعد ذلك من الدول العربية والإسلامية حتى يمكن عن طريق ما يتم تحويله بواسطة العمالة التي يصدرونها أن يسهم ذلك في تغطية العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات تلك الدول.

ـ فيما يتعلق ببنود الخدمات والعمليات الرأسمالية فإنها مثلت عجزاً في أغلب دول المجلس عدا البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت التي حقق فيها هذا البند فائضاً في معظم سنوات البحث وذلك ناتج عن العمليات المتعلقة بالشحن الجوي والبحري والسياحة والدخل من الاستثمارات والإنفاق المحلي للوحدات المصرفية بالنسبة للبحرين.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية والكويت فذلك يعود إلى تصاعد أهمية الدخل من الاستثمارات في الخارج[1].

ونظراً لما تمثله هذه البنود من أهمية ليس فقط على اقتصاديات دول مجلس التعاون ولكن أيضاً على اقتصاديات الدول التي تعمل فيها تلك الاستثمارات فانه تجدر الإشارة إلى الأمور التالية:

ـ تنويع سبل استغلال تلك الاستثمارات جغرافياً وتنويعها من حيث مجالات الاستثمار المختلفة مما يتيح مرونة أكبر في فرص الاستثمار وتقليل

---

١ ـ فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، ص٢٣١ ـ ٢٣٢، مرجع سابق.

ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٨م، ص١٣٤، مرجع سابق.

جانب المخاطر مع تقييد هذه الاستثمارات ومجالاتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك.

- يمكن أن يكون هذا البند في ميزان المدفوعات ركيزة مهمة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية والاسلامية وحيث قد أشرنا في المبحث السابق من هذا الفصل إلى المعونات والمشاريع التي تقدمها دول المجلس إلى شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية[١] فإننا نضيف هنا إلى أن من مجالات تنويع الاستثمارات الخليجية جغرافياً أن تتوزع بين تلك الأقطار نظراً لأن غالبيتها دول نامية تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها ومديونية خارجية ترهق كاهلها كما أنها تتمتع بموارد اقتصادية عجزت عن استغلالها الاستغلال الأمثل وذلك نظراً لقصور وسائل تمويل استغلال تلك الموارد.

فعلى سبيل المثال فإن المساحة الكلية للدول العربية تبلغ (١,٤) مليار هكتار ومساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها (١٩٧) مليون هكتار نسبة المزروع منها حتى نهاية عام ١٩٨٥م (٢٧,٨٪) ورغم ذلك فإن العالم العربي أكثر اعتمادا على المصادر الخارجية للغذاء حيث وصل متوسط نصيب الفرد من صافي المستوردات الزراعية عام ١٩٨٦م حوالي (٨٤) دولاراً مقابل (٥٨) دولاراً في قارة أوربا و(١١) دولاراً في قارة اسيا و(٤٥) دولاراً في افريقيا، مع العلم ان دول قارة أمريكا الجنوبية والشمالية حققت فائضاً في صادراتها على مستورداتها الغذائية بلغ (٦٠) و(٤٤) دولاراً للفرد الواحد لكلا القارتين على التوالي[٢].

ويمكن تنويع تلك الاستثمارات بين استثمارات زراعية وصناعية وعقارية لإنتاج وتوفير السلع التي تكفل تنشيط التعاون التجاري بين دول العالم الإسلامي وتحقيق المتطلبات الأساسية لشعوبهم.

ويتعين لجذب مثل هذه الاستثمارات توفير المناخ الملائم لها مما يحفز المستثمر على تحقيق عائد مجز على استثماراته مع ضمان تحويل العائد واصل الاستثمار إلى الخارج بسهولة ويسر وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي ووضوح

---

١ - انظر المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

٢ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨م، ص٢٦٢، مرجع سابق.

وثبات القوانين المنظمة للاستثمار في القطر المضيف وسهولة الاجراءات للقيام بالاستثمار وكذلك التعامل مع الجهات المسؤولة حيث تعتبر تلك أحد الحوافز الرئيسية لقيام المشروعات الاستثمارية في الدول العربية والإسلامية.

وفي إطار توفير المناخ الملائم للاستثمار فقد عقدت أربع اتفاقيات خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٨٠) تشكل جميعها الإطار القانوني لتنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وتشجيع استثمارها.

وكان آخر تلك الاتفاقيات الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية وقد صادقت الدول العربية على هذه الاتفاقية في تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٨٠م لتحل محل الاتفاقيات الثلاث السابقة.

وتقوم الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية على الأسس والمبادىء التالية:[٢].

١ ـ الاتجاه نحو تحقيق المواطنة الاقتصادية العربية ويتحقق هذا الاتجاه في هذه الآونة بالنسبة لاستثمار رأس المال العربي في العالم العربي في معاملته كرأس المال الوطني مع إعطائه مزايا إضافية.

٢ ـ مراعاة الحقوق والالتزامات المتبادلة بين طرفي العلاقة بما يضمن الفائدة المتحققة للمستثمر والبلد المضيف.

٣ ـ توفير الضمانات القانونية والمالية والقضائية والتسهيلات والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمار.

وفي هذا الإطار فقد أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في ١ نيسان «ابريل» ١٩٧٤م وبدأت نشاطها في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥م وتضم جميع الدول العربية ويتركز غرض المؤسسة في هدفين رئيسيين هما[٣]:

١ ـ تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناتجة عن المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة وخطر الأعمال

---

١ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٩م، ص١٧٤، مرجع سابق.

٢ ـ المصدر نفسه، ص١٧٤.

٣ ـ المصدر نفسه، ص١٧٦ ـ ١٧٧.

العسكرية وغيرها.

٢ ـ القيام بجميع الأنشطة المكملة للغرض الأساسي من أجل تشجيع الاستثمارات بين الأقطار العربية كالبحوث المتعلقة بفرص الاستثمار وأوضاعه في الأقطار العربية مما يسهم في تعريف المستثمر العربي بإمكانيات الاستثمار في الدول العربية.

وتعتمد المؤسسة على رأس مالها لتوفير ما قد يتعين عليها أن تقدمه من تعويض مالي للمستثمرين عند تعرض استثماراتهم للمخاطر التي تضمنها المؤسسة وطبقاً للاتفاقية فإن رأس المال متغير وليس ثابتاً ويبلغ رأس مال المؤسسة (٢٥) مليون دينار.

كما تم تعديل اتفاقية المؤسسة في عام ١٩٨٦م لتشمل أغراضها تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان الصادرات العربية.

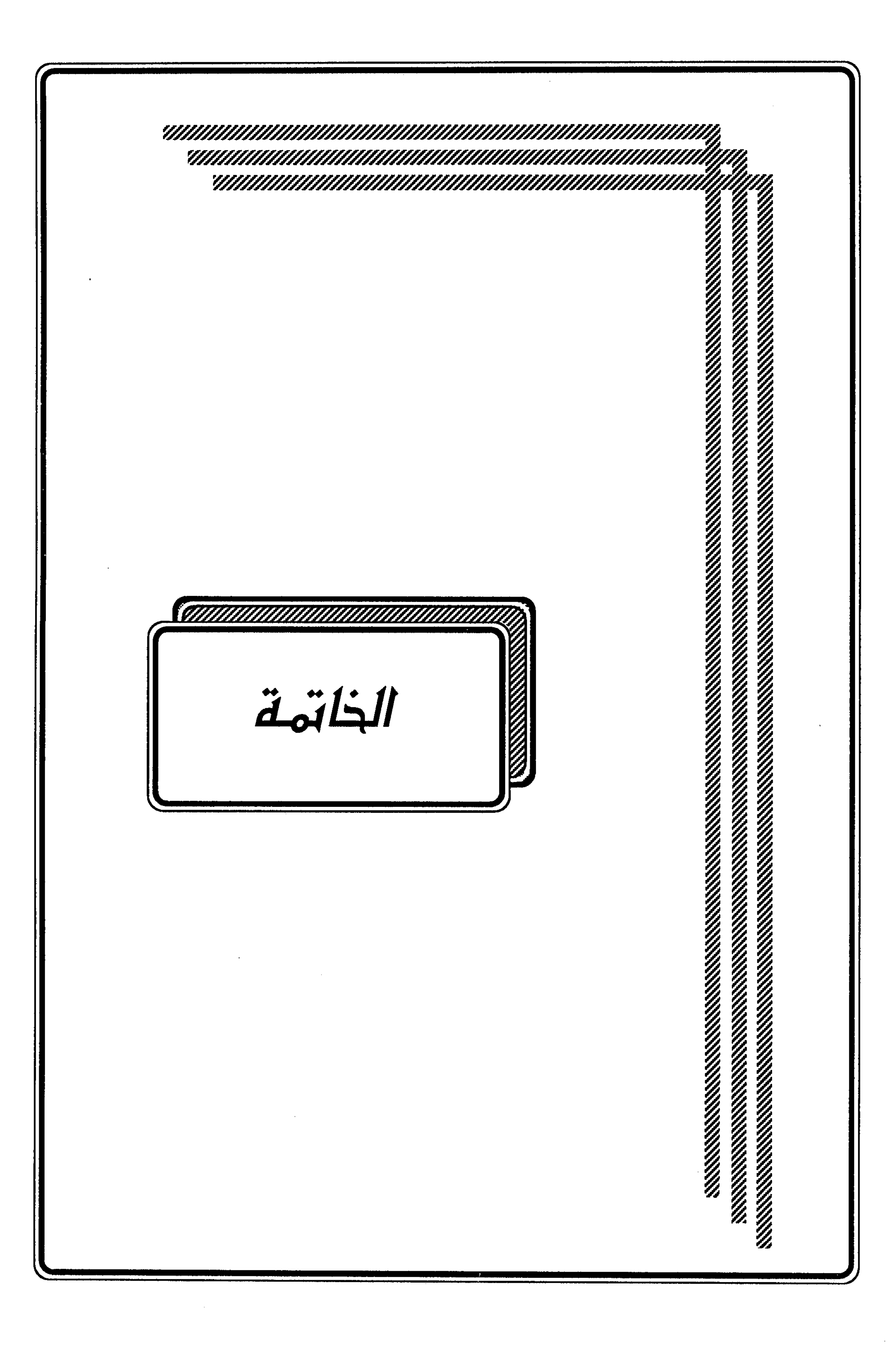
وعلى المستوى الإسلامي فإنه قد تم اعتماد اتفاقية بشأن تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تشجيع انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وتوفير الضمانات ضد المخاطر غير التجارية وضمان اعادة تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه وقد وقّعت على هذه الاتفاقية ١٨ دولة من الدول الأعضاء في المنظمة وصادق عليها ١٢ دولة منها وبذلك أصبحت نافذة المفعول اعتباراً من شباط (فبراير) ١٩٨٨م[1].

وبعد استعراض جهود الدول العربية والإسلامية في محاولة تنشيط الاستثمار فيما بينها من خلال اتفاقيات انتقال وضمان رؤوس الأموال حيث تعتبر أمثلة مباشرة لتلك الجهود، فيمكن إضافة إلى تلك الاتفاقيات وما شابهها إعطاء الحق للمستثمر في المطالبة بالضمانات التي يراها كافية لرأسماله انطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرّم حلالاً أو أحلّ حراماً)[2].

---

١ ـ البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي الخامس عشر ١٤١٠/١٩٩٠م. جدة ص٧١.

٢ ـ الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، ٣/ ٦٣٥.


الخاتمة

* الخاتمة:

وقد خلص البحث إلى الأمور التالية:

١ ـ تتفاوت دول مجلس التعاون في تاريخ اكتشافها للنفط حيث تعتبر البحرين أقدم دولة اكتشف بها النفط عام ١٩٣٢م على مستوى دول المجلس وتعتبر عمان أحدثها فقد اكتشف النفط فيها عام ١٩٦٢م وبين ذلك كان اكتشاف النفط في الدول الأخرى كالآتي:

المملكة العربية السعودية والكويت في عام ١٩٣٨م وقطر عام ١٩٤٥م والأمارات العربية المتحدة عام ١٩٥٨م.

وتختلف الدول السابقة في عدد الحقول المنتجة إلا أنها تعتبر بصفة عامة من أغنى حقول النفط في العالم حيث يوجد بها حقلي (الغوار) و (البرقان) في المملكة العربية السعودية والكويت وهما من أضخم حقول النفط في العالم.

٢ ـ في مجال الإنتاج النفطي حققت دول المجلس نسبة بلغت في عام ١٩٨١ (٥٨٪) على مستوى دول الأوبك و(٢٣٪) على مستوى دول العالم وهي تعتبر أعلى نسبة متحققه خلال الفترة محل البحث (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧) ويعود ذلك رغم انخفاض الطلب على النفط في الدول الصناعية إلى تراجع إنتاج دول الأوبك والعالم بنسبة أكبر من نسبة تراجع إنتاج دول المجلس[1] فقد تراجع إنتاج دول الأوبك بنسبة (١٦٪) ودول العالم بنسبة (٧,٣٪) بينما تراجع في دول المجلس بنسبة (٦٪) وذلك مقارنة بعام ١٩٨٠م. في حين ظل إنتاج المملكة العربية السعودية على ما هو عليه مقارنة بالعام السابق.

وقد تراجعت في الأعوام التالية نسبة مساهمة إنتاج دول المجلس إلى دول الأوبك والعالم حيث بلغت في عام ١٩٨٧م (وهو العام الأخير من الفترة محل الدراسة) إلى (٤٣٪) بالنسبة لدول الأوبك و(١٣,٤٪) بالنسبة لدول العالم وذلك بعد تراجع الطلب على النفط في السنوات الأخيرة محل البحث مقارنة ببداية الفترة.

---

١ ـ تقرير الأمين العام السنوي الثامن (١٤٠١هـ/١٩٨١م) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» الكويت ١٩٨٢م ص٦١-٦٣.

٣ ـ فيما يتعلق بالاحتياطي النفطي فإن دول المجلس تعتبر من الدول ذات الاحتياطيات الضخمة فقد شكل احتياطي النفط بها في عام ١٩٨٧ (٥٥٪) بالنسبة لدول الأوبك و(٤٢٪) بالنسبة لدول العالم.

وقد قدر العمر الزمني للاحتياطي النفطي لدول المجلس على أساس إنتاج عام ١٩٨٧م (١٣٧) سنة هذا مع الإشارة إلى أن هذا التقدير قابل للزيادة على ضوء الاكتشافات الجديدة كل عام والاتجاه إلى تقنين مستوى الإنتاج النفطي.

٤ ـ كانت دول مجلس التعاون محطاً لأنظار الشركات النفطية الكبرى منذ ظهور النفط في البحرين مما أحدث تنافساً بين تلك الشركات للفوز باتفاقيات استغلال النفط بأفضل الشروط وفقاً لظروف ذلك الوقت.

وقد تطورت تلك الاتفاقيات بين دول المجلس والشركات من عقود الامتياز إلى عقود مناصفة الأرباح إلى الاتفاقية العامة للمشاركة إلى التملك الكامل للصناعة النفطية.

ففي الأمارات العربية المتحدة انشئت شركة البترول الوطنية (أدنوك) في عام ١٩٧١م لتعمل في جميع مراحل الصناعة النفطية كما تمثل الحكومة في الشركات العاملة في الدولة وبالإضافة إليها فانه يوجد شركات أخرى تعمل في المناطق التي تخلت عنها الشركات الأصلية.

وفي دبي توجد شركة نفط دبي وهي مملوكة بالكامل للأمارة.

وفي الأمارات الأخرى توجد شركات نفطية عاملة في اراضيها تخضع العلاقة بين كل أمارة والشركة العاملة فيها إلى ظروف النشاط النفطي في كل أمارة.

وفي البحرين توجد شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة.

وفي المملكة العربية السعودية توجد ثلاث شركات هي شركة (آرامكو) وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة وتسيطر على أكثر من (٩٥٪) من النفط بالمملكة.

وشركة جيتي للزيت وتخضع العلاقة بينها وبين الحكومة لعقود الامتياز التي نصت على عدم ترك أى جزء من مساحة الامتياز قبل نهاية مدته.

وشركة الزيت العربية اليابانية والعلاقة بينها وبين الحكومة تقوم على المشاركة بنسبة (٦٠٪) للحكومة و(٤٠٪) للشركة.

وفي سلطنة عمان توجد عدة شركات منتجة تتصدرها شركة تنمية نفط عمان، وتخضع العلاقة بينها وبين الحكومة إلى المشاركة بنسبة (٦٠٪) للحكومة و(٤٠٪) للطرف الأجنبي وتسيطر هذه الشركة على أكثر من (٩٨٪) من النفط في السلطنة.

وفي قطر توجد المؤسسة العامة القطرية للبترول التي انشئت عام ١٩٧٤م وقد آلت اليها ملكية الشركات النفطية التي كانت تعمل في الدولة قبل انشاء المؤسسة.

وفي الكويت يهيمن على الصناعة النفطية بها مؤسسة البترول الكويتية التي أنشئت في عام ١٩٨٠م وذلك لتجمع الشركات العاملة في مجال النفط.

٥ ـ اتضح من البحث أن هناك ثلاث محددات رئيسية تتأثر بها الإيرادات النفطية هي:

مدى درجة سيطرة الدولة على صناعتها النفطية.

وحجم الإنتاج من النفط الخام.

وسعر النفط.

وقد كان حجم هذه الإيرادات في ظل الشركات النفطية الكبرى التي كانت تقوم باستغلال النفط ضئيلاً بحيث لايحقق للدولة المضيفة مايمكن معه أن تقوم بالوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية فيها، ولكن بعد سيطرة الدولة المنتجة على صناعتها النفطية ساعد ذلك على زيادة حجم الإيرادات النفطية، كذلك فإن حجم الإنتاج من النفط الخام يؤثر على حجم الإيرادات بالزيادة أو النقص فزيادة الإنتاج مع زيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية وكذلك العكس في حالة انخفاض إحداهما أو كلاهما.

٦ ـ اتضح أن الرأي الفقهي في ملكية المعادن أنها تؤول إلى الدولة وذلك بعد ترجيح رواية المالكية في ذلك ومن ضمن هذه المعادن النفط. وقد بين المالكية حكم ما في جوف الأرض من ذهب وفضه وغيرها من المعادن أنها تكون فيئاً يصرف في مصالح المسلمين وفق ما يراه الإمام يبدأ بالأهم من تلك المصالح.

وبذلك فقد استطاعت ان تحقق دول المجلس انطلاقة اقتصادية فريدة من نوعها على مستوى الدول النفطية وكذلك على مستوى الدول النامية فوفرت التجهيزات الأساسية للتنمية وذلك من خلال ما وفرته لها الإيرادات النفطية من مصدر تمويل رئيسي لمشاريع التنمية بها.

٧ ـ وفي مجال النقل النفطي الذي يسبق عملياً التسويق النفطي فقد أنشأت بعض دول المجلس شركات متخصصة في النقل النفطي ويتضح ذلك في الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت.

وفي مجال النقل بواسطة الأنابيب فقد كان أبرز مثال على ذلك خط الأنابيب الممتد من حقل الدمام في شرق المملكة العربية السعودية حتى منطقة عوالي في البحرين والذي انشيء في عام ١٩٤٥م وبطول (٥٤) كم وطاقة (٢٠٠) ألف برميل يوميا.

كذلك خط الأنابيب الممتد من شرق المملكة العربية السعودية إلى غربها (بترولاين) بطول (١٢٠٠) كم وطاقة (٢,٤) مليون برميل يومياً وقد أنشيء في عام ١٩٨١م.

وعلى المستوى الأقليمي فإنه توجد الشركة العربية لنقل البترول التي تساهم فيها خمس دول خليجية اعضاء في مجلس التعاون هي الأمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت.

كما يوجد أيضاً خط أنابيب (سوميد) الذي ينقل النفط من السويس على ساحل البحر الأحمر إلى الأسكندرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط بواسطة خط أنابيب طوله (٣٢٠) بطاقة تتراوح بين (٨٠ ـ ١٢٠) مليون طن سنويا، وقد قام بتمويل هذ الخط بالإضافة إلى مصر كل من الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت.

وبذلك فإن دول المجلس أولت هذه المرحلة من مراحل الصناعة النفطية اهتماماً واضحاً ليس فقط على مستوى دول المنطقة ولكن أيضاً على مستوى الدول العربية ويعتبر ذلك تطوراً مهماً في مجال السياسة النفطية التي من ضمن أهدافها السيطرة على جميع مراحل الصناعة النفطية.

٨ ـ وفيما يتعلق بالتسويق النفطي باعتباره أحد مراحل الصناعة النفطية فقد مر بعدة مراحل تراوحت بين سيطرة الشركات النفطية الكبرى بواسطة عقد الاتفاقيات فيما بينها، ثم دخول الشركات المستقلة والشركات الحكومية في الدول المستهلكة في السوق النفطي كمشترية وبائعة للنفط. وقد ساعد تعديل اتفاقيات استغلال النفط بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الأجنبية العاملة في اراضيها ثم تملك تلك الدول لتلك الشركات مما مكنها من السيطرة على صناعتها النفطية ومن ثم الدخول في السوق العالمية للنفط.

كما عرض البحث لأهم أنواع الأسواق النفطية التي منها الأسواق الفورية في روتردام وسنغافورة والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، والأسواق الآجلة التي من أهمها بورصة نيويورك التجارية وبورصة شيكاغو الدولية وبورصة لندن الدولية.

٩ ـ وبالنسبة للتسويق في دول المجلس فقد قسم الى فرعين:

التسويق المحلي والتسويق الخارجي:

وتضمن التسويق المحلي ثلاثة جوانب رئيسية هي:

حجم الإنتاج والاستهلاك من المنتجات النفطية المكررة.

التسعير المحلي للمنتجات المكررة.

مهام التوزيع والتكرير في دول المجلس.

ففي مجال الإنتاج فقد سجلت دول المجلس تزايداً في حجمه في السنوات الأخيرة من الفترة محل البحث حيث بلغ عام ١٩٨٧م المنتجات النفطية المكررة (٩١,٣) مليون برميل سنوياً بزيادة قدرها (٨٠٪) مقارنة بإنتاج عام ١٩٧٨م.

وتحاول دول المجلس بذلك الاستفادة من النفط الخام عن طريق تكريره كأحد الخيارات المتاحة لتنويع مصادر الدخل والاستفادة من مجمعات التكرير الضخمة التي اتجهت لإقامتها.

وقد زاد في المقابل نسبة إنتاج دول المجلس من تلك المنتجات مقارنة بدول الأوبك ودول العالم فقد ارتفعت تلك النسبة من (٣٦,٦٪) عام ١٩٧٨م إلى (٤٦,٥٪) في عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول الأوبك وكذلك ارتفعت النسبة من (٢٤,٢٪) عام ١٩٧٨م إلى (٤٣,٧٪) عام ١٩٨٧م بالنسبة لدول العالم.

وتتركز أنواع منتجات دول المجلس في الغازولين بنوعيه وزيت الوقود ووقود الطائرات وغاز البترول المسال والكيروسين والأسفلت.

وفيما يتعلق بالاستهلاك المحلي من تلك المنتجات فقد ارتبط بعدة عوامل منها:

مستويات الأسعار المحلية المنخفضة لتلك المنتجات ومستوى المعيشة المرتفع وطول فترة الصيف والأهمية الحيوية للصناعات ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة.

وبناء على تلك العوامل فقد حققت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة في استهلاك المنتجات النفطية على مستوى دول المجلس حيث بلغت تلك النسبة عام ١٩٧٨م (٧١,٣٪) فالأمارات العربية المتحدة (١٢,٤٪) فالكويت (١٠,٦٪) فسلطنة عمان (٢,٥٪) فالبحرين (١,٨٪) فقطر (١,٤٪).

وعلى مستوى دول الأوبك والعالم فقد أخذت تلك النسبة من استهلاك المنتجات النفطية في الزيادة في بداية الفترة محل البحث إلا أنها عادت وتراجعت في العامين الأخيرين حيث بلغت بالنسبة لدول الأوبك عام ١٩٨٧م (٩,٩٪) كذلك بالنسبة لدول العالم بلغت عام ١٩٨٧ (٠,٦٪) ويعود ذلك التراجع إلى اتجاه دول المجلس لترشيد الاستهلاك من المنتجات النفطية واكتمال معظم مشاريع البنية الأساسية وكذلك قيام بعض دول المجلس بإحلال الغاز الطبيعي محل الديزل في محطات توليد الكهرباء.

وفيما يتعلق بالتسعير المحلي لتلك المنتجات فإنه يلاحظ أنها تعتمد بصفة أساسية على الدعم الحكومي لها بهدف وصولها لجميع فئات المستهلكين وأيضاً باعتبار أن هذه المنتجات تقوم عليها صناعات أخرى مما يساهم في خفض تكاليفها، وعلى مستوى دول المجلس فقد كانت أقل مستوى للأسعار المحلية في المملكة العربية السعودية تليها الكويت وقطر في عام ١٩٨٧م بينما سجلت أعلى الأسعار في ذلك العام في سلطنة عمان والبحرين والأمارات العربية المتحدة لنفس العام.

وفيما يتعلق بالتكرير والتوزيع: فقد ارتبط هذا الجانب المهم من جوانب التسويق بالسيطرة الوطنية على الصناعة النفطية في دول المجلس حيث يلاحظ انه قبل تلك السيطرة كان معظم النفط المنتج في أغلب دول المجلس يصدر خاماً ويتم تكريره خارجياً ثم يتم بعد ذلك استيراده وبعد التملك الكامل للصناعة النفطية في دول المجلس وخضوعها للسيطرة الوطنية توسعت في انشاء معامل للتكرير ووصل عددها حتى نهاية ١٩٨٨م إلى (١٨) مصفاة للتكرير موزعة على مختلف دول المجلس.

وتبلغ الطاقة الإجمالية لتلك المصافي أكثر من (٣) مليون برميل يومياً موزعة على جميع دول المجلس تتصدرها المملكة العربية السعودية التي تصل حصتها إلى (٥٨٪) من اجمالي تلك الطاقة فالكويت (٢٢٪) فالأمارات العربية المتحدة (٦,٤٪) فقطر (٢٪) فالبحرين (١,٨٪) فسلطنة عمان (١,٦٪) وقد بلغت نسبة اجمالي تلك الطاقة التكريرية بالنسبة لدول الأوبك والعالم (٤٦,٦٪) و(٤,١٪) على التوالي وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٨م.

وفي مجال التوزيع المحلي فقد أنشأت دول المجلس شركات متخصصة في ذلك، وقد تكون تلك الشركات متفرعة عن الشركة الأصلية، كما هو في الأمارات العربية التحدة التي يوجد بها شركة بترول ابوظبي الوطنية للتوزيع المتفرعة عن شركة «أدنوك».

وفي البحرين تتولى شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) مهام توزيع المنتجات النفطية وفي قطر والكويت تتولى المؤسسة العامة القطرية للبترول

ومؤسسة البترول الكويتية عن طريق الشركات المتفرعة عنها مهام التوزيع لتلك المنتجات. وفي المملكة العربية السعودية توجد المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) وفي سلطنة عمان توجد شركة مصفاة نفط عمان المحدودة لتتولى مهام التوزيع المحلي للمنتجات النفطية.

على ضوء ما سبق فقد حققت دول مجلس التعاون انطلاقة كبيرة في مجال التسويق المحلي استطاعت من خلالها تحويل النفط كمادة خام إلى عدة منتجات متنوعة وفرتها لكل الفعاليات الاقتصادية بأرخص الأثمان في سبيل الوصول إلى قاعدة أساسية تنطلق منها تلك الفعاليات لبناء اقتصاد الدولة .

وفيما يتعلق بالتسويق الخارجي فقد خطت دول مجلس التعاون خطوات ملموسة في هذا المجال وقد اتضح ذلك من الآتي:

ففي مجال التصدير النفطي فإن دول المجلس شهدت انخفاضا في حجم صادراتها من النفط الخام خلال الفترة محل البحث فبالرغم من أنه تراوح حجم المصدر من النفط الخام خلال الفترة (٧٨ ـ ٨١) من (٤,٤) إلى (٤,٩) بليون برميل سنويا نتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط فقد عاد بعد ذلك في الأعوام التالية وشهدت تراخيا في حجم الصادرات الى أن بلغت الكمية المصدرة عام ١٩٨٥م (١,٦) بليون برميل سنوياً زادت إلى (٢,٢) عام ١٩٨٦م لتعويض الانخفاض الحاصل في أسعار النفط تراجعت بعدها الكمية المصدرة إلى (١,٨) بليون برميل وقد قابل هذا الاتجاه في انخفاض الصادرات من النفط الخام ارتفاع في الصادرات من النفط المكرر حيث ارتفعت من (١,٠٦١) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٨م إلى (١,٨) مليون برميل يوميا عام ١٩٨٧م أي بزيادة قدرها (٦٩٪) ويفسر ذلك إلى اتجاه دول المجلس لتصدير نفطها مكرراً بدلاً من تصديره خاماً وذلك نتيجة للطاقة التكريرية الضخمة التي تتمتع بها دول المجلس وكذلك لمحاولة تعويض انخفاض أسعار النفط الخام عن طريق تصديره مكرراً ورغم ذلك. فإن دول المجلس مازالت تواجه عقبات في مجال التسويق النفطي تمثلت أهم تلك العقبات في:

ـ اتجاه الدول الصناعية لفرض ضرائب على المنتجات النفطية.

- تخفيض نسبة النمو في الاستهلاك الإجمالي من الطاقة.

- زيادة الإمدادات من المصادر غير النفطية.

وفيما يتعلق بقيمة الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي فقد ارتبطت زيادتها بالتحسن في السوق النفطي، فيلاحظ أنها شهدت زيادة متتالية في حجمها خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) حيث بلغت ذروتها عام ١٩٨١م (١٦٠) بليون دولار بزيادة تقدر (٦٤٪) عن عام ١٩٧٨م ثم عادت قيمة هذه الصادرات في الأعوام التالية للانخفاض بعد تراجع الطلب على النفط في الأسواق العالمية فوصلت إلى أقل مستوى لها عام ١٩٨٦م حيث بلغت (٣٨,٦) بليون دولار. ثم عادت قيمة تلك الصادرات للارتفاع في العام التالي بعد التحسن الذي شهده السوق النفطي فارتفعت إلى (٤٢) بليون دولار.

وفيما يتعلق بالتسويق الخارجي للنفط فقد انتهجت بعض دول المجلس سياسة تسويقية تهدف إلى الوصول للمستهلك النهائي مباشرة وذلك عن طريق مشاركتها لشركات نفطية تعمل مباشرة في أسواق الاستهلاك، أو شراء محطات توزيع أو مصافي تكرير في تلك الأسواق.

ففي الأمارات العربية المتحدة فإن شركة (أدنوك) الوطنية تملك (٤٠٪) من رأسمال الشركة العربية الباكستانية للتكرير (باركو) كما تملك أبوظبي (٨,٥٪) من اسهم شركة توتال الفرنسية، واتفقت أيضاً مع شركة *(CEPSA)* وهي أكبر شركة للتكرير في اسبانيا على تزويدها بثلث متطلباتها من النفط.

وفي المملكة العربية السعودية فقد اتفقت مع شركة (تكساكو) على تزويدها بـ(٦٠٠) ألف برميل من النفط الخام يومياً وكذلك مناصفتها للشركة في (١٤٥٠) محطة للمحروقات، وعلى غرار المشروع السابق فقد وقعت المملكة العربية السعودية مع شركة (سانغويغ اويل) الكورية الجنوبية اتفاقية لتزويدها باحتياجاتها من النفط الخام وانشاء مصفاة مشتركة للتكرير بطاقة (٨٠) ألف برميل يوميا.

وتعتبر الكويت من أوائل دول المجلس التي تبنت مثل هذه السياسة ولذلك فقد أنشأت شركة البترول العالمية التي تمثلها في المرافق النفطية التي تملكها مؤسسة البترول الكويتية في مختلف أنحاء العالم. حيث تتولى شركة البترول العالمية إدارة (٣٠٠٠) محطة بنزين في هولندا وبلجيكا ولكسمبورج والدانمارك والسويد وايطاليا إلى جانب مصفاة للنفط في هولندا تصل طاقتها إلى (٧٥) ألف برميل يومياً وأخرى في الدانمارك بطاقة (١٥) ألف برميل يوميا كما تملك عدداً من المرافق في بعض المطارات الدولية لتزويد الطائرات بالوقود وايضاً تملك معظم عمليات شركة (جلف أويل) في أوروبا واسكندنافيا وإيطاليا.

- أما ما يتعلق بالتعاون النفطي بين دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بوجه عام ومنها المجال التسويقي، فإنه لايزال في مراحله النظرية ولم يتجاوز إلى المجال العملي رغم الظروف والإمكانيات المتوفرة لدى دول المجلس فبينما تملك بعض هذه الدول الخبرة الطويلة في تقنيات الصناعة النفطية والكوادر البشرية المؤهلة وتملك بعض الدول الأخرى الإمكانيات الجغرافية من حيث تعدد المنافذ التسويقية فإنه يمكن أن تلتقي تلك الإمكانيات لبلورة تعاون نفطي مشترك بين دول المجلس وذلك على نحو ما سيشار إليه في التوصيات.

١ - تعرض الفصل الرابع لتطور أسعار النفط الخام منذ ظهور الصناعة النفطية حتى نهاية عقد الثمانينات الميلادي. حيث لوحظ أن تلك الأسعار حتى بداية عقد السبعينات الميلادي كانت تحت سيطرة الشركات النفطية الكبرى والمستقلة. فقد كانت تملك (٩٢٪) تقريباً من إنتاج النفط الخام، وتملك وتدير أيضا تسعة أعشار شبكات التكرير وتوزيع المنتجات المكررة تاركة العشر الباقي للشركات الوطنية الحكومية[1]، وذلك يعني أن السوق النفطي كان بكامله تحت سيطرة تلك الشركات باستثناء القدر اليسير الذي سمحت به لبعض الشركات الوطنية التي بدأت في الظهور في بعض الدول المنتجة.

---

١ - شهر زاد طه حسين عمر، اتجاهات أسعار البترول العربي خلال الفترة ١٩٤٩م - ١٩٨٣م رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص٣٥٩.

وقد أحدث ذلك انفصالاً عضوياً بين قطاع النفط وبقية القطاعات الأخرى المكونة للنشاط الاقتصادي في الدول المنتجة حيث لم تحصل تلك الدول على القيمة الحقيقية لثروتها النفطية وإنما كانت تلك الشركات تقوم بالاستئثار بنصيب الأسد من عوائدها، فقد قدر دخل الدول المنتجة بحوالي (١٣) سنتا عن البرميل الخام وذلك حتى نهاية عقد الستينات[١].

ورغم محاولة الدول المنتجة تعديل الأسعار النفطية إلا أن الشركات لم تستجب لتلك النداءات والمحاولات فكان أن أنشأت في عام ١٩٦٠م منظمة الأوبك التي تضم الدول المصدرة للنفط إلا أنها لم تلق أية استجابة من تلك الشركات طوال أكثر من عشر سنوات عندما أصدرت قرارها التاريخي بزيادة السعرالمعلن للنفط الخام (٣٤) بنسبة (٧٠٪) ليصبح السعر (٥,١١٩) دولاراً للبرميل وذلك في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بعد ان كان قبل ذلك (٣,٠١١) دولاراً للبرميل. ثم بعد ذلك بشهرين تمت مضاعفة السعر ليصل إلى (١١,٦٥١) دولار للبرميل وكان ذلك بمبادرة من دول مجلس التعاون الأعضاء في المنظمة (الأمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر والكويت) بالإضافة إلى إيران والعراق وذلك بتفويض من المنظمة.

وبذلك فقد شهد عقد السبعينات تحولاً في السوق النفطي من سوق للمشترين بقيادة الشركات الكبري المنتجة إلى سوق للمنتجين بقيادة الأوبك.

وقد استمرت هذه القيادة طوال عقد السبعينات حتى تخطى السعر في نهاية ذلك العقد حاجز ألـ(٤٠) دولاراً للبرميل وهو أعلى سعر يتحقق خلال تاريخ الصناعة النفطية.

ومع بداية عقد الثمانينات شهد السوق النفطي بعض التطورات المهمة والتي من أهمها نجاح المستهلكين (الدول الصناعية) في الحد من الطلب على النفط في بلدانهم وذلك من خلال وسائلهم التي طبقوها بنجاح تام والتي منها

---

١ ـ المصدر نفسه، ص٣٥٩.

ترشيد الاستهلاك ومحاولة تطوير بدائل النفط وفرض ضرائب اضافية على المنتجات النفطية المستوردة وتكوين المخزون الاستراتيجي من النفط الخام.

كما ساعد دخول أعضاء جدد في السوق النفطي من خارج الأوبك في التأثير على عرض النفط ومن ثم تدهور الأسعار النفطية حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها - بعد التصحيح في عام ١٩٧٣ - عام ١٩٨٦ (٨) دولار للبرميل بالإضافة إلى منح حسومات الأسعار من قبل بعض أعضاء المنظمة وتزايد الإنتاج.

ومع نهاية عقد الثمانينات شهدت الأسعار النفطية نوعاً من الاستقرار بعد اتفاق أعضاء منظمة الأوبك على تحديد سقف معين للإنتاج من قبل دول المنظمة وكذلك تحديد سعر رسمي للبرميل حيث وصل ذلك السقف في نهاية عام ١٩٨٩ (٢٢) مليون برميل بسعر رسمي وقدره (١٨) دولاراً للبرميل.

١١ - تعتبر الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة من الدول التي تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار أسعار النفط.

ومن خلال استعراض تاريخ تطور الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون وتطور الأسعار النفطية فإنه كان لهذه الدول دوراً مهماً في تحديد مستقبل هذه الصناعة عن طريق تعديل اتفاقيات استغلال النفط بينها وبين الشركات العاملة في أراضيها سواء كان ذلك بإنفراد كل دولة على حده أو من خلال منظمة الأوبك التي تضم أربعاً من دول المجلس هي: (الأمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت).

وقد اتضح ذلك من خلال الاجتماعات والاتفاقيات التي تعقدها المنظمة حيث كانت تفوض الدول المطلة على الخيج العربي بما فيها دول مجلس التعاون الأعضاء في المنظمة في رسم الخطوط العامة لما يصدر عنها من قرارات وتوصيات فقد فوضت منظمة الأوبك الدول المطلة على الخليج العربي لاجتماعها في الكويت في ١٦ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٧٣م والذي تم بموجبه تعديل مسار أسعار النفط الخام بحيث تحول الزمام من الشركات المنتجة للنفط إلى الدول المالكة له (واعتبر هذا الاجتماع فيما بعد اجتماعًا تاريخياً).

كذلك برزت المملكة العربية السعودية كمنتج له دوره الرئيسي في الحفاظ على توازن السوق النفطي عندما قامت بدور المنتج المرن من أجل الحفاظ على توازن العرض والطلب في السوق وعدم حدوث هزات عنيفة في الأسعار تؤثر على الاقتصاد العالمي.

وتركز مفهوم دول مجلس التعاون في السعي إلى استقرار أسعار النفط الخام في التعاون والتضامن بين المنتجين من جهة والمستهلكين من جهة ثانية، فالمنتجون يهدفون إلى دخول نفطهم إلى الدول المستهلكة بدون عوائق والحفاظ على حصة مقبولة لنفطهم من مجمل الاستهلاك الكلي لتلك الدول من الطاقة خلال الأجل الطويل وبأسعار عادلة ومستقرة تعود عليهم بمردود مالي مجز من شأنه دعم التنمية الاقتصادية في بلدانهم.

وبالنسبة للمستهلكين فإن هدفهم أيضاً الحصول على تلك الإمدادات من الطاقة بأسعار معقولة تراعي اطراد نموهم الاقتصادي وإنتاجهم للسلع والخدمات بأسعار منافسة وضمن هذا المفهوم فإن هناك مصلحة مشتركة بين الطرفين لابد من التعاون لتحقيقها[1].

١٢ ـ وكما كان لبعض دول المجلس دوراً رئيسياً في قيام منظمة الأوبك فقد كان لها أيضاً دوراً لا يقل أهمية عن ذلك في قيام منظمة «الأوابك» حيث مثلت هذه المنظمة وبوضوح التعاون العربي النفطي في مجال المشروعات النفطية التي يقع أغلبها في دول المجلس الأعضاء في المنظمة فيقع المقر الرئيسي للمنظمة في الكويت بالإضافة إلى الشركة العربية البحرية لنقل البترول، وتقع الشركة العربية لإصلاح السفن في البحرين والشركة العربية للاستثمارات البترولية في المملكة العربية السعودية والشركة العربية للاستشارات الهندسية في الأمارات العربية المتحدة.

١٣ ـ اتضح من خلال استعراض البحث للآثار الاقتصادية للنفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون حدوث ترابط عضوي بين أداء سوق النفط واقتصاديات دول المنطقة.

---

١ ـ هشام ناظر. مصلحة المنتجين والمستهلكين مشتركة، مجلة الاقتصاد والنفط العدد ٩٨، ذي الحجة ١٤١٠هـ ـ تموز (يوليه) ١٩٩١م الرياض، ص٤٢ – ٤٣.

وكما أشرنا في فقرة سابقة فإن أثر قطاع النفط على النشاط الاقتصادي في مجمله لم يكن ذي تأثير يذكر قبل تعديل اتفاقيات استغلال النفط بين الدول المنتجة والشركات النفطية العاملة فيها وكذلك قبل التصحيح الذي شهدته الأسعار النفطية. فقد مكن العاملان المذكوران وبشكل رئيسي في اندماج قطاع النفط في النشاط الاقتصادي للدول المنتجة وقد أحدث ذلك ترابط عضوي بين النفط والنشاط الاقتصادي جعل التأثيرات التي تحدث في سوق النفط تنعكس وبصورة كبيرة على بقية القطاعات الاقتصادية وذلك على النحو الآتي:

(أ) يلاحظ بصفة عامة ارتباط حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمتغيرات التي يسجلها السوق النفطي، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط ترتفع إيراداته ونظراً لأن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول فإن إيراده يوجه للنشاط الاقتصادي مما يجعله يتأثر بما شهده السوق من تقلبات.

حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً في معظم دول مجلس التعاون خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) وفي بعض الدول كالبحرين وسلطنة عمان استمر ذلك النمو حتى عام ١٩٨٢ للبحرين، وحتى عام ١٩٨٥ لسلطنة عُمان. ويعود ذلك النمو إلى الانتعاش الذي شهده السوق النفطي خلال تلك الفترة مما انعكس على اقتصاديات دول المنطقة في حين انه شهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بعد ذلك في دول المجلس في معظم السنوات الا أنه في عام ١٩٨٦م شهد أكبر معدل في التراجع في ذلك النمو في جميع دول المجلس بدون استثناء وذلك نتيجة لتدهور أسعار النفط في ذلك العام حيث وصل سعر برميل الخام منه في تموز يوليه (٨,٥) دولاراً للبرميل.

في مقابل ذلك كان عام ١٩٨٧ هو العام الذي شهد تحسناً في نمو الناتج المحلي الاجمالي في أغلب دول المجلس (عدا البحرين) ويعود ذلك التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في ذلك العام مقارنة بالعام السابق. وبالنسبة للبحرين فإن تراجع نمو الناتج المحلي لم يكن كبيراً مقارناً بالعام السابق ١٩٨٦ حيث بلغت نسبة ذلك التراجع في عام ١٩٨٧م (٨٪) نتيجة تراجع صادرات البحرين من النفط المكرر الذي تعتمد عليه بدرجة أساسية في دخلها، رافق ذلك

تراجع في سعر البرميل المصدر إلى (١٦) دولار بعد ان كان في العام السابق ١٩٨٦ (٢٧) دولاراً.

- تميزت اقتصاديات دول المجلس باعتمادها الكبير على القطاع النفطي الذي اسهم بنحو (٦١,٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس مجتمعه عام ١٩٨١م انخفضت هذه النسبة في الأعوام التالية لتصل إلى (٣٠٪) عام ١٩٨٦ في حين بلغت مساهمة القطاع غير النفطي في ذلك العام في الناتج المحلي الإجمالي (٧٠٪) بعد ان كانت في عام ١٩٨١م (٣٨,٣٪).

ورغم الجهود التي تبذلها دول المجلس لتقليل الإعتماد على القطاع النفطي إلا أن الأهمية النسبية له لازالت كبيرة ومن المتوقع عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس أن يتعزز الدور الذي يلعبه القطاع غير النفطي.

(ب) كان هناك اختلاف بين دول المجلس في الأساليب المتبعة لتحقيق التنمية فبينما اعتمدت الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعوية وسلطنة عمان والكويت اسلوب التخطيط الاقتصادي الذي انبثق عن خطط خمسية للتنمية، اعتمدت البحرين على البرنامج الرباعي للتنمية الاقتصادية، وقطر على الميزانية العامة للدولة.

ولا يعني اختلاف تلك الأساليب اختلاف في الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها في سبيل الوصول للتنمية وبين أهم تلك الأهداف المشتركة:

- تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل.
- تنمية القوى البشرية الوطنية.
- تأمين الاحتياجات الأساسية اللازمة لاقتصاديات هذه الدول.
- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للإسهام في تنفيذ مشروعات التنمية.

جـ - على مستوى القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي فقد حققت القطاعات السلعية نمواً في أدائها بفضل ما حققه القطاع النفطي الذي تعتمد عليه تلك القطاعات من قيمة مضافة.

وقد أقيمت المجمعات الصناعية في دول المجلس التي تعتمد على النفط كمدخل رئيسي لتلك الصناعات وعلى الأخص البتروكيماوية، وبالإضافة إلى تلك الصناعات كانت هناك الصناعات الأساسية الأخرى كصناعة الحديد والأسمنت التي نمت بصورة كبيرة لتلبية احتياجات قطاع البناء والتشييد الذي شهد نمواً في نسبة مساهمته إلى إجمالي القطاعات السلعية نظراً لإقامة تلك الدول للتجهيزات الأساسية للتنمية فيها، وقد تركز ذلك النمو في اغلب الدول في بداية الفترة محل البحث (١٩٧٨ - ١٩٨٧م).

في حين شكلت القطاعات السلعية الأخرى نسبة مساهمة ضئيلة، ورغم ذلك فإن القطاع الزراعي الذي رغم تواضع نسبة مساهمته سجل نمواً في نهاية فترة البحث مقارنة ببداية الفترة في جميع دول المجلس نتيجة للدعم المادي لهذا القطاع وذلك رغم العقبات التي تواجهها دول المجلس في تنمية هذا القطاع.

وبالنسبة للقطاعات التوزيعية فإنها تختلف من دولة لأخرى من دول المجلس، فبينما كان قطاع التجارة هو القطاع الغالب على تلك القطاعات التوزيعية خلال الفترة محل البحث في الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، كان قطاع المؤسسات المالية والتأمين هو القطاع الغالب على تلك القطاعات التوزيعية في البحرين وقطر والكويت.

وتحاول دول مجلس التعاون بواسطة تلك القطاعات تنويع مصادر دخلها لتساند القطاعات السلعية.

وتحقق تلك القطاعات التوزيعية اتصال اقتصاديات دول المنطقة بالاقتصاد العالمي حيث كان هذا الاتصال محدوداً أو ضعيفاً قبل حدوث الطفرة النفطية في عقد السبعينات إلا أن الازدهار الاقتصادي الذي عاشته دول المنطقة بعد ذلك جعلها محطاً لأنظار الشركات التجارية الأجنبية والمؤسسات المالية المختلفة للاستفادة والافادة من الازدهار الاقتصادي الذي حققته دول المنطقة.

ومن هنا نلاحظ تأثير هذه القطاعات بما يتم تحقيقه في قطاع النفط كما يمكن ان ترتفع نسبة مساهمة هذه القطاعات في حال الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بالقطاعات الخدمية فقد حققت دول المجلس تقدماً ملموساً فيها بعد أن استفادت من عوائد النفط في تقديم تلك الخدمات للمواطنين والمقيمين بها. وكما كان اهتمام دول المجلس بالقطاعات السلعية والتوزيعية لتنويع مصادر الدخل وزيادة موارد الدولة فقد كانت القطاعات الخدمية موجهة للمواطنين عن طريق توفير الخدمات الضرورية لهم حتى يتم تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية المواطن وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والدخل.

د ـ لم يكن تأثير قطاع النفط محصوراً داخل نطاق دول المجلس بل امتد إلى الدول النامية الأخرى (عربية واسلامية وغيرها) عن طريق المساعدات والقروض والهبات المقدمة من الصناديق المتخصصة وأيضاً من خلال المشاريع المشتركة وتحويلات العاملين بها إلى دولهم.

وقد بلغت نسبة ما قدمته دول المجلس كهبات ومعونات وقروض واستثمارات إلى ناتجها القومي (٣,٥٪) عام ١٩٨٦م وهو مايعادل قرابة عشرة أمثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي بلغت في نفس العام (٠,٣٥٪).

هـ ـ قابلت التنمية الاقتصادية في دول المجلس عوائق أساسية منها:

كثافة الاعتماد على القطاع النفطي وقلة الخيارات المتاحة في القطاعات الأخرى وعدم التكامل الاقتصادي بين دول المجلس واعتماد النشاط الاقتصادي على الإنفاق الحكومي.

وفيما يتعلق بنظرة الاقتصاد الإسلامي للتنمية الاقتصادية في دول المجلس فقد كانت انطلاقة خطط التنمية كما هو موضح في أسسها التي قامت عليها قائمة على الإلتزام الجاد بالعقيدة الإسلامية التي تحكم البنيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكان ذلك واضحاً وصريحاً عند اعداد خطط التنمية في المملكة العربية السعودية في حين أنه لم يكن كذلك في بقية دول المجلس.

وكان هناك التزام واضح بأولويات التنمية والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع واللازمة لحفظ الدين

والنفس والعقل والنسل والمال. فاهتمت بمشروعات البنية الأساسية للتنمية فعملت على إقامة الجامعات والمدارس التي تعد جيلاً متعلماً يتحمل عبء تنفيذ مشروعات التنمية وايضا المستشفيات التي توفر الصحة للفرد والمجتمع كما حرصت على توفير المتطلبات الأساسية لحياة الإنسان والتي من أهمها الغذاء ويتضح ذلك من مقارنة تطور نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس حيث زادت نسبة مساهمته في جميع دول المجلس في نهاية الفترة محل البحث مقارنة ببداية الفترة ورغم ضآلة تلك النسبة إلا أنها تعتبر في ظل الظروف الطبيعية والمناخية التي تتميز بها دول المجلس نسبة لا بأس بها.

كما استشعرت دول المجلس الحاجة الحقيقية للدول العربية والاسلامية فأنشأت الصناديق المتخصصة للتنمية بها وقدمت مساعدات أخرى لتلك الدول وأتاحت الفرصة لدخول الأيدي العاملة من هذه الدول للاسهام في دفع حركة التنمية بها.

و ـ لوحظ أثناء دراسة ميزان المدفوعات إرتباط أداءه وبالذات الميزان التجاري بالتطورات التي سجلها السوق النفطي فقد حقق ذلك الميزان فائضاً متزايداً في دول المجلس خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) التي تعتبر هي فترة الإنتعاش التي عاشها السوق النفطي. عاد بعدها ذلك الفائض للانخفاض في الأعوام التالية حتى بلغ أدناه عام ١٩٨٦م وهي فترة الكساد التي عاشها السوق النفطي حيث وصل سعر النفط في ذلك العام إلى أقل مستوى له، ثم عاد ذلك الفائض للارتفاع مرة أخرى في العام التالي ١٩٨٧م بعد تحسن أداء السوق النفطي وفيما يتعلق بالبنود الأخرى المكونة لميزان المدفوعات في دول المجلس (بنود الخدمات والعمليات الرأسمالية) فقد حققت عجزاً في أغلب دول المجلس عدا البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت التي حققت فيها هذه البنود فائضاً في بعض السنوات، نتيجة لأن ميزان الخدمات في البحرين يتكون بشكل رئيسي من المعاملات المتعلقة بالشحن الجوي والبحري والسياحة والدخل من الاستثمارات والإنفاق المحلي للوحدات المصرفية، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية والكويت فيعود ذلك إلى تزايد أهمية الدخل من الاستثمارات الخارجية.

وبالنسبة للتبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي فإنه يتركز بصفة اساسية بينها وبين الدول الصناعية التي بلغ نصيبها من صادرات دول المجلس عام ١٩٨٧م (٦٧٪) كما بلغ نصيبها في مستوردات دول المجلس (٦٩٪) تلتها الدول النامية الأخرى التي وصلت نسبة صادرات دول المجلس اليها في نفس العام (٢١٪) ومستورداتها (١٨٪) فالدول العربية الإسلامية التي بلغت الصادرات اليها نسبة (٦٪) والمستوردات منها نسبة (٦٪) وأخيراً كانت النسبة الباقية من نصيب التجارة البينية لدول المجلس حيث بلغت نسبة الصادرات البينية (٦٪) والمستوردات البينية (٧٪).

وقد مثل النفط ومشتقاته من تلك الصادرات الإجمالية (٨٩٪) تقريباً في حين كانت النسبة الباقية موزعة بين المواد البتروكيمائية والصناعية والسلع الأخرى.

* التوصيات:

١ ـ انطلاقاً من أسس قيام مجلس التعاون الخليجي التي هدفت إلى تقارب أوثق وروابط أقوى فيما بينها وكذلك مما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فيما بين هذه الدول في المادة الحادية عشرة منها «بأن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية في جميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة» و«أن تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسة نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية المتخصصة» وايضاً دراسة وتنفيذ المشاريع المشتركة لمختلف الصناعات النفطية بعد موافقة المجلس الوزاري فإن البحث يؤكد أهمية أعمال هذه النصوص وضرورة اتخاذ سياسة نفطية موحدة بين دول المجلس تتضمن جميع جوانب الصناعة النفطية ومن ذلك:

(أ) وضع سياسة نفطية موحدة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط في دول المجلس سواء عن طريق تنسيق الجهود القائمة او انشاء شركات متخصصة في هذا المجال مما يحقق خفض التكاليف والنفقات التي تواجهها كل دولة نحو اكتشاف موارد نفطية جديدة. ويساعد ذلك تلك الدول التي لا تملك إمكانات متطورة في هذا المجال في اكتشاف حقول نفطية بها أو تقييم الحقول المنتجة وخصوصاً الدول ذات الاحتياطيات المتواضعة. ويمكن في مرحلة لاحقة توجيه مثل هذا النشاط إلى دول عربية وإسلامية أخرى.

(ب) سياسة نفطية موحدة في مجال التسويق النفطي، ففي مجال النقل يمكن الاستفادة من المنافذ البحرية التي تتميز بها بعض دول المجلس عن طريق إقامة خطوط أنابيب متشركة تصل إلى تلك المنافذ ومنها إلى أسواق الاستهلاك العالمية لتصريف النفط الخام عبرها. وكذلك إنشاء شركات متخصصة لنقل النفط الخام من دول المجلس إلى دول العالم الأخرى أو التنسيق بين الشركات القائمة في بعض دول المجلس في نقل النفط الخليجي إلى أسواقه الرئيسية.

(جـ) إقامة مصافٍ لتصدير النفط بالقرب من المنافذ البحرية المميزة التي تتمتع بها بعض دول المجلس وذلك كما توصي الدراسة القائمة حاليا بانشاء مصفاة لتكرير النفط على ميناء (الفحل) الذي يقع خارج منطقة الخليج العربي ويطل على بحر العرب مما يضيف ميزة تسويقية مهمة للنفط المكرر والمصدر من هذه المنطقة.

(د) وأخيراً وفي مجال السياسة النفطية الموحدة في مجال التسويق فإنه يمكن إضافة إلى ما سبق التعاون بين دول المجلس في تبادل المعلومات والخبرات الفنية والإدارية لتستفيد منها الدول الأخرى التي تحاول ان تبحث عن فرص تسويقية أفضل لنفطها في ضوء ما قامت به بعض دول المجلس من مشاركة لشركات نفطية عالمية أو إقامة مصافٍ لتكرير النفط في أسواق الاستهلاك الرئيسية.

(هـ) اتخاذ سياسة نفطية موحدة في مجال التسعير يؤهلها في ذلك:

ضخامة الاحتياطي النفطي وطاقتها الإنتاجية المرتفعة وموقعها الاستراتيجي وكون اربع دول من أعضاء المجلس أعضاء رئيسيين في منظمة الأوبك وهي الأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت بينما لا تعد البحرين وسلطنة عمان أعضاء في منظمة الأوبك مما يمكن هاتين الدولتين من تمثيل وجهة نظر الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي ليست أعضاء في الأوبك.

٢ ـ أكد البحث وجود الترابط الوثيق بين النفط واقتصاديات دول المجلس، ونظراً لما يمثله ذلك من خطورة الاعتماد على مصدر وحيد ورئيسي للدخل على اقتصاديات الدول الخليجية لذلك من المهم:

ـ تنويع القاعدة الإنتاجية التي تقوم عليها اقتصاديات دول المجلس عن طريق:

ـ البحث عن موارد أخرى مساندة لدخل النفط مثل الغاز الطبيعي أو المعادن الأخرى والتي بدأت فعلاً بعض دول المجلس في استغلالها كاستغلال معدن الذهب في المملكة العربية السعودية والنحاس في سلطنة عمان..

ـ زيادة تنشيط دور القطاع الزراعي بالاعتماد على خبرات الدول العربية التي سبقت دول المجلس في هذا المجال، والتوسع في إنتاج المحاصيل التي تعتمد على نوع التربة التي تتوفر بها دول المجلس أو المشاركة في مشروعات زراعية واسعة النطاق في دول أخرى خارج دول المجلس تتميز بخصوبة الأرض ووفرة المياه الصالحة للزراعة.

ـ زيادة الاهتمام بقطاع الصناعة الذي تتوافر له كل المقومات الأساسية في دول المجلس، والتركيز على المشروعات ذات العائد مع توفير الكوادر البشرية الفنية والإدارية لقيادة هذا القطاع.

ـ قيام خطط التنمية على التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث لا يؤدي زيادة الاهتمام بقطاع إلى إهمال القطاعات الأخرى.

ـ العمل على تنشيط دور القطاع الخاص واعطائه فرصة متزايدة في مشاركته في النشاط الاقتصادي.

٣ ـ لابد أن يراعى في نشاط القطاعات الاقتصادية المكونة للنشاط الاقتصادي الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث مراعاة مبدأ الحلال والحرام والطيبات والخبائث وتجنب إنتاج ما يعود بالضرر على الفرد والمجتمع وإنتاج مايسهم في بناء الأمة.

٤ ـ العمل على إقامة السوق الخليجية المشتركة وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، حيث يساعد التنسيق فيما بين هذه الدول في المشروعات الصناعية القائمة بها على الإسراع في إقامة هذه السوق كما أن وجود بنية أساسية متكاملة تساعد على زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وعلى إقامة المشروعات المشتركة مما يزيد من فرص نجاح مثل هذه السوق.

كما يؤكد الواقع الاقتصادي الدولي الراهن على اتجاه الدول الصناعية المتقدمة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية فيما بينها مما يحتم على دول المجلس الإسراع في زيادة التعاون والتكامل وتنسيق مواقفها الاقتصادية أمام العالم الخارجي للحصول على أفضل الفرص الاقتصادية والتي تعود بالنفع على دول المنطقة.

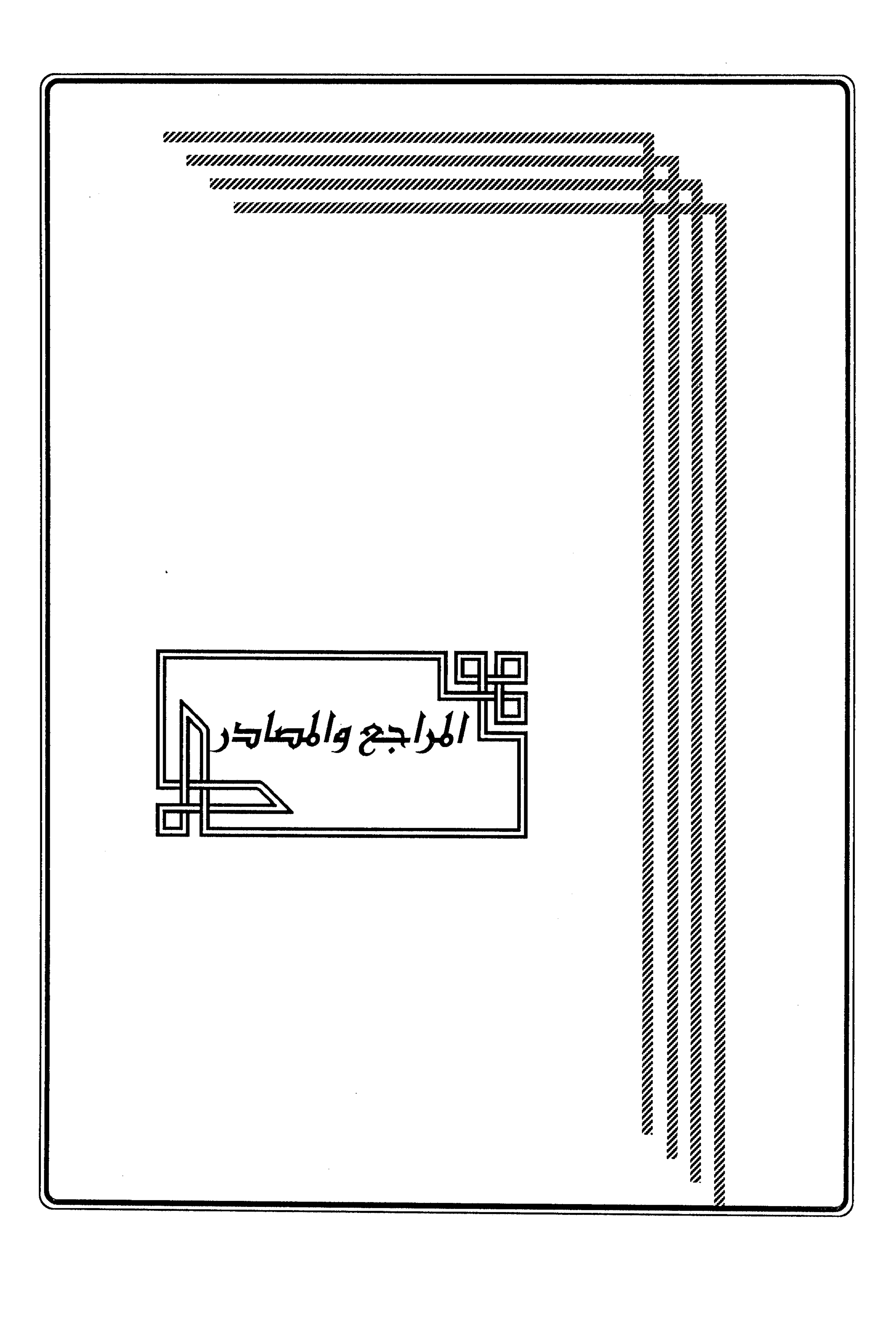
٥ ـ عرض البحث لبعض الجوانب التي يمكن من خلالها تخفيف العجز في موازين مدفوعات دول المجلس ومن ذلك:

ـ ترشيد جانب المستوردات والاتجاه إلى زيادة وتنويع الصادرات.

ـ توسيع دائرة السوق النفطي. بالعمل مثلاً على التوسع في خطوات الوصول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية في مختلف أنحاء العالم سواء عن طريق المشاركة مع شركات عالمية أو شراء مصافٍ للتكرير في تلك الأسواق ومحطات للتوزيع وذلك على نحو ماقامت به بعض دول المجلس.

ـ تنويع وتوسيع الاستثمارات الأقليمية والعالمية لتسهم في تجنب مخاطر التقلبات الاقتصادية المفاجئة.

٦ ـ يوصي البحث وإضافة إلى تقوية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول المجلس بالاهتمام بتوسيع وتنشيط التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية الأخرى مع الدول العربية الإسلامية.


المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب.

- كتب التوحيد

- كتب التفسير.

- كتب الحديث.

- كتب المذاهب الفقهية الأربعة.

- كتب فقهية أخرى.

- كتب اقتصادية.

ثالثاً: الرسائل الجامعية.

رابعًا: المطبوعات الحكومية.

خامساً: المعاجم والموسوعات.

سادساً: المطبوعات الصادرة عن منظمات وهيئات اقليمية.

سابعاً: الدوريات.

ثامناً: الندوات والمؤتمرات.

تاسعاً: المراجع الأجنبية.

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً الكتب[1]:

ـ التوحيد:

آل الشيخ، عبدالرحمن بن حسن (ت ١٢٥٨هـ) . فتح المجيد شرح كتاب التوحيد. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة. مطبعة السنة المحمدية. الطبعة السابعة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

ـ التفسير:

ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل (ت ٧٧٤هـ) تفسير ابن كثير. دار الفكر. د. ت.

ـ الحديث:

البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ) صحيح البخاري. بيروت. عالم الكتب. الطبعة الثانية. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ). سنن الترمذي. بيروت. دار الكتب العلمية. ١٤٠٨/١٩٨٧م.

ابن حجاج، مسلم (ت ٢٦١هـ). الجامع الصحيح. بيروت. الدار العربية للطباعة والنشر. د.ت.

السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ). سنن ابن داود. بيروت. دار احياء السنة النبوية. د. ت.

ابن ماجه، ابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ). السنن. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة. مطبعة عيسى البابي الحلبي. د. ت.

المنذري، الحافظ (ت ٦٥٦هـ). مختصر سنن ابي داود. تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة. مكتبة السنة المحمدية ١٣٦٩.

---

(١) تمّ ترتيب الكتب هجائيًا بحسب لقب المؤلف أو اسمه مع إغفال «ال» التعريف، وكذا «أبو» و «ابن».

- كتب المذاهب الفقهية:

كتب المذهب الحنفي

- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي. (ت ٧٤٣هـ). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق. بولاق. مصر المطبعة الأميرية. الطبعة الأولى ١٣١٣.

- ابن عابدين، علاء الدين ابي بكر (ت ١٢٥٢هـ). حاشية رد المحتار على الدر المختار. القاهرة. مكتبة مصطفى الحلبي. الطبعة الثانية. ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

- الكاساني، علاء الدين أبو بكر (ت ٥٨٧هـ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. القاهرة. مطبعة الإمام. د. ت.

- ابن الهمام، الكمال محمد بن عبدالواحد. (ت ٨٦١هـ). دار الكتب. د. ت.

كتب المذهب المالكي:

- ابن أنس، مالك (ت ١٧٩هـ). المدونة الكبرى. بيروت. دار الفكر ١٣٩٨/١٩٧٨م.

- الحطاب، محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٥٤هـ). مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. ليبيا . مكتبة النجاح. د.ت.

- دردير، أحمد بن محمد بن أحمد (ت ١٢٣٠هـ). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. مصر المطبعة الأميرية في بولاق. الطبعة الثالثة. ١٣١٩هـ.

- ابن رشد، محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ). المقدمات الممهدات. القاهرة. دار السعادة. الطبعة الأولى - د.ت.

- كتب الفقه الشافعي:

- الخطيب، محمد الشربيني. (ت ٩٩٧هـ). مغني المحتاج. القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي. ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

- الشافعي، محمد بن ادريس (ت ٢٠٤هـ). الام. القاهرة. مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الأولى ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

- الماوردي، على بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ). الأحكام السلطانية. القاهرة: الطبعة الأولى ١٤٠٤/١٩٨٣م.

- النووي، محي الدين أبو زكريا يحي بن شرف (ت ٦٧٦هـ) المجموع شرح المهذب. دار الفكر. د.ت.

كتب الفقه الحنبلي:

- البهوتي، منصور: (ت ١٠٥١هـ). كشاف القناع عن متن الاقناع. القاهرة: مطبعة انصار السنة المحمدية. ١٣٦٠هـ/١٩٤٧م.

- ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم (ت٧٢٨هـ). السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية. لبنان. دار المعرفة. د.ت.

- الفراء، أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) الأحكام السلطانية. بيروت. دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- ابن قدامة، شمس الدين. المغني. بيروت. دار الفكر. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

كتب فقهية أخرى:

- ابن سلام، ابو عبيد القاسم (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق خليل محمد هراس. القاهرة. دار الفكر. الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ/ ١٩٧٥م.

- الغزالي، أبو حامد محمد (ت ٥٠٥هـ). لبنان. دار الندوة الجديدة. د.ت.

- الزحيلي، د. وهبه. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق. دار الفكر الطبعة الثالثة. ١٤٠٩هـ

الكتب الاقتصادية:

الأحيدب، عبدالحميد. النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية. بيروت. مؤسسة نوفل. الطبعة الأولى ١٩٨٢.

أيان، سيمور الأوبك أداة تغيير. ترجمة عبدالوهاب الأمين الكويت منظمة الأوابك. ١٩٨٣م.

الأيوب، محمد خير. نقل النفط والغاز. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «الأوابك» ١٩٨٣م.

البار، أحمد. التطورات في سوق البترول. جدة. دار الفنون للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤٠٦/١٩٨٦.

بسيسو، فؤاد حمدي. التعاون الانمائى بين أقطار مجلس التعاون الخليجي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية ١٩٨٧.

جلبي، فاضل. التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية. الكويت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٩م.

حسين، عبدالله. اقتصاديات البترول. القاهرة. دار النهضة العربية. الطبعة الثانية ١٩٧٩.

حسين، عمر المنظمات الدولية المتخصصة والتطورات الاقتصادية الحديثة. جدة. تهامة للنشر. الطبعة الثالثة. ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

حسين، عمر. نظرية القيمة. جدة. دار الشروق. الطبعة السادسة. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

الخولي، سيد. اقتصاديات البترول. جدة. دار حافظ للنشر. الطبعة الأولى. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

دنيا، شوقي. الإسلام والتنمية الاقتصادية. مصر. دار الفكر العربية. الطبعة الأولى. ١٩٧٩م.

الراوي، علي. الموارد المالية النفطية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي. العراق. وزارة الثقافة والاعلام ١٩٨٠.

الراوي، منعم مفلح. اكتشاف البترول. دراسات في صناعة النفط العربية. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

رجائي، ابو خضراء. خيارات نقل وتسويق النفط والغاز في الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

رجائي، ابو خضراء. نقل النفط إلى أسواقه. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. (الأوابك) ١٩٧٩م.

الردادي، د. محمد بن مسلم. سبل التعاون التجاري الخليجي. جدة. جامعة الملك عبدالعزيز. مركز النشر العلمي. ١٤٠٥/١٩٨٥م.

الزوكه، د. محمد خميس. جغرافية المعادن والصخور. الاسكندرية. دار الجامعات المصرية. الطبعة الثانية. ١٩٨٢م.

زينب، عبدالله. المعادن والصخور. الكويت. دار القلم. الطبعة الأولى. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

سامي، خليل. مبادىء الاقتصاد الكلي. الكويت. مؤسسة الصباح الطبعة الثانية. ١٤٠٦/١٩٨٦م.

سماك، محمد أزهر. دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية. العراق. وزارة التعليم العالي. جامعة الموصل. الطبعة الأولى. ١٩٧٩/١٩٨٠م.

سهيل، ناصر. أسعار النفط الخام. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك). د.ت.

سيد، عيسى. التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية. د.ن.د.ت.

سيررب، استبيانيان. منظمة البلدان المصدرة للنفط «الأوبك». بغداد منشورات النفط والتنمية كتاب مترجم. دار الثورة للصحافة والنشر. ١٩٨٠م.

شافعي، محمد زكي. التنمية الاقتصادية. الكتاب الأول. القاهرة. دار النهضة العربية. ١٩٨٠م.

شقليه، د. أحمد رمضان. الجغرافية الاقتصادية لجزر البحرين. بغداد. مطبعة الارشاد. الطبعة الأولى. ١٩٨٠م.

شقليه، د. أحمد رمضان. النفط العربي وصناعة تكريره. جدة تهامة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

شكري، غانم. تسويق النفط العربي. دراسات مختارة في الصناعة النفطية. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٧٩م.

شهداد، ابراهيم محمد. تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي. قطر. الدوحة. ١٩٨٥م.

الشيخ، محمد إبراهيم. التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠. الكويت. شركة الربيعان للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

الصايغ، يوسف. سياسات النفط العربية في السبعينات فرصة ومسؤولية. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. ١٩٨٣م.

الصباب، أحمد. المملكة العربية السعودية وعالم البترول. جدة. دار عكاظ للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

الصباح، سعاد. أوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل. لندن دار ايستلودرز للنشر ١٩٨٥.

صلاح، نعمان عيسى. دراسات في الاقتصاديات والسياسات النفطية بغداد. مطبعة الإرشاد. ١٩٨٢م.

الصويغ، عبدالعزيز حسين. النفط والسياسة العربية. الرياض مركز الخليج للتوثيق والاعلام. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

عبدالرحمن، سلطان. الشركة العربية البحرية لنقل البترول. ماضيها وحاضرها دراسات في صناعة النفط العربية. الكويت. منظمة الأوابك الطبعة الثالثة ١٩٨٥م.

عبدالرحمن، يسري. التنمية الاقتصادية. الاسكندرية. دار الجامعات العربية. د.ت.

عبدالله، مختار يونس. الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي. الاسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. الطبعة الأولى. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

عبدالمنعم، سيد علي. دراسات في اقتصاديات النفط العربي. القاهرة. معهد البحوث والدراسات العربية. ١٩٧٩م.

عبدالمنعم، عبدالوهاب. النفط بين السياسة والاقتصاد الكويت. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع. د.ت.

عبدالهادي، حسن طاهر. استراتيجية التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية. جدة. الدار السعودية للنشر والتوزيع. ١٣٩٠/١٩٧٠م.

العتيبه، مانع سعيد. اقتصاديات ابوظبي قديماً وحديثاً. د.ن. الطبعة الثانية ١٩٧٣م.

العتيبه، مانع سعيد. الأوبك والصناعة البترولية. د.ن. الطبعة الثانية ١٩٥٠م.

العتيبه، مانع سعيد. البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة.د.ن. الطبعة الثانية. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

عرفان، زكي امين. نقل النفط الخام بواسطة الناقلات. الكويت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٣م.

عفر، د. محمد عبدالمنعم. أصول الاقتصاد الإسلامي. جدة. دار البيان الطبعة الأولى١٤٠٦/١٩٨٦م.

عفر. د. محمد عبدالمنعم. الاقتصاد الإسلامي. جدة. دار البيان العربي. الطبعة الأولى١٤٠٥/١٩٨٥م.

عفيفي، محمد صديق. تسويق البترول. الكويت. وكالة المطبوعات ١٩٧٧.

علي، حافظ منصور. اقتصاديات التجارة الدولية. القاهرة. د.ن. ١٩٨٠م.

علي، حافظ منصور. مذكرة في اقتصاديات البترول. جدة. جامعة الملك عبدالعزيز. كلية الاقتصاد والتجارة. قسم الاقتصاد. دت.

عيد، خضير. المنظمات العربية المتخصصة. الكويت. وزارة المالية ١٩٨٩م.

فاطمة، مبارك. العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل الغربي للخليج العربي القاهرة، دار النشر للثقافة. الطبعة الأولى ١٩٨٢.

فائز، ابراهيم حبيب. مباديء الاقتصاد الكلي. الرياض. تهامة للنشر ١٩٨٨م.

الفنجري، محمد شوقي. الإسلام والضمان الاجتماعي. الرياض. دار ثقيف. الطبعة الثانية. ١٤٠٢/١٩٨٢م.

القويز، عبدالله. النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط الايرادات النفطية. لندن. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى. ١٩٨٦م.

كابلي. وديع احمد. اقتصاديات ما بعد الطفرة. جدة. د.ن. الطبعة الأولى. ١٤٠٩/١٩٨م.

محمد، متولي. حوض الخليج العربي. القاهرة. مكتبة الإنجلو المصرية. الطبعة الثانية. ١٩٧٧.

محمد، محروس اسماعيل. الجديد في اقتصاديات البترول والطاقة. الاسكندرية. الدار الجامعية للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. ١٩٨٦م.

محمد، نصير. تسعير النفط الخام. دراسات مختارة في الصناعة النفطية. الكويت. منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك). ١٩٧٩م.

مصطفى، خليل. تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي. الاسكندرية، منشأة المعارف ١٩٧٠م.

المهر، خضير عباس. اقتصاديات نفط الشرق الأوسط وعلاقته بالسوق الدولية. الرياض. دار العلوم للطباعة والنشر. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

المؤسسة العربية للإعلام. الصناعة البترولية في الامارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي لعامي ١٩٨٤-١٩٨٥.

نجيب، عيسى. نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي. بيروت. معهد الإنماء العربي. الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

نواف، نايف اسماعيل. تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية. العراق. دار الرشيد. ١٩٨٠م.

هارفي، أوكونور. الأزمة العالمية للبترول. ترجمة د. عمر مكاوي. القاهرة. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.

يماني، محمد عبده. الجيولوجيا الاقتصادية. جدة. دار الشروق. ١٣٩٩هـ/١٤٠٠هـ

يوسف، حسن جواد. الطاقة والصناعات النفطية. اساسياتها واقتصادياتها. الكويت. كلية التجارة والإقتصاد. جامعة الكويت. ١٩٨٨.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- البار، عبدالله علي عيدروس. ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام وأثرها على النشاط الاقتصادي. رسالة دكتوراه. مكة المكرمة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الثمالي، عبدالله مصلح. الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. رسالة دكتوراه. مكة المكرمة. جامعة أم القرى . كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

شهرزاد، طه حسين عمر. اتجاهات أسعار البترول لعربي خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٨٣م رسالة ماجستير جامعة القاهرة. ١٩٨٧م.

رابعاً: المطبوعات الحكومية.

الأمارات العربية المتحدة، شركة بترول ابوظبي (ادنوك) التقرير السنوي. ١٩٨٥م.

الأمارات العربية المتحدة، المصرف المركزي. التقرير السنوي لعامي ١٩٨٧-١٩٨٨.

الأمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط. التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الأمارات العربية المتحدة خلال الأعوام (٧٥-٨٥). ١٩٨٧م.

الأمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط. المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٦م.

البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الاحصائية ١٩٨٧م. كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨.

البحرين، غرفة تجارة وصناعة البحرين. تصورات غرفة تجارة وصناعة البحرين حول تنشيط الوضع الاقتصادي كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٥م.

البحرين، مؤسسة نقد البحرين. البحرين مركز مالي عالمي. الطبعة الثانية. ١٩٨٤م.

المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن معهد البحوث . المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. العدد الخامس ١٩٩٠م.

المملكة العربية السعودية، شركة جيتي. التقرير السنوي ١٩٨٧م.

المملكة العربية السعودية، شركة الزيت العربية الأمريكية (ارامكو). حقائق وأرقام. ١٩٨٧م.

المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للبترول والمعادن. التقرير السنوي ١٩٨٧م.

المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للبترول والمعادن. مرجع بترومين. (١٣٩٨هـ/ ١٤٠٦هـ-١٩٨/ ١٩٨٦م). الرياض. د.ت.

المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودية. تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية. الرياض. د.ت. بحث غير منشور.

المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي لعام ١٤٠٥/ ١٩٨٥م. ولعام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

المملكة العربية السعوية، وزارة البترول والثروة المعدنية. البترول تاريخ وأرقام. الظهران. د.ت.

المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط. خطة التنمية الأولى (١٣٩٠/١٣٩٥-١٩٧٠/١٩٧٥). الرياض ١٣٩٠-١٩٧٠م.

المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط. خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠/١٤٠٥-١٩٨٠/١٩٨٥). الرياض ١٤٠٠-١٩٨٠م.

المملكة العربية السعوية، وزارة التخطيط. خطة التنمية الخامسة. (١٤١٠/١٤١٥-١٩٩٠/١٩٩٥). الرياض ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط. منجزات خطط التنمية. (١٣٩٠/١٩٧٥-١٤٠٥/١٩٨٥). الرياض.

المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط. منجزات خطط التنمية (١٣٩٠/١٤٠٧-١٩٧٠/١٩٨٧). الرياض. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

سلطنة عمان، مجلس التنمية. أهم المؤشرات الاقتصادية في سلطنة عمان. نشرة ربع سنوية. ١٩٨٩.

سلطنة عمان، مجلس التنمية. خطة التنمية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠م). ١٩٧٥م.

سلطنة عمان، مجلس التنمية. خطة التنمية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥). ١٩٨١م.

سلطنة عمان، مجلس التنمية. المديرية العامة للاحصاءات الوطنية. الكتاب الاحصائي السنوي (١٤٠٨/١٩٨٧) كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٨.

سلطنة عمان، وزارة التجارة والصناعة. الاقتصاد العماني في عشر سنوات. (١٩٧٠مـ١٩٨٠م).

سلطنة عمان، وزارة النفط والمعادن. النفط والمعادن في عمان. د.ت.

قطر، الجهاز المركزي للاحصاء. المجموعة الاحصائية السنوية العدد الثامن.. تموز (يولية)١٩٨٨م.

قطر، المؤسسة العامة القطرية للبترول. التقرير السنوي ١٩٨٧م.

قطر، مؤسسة النقد القطري. التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٢. ١٩٨٤. ١٩٨٥. ١٩٨٦. ١٩٨٧م.

الكويت، البنك المركزي الكويتي . الاقتصاد الكويتي. ١٩٨٠ـ ١٩٨٤م.

الكويت، البنك المركزي الكويتي. التقرير الاقتصادي. ١٩٨٥.

الكويت، البنك المركزي الكويتي. التقرير السنوي ١٩٨٨م.

الكويت، مؤسسة البترول الكويتية. التقرير السنوي الثامن. ١٩٨٧ـ١٩٨٨م.

الكويت، مؤسسة البترول الكويتية. نشرة تعريفية بالمؤسسة. د.ت.

الكويت، وزارة المالية والنفط. نفط الكويت حقائق وأرقام. (آب) اغسطس ١٩٧٠م.

الكويت، وزارة المالية والنفط. نفط الكويت حقائق وأرقام ١٩٨٣م.

خامساً: المعاجم والموسوعات:

عبدالباقي، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. بيروت. دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.

عبدالباقي، محمد فؤاد وآخرون. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي. مطبعة بريل في مدينة ليدن. ١٩٦٢م.

علام، سعد. موسوعة التشريعات البترولية للدول العربية (منطقة الخليج العربي) الدوحة. الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

غربال، محمد شفيق. الموسوعة العربية الميسرة. بيروت. دار نهضة لبنان للطبع والنشر.١٤٠٦/١٩٨٦.

الغنيمان، عبدالله بن محمد. دليل القارىء إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري. المدينة المنورة. الجامعة الإسلامية. د.ت.

المركز العربي للإعلام، الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ١٩٨٤م. الكويت.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت. دار صادر للطباعة والنشر. ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

سادساً: المطبوعات الصادرة عن منظمات وهيئات أقليمية:

البنك الإسلامي للتنمية ، التقرير السنوي الخامس عشر. المملكة العربية السعودية. ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية (١٩٧٨-١٩٨٨م). كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٩م الأمارات العربية المتحدة أبوظبي.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ١٩٨٢/١٩٨٨/ ١٩٨٩ - ١٩٩٠، الأمارات العربية المتحدة. ابوظبي.

صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٨-١٩٨٨م). ١٩٨٩م. الأمارات العربية المتحدة. ابوظبي.

صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي (١٩٧٧-١٩٨٧م). ١٩٨٩م. الأمارات العربية المتحدة. أبوظبي.

صندوق النقد العربي، مؤشرات اقتصادية (١٩٧٨ -١٩٨٨م). كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٩م. الأمارات العربية المتحدة. أبوظبي.

صندوق النقد العربي، النقد والائتمان في الوطن العربي. ١٩٨٨م. الأمارات العربية المتحدة أبوظبي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية. د. ت. المملكة العربية السعودية. الرياض.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م المملكة العربية السعودية. الرياض.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية العدد الأول ١٩٨٦م/العدد الثالث ١٩٨٨م/ العدد الرابع ١٩٨٩م/ العدد الخامس ١٩٩٠م المملكة العربية السعودية الرياض.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الأساسي. د.ت. المملكة العربية السعودية . الرياض.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، اتفاقية انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والشركات المنبثقة عنها ١٩٨٢م الكويت.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)،

التقرير السنوي السادس (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)

التقرير السنوي الثامن (١٤٠١/١٩٨١)

التقرير السنوي الحادي عشر (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)

التقرير السنوي الثاني عشر (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)

التقرير السنوي الثالث عشر (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)

التقرير السنوي الرابع عشر (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)

التقرير السنوي الخامس عشر (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)

الكويت،

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك)، نبذة إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي ١٩٨٨م. الكويت.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملامح الاقتصاد الصناعي في الأمارات العربية المتحدة. سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي لدول الخليج العربية. قطر. د.ت.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملامح الاقتصاد الصناعي في سلطنة عمان. سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعي لدول الخليج العربية. قطر. د.ت.

منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، معلومات أساسية عن صناعة النفط. ترجمة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٦م. الكويت.

سابعاً: الدوريات:(١)

مجلة آفاق اقتصادية، عصام الزعيم. الصناعات النفطية في البحرين. العدد ٢١ السنة السادسة. اتحاد غرف الصناعة والتجارة كانون الثاني «يناير» ١٩٨٥. ابوظبي.

مجلة أسواق، السياسة البترولية السعودية واستقرار سوق النفط. العدد الخامس آذار (مارس) ١٩٠. القاهرة.

مجلة الاقتصاد الكويتي، القطاع النفطي مستمر في قيادة الاقتصاد العماني عدد ٢٧٨. غرفة تجارة وصناعة الكويت حزيران (يونيه) ١٩٨٨م الكويت.

مجلة الاقتصاد والأعمال، القمة الخليجية. العدد ١٣٤. كانون الثاني (يناير) ١٩٩١. دبي.

مجلة الاقتصاد والأعمال، معركة النفط الرخيص. العدد ٣٠ السنة١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠م. دبي.

مجلة الاقتصاد والنفط، افتتاح أنبوب النفط العراقي عبر السعودية العدد ٣٥. كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ الرياض.

مجلة الاقتصاد والنفط، هشام ناظر. مصلحة المنتجين والمستهلكين مشتركة. العدد ٩٨. ذي الحجة ١٤١١. تموز (يوليه) ١٩٩١. الرياض.

---

(١) تمَّ ترتيبها أبجديًا مع إغفال لفظ مجلة وصحيفة.

مجلة بترومين، أسعار النفط عام ٢٠٠٠. عدد ٨ آذار (مارس) ١٩٨٩م الرياض.

مجلة بترومين، توقيع اتفاقية المملكة تكساكو في لندن. العدد ٧. السنة الثانية. المجلد الثاني. ربيع الثاني/ جمادي الأولى ١٤٠٩هـ كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٨. الرياض.

مجلة بترومين، سيد الخولي. سوق النفط العالمي خلال ١٩٨٨. العدد ٨ شعبان ١٤٠٩ الرياض.

صحيفة الرياض، ناصر القرعاوي «قررات وزراء البترول لدول المجلس تعيد للسوق الدولية الثقة والاستقرار» العدد ٥٨٣٢. ١٤/٦/١٩٨٤م الرياض.

صحيفة الشرق الأوسط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) من تثبيت الأسعار الى تملك وسائل الإنتاج العدد ٣٥٦٣ ١٩٨٨/٨/٣٠. جدة.

مجلة عالم الصناعة، محمد فرج الخطراوي. نحو استراتيجية لتطوير الصناعات البترولية ودمجها في الإقتصاد السعودي العدد ٢٩ السنة الخامسة محرم ١٣٩٩/١٩٧٨. مركز الأبحاث والتنمية الصناعية. الرياض.

مجلة عالم النفط، أرامكو السعودية تدخل قطاع التكرير والتسويق في شرق أسيا. العدد ١٩. ١٧/١١/١٩٩٠. قبرص.

مجلة عالم النفط، أول تغيير في السعر الاسترشادي لأوبك ... المجلد ٢٣ العدد ٨٢١ محرم ١٤١١هـ تموز (يوليه) ١٩٩٠م قبرص.

مجلة عالم النفط ، التقرير السنوي لشركة تنمية نفط عمان. المجلد ٢٣ العدد ٥٢. ١١ محرم ١٤١١. ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٩١. قبرص.

مجلة القافلة، عوني شاكر أبو كشك. ارامكو ومسيرة نصف قرن العدد الثامن المجلد الثاني والثلاثون شعبان ١٤٠٤هـ ايار (مايو) ١٩٨٤. الظهران.

صحيفة القبس، دول مجس التعاون تخطط لإنشاء مخزون استراتيجي. عدد ٤٨. ٨٤/١/٣. الكويت.

مجلة كلية الشريعة واصول الدين، مختار عبدالمنعم خطاب. الآثار الاقتصادية لنظم ملكية المعادن في الإسلام (حالة المعادن الجارية) العدد الثالث. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم ١٤٠٣/١٤٠٤هـ

المجلة العربية، محمد عبداللطيف الملحم. قضية البترول في الشرق الأوسط العدد ١٢٩ شوال ١٤٠٨هـ الرياض.

مجلة المجلة، سمارك أحدث الشركات السعودية. العد ٥٦٣. ٢١/١١/١٩٩٠م لندن.

مجلة المشعل، المؤتمر الوزاري السابع والثمانون يوليه (اغسطس) ١٩٨٩. قطر.

مجلة النفط والتعاون العربي، كليمنت مالن. آثار تكامل الصناعة النفطية العدد ١٩٨٩/٥٦. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) الكويت.

مجلة النفط والتنمية، فوزي القريشي. التطور التاريخي لأسعار النفط العدد الثالث. السنة الرابع. كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٨م بغداد.

صحيفة الوطن، دول مجلس التعاون مستعدة للالتزام بحصص الأوبك وأي سقف إنتاجي يتفق عليه. (البيان الختامي لوزراء النفط في دول المجلس الذي عقده في الرياض. ١٨/١٠/١٩٨٨م. الكويت.

صحيفة الوطن، ربط دول مجلس التعاون بخط أنابيب . العدد ٢٩٦٣. ٢٠/٨/١٩٨٢. الكويت.

ثامناً: بحوث ـ ندوات ـ مؤتمرات:

الإمام، محمد محمود التخطيط التكاملي على المستوى الشامل. من بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في دبي شباط (فبراير) ١٩٨٧م الكويت. المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٨م.

بدوي، ميرفت وهبه. عوائد النفط وتأثيرها على الأقطار العربية. مؤتمر الطاقة العربي الرابع. الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م.

شوكت، محمد محمود. العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة المنعقدة في بغداد تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٦م. القاهرة. جامعة الدول العربية ١٩٧٧م.

علوان، محمد يوسف. العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول. ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة المنعقدة في بغداد تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٦م. القاهرة. جامعة الدول العربية ١٩٧٧م.

العوضي، عبدالهادي محمد. التجربة التخطيطية في دولة الكويت. من بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون. شباط (فبراير) ١٩٨٧م. الكويت. المعهد العربي للتخطيط ١٩٨٨م.

الطريقي، عبدالله حمود. تسعير البترول الخام ومنتجاته. مؤتمر البترول العربي الثاني ١٩٦٢م. بيروت د. ن.

معراج، رشيد. تجارب التخطيط في دول مجلس التعاون. من بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون. شباط (فبراير) ١٩٨٧م. الكويت. معهد التخطيط العربي ١٩٨٨م.

ورقة الأمارات العربية المتحدة المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٨٨ الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م.

ورقة البحرين المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول المنعقد في أبو ظبي في آذار (مارس) ١٩٧٩م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٠م.

ورقة البحرين المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٨٨م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٠م.

ورقة المملكة العربية السعودية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول المنعقد في أبوظبي آذار (مارس) ١٩٧٩، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك) ١٩٨٠م.

ورقة المملكة العربية السعودية المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٨٨م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م.

ورقة قطر المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول المنعقد في أبوظبي في آذار (مارس) ١٩٧٩م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٠م.

ورقة قطر المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٨٨م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٨م.

ورقة الكويت المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الأول المنعقد في ابوظبي في آذار (مارس) ١٩٧٩م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) ١٩٨٠.

ورقة الكويت المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الرابع المنعقد في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٨٨م، الكويت. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) ١٩٨٨م.

تاسعاً: المرجع الأجنبية

OPEC, Annual Statistical Balletin. Vienna Austria. 1988.

الفهرست

الفصل الثالث

تسويق النفط في دول مجلس التعاون ومدى التعاون بينها

الفصل الرابع
تطور أسعار النفط الخام
وإنشاء منظمتي «أوبك» و «الأوابك»

الفصل الخامس
الآثار الإقتصادية للنفط على دول مجلس التعاون

فهرس الجداول

وآخر دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين

يونـس، آية: ١٠